شؤون فلسطينية

١٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المحتويات

الصفحة		
٣	بلال الحسن	**المبادرات وشروطها**
٦	هشام عورتاني	**الصناعات في الضفة الغربية وقطاع غزة**
٤١	د. اسعد عبدالرحمن	**موقف فلسطينيي ١٩٤٨ من راكح والأحزاب الصهيونية**
٥٧	قيس مراد قدري	**واقع التجمعات اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية**
٧١	توفيق ابو بكر	**العلاقات الأميركية ـ الصهيونية ١٩١٤ ـ ١٩٤٢**
٨٥	سمير عثمان	**حركة التطور والصراع داخل العائلات الفلسطينية الحاكمة**
٩٩	د. شكري نجار	**المغرب العربي: التعايش التاريخي بين العرب واليهود**
١٠٥	زياد عبدالفتاح	**ماجد أبو شرار فارس في هذا العصر**
١١٢	غالب هلسا	**الخبز المرّ**
١٢٢	**ردود**	**الطبقة العاملة الفلسطينية، مناقشة لدراستيّ مصلح وجفال**، اسعد عبدالهادي
١٢٩	**تقارير**	**رسالة تونس: ١ ـ خطة تحرك عربية حول المسجد الأقصى. ٢ ـ وخطة تحرك ضدّ قناة البحرين الاسرائيلية**، هارون هاشم رشيد

رسالة لندن: ١ ــ اللجنة الدائمة لمؤتمر الحاخامين الأوروبيين تناقش هجرة اليهود السوفيات. ٢ ــ الصحافة البريطانية ومقتل السادات، فلورا لحام

مسرحية فلسطينية في لندن، ف.ل.

فلسطين في المؤتمر الثامن والستين للاتحاد البرلماني الدولي، محمود فلاحة

الندوة الاقليمية لدول أميركا اللاتينية حول القضية الفلسطينية، ابراهيم ابو لغد

ندوة فارنا للدفاع عن حريات الصحافيين، ب. ح.

مؤتمر المرأة العالمي، براغ ٨ــ١٣/ ١٠/ ١٩٨١، زينب الغنيمي

مهرجان دمشق السينمائي الثاني، جائزتان كبريان للأفلام الفلسطينية، فيصل حوراني

الندوة العالمية الأولى للآثار الفلسطينية (حلب من ١٩ الى ٢٤/ ٩/ ١٩٨١)، حسين عمر حمادة

١٧٢ **مراجعات**

عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية (١٩٧٠ ــ ١٩٧٩)، أحمد شاهين

عز الدين المناصره، جفرا (مجموعة شعرية)، ستار كناوي حسن

١٨٤ **شهريات**

المقاومة الفلسطينية ــ عربياً، ف.ح.

المقاومة الفلسطينية ــ دولياً، حسان حيدر

المناطق المحتلة، صلاح عبدالله

اسرائيليات، محمد عبدالرحمن

٢١٥ **وثائق**

الاتفاق السياحي بين مصر واسرائيل، ترجمة م.ع.

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان الياباني **شُوهاتشي تاكاتو**

المدير العام: صبري جريس * **رئيس التحرير**: بلال الحسن

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت - لبنان. ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: (٣٥١٢٦٠)، برقيا: مرابحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

المبادرات وشروطها

انشغل الاعلام العربي، طوال الأسابيع الماضية، في مناقشة المبادرة السعودية للتسوية السياسية لأزمة الشرق الأوسط، وقيل في خضم هذه المناقشة كلام كثير في العمق، وكلام كثير في السطح. ومهما كان الهدف الفعلي لهذا الكلام، وسواء كان نابعاً من القناعات أم متحركاً بفعل اشارات تأتي من هذا المركز أو ذاك، إلاّ أن حصيلته النهائية كانت كشفاً عن مجموع الأبعاد التي تحيط بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومجموع الشروط العربية التي يجب أن تتوافر لإعلان أي مبادرة عربية، وكذلك مجموع الشروط الدولية التي من الضروري أن تتوافر سلفاً لتقرير جدوى طرح أي مبادرة عربية أو تأجيلها.

ومهما كان القرار الذي سيصدر عن القمة العربية في فاس بشأن المبادرة السعودية، قرار قبول أو قرار رفض أو قرار تعديل أو قرار تجاهل، فإن حصيلة المناقشة العلنية التي تمت، تطرح مجموعة من القضايا التي بات مطلوباً من الفكر السياسي العربي أن يحدد مواقف حاسمة بشأنها، يجعل منها بديهيات متعارفاً عليها، تدخل في صلب أي مبادرة، وتكون بمثابة القوانين التي تحكم إعدادها أو مناقشتها أو إعلانها والعمل من أجلها.

القضية الأولى هي أن جزءاً كبيراً من الجهد العربي انصب على الفلسطينيين وعلى منظمة التحرير الفلسطينية طالباً، بكثير من الضغوط، تحديد موقف علني صريح من المبادرة السعودية، وقبل ذلك من المبادرة الاوروبية، ومعتبراً ذلك شرطاً من شروط الاستمرار أو التوقف عن الحركة. ومنطق الذين طالبوا منظمة التحرير بتحديد هذا الموقف، أنهم يعملون من أجل فلسطين، ولذلك فإن منظمة التحرير هي الطرف المعني بالقول: نعم أو لا. نعم من أجل أن يستمروا، ولا كي يتوقفوا.

إن التوجه لتقرير أي نشاط عربي انطلاقاً من هذه النقطة، يطرح المسألة الجوهرية الأولى التي نحن بصددها: هل يكون العرب أداة لدعم فلسطين، أم تكون فلسطين أداة

لدعم العرب؟ لقد تصرف الكثيرون، خلال الأسابيع الماضية، انطلاقاً من أنهم يريدون موقفاً فلسطينياً يدعم مواقفهم، وألغيت، في خضم النقاش الحاد الـذي دار، الفكرة البديهية القائلة ان كثيراً من الجهد العربي يجب أن ينصب لدعم القضية الفلسطينية، حتى لو لم يكن الفلسطينيون قادرين أو راغبين بإعلان مواقف تدعم وجهات النظر العربية، في التوقيت الذي يراه الآخرون مناسباً لمصالحهم.

نقول ذلك ونحن نعرف سلفاً، واستناداً إلى الوقائع، أن منظمة التحرير لم تتوان في لحظة من اللحظات، عن تحديد الموقف الفلسطيني الرسمي في أي قضية من القضايا المصيرية، ولكنها كانت تفعل ذلك دائمًا، انطلاقاً من فهمها هي للوقائع، وفي توقيت تقرره بنفسها وتراه مناسباً لظروف حركتها السياسية.

إن إعلان الموقف من أي مبادرة، عربية كانت أم غير عربية، هو مسؤولية فلسطينية من الدرجة الأولى في الأهمية. ولكن المسألة ليست في ضرورة إعلان هذا الموقف، بل في توقيت إعلانه، وفي كيفية إعلانه وفي صياغة السلوك الفلسطيني إزاء أي موقف، وهل تحكم ذلك قواعد تنبع من الشروط المحيطة بالوضع الفلسطيني أم من الرغبات الرسمية العربية؟ والاجابة على هذا السؤال هي التي تقرر إلى حد بعيد، ما إذا كان أي جهد عربي يبذل سيوضع في خدمة القضية الفلسطينية، أم أن المطلوب هو أن تكون القضية الفلسطينية في خدمة ذلك الجهد.

ولدينا، في هذا السياق، مثل تاريخي بارز؛ ففي خضم المعركة حول قرار مجلس الأمن، رقم ٢٤٢، في العام ١٩٦٧، تصرف الرئيس جمال عبد الناصر انطلاقاً من قاعدة تقول: ان من حق الدول العربية أن تقبل القرار ومن حق الفلسطينيين أن يرفضوه. ومهما كان الرأي حول صحة هذه الصيغة أو خطئها، فإن عبد الناصر كان يدرك أن الديبلوماسية الفلسطينية، تملك هامشاً من الحركة، يجب أن يكون بالضرورة، أوسع من هامش الحركة السياسية للأنظمة العربية، وأن تكبيل الثورة الفلسطينية بهامش التكتيكات التي تفرضها أوضاع أي نظام بسبب ظروف الحرب، أو بسبب علاقاته الدولية، أمر قد يكون مضراً بالنضال الفلسطيني، بل وإن رفض الفلسطينيين للقرار قد يكون مفيداً للأنظمة العربية نفسها، من أجل ضبط عملية المساومة حتى لا تنزلق إلى مهاوٍ غير محسوبة.

القضية الثانية التي أثارتها المناقشات حول المبادرة السعودية، هي أهمية الربط بين المبادىء وبين التحريك الميداني للوضع. فالديبلوماسية لم تكن أبداً ولن تكون حواراً في الغرف، بل هي تبادل في المصالح، تفرض نتائجه موازين القوى على أرض الواقع. وأي مبادرة عربية، تحتاج لكي تنجح إلى إحداث جملة من المتغيرات تكسر واقع الجمود القائم. إن وضع الخطط لتطبيق شعار بناء «التوازن الاستراتيجي» مع اسرائيل على ضوء خروج مصر من ساحة الصراع، هو مدخل لا بد منه لجعل أي مبادرة عربية قابلة للتنفيذ. إن إنشاء قيادة عربية عسكرية موحدة، هو خطوة على الطريق نفسه. إن

استعمال وسائل القوة العربية الأخرى، من النفط إلى البترو-دولار، هو سلاح فعال في هذه المرحلة إلى أقصى حد، وكل تحرك سياسي عربي لا يبدأ بخطوات من هذا النوع هو تحرك مقضي عليه بالفشل؛ والبدء بخطوات أولية على هذا الطريق قد يكون في كثير من الأحيان أكثر جدوى من إعلان المبادرات دون دعمها بأي إجراء عملي. وقديماً قال قائد صيني: إن طاولة المفاوضات تنصب في المكان الذي تصل إليه مدافعك.

أما القضية الثالثة التي أثارتها المناقشات حول المبادرة السعودية، فتتعلق بالشروط الدولية التي تحكم أي تحرك سياسي. فبعض الحكام العرب يتطلعون إلى مفاوضات مع الولايات المتحدة الأميركية، أو هم مقتنعون بأن أغلبية أوراق أزمة الشرق الأوسط موجودة في واشنطن؛ وهم يرون، عن رغبة أو عن قناعة، أن لا دور للاتحاد السوفياتي في أي بحث حول مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولكن الوقائع تثبت من جديد خطأ هذا التصور، فتواجد الاتحاد السوفياتي في أي تسوية لأزمة المنطقة ليس مجرد مطلب ينادي به فريق من العرب، بل هو واقع دولي ينبع من وزن الاتحاد السوفياتي وشبكة علاقاته القائمة. والاتحاد السوفياتي قادر، من موقعه هذا، أن يلغي أي تحرك دولي لا يحظى بموافقته، إلاّ إذا كان هذا الحل على نمط اتفاقيات كامب ديفيد، حيث يقرر الحاكم أن يلتحق بالولايات المتحدة كتابع لها في المعركة الأميركية ضد موسكو. ولذلك فإن المبادرات التي لا تلحظ هذه المسألة، أو ترفض الاعتراف بها، تقع في تناقض مع نفسها، يلغي كثيراً من فعالية تحركها، إن لم يكن من جدواها.

. . . . . وسواء قرر مؤتمر القمة العربي قبول المبادرة السعودية أو رفضها أو تعديلها، فإن هذه المبادىء الثلاثة، يجب أن تبقى راسخة في الذهن، وأن تلعب دور علامات الطريق التي ترشد إلى الاتجاه الصحيح.

بلال الحسن

الصناعات في الضفة الغربية وقطاع غزة

هشام عورتاني

لقد اجتذب الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة اهتماماً واسعاً وكثيفاً في وجوه عدة ولأسباب شتى. وبحكم الضرورة، كانت التقارير الاحصائية التي يقوم بنشرها المكتب المركزي للإحصاء في القدس المصدر الأساسي للمعلومات لمعظم الكتاب في هذا الموضوع، على أن سكان المناطق المحتلة الذين عايشوا السياسات الاقتصادية الاسرائيلية على امتداد الأحد عشر عاماً المنصرمة، لديهم رؤيتهم الخاصة ووجهات نظرهم التي لا تتطابق دائماً مع الاستنتاجات التي توحي بها الأرقام والبيانات الاسرائيلية الرسمية.

وكاتب هذه السطور، محاضر في علم الاقتصاد والتنمية الريفية في جامعة النجاح وفي جامعة بيرزيت، ومن موقعه هذا كان على اتصال وثيق بالتحولات الاقتصادية في المناطق المحتلة. وفي إطار إحدى المواد الدراسية المقررة بعنوان: «اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة»، أجرى الكاتب وطلابه دراستين منفصلتين في هذا المضمار. كانت الأولى بعنوان: «الزراعة في الضفة الغربية: نظرة جديدة»، ونشرتها جامعة النجاح. والثانية تعالج أوضاع الصناعة في المناطق المحتلة، وتشكل هذه الدراسة، في الواقع تقريراً عنها، وهذا التقرير تتولى نشره جامعة بيرزيت.

ولابد من أن أشير بادىء ذي بدء إلى أنه لم يكن ممكناً استكمال هذه الدراسة على صورتها الحاضرة، لولا المساعدة التي تلقيناها من غرف التجارة، والهيئات البلدية، والعديد من رجال الأعمال. ويستحق مسؤولو شؤون العمل في الأقضية، وخصوصاً السيد هشام عنبتاوي من قضاء نابلس، شكراً خاصاً بسبب مساعدتهم القيّمة، سواء في مدّنا بالمعطيات الإحصائية، أو بتزويدنا بوجهات نظرهم وتحليلاتهم لبعض المشكلات. ومن الإنصاف الإشارة إلى أن السادة إبراهيم عبدالهادي وغسان حرب وشارل شماس قاموا بمراجعة التقرير في صورته النهائية وتفضلوا بتقديم ملاحظاتهم النقدية وتحليلاتهم

النافعة والسليمة. كما قامت السيدة فيفيان بول، الأستاذة في جامعة درو، بمراجعة المخطوطة ومناقشتي في عدد من النقاط المثيرة للجدل، فلها كل الامتنان. وأرغب في أن أعبر أخيراً وليس آخراً عن تقديري الكبير لجامعة بيرزيت لدعمها المادي والأدبي، وللآنسة نعماتي أسعد، الموظفة في مكتب التوثيق والأبحاث في بيرزيت، لقيامها بطباعة المخطوطة الأولى، وللآنسة إميلي مخلوف، السكرتيرة الأكاديمية، لتوليها طباعة المخطوطة النهائية. (كتبت هذه المقدمة في جامعة بيرزيت، في نيسان ــ ابريل ١٩٧٩).

خلاصة تمهيدية

أُجريت هذه الدراسة بين ١٩٧٦ و١٩٧٨ برعاية جامعة بيرزيت، وتشكل مسحاً عاماً للمنشآت الصناعية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع بحث خاص لبعض النواحي المعينة للنشاط التصنيعي في بعض المؤسسات الخاصة، كعيّنة تمثيلية. وتشمل العينات أو النماذج المنتقاة ٢٠٨ منشآت، بينها ١٦٦ منشأة في الضفة الغربية، و٤٢ منشأة في قطاع غزة. وفيما يلي تلخيص لأبرز النتائج المستقاة:

المقومات العامة

يقدم القطاع الصناعي ٧,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي(٦,٧٪ في الضفة الغربية و١,١٪ في قطاع غزة)، ويشغل ١٤٪ من إجمالي القوة العاملة. وتتكون المنشآت الصناعية في الغالب من مؤسسات حِرَفية أهلية صغيرة، حيث تكون لرأسمال الأسرة وجهدها مكانة أساسية. ولقد ترتب على غياب السلطة الوطنية وجود سياسات وظروف لعبت دوراً خطيراً في حصر مجالات الصناعات المحلية وأنشطتها، واحتفظت بالمناطق المحتلة كسوق تصدير رئيسي للصناعة الاسرائيلية.

عدد المنشآت

في ربيع ١٩٧٨، كانت هناك ٣٠١٧ منشأة صناعية، ٢٥٨٧ منها في الضفة الغربية و٤٣٠ في قطاع غزة.

أنواع النشاط الرئيسية: كانت ٣٢٪ من المنشآت الصناعية المذكور عددها أعلاه، مرائب لإصلاح السيارات، وورشاً للحدادة، ومعامل بسيطة للأثاث المعدني؛ و١٦٪ منشآت منتجة لأحجار الباطون، وبلاط الأرض، ومقالع لاستخراج الحجارة الصخرية وقصّها؛ و١٦٪ ورشاً للنجارة، و١٥٪ منشآت للخياطة والتريكو والحياكة؛ و١١٪ لصناعة الأحذية والمنتجات الجلدية والبلاستيكية، و١٠٪ مؤسسات أخرى متنوعة.

هذا التقسيم لنوعية الأنشطة الصناعية القائمة، يبين بكل جلاء الطبيعة البدائية للمنشآت المذكورة. فغالبيتها تقدم خدمات قليلة لا تضيف شيئاً ذا شأن إلى القيمة الصافية لمنتجاتها.

الانتاج: على الرغم من السلوك الضّال للأطر الانتاجية، لدينا من الأدلة ما يثبت أن

عدد المنشآت الصناعية قد تضاعف ــ وأكثر ــ خلال سنوات الاحتلال. وسجّل الناتج الاجمالي زيادة ملحوظة بين ١٩٦٩ و١٩٧٣، وهبوطاً مطّرداً في الفترة التالية. وأفاد رجال الأعمال بأن الناتج الاجمالي سجل هبوطاً مؤكداً منذ عام ١٩٧٧. وتعود أسباب التوجه الكئيب إلى الأزمات النقدية والاقتصادية الاسرائيلية، بالإضافة إلى عدد من السياسات المجحفة لسلطات الاحتلال.

التمويل: المشكلة الكبرى التي يعاني منها الصناعيون ورجال الأعمال في المناطق المحتلة، تنبع من الأوضاع المالية المضطربة بشدة في اسرائيل. ولعل أقسى انعكاس حقيقي وملموس لهذه المعضلة، يتمثل في التخفيض **الواقعي** الشديد للعملة الاسرائيلية قياساً بالدينار الأردني، الذي هو أكثر منها بكثير، قبولاً واستقراراً. ولقد سجلت العملة الاسرائيلية في سوق الصرف هبوطاً بنسبة ٤٩٢٪ بين ١٩٧١ و١٩٧٩. ولا بد لرجال الأعمال لكي يزعموا تحقيق فائدة حقيقية في ظل هذا الوضع، لابد لهم من أن يحصلوا من صفقاتهم الجارية (التي يجرونها غالباً بالعملة الاسرائيلية) على عائد استثمار شديد الارتفاع في صورة غير اعتيادية (مسعراً بالعملة الاسرائيلية) لكي يتمكنوا من تعويض الخسارة التي يتعرضون لها من جراء الهبوط المفرط في القيمة الصافية للعملة. وبما أنه من المتعذر تحقيق هذا العائد الاستثماري في الصورة الموصوفة آنفاً، فإن معظم رجال الأعمال يقومون بعمليات بسيطة في المناطق المحتلة، ويقومون، في الوقت نفسه، بتأسيس مؤسسات أعظم شأناً وثباتاً في الاردن ودول الخليج، حيث تتوافر معدلات ربحية أعلى بكثير.

وهناك عائق مهم آخر يعرقل كذلك نمو الاستثمار المحلي، يتصل بالمستقبل السياسي الكالح، ومردّ هذا مفاوضات «السلام» المستمرة بين مصر واسرائيل.

الطاقة العاملة: تقدر الطاقة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بـ ٢٠٦,٢٠٠ عامل، ينخرط منهم ما نسبته ١٤,٢٪ في المجالات الصناعية. ومن خصائص المنشآت الصناعية القائمة، قلة عدد العمال فيها بصورة واضحة. فإن زهاء ٩١٪ من المنشآت الصناعية كافة، توظف كل منها تسعة عمال أو أقل، وان سبع منشآت فقط (٠,٢٪) لدى كل منها مائة عامل أو أكثر.

وترتب على منح التراخيص للعمال للعمل في اسرائيل، أن نحو ثلث العمال في الضفة الغربية وقطاع غزة يعملون الآن في اسرائيل. ونتج عن هذا الوضع ارتفاع حاد في الأجور الحقيقية للعمال في المناطق المحتلة نفسها. وكانت آثار هذا الأمر على مراكز العمل المحلية متباينة. فالمؤسسات التي أخفقت في تحسين إنتاجية العمال بما يتلاءم وأجورهم الصاعدة، وجدت نفسها تكابد ظروفاً قاسية. وبالطبع لا حاجة لكي نؤكد هنا أن المؤسسات الاسرائيلية أكثر قدرة بكثير على امتصاص الزيادات في الأجور من المنشآت الصناعية الأصغر بكثير الموجودة في المناطق المحتلة.

إن فتح الحدود المتوقع بين مصر واسرائيل قد تكون له نتائج وخيمة على أسواق

العمل في اسرائيل والمناطق المحتلة. فمع الوصول المتوقع لأعداد كبيرة من العمال المصريين الذين قد يتقاضون أجوراً أدنى، سوف يتعرض قسم كبير من العمال الفلسطينيين لخطر فقدان العمل، وقد لا يكون أمامهم غير النزوح إلى الخارج نظراً لاستحالة استيعابهم في المناطق المحتلة.

التسويق والتجارة: نظراً للتراخي الكامل في توفير اجراءات حماية وطنية، أصبحت المناطق المحتلة المصب الأكبر للمنتجات الاسرائيلية، فإن زهاء ٢٥ في المائة من إجمالي الصادرات الاسرائيلية تتلقاه المناطق المحتلة. والواقع أن إسرائيل غدت اكبر شريك تجاري مع المناطق المحتلة التي تستورد من اسرائيل زهاء ٩٠ في المائة من كل مستورداتها، وتبيع اسرائيل في المقابل نحو ٦١ في المائة من صادراتها (المناطق المحتلة). ويحقق الميزان التجاري الاسرائيلي فائضاً محترماً في التعامل مع كل من الضفة والقطاع، وهذا الفائض يربو على ٢٠٧ ملايين دولار اميركي.

أما التجارة عبر الجسور (مع الاردن في معظمها) فأقل شأناً بكثير وفق جميع المقاييس المطلقة والنسبية. لكن الاردن يبقى المنفذ الأساسي لتصريف بعض السلع الزراعية والصناعية، كزيت الزيتون، والسمون النباتية، والحمضيات والخضار والصابون. ومع ذلك فالمستوردات من الأردن متدنية بسبب القيود الجمركية والأمنية المتشددة. ونتيجة لهذا يحقق الميزان التجاري لاقليمي المناطق المحتلة (الضفة والقطاع) فائضاً دائماً في تجارتهما مع الاردن يقدر بـ ٥٥,٧ مليون دولار اميركي.

ولقد شجعت سلطات الاحتلال في سنوات الاحتلال الأولى إجراء عقود من الباطن بين منشآت اسرائيلية وأخرى فلسطينية، بغرض تأكيد التعايش الاعتيادي. وباستثناء حالات ناجحة نادرة، فإن هذه العقود قد تضاءل شأنها وتناقصت أهمية وعدداً، ولم يبق منها على الأغلب سوى في مجالين هما صناعات الملابس، ومقالع الحجارة. ولعل السبب الرئيسي لتدهور هذه الترتيبات هو الحساسية المفرطة لدى رجال الأعمال في المناطق المحتلة إزاء الشائعات التي ستطولهم بتهمة التعامل مع الاسرائيليين.

ولقد أشرنا من قبل إلى أن المنافسة غير المتكافئة مع المنتجات الاسرائيلية تمثل العقبة الأولى أمام إمكانية التوسع الصناعي في المناطق المحتلة. ذلك أن المؤسسات الاسرائيلية تتمتع بمزايا عديدة تنبع من اتساع مدى عملياتها الانتاجية؛ أضف إلى ذلك تمتعها بمنافع أساسية توفرها لها السلطات الاسرائيلية عبر سياسات الحماية، وسهولة الاقتراض، واكتمال عناصر البنية التحتية. كما نريد الاشارة مجدداً إلى أن محدودية إمكان التصدير وضيق الأسواق المحلية هما من أبرز العوامل التي تحول دون تنمية صناعية واسعة في المناطق المحتلة. ومع ذلك فإن لدينا من الأدلة ما يكفي لنؤكد أنه إذا قامت سلطة وطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن حجم سوقهما المحلي، بالاضافة إلى إمكانات التصدير إلى البلدان المجاورة، قد يبرران احتمال نهضة صناعية حيوية، إنما ذات طابع انتقائي.

مقدمة

لقد كتب الكثير عن التحولات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة التي نتجت عن الاحتلال الاسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ولا يزال الاهتمام بهذه الناحية في تزايد، ولعل السبب هو الاعتبارات السياسية، وتحديداً احتمالات إنشاء كيان فلسطيني (أو دولة) في الضفة الغربية وقطاع غزة * .

وإن معظم ما كتب في هذا الصدد كان معنياً أساساً باجراء مسح ذي طبيعة اقتصادية واسعة أو شاملة، اعتماداً على البيانات والمعطيات الاحصائية المنشورة. لكن دراستنا هذه تطمح تحديداً إلى بيان وتقييم التطورات في فرع واحد من فروع النشاط الاقتصادي، وهو بالذات القطاع الصناعي ** . وسوف نختتم هذه الدراسة ببحث ذي طبيعة عامة حول النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة في عهد الاحتلال، وما يعانيه من قيود وكوابح من ناحية، والشروط المسبقة اللازمة واحتمالات التطور من ناحية أخرى.

الأهداف

تستهدف هذه الدراسة التحقق من بعض خواص النمو الصناعي التي لا تتكشف للمرء بيسر وسهولة من خلال الأرقام الاحصائية المنشورة. ولهذا سوف توجه الدراسة عناية أكبر للغوص في تفاصيل المعلومات المستقاة من أفواه الناس المنخرطين بأنفسهم في هذا الميدان من ميادين العمل. ومن المفهوم أن أمثال هؤلاء يحاذرون في العادة البوح عن مكنوناتهم والكشف عن شؤون عملهم أمام ممثلي الحكومة أو الأشخاص الأجانب خوفاً من الالتباسات والعواقب السلبية. والواقع أننا قد واجهنا مراراً وتكراراً خلال إعداد هذه الدراسة ظواهر عقدة الهلع التي تتحكم بتصرفات رجال الأعمال في كل مرة تطرح عليهم أسئلة قد تثير موضوعات معينة يمكن أن تكون في تقديرهم مثاراً لمشكلات ومتاعب مع السلطات الضريبية.

إزاء هذا التحفظ النسبي الذي لمسناه لدى معظم رجال الأعمال الذين قمنا بطرح الأسئلة عليهم، وفي ضوء الدعم المالي والرسمي المحدود الذي تلقته هذه الدراسة، فإننا رسمنا لهـا (للدراسة) أن تتوخى تحقيق الغايات التالية:

---

* من الأمثلة البارزة في هذا المضمار:

(أ) فيفيان أ. بول، **الضفة الغربية: هل هي قادرة على الحياة؟** ماساشوستس: منشورات لكسنغتون، ١٩٧٥.

(ب) جون ستبنغ، **إنشاء دولة عربية فلسطينية كجزء من تسوية في الشرق الأوسط**، شباط (فبراير) ١٩٧٧.

(ج) الياس توماو هـ. د رابكين، **حالة فلسطين الاقتصادية**، لندن: كروم هلم، ١٩٧٨.

** أما القطاع الزراعي فلقد كان موضوع دراسة أخرى قام بها المؤلف نفسه، بعنوان: **الزراعة في الضفة الغربية، نظرة جديدة** نابلس: جامعة النجاح الوطنية، ١٩٧٨.

١ ــ الوصول إلى تحديد دقيق لصورة انتشار وتوزيع المنشآت الصناعية حسب المناطق والأقضية من ناحية، وإعداد العمال من ناحية أخرى.

٢ ــ تقديم وصف موجز لمختلف الأنواع الرئيسية من المؤسسات الصناعية القائمة حالياً في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣ ــ تقييم وضع الانتاج والتوريد في القطاعات الصناعية في المناطق المحتلة.

٤ ــ تحليل المشكلات التمويلية.

٥ ــ وصف هيكل العملية التسويقية.

٦ ــ الالتفات إلى خصائص سوق العمل في الصناعة.

٧ ــ الاطلال ــ أخيراً ــ بنظرة مستقبلية إجمالية.

ولابد من الاشارة هنا إلى اننا قد تجمعت لدينا من خلال الاستبيانات، مقادير هائلة من المعلومات التي لم تجد طريقها إلى النشر من خلال هذه الدراسة ذات الطابع العام. ولعل المسلك الأسلم هو الاستفادة من ركام المعلومات التفصيلية الذي توفر لدينا، في إصدار عدد من التقارير المتخصصة، نعالج في كل منها أحوال نوع معين أو بضعة أنواع متصلة في ميدان الصناعة.

مصادر المعلومات

استقينا المعلومات التي تقوم عليها هذه الدراسة من ثلاثة أنواع من المصادر:

١ ــ التقارير الاحصائية التي تنشرها الجهات الاسرائيلية، وخصوصاً المكتب المركزي للاحصاء.

٢ ــ المقابلات غير الرسمية التي عقدها الكاتب مع أعضاء ورؤساء غرف التجارة المحلية. ومع هؤلاء لم نلجأ لاستخدام صيغة الاستبيان.

٣ ــ المقابلات المنظمة مع عينة من رجال الأعمال تمثل ٢٠٨ منشآت صناعية، ١٦٦ منها في الضفة الغربية، و٤٢ في قطاع غزة. وفي هذا المضمار استخدمنا الاستبيان المفصل والشامل الذي تجدونه في الملحق. وقام باجراء المقابلات وجمع الردود على الاستبيان طلبة يتابعون دروس الاقتصاد على يدي الكاتب في جامعة بيرزيت خلال السنة الجامعية ١٩٧٦/٧٧. والحقيقة أن هؤلاء الطلبة قد تلقوا قبل شروعهم في العمل، تدريباً مناسباً وكافياً على أصول مهمتهم وأسلوب إجراء المقابلات وتعبئة نماذج الاستبيان.

النمو الصناعي قبل الاحتلال الاسرائيلي

الضفة الغربية: كان النمو الصناعي في الضفة الغربية قبل الاحتلال بطيئاً للغاية. ومن العسير أن نحدد هذا النمو على وجه الدقة، نظراً لأن الاحصاءات الرسمية تدمج ما بين ضفتي الأردن كلتيهما. لكن معهد الشرق الأوسط حاول أن يرسم بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بكل من ضفتي الاردن للعام ١٩٦٦ (الجدول الأول).

الجدول رقم ١
الناتج الوطني الاجمالي لضفتي الاردن في العام ١٩٦٦
(الأرقام بملايين الدولارات)

	الأردن		الضفة الغربية		الضفة الشرقية	
	المبلغ	النسة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
الزراعة	١٠٨,٤	٢٤,١	٤٣,٤	٢٦,٢	٦٥,٠	٢٢,٩
الصناعات	٥٤,٠	١٢,٠	١٤,٥	٨,٧	٣٩,٥	١٣,٩
البناء	٢٥,٨	٥,٧	٧,٧	٤,٦	١٨,١	٦,٤
الخدمات	٢٦١,٥	٥٨,٢	١٠٠,٤	٦٠,٥	١٦١,١	٥٦,٨
الناتج الوطني الاجمالي حسب كلفة العامل	٤٤٩,٧	١٠٠,٠	١٦٦,٠	١٠٠,٠	٢٨٣,٧	١٠٠,٠
+ تحويلات صافية من الخارج	٤٢,٦		١٩,٢		٢٣,٤	
ـ ضرائب غير مباشرة	٥٨,٥		٢٣,٤		٣٥,١	
الناتج الوطني الاجمالي حسب سعر السوق	٥٥٠,٨		٢٠٨,٦		٣٤٢,٢	

المصدر: د. بيريتز، **كيان فلسطيني**، واشنطن: معهد الشرق الأوسط، ١٩٧٠، الجدول رقم ١.

□ □ □

تكشف هذه الأرقام بعض الخصائص الأساسية للعلاقات الاقتصادية بين ضفتي الاردن قبيل الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية مباشرة. ويتبين منها مثلاً أن المردود

الزراعي في الضفة الشرقية كان أكبر، على الرغم من أن الزراعة في الضفة الغربية كانت أكثر أهمية نسبياً.

كما يتبين من الجدول أن المردود الصناعي كان هابطاً للغاية في الضفتين كلتيهما، إنما كان أشد هبوطاً في الضفة الغربية. على أن الفروقات المدهشة هي التي نجدها في طبيعة الصناعات في الضفتين كلتيهما. فالجدول الثاني يبين أنه على الرغم من أن عدد المنشآت الصناعية في الضفة الغربية كان أكبر، فإن أحجام هذه المنشآت الموجودة في الضفة الغربية كانت أصغر من منشآت الضفة الشرقية. كما تبين أن المنشأة الصناعية في الضفة الشرقية كانت ــ كمعدل عام ــ أكبر بأربع وثلاثين مرة من المنشأة الصناعية في الضفة الغربية من حيث الأصول والموجودات الثابتة، وكانت أكبر بأربعين مرة من حيث قيمة المردود، كما كانت توظف عمالاً أكثر بنسبة ٤٠٪ وكانت تقدم أجوراً للعمال أكثر من مضاعفة.

الجدول رقم ٢

المؤشرات الصناعية في الضفتين الغربية والشرقية (١٩٦٥) بالدنانير الأردنية

	عدد المنشآت	معدل الأصول الثابتة	معدل المردود	معدل التوظيف	معدل الأجر للعامل
الضفة الغربية	٣٧١٦	١٢١,٨	٢٥٤٤,٢	٤,٦	٨٣,٩
الضفة الشرقية	٣١٢٢	٤٨٨٧,١	٩٢٥٧,٥	٦,٤	١٩٢,٠

المصدر: و. شرايحة، **النمو الاقتصادي في الاردن**، القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٦٨، ص ١٧٨.

□ □ □

هذه المؤشرات الاقتصادية تشير في مجموعها إلى الخصائص الأساسية للمؤسسات الصناعية في الضفة الغربية في أثناء العهد السابق للاحتلال. وكانت هذه المؤسسات على العموم، من حجم الورش وفي مستوى الحوانيت، وذات مردودات رأسمالية محدودة للغاية، وكانت تدار وتُشغَّل من جانب أصحابها أنفسهم. والحقيقة أنه لم تكن هناك سوى أربع مؤسسات صناعية في الضفة الغربية تستخدم كل منها مائة عامل أو أكثر* . وان

* شركة بلاستيك الاردن (٢١٥ عاملاً)، الشركة الاردنية للزيوت النباتية (٢٠٠)، شوكولاته سيلفانا (١٠٠)، وسجائر القدس (١٠٠).

أغلبية هذه المنشآت كان لدى كل منها أقل من ١٠ عمال. ولهذا ينبغي القول انها كانت ذات طبيعة مختلفة تماماً عما هو متعارف عليه الآن بالنسبة لطبيعة المنشآت الصناعية وواقعها.

هذا النمو البطيء والهش للتصنيع في الضفة الغربية حتى ١٩٦٧، يمكن أن يعزى إلى العوامل التالية:

١ ــ شعور معظم رجال الأعمال بوجود تمييز فاضح كسياسة ثابتة ضد التصنيع في الضفة الغربية. ولقد اتخذت سياسة التمييز أشكالاً متعددة بدءاً من رفض إعطاء التراخيص لاقامة صناعات جديدة، وانتهاء باكراه المنشآت الصناعية التي كانت قائمة في الضفة الغربية على الرحيل والانتقال إلى الضفة الشرقية. وترتب على هذه السياسات الظالمة أن الضفة الغربية التي كانت تضم ٤٠٪ من السكان، لم تساهم بأكثر من ٢٢٪ من الصناعة.

٢ ــ لقد عانت الضفة الغربية من حركة هجرة كثيفة سواء هجرة الرساميل أم هجرة اليد العاملة الفنية والمدربة منذ العام ١٩٥٠. إذ كان واضحاً تماماً لأصحاب الرساميل، وكذلك للعمال الأكفاء، أن مجال الكسب في الضفة الشرقية كان أرحب بكثير، حيث توافرت خطة حكومية معلنة لتأسيس وتشجيع قيام مجمع صناعي ضخم في شريط عمان ــ الزرقاء.

٣ ــ لقد كابد الأردن عموماً، والضفة الغربية خصوصاً، الكثير من الصعاب بسبب افتقاد المواد الخام اللازمة للصناعة. فلو غضضنا الطرف عن السياسات الحكومية التي كانت توجه البلاد نحو الزراعة، فالواقع أن المواد الخام المحلية المتوافرة ما كان لها أن تفيد سوى القليل من الصناعات. لكن هذا لا يعني بتاتاً أن جهوداً كافية قد بُذلت لاكتشاف كل الاحتمالات.

الصناعة في قطاع غزة قبل الاحتلال

تمتع قطاع غزة في السنوات الأخيرة من حكم الادارة المصرية بوضع اقتصادي مزدهر مستفيداً من تسهيلات معينة في القيود التي كانت مفروضة في مصر على التجارة الخارجية. ونتيجة لذلك غدا قطاع غزة مركزاً تجارياً وتسويقياً جاذباً للمصريين. كما ساعدت في دعم هذا الازدهار حركة الإنفاق المهمة نسبياً من جانب قوات الأمم المتحدة التي كانت متمركزة في القطاع.

وعلى الرغم من هذا الازدهار التجاري، بقيت الصناعة في قطاع غزة متخلفة تماماً وفي مستوى لا يتعدى الورش الصغيرة. أما الصناعات «الحقيقية» التي شهدها القطاع فاقتصرت على منشأتين لتعبئة قوارير المرطبات، ومنشأتين لتوضيب الحمضيات، ونحو ١٠

منشآت لحياكة النسيج والسجاد. وفي تقدير الاقتصاديين الاسرائيليين أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الاجمالي للعام ١٩٦٦ في القطاع كانت ٤,٤٪ (انظر الجدول رقم ٣).

الجدول رقم ٣
الناتج القومي الاجمالي لقطاع غزة في ١٩٦٦
(بملايين الجنيهات المصرية)

القطاع	المبلغ	النسبة المئوية
الزراعة	٥,٥	٣٤,٤
الصناعة	٠,٧	٤,٤
التجارة والخدمات الشخصية	٤,٣	٢٦,٩
المواصلات	٠,٥	٣,١
الادارة والخدمات العامة	٤,٠	٢٥,٠
البناء والانشاءات العامة	١,٠	٦,٢
الناتج المحلي الاجمالي	١٦,٠	١٠٠,٠
تحويلات من الخارج	٥,٠	
الناتج القومي الاجمالي	٢١,٠	

المصدر: هيئة التخطيط الاقتصادي، **اقتصاد قطاع غزة وسيناء**، القدس: المكتب المركزي للاحصاء، ص ٨.

□ □ □

التطورات في ظل الاحتلال

أوضحنا من قبل أن القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة قبيل الاحتلال، كان بدائياً متخلفاً وهشاً. ومع الاحتلال، ناءت الصناعة تحت مجموعة جديدة من العوامل، مثلها في ذلك كمثل باقي القطاعات الاقتصادية. فالأسواق التقليدية أغلقت، وافتتحت أسواق جديدة، وتغيّرت مصادر المواد الخام وأسعارها، وخضع سوق العمل لتقلبات حادة، وفوق هذا كله أن النظام الجديد (عهد الاحتلال الاسرائيلي) كان عازماً تماماً على دمج وإلحاق اقتصاديات المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي. وبلغة المصطلحات الاقتصادية نسجل أن حصة الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية هبطت من ٨,٧٪ في ١٩٦٦ (الجدول الأول) إلى ٦,٧٪ في ١٩٧٦ (الجدول رقم ٤). أما في قطاع غزة فلقد صعدت من ٤,٤٪ في ١٩٦٦ إلى ١٠,١٪ في ١٩٧٦ (الجدول رقم ٤).

الجدول رقم ٤
الناتج القومي الاجمالي للمناطق المحتلة في ١٩٧٦
(بملايين الليرات الاسرائيلية)

	الضفة الغربية		قطاع غزة		الاجمالي	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الزراعة (مع الاعانات)	١٢٤٣	٣٤,٩	٤٨٥	٣٢,٧	١٧٢٨	٣٤,٣
الصناعة	٢٤٠	٦,٧	١٤٩	١٠,١	٣٨٩	٧,٧
البناء	٥٢٠	١٤,٦	٢٨٥	١٩,٢	٨٠٥	١٦,٠
الخدمات العامة والاجتماعية	٣٩٧	١١,١	٢٨٦	١٩,٣	٦٨٣	١٣,٥
النقل والتجارة وسائر الخدمات بما فيها ملكية المساكن	١١٦٢	٣٢,٧	٢٧٧	١٨,٧	١٤٣٩	٢٨,٥
الناتج المحلي الاجمالي	٣٥٦٢	١٠٠,٠	١٤٨٢	١٠٠,٠	٥٠٤٤	١٠٠,٠
+ دفعات من الخارج	٨٩٠		٥٧٠		١٤٦٠	
ــ دفعات إلى الخارج	٣٠		١٤		٤٤	
الناتج القومي الاجمالي	٤٤٢٢		٢٠٣٨		٦٤٦٠	

المصدر: الفصلية الاحصائية للمناطق المدارة القدس: المكتب المركزي للاحصاء، ١٩٧٧، المجلد ٦، العدد الأول، ص ٧٤.

□ □ □

لقد تبين من هذه الدراسة أن الخاصية المميزة للمنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ما زالت مستمرة وباقية، وهي كما أسلفنا طبيعتها الأهلية أو العائلية (ورشة للأسرة). وما زالت أكثريتها الغالبة عبارة عن ورش صغيرة برأسمال شديد التواضع. وإن أصحابها وأفراد الأسرة يقومون بمعظم العمل، أما العمال المأجورون فنسبتهم في الحد الأدنى. وان أكثر هذه المنشآت تؤدي عمليات متواضعة على المواد الخام التي هي في ذاتها شبه مصنعة.

وعلى الرغم من انقضاء ١١ عاماً على الاحتلال (نيسان ــ ابريل ١٩٧٩)، فإن سبع منشآت فقط في الضفة الغربية تستخدم مائة عامل أو أكثر، ولا توجد منشأة واحدة بهذا الحجم في قطاع غزة. وان جميع هذه المنشآت «الكبيرة» ــ باستثناء اثنتين ــ كانت موجودة قبل الاحتلال.

مسح الصناعات

من أغراض هذه الدراسة الأساسية، تقديم تقدير على درجة معقولة من الدقة لعدد المنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، موزعة حسب مواقعها الجغرافية وحجم اليد العاملة. والحقيقة أن هذا كان أكثر جوانب هذه الدراسة مشقة وعناء. فبعد أن جربنا كل وسيلة ممكنة لاستقصاء المعلومات وجمع البيانات المطلوبة، اكتشفنا أن المصدر الذي يمكن الاعتماد عليه أكثر من سواه هو مكاتب العمل في المناطق التي تحتفظ بقوائم تفصيلية للمنشآت كافة، الموجودة في أقضيتها، سواء المنشآت الصناعية أو سواها.

ومن الجلي أن تصنيف الصناعات لا يتطابق والتصنيفات المتعارف عليها دولياً. وبناء عليه فإن رسم صورة دقيقة للظروف القائمة قد يعين في بناء إدراك أكثر واقعية للوضع. وان الجداول التي نقدمها هنا من الرقم خمسة حتى الجدول الثامن عشر تلخص لنا في صورة مناسبة ما توصلنا إليه في عملية المسح التي أنجزناها للمؤسسات الصناعية في الضفة الغربية (بما فيها شرق القدس) وقطاع غزة، حسب المعلومات والمعطيات التي توافرت لدينا حتى ربيع ١٩٧٨. هذا القسم نختتمه بوصف موجز للأنواع الرئيسية من الصناعات التي مر ذكرها.

ولقد تكشف لنا من نتائج هذا المسح أن هناك ٣٠١٧ منشأة «صناعية» في الضفة الغربية وقطاع غزة (الجدول رقم ١٨). ويبين الجدول رقم ١٦ أن قضاء الخليل يضم ٢٥,٥٪ من المنشآت كافة، يليه نابلس (١٧,٠٪) فقطاع غزة (١٤,٣٪) ثم القدس الشرقية (١٠,٦٪).

أما توزيع المنشآت الصناعية، حسب حجم القوة العاملة، فنقدمه في الجدول رقم ١٧ الذي يتبين منه أن ٩٢,٣٪ من جميع المنشآت الصناعية لديها أقل من ١٠ عمال في كل منها. وهناك سبع منشآت فقط تستخدم ما بين ٥٠ و٩٩ عاملاً، وسبع منشآت أخرى تستخدم مائة عامل أو أكثر.

أما توزيع المنشآت وفق نوع الانتاج، فهو موضوع الجدول رقم ١٨ الذي يتبين منه أن زهاء ٣٢٪ من المنشآت الصناعية كافة هي للحدادة والبرادة، ١٤,٥٪ مرائب لاصلاح السيارات ومحلات لانتاج الأثاث المعدني البسيط. ويشكل النجارون ١٥,٥٪ من إجمالي المؤسسات، يليهم منتجو أحجار الباطون، والبلاط، وباقي مواد البناء. أما الخياطة والحياكة والتريكو فمنشآتها تبلغ ١٤,٦٪ من مجموع المؤسسات.

الجدول رقم ٥
تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (طولكرم)

نوع الصناعة	(أعداد العمال في كل فئة) ١ ــ ٩	١٠ ــ ١٩	٢٠ ــ ٤٩	٥٠ وأكثر	المجموع
الخياطة والتريكو	٧	٩	٩		٢٥
المخابز	٦				٦
الحلويات والسكاكر	٨				٨
الطحينة	١				١
النجارة	١٥				١٥
الأحذية	٥				٥
الحدادة، الخراطة، الأثاث المعدني	٤٠				٤٠
مرائب السيارات	٣٧				٣٧
اقتلاع وقطع أحجار البناء والرخام، القرميد، البلاط	٢٣	١			٢٤
الطباعة، منتجات ورقية	٣				٣
الصابون	١				١
المجموع الاجمالي	١٤٦	١٠	٩	لا شيء	١٦٥

الجدول رقم ٦
تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (جنين)

نوع الصناعة	(أعداد العمال في كل فئة) ١ ــ ٩	١٠ ــ ١٩	٢٠ وأكثر	المجموع
الخياطة والتريكو	١٥	١		١٦
المخابز	٢			٢
الحلويات والسكاكر	٦			٦
الجلود والأحذية	٤			٤
النجارة	٢٠			٢٠
الحدادة، الخراطة، الأثاث المعدني	٤٣	١		٤٤
مرائب السيارات	٣٠			٣٠
اقتلاع وقطع الحجارة والرخام، القرميد، البلاط	٥٠			٥٠
الطباعة، منتجات ورقية	١			١
التعليب		١		١
الفحم الخشبي	١٠			١٠
المجموع الاجمالي	١٨١	٣	لا شيء	١٨٤

الجدول رقم ٧
تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (نابلس)

نوع الصناعة	(أعداد العمال في كل فئة)					
	١ ــ ٩	١٠ ــ ١٩	٢٠ ــ ٤٩	٥٠ ــ ٩٩	١٠٠ وأكثر	المجموع
الخياطة والتريكو	١١٢	٧	٣		١	١٢٣
البوظة والمرطبات	١	١	١			٣
المخابز والمطاحن	١١	١	١			١٣
الحلويات والسكاكر	٢٤	٢				٢٦
الطحينة	٢	١			١	٤
العلف	١		١			٢
الصابون	١٨	٦				٢٤
كيماويات ومواد للتنظيف			١			١
بلاستيك			١		١	٢
الجلود والأحذية	٣١					٣١
النجارة	٤٢					٤٢
التدفئة بالطاقة الشمسية		١				١
الحدادة، الخراطة، الأثاث المعدني	٥٣	٢	١			٥٦
مرائب السيارات	٩٠	١				٩١
التعليب			١			١
قطع الحجارة والرخام، البلاط، أحجار الباطون	٧٨	٣				٨١
الطباعة، منتجات ورقية	٨	٢				١٠
منشأة لتوليد الطاقة الكهربائية				١		١
الزجاج			٢			٢
المجموع الاجمالي	٤٧١	٢٧	١٢	١	٣	٥١٤

الجدول رقم ٨
تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (رام الله)

(أعداد العمال في كل فئة)						
نوع الصناعة	١ ــ ٩	١٠ ــ ١٩	٢٠ ــ ٤٩	٥٠ ــ ٩٩	١٠٠ وأكثر	المجموع
الخياطة والتريكو	٣٨		٦			٤٤
البوظة	١					١
المخابز	١٠					١٠
الحلويات والسكاكر	٢				١	٣
الطحينة	٢					٢
مشروبات روحية		٢				٢
العلف		٢				٢
التبغ	١					١
الصابون	٢					٢
مستحضرات صيدلية			٣	١		٤
كيماويات ومواد للتنظيف	١		١			٢
بلاستيك		١				١
الأحذية والجلود	٨		١			٩
النجارة	٣٢					٣٢
الحدادة، الخراطة، الأثاث المعدني	٤٢					٤٢
مرائب للسيارات	٥٣	١				٥٤
قطع الحجارة والرخام، بلاط، قرميد	٤٠	٢		٢		٤٤
الطباعة، منتجات ورقية	٣		١	١		٥
السيراميك	١					١
المجموع الاجمالي	٢٣٦	٨	١٢	٤	١	٢٦١

الجدول رقم ٩
تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (القدس)

(أعداد العمال في كل فئة)					
نوع الصناعة	١ ــ ٩	١٠ ــ ١٩	٢٠ ــ ٤٩	٥٠ وأكثر	المجموع
الخياطة والتريكو	٣	٢	٢		٧
المخابز	١٤		١		١٥
المطاحن	١				١
المشروبات	١				١
الحلويات والسكاكر	٤				٤
التعليب		١			١
النجارة	١٣٠	١			١٣١
منتجات سياحية من الخشب	١٠				١٠
منتجات سياحية من عرق اللؤلؤ	٢				٢
منتجات سياحية من الزجاج	١				١
منتجات سياحية من السيراميك	٣				٣
الحدادة	٣٠				٣٠
الأثاث المعدني	١٠				١٠
مرائب للسيارات	٣٥		١		٣٦
مقالع حجارة	٣				٣
القرميد، البلاط، الرخام	٧				٧
الجلود والمطاط	٣٣	١٠	١		٤٤
الطباعة، منتجات ورقية	٦	٣	٣		١٢
مكانس (من إنتاج المكفوفين)			١		١
المجموع الاجمالي	**٢٩٣**	**١٧**	**٩**	**لا شيء**	**٣١٩**

الجدول رقم ١٠
تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة
في منطقة أبو ديس، العيزرية (ضواحي القدس)

(أعداد العمال في كل فئة)				
نوع الصناعة	١ ــ ٩	١٠ ــ ١٩	١٠٠ وأكثر	المجموع
الخياطة والتريكو	١٠			١٠
المخابز	١			١
السجائر			١	١
بلاستيك		١		١
الأحذية		١		١
النجارة	٢٠			٢٠
الحدادة، الأثاث المعدني	٢٠			٢٠
مرائب للسيارات	٥			٥
أحجار الباطون	٢			٢
منشأة لتوليد الطاقة الكهربائية			١	١
المجموع الاجمالي	٥٨	٢	٢	٦٢

الجدول رقم ١١
تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (أريحا)

(أعداد العمال في كل فئة)				
نوع الصناعة	١ ــ ٩	١٠ ــ ١٩	٢٠ وأكثر	المجموع
الخياطة، التريكو	١	٢		٣
المخابز	٣			٣
الأحذية والجلود	٢٣			٢٣
النجارة	٢			٢
أحجار الباطون، البلاط	٣			٣
الحدادة	٥			٥
مرائب للسيارات	١٠			١٠
المجموع الاجمالي	٤٧	٢	لا شيء	٤٩

الجدول رقم ١٢
تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (بيت لحم)

(أعداد العمال في كل فئة)						
نوع الصناعة	١ ــ ٩	١٠ ــ ١٩	٢٠ ــ ٤٩	٥٠ ــ ٩٩	١٠٠ وأكثر	المجموع
الخياطة، التريكو	٥٠		٧	١		٥٨
المخابز	٦					٦
المعكرونة	٢					٢
البوظة والمرطبات	٥					٥
مستحضرات صيدلية				١		١
بلاستيك			١		١	٢
السجائر			١			١
النجارة	٣٢					٣٢
منتجات خشب الزيتون	٥٠	٦				٥٦
منتجات من عرق اللؤلؤ	١٠	٥				١٥
الحدادة، الخراطة، الأثاث المعدني	٣٢	١				٣٣
مرائب للسيارات	٢٧					٢٧
قطع الحجارة والرخام، البلاط، القرميد	٢٢					٢٥
التدفئة بالطاقة الشمسية		١				١
المجموع الاجمالي	٢٣٦	١٣	١٢	٢	١	٢٦٤

الجدول رقم ١٣
تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة (الخليل)

(أعداد العمال في كل فئة)					
نوع الصناعة	١ ــ ٩	١٠ ــ ١٩	٢٠ ــ ٤٩	٥٠ وأكثر	المجموع
الخياطة، النسيج، التريكو	٥٨	١٣	٣		٧٤
المخابز	٩	١			١٠
معجون البندورة (الطماطم)		١			١
معامل الخضار	٢				٢
الجلود والأحذية	١٩٥	٤			١٩٩
النجارة	١٣٣	٤			١٣٧
الحدادة، الخراطة، الأثاث المعدني	١٢٧	٢	١		١٣٠
مرائب للسيارات	٧١				٧١
البطاريات			١		١
قطع الرخام	١٠	٤			١٤
مقالع للحجارة وقطعها	٩٦	٣	١		١٠٠
أحجار الباطون، البلاط	١٧				١٧
منتجات زجاجية	٦				٦
الطباعة، منتجات ورقية	٧				٧
المجموع الاجمالي	٧٣١	٣٢	٦	لا شيء	٧٦٩

الجدول رقم ١٤
تصنيف المنشآت الصناعية وفق حجم القوة العاملة في كل الضفة الغربية

(أعداد العمال في كل فئة)						
نوع الصناعة	١ ــ ٩	١٠ ــ ١٩	٢٠ ــ ٤٩	٥٠ ــ ٩٩	١٠٠ وأكثر	المجموع
الخياطة والحياكة والنسيج، تريكو	٢٩٤	٣٤	٣٠	١	١	٣٦٠
أطعمة ومرطبات	١٢٥	١٢	٤		٢	١٤٣
التبغ والسجائر	١		١		١	٣
الصابون	٢١	٦				٢٧
كيماويات ومواد تنظيف	١		٢			٣
منتجات بلاستيكية		٢	٢		٢	٦
الجلود والأحذية	٢٩٩	١٥	٢			٣١٦
مستحضرات صيدلية			٣	٢		٥
النجارة	٤٢٦	٥				٤٣١
الحدادة، الخراطة، الأثاث المعدني	٤٠٢	٦	٢			٤١٠
مرائب السيارات	٣٥٨	٢	١			٣٦١
التعليب		١	١			٢
البطاريات			١			١
التدفئة بالطاقة الشمسية		٢				٢
مقالع الحجارة وقطعها وقطع الرخام، بلاط، قرميد، باطون	٣٥١	١٣	٤	٢		٣٧٠
الطباعة، منتجات ورقية	٢٨	٥	٤	١		٣٨
منتجات زجاجية	٧		٢			٩
منتجات من خشب الزيتون	٦٠	٦				٦٦
منتجات من عرق اللؤلؤ	١٢	٥				١٧
السيراميك	٤					٤
محطات لتوليد الطاقة الكهربائية				١	١	٢
منتجات خاصة بالكناسة			١			١
الفحم (الخشبي)	١٠					١٠
المجموع الاجمالي	**٢٣٩٩**	**١١٤**	**٦٠**	**٧**	**٧**	**٢٥٨٧**

الجدول رقم ١٥
تصنيف المنشآت الصناعية حسب حجم القوة العاملة (قطاع غزة)

نوع الصناعة	(أعداد العمال في كل فئة)			
	١ ــ ٩	١٠ ــ ١٩	٢٠ ــ ٤٩	المجموع
الخياطة، النسيج، التريكو	٦٨	١٢	١	٨١
مطاحن الدقيق	١١			١١
الحلويات والسكاكر	٤	٣		٧
المرطبات			٢	٢
منشآت لتوضيب الحمضيات			٨	٨
بلاستيك			١	١
الأحذية والجلود	١٠			١٠
الطباعة، منتجات ورقية	٤			٤
النجارة	٣٢	٤	١	٣٧
الحدادة، الخراطة، منتجات معدنية	٩٧	٩		١٠٦
مرائب للسيارات	٧٥	١		٧٦
أحجار الباطون، البلاط	٨٤	٢	١	٨٧
المجموع الاجمالي	٣٨٥	٣١	١٤	٤٣٠

الجدول رقم ١٦
توزيع المنشآت الصناعية حسب المناطق الجغرافية
الضفة الغربية وقطاع غزة

القضاء	عدد المنشآت	النسبة المئوية
طولكرم	١٦٥	٥,٤
جنين	١٨٤	٦,١
نابلس	٥١٤	١٧,٠
رام الله	٢٦١	٨,٧
القدس	٣١٩	١٠,٦
ضواحي القدس	٦٢	٢,٠
أريحا	٤٩	١,٦
بيت لحم	٢٦٤	٨,٨
الخليل	٧٦٩	٢٥,٥
الضفة الغربية	٢٥٨٧	٨٥,٧
قطاع غزة	٤٣٠	١٤,٣
المجموع الاجمالي	٣٠١٧	١٠٠,٠

الجدول رقم ١٧
تصنيف المنشآت الصناعية حسب حجم القوى العاملة
الضفة الغربية وقطاع غزة

عدد العمال	عدد المنشآت	النسبة المئوية
١ ــ ٩	٢٧٨٤	٩٢,٣
١٠ ــ ١٩	١٤٥	٤,٨
٢٠ ــ ٤٩	٧٤	٢,٥
٥٠ ــ ٩٩	٧	٠,٢
١٠٠ وأكثر	٧	٠,٢
المجموع الاجمالي	**٣٠١٧**	**١٠٠,٠**

الجدول رقم ١٨
تصنيف المنشآت الصناعية حسب نوع الانتاج
الضفة الغربية وقطاع غزة

نوع المنتجات	عدد المنشآت	النسبة المئوية
الخياطة والحياكة، التريكو	٤٤١	١٤,٦
أحجار الباطون، البلاط، المقالع، قطع الحجارة والرخام	٤٥٧	١٥,١
صناعات الأغذية، السجائر	١٧٤	٥,٨
مستحضرات صيدلية، كيماويات، مواد تنظيف، صابون	٣٥	١,٢
الحدادة، الخراطة، الأثاث المعدني، مرائب السيارات	٩٥٣	٣١,٦
الطباعة، منتجات ورقية	٤٢	١,٤
منتجات سياحية	٩٦	٣,٢
النجارة	٤٦٨	١٥,٥
الجلود والأحذية والبلاستيك	٣٣٣	١١,٠
أنواع أخرى	١٨	٠,٦
المجموع الاجمالي	**٣٠١٧**	**١٠٠,٠**

وصف الصناعات القائمة

من المتعذر أن نصف في هذه الدراسة كل أنواع النشاط الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكننا سنقدم في هذا الفصل وصفاً موجزاً لبعض الفئات الرئيسية من الصناعات السائدة في المناطق المحتلة. وسوف نتطرق إلى مقوماتها المميزة ونشير إلى مشكلاتها الجوهرية، لكن هذا لن يفي بالغرض تماماً، فهناك حاجة لمزيد من التقارير المتخصصة المكرسة لمعالجة كل فئة من المنشآت الموجودة. واننا نعتزم في الوصف الكمي الاعتماد على معطيات جمعناها عن عينة من المؤسسات الصناعية تتكون من ٢٠٨ منشآت.

التريكو، الخياطة، الحياكة: هذه الفئة من الصناعات ازدهرت وتوسعت بسرعة بعد الاحتلال الاسرائيلي. هناك ٣٦٠ منشأة في هذه الفئة في الضفة الغربية، و٨١ في قطاع غزة. وفي تقديرنا أن ٧٠ في المائة من جميع منشآت هذه المجموعة تأسست بعد الاحتلال.

إن معدل عدد العمال في كل من هذه المنشآت هو ١٢ عاملاً. وان ٨,٥٪ فقط من منشآت هذه الفئة توظف ٢٠ عاملاً أو أكثر* لكن الأكثرية الساحقة من المنشآت أي ٨٢,٤٪، يشغّل كل منها أقل من ١٠ عمال. إن أكثر من ٩٥٪ من العمال هم من النساء اللواتي يتقاضين عموماً أجوراً أقل بكثير من أجور مثيلاتهن العاملات في مصانع مشابهة في اسرائيل (وقد تكون الأجور أقل بـ ٥٠٪)، وان أصحاب المنشآت المحلية يستفيدون في هذا من عزوف النساء في معظم المراكز المدينية عن البحث عن فرص العمل في اسرائيل، حتى ولو كن يتلقين في وظائفهن المحلية أجوراً أدنى بكثير.

الآلات المستخدمة في هذه الصناعة حديثة في صورة معقولة، لكن الأيدي العاملة عليها أكثر من المتعارف عليه في المنشآت العصرية ذات الانتاج الواسع. أما المنتجات فتباع في السوق المحلي وفي اسرائيل، ذلك أن السلطات الاردنية تحظر استيراد الثياب من المناطق المحتلة. ولعل هذه الصناعة، وخصوصاً قطاع الخياطة فيها، هي أكثر الصناعات التي دخلت في ترتيبات وعقود مع المنشآت الاسرائيلية. والشائع في المجال العملي أن منشآت المناطق المحتلة تتلقى من المصانع الاسرائيلية ثياباً نصف جاهزة ثم تستكمل الشغل عليها وتعيدها إليها مقابل مبلغ معلوم على كل قطعة.

الحدادة، الخراطة، الأثاث المعدني: إن قسماً كبيراً مما وُصف على أنه منشآت صناعية، لا يتعدى كونه في الواقع حوانيت للحدادة أو لإنتاج الأثاث المعدني ذات طابع عائلي. وهناك زهاء ٤١٠ منشآت من هذا القبيل في الضفة الغربية، و١٠٦ في قطاع غزة.

إن معظم حوانيت الحدادة والخراطة (٥٨٪ من منشآت العينة) موجود قبل الاحتلال. ولقد نمت حوانيت الحدادة ببطء شديد لعديد من الأسباب. وبالمثل فإن

---

* ويشمل هذا عمل أفراد الأسرة غير المأجور، كما يشمل جميع أولئك العاملين في المنشأة الذين ليست لهم علاقة مباشرة بعملية الانتاج.

حوانيت الخراطة لم تتزايد بصورة ملحوظة (وقد لا يزيد عددها على ٥٠ في الضفة الغربية)، لكن الآلات القديمة جرى استبدال معظمها بمكائن حديثة.

ولقد شهدت هذه الفئة من الصناعات اختراقاً من جانب الألمنيوم. فلأسباب اقتصادية، وكذلك بسبب الجودة، احتل الألمنيوم مكان الخشب والحديد في إنتاج عدد هائل من المنتجات كأثاث المكاتب والمنازل، وأطر النوافذ والأبواب. لكن ورش الألمنيوم هذه ذات عمالة محدودة، فمن النادر أن يعمل في كل منها أكثر من أربعة عمال، في حين أن معدل العاملين في ورش الحدادة أكبر في العادة (٥,٠ في صناعات العينة).

النجارة: تقوم هذه الصناعة عموماً على إنتاج الأثاث الخشبي المستخدم على نطاق واسع في المنازل. فالأثاث المعدني بدأ يحل تدريجاً محل المنتجات الخشبية في معظم النواحي الأخرى. لكن هذا العامل، بالإضافة إلى المنافسة المتزايدة من جانب الأثاث المصنوع في اسرائيل أو المستورد من الخارج (الدانمرك مثلاً) والذي تنتجه مؤسسات ضخمة وفق مقاييس الانتاج الكبير، كل ذلك تسبب في وضع صعب ومتفاقم للنجارين المحليين.

يقدر عدد النجارين في الضفة الغربية بـ ٤٣١ نجاراً، ونحو ٣٧ في قطاع غزة. وبناء على العينة التي تعاملنا معها، فإن زهاء ٦٢٪ من جميع محلات النجارة تأسست قبل الاحتلال. وبالمقارنة مع معظم الصناعات الحرفية الأخرى، تدل المعطيات على توسع أفقي محدود في النجارة.

وإن عدداً قليلاً جداً من المناجر يستخدم أكثر من عشرة عمال. فالمعدل الوسطي لعمال المنجرة في العينة كان ٤,٢ فقط. وفي جميع هذه المناجر بلا استثناء، كان أصحابها هم «الأسطوات» أو «المعلمين» في حوانيتهم. والغالب أن يكون لهم مساعد أو أكثر من أقاربهم.

ولقد شهدت صناعة النجارة شيئاً من التطور في نوع الآلات وحجمها، لكن الفجوة التي تفصلها عن المؤسسات الاسرائيلية الحديثة، لا تزال كبيرة.

القرميد، البلاط، الأحجار: الواقع أن تطوراً ملحوظاً ــ وإن كان بطيئاً ــ قد شهدته المناطق المحتلة على صعيد تشييد المنازل السكنية والأبنية العامة، سواء قورن هذا بالوضع قبل الاحتلال أو حتى بعمليات البناء ووتيرتها في اسرائيل. وان عدد المنشآت المنتجة لمواد البناء تضاعف بسرعة بعد الاحتلال.

توجد في الضفة الغربية ٣٧٠ منشأة تتعاطى اقتلاع الأحجار، واقتطاعها، وصب أحجار الباطون وبلاط الأرض، وزهاء ٨٧ منشأة في القطاع. وإن أقل من نصف هذه المنشآت (زهاء ٤٤٪ من العينة) كانت موجودة قبل حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وان المعدل الوسطي لعدد العمال في المنشأة هو ٧,٨. وهناك ٢٢ منشأة فقط في هذه الفئة من الصناعات تستخدم أكثر من عشرة عمال. فمرة أخرى نصطدم ها هنا كما اصطدمنا من قبل بحقيقة ضآلة هذه المنشآت وقلة شأنها من حيث الحجم.

ولقد توسعت هذه الصناعة في صورة ملحوظة بعد حرب ١٩٦٧. ولقد استفاد منتجو الحجارة والرخام كثيراً من الطفرة التي شهدها قطاع البناء في الضفة الغربية، وخصوصاً بعد العام ١٩٧٢. وفي المقابل، فإن منتجي حجارة الباطون والبلاط أصبحوا أكثر اعتماداً على السوق الاسرائيلي؛ حيث يصرفون ما يقارب نصف انتاجهم الذي تبتاعه مؤسسات البناء الاسرائيلية. وعلى أي حال فإن أحجار الباطون والبلاط الذي تنتجه المناطق المحتلة، يحظر دخوله إلى الأردن لأن المواد الخام المستخدمة فيه ذات منشأ اسرائيلي.

المستحضرات الصيدلية: لم تكن هناك مثل هذه المنشآت قبل ١٩٦٧ لا في الضفة الغربية ولا في قطاع غزة. ولم تكن الصيدليات في الضفة الغربية تبيع غير العقاقير المستوردة من الخارج. وقبيل الاحتلال الاسرائيلي بقليل، ظهرت إلى الوجود أول منشأة منتجة للعقاقير الطبية في مدينة السلط في الضفة الشرقية.

لكن بضع مؤسسات لإنتاج هذه المستحضرات ظهرت إلى الوجود بعد الاحتلال، وكانت في معظمها محاولات مغامرة ساهم فيها الصيادلة والأطباء. ومع حلول ١٩٧٨ كانت هناك خمس منشآت لإنتاج المستحضرات الطبية في الضفة الغربية، ولم تكن هناك أية مؤسسة مماثلة في القطاع. ويستخدم كل من هذه المنشآت ما بين ثلاثين وستين عاملاً.

وكما هو متوقع، فإن أكثر هذه المنشآت يقوم ببعض العمليات التحويلية لمكونات الأدوية وعناصر العقاقير المشتراة من اسرائيل وسواها. وتعود أسباب قدرة هذه المؤسسات على البقاء والاحتفاظ بنسبة طيبة من السوق المحلي (ذلك أنه لا توجد لها مبيعات لا في اسرائيل ولا في الاردن)، إلى تدني أسعار منتجاتها قياساً بأسعار العقاقير الاسرائيلية والأجنبية من ناحية، وإلى تحيّز الأطباء المحليين لها، طالما أن معظمهم مساهمون في صناعتها.

ومع أن المنشآت المنتجة للمستحضرات الطبية قد تمتعت بنمو سريع ومكاسب كبيرة في أوائل السبعينات، فإنها تحولت بعدئذ إلى الشكوى المريرة من تدني المكاسب وضعف السوق. وهذه المسألة تستحق دراسة مستقلة لمعالجة مشكلات هذا القطاع واحتمالاته المتوقعة.

الصابون: هناك ٢٧ منتجاً للصابون في الضفة الغربية، ولا منتج له في القطاع. ويتمركز ٩٠٪ من المنتجين في نابلس ذات الشهرة التقليدية في صناعة صابون يتميز بدرجة عالية من الجودة.

وتشكل صناعة الصابون في الضفة الغربية صناعة فرعية من عملية إنتاج زيت الزيتون. فالزيت المتدني الجودة والصودا الكاوية، يشكلان فعلياً المادة الخام الوحيدة في عملية إنتاج الصابون. ولم تستخدم هذه الصناعة سوى مقدار قليل من المكننة والتكنولوجيا الحديثة. ولعل وسائل الانتاج بقيت على حالها طيلة الخمسين عاماً المنصرمة.

لكن، نظراً لشهرة لا أساس لها، إنما عميقة وواسعة، ما زال الصابون النابلسي يتابع الاستفادة من أفضليته على سواه. وتقدر الصادرات إلى الاردن ومنه إلى بلدان عربية أخرى بنحو ٩٠٪ من إجمالي المبيعات.

وإذا استثنينا منشأتين صغيرتين،فإن جميع المنشآت المنتجة للصابون موجودة قبل الاحتلال الاسرائيلي بزمان طويل. وان ستاً منها فقط (بين ٢٧ منشأة) تشغّل عشرة عمال أو أكثر، أما الباقي فيستخدم أقل من ١٠ عمال في كل منها.

مرائب السيارات: هذا القطاع شهد نمواً واتساعاً كبيرين بعد الاحتلال. ومن المقدر أن هناك ٣٦١ حانوتاً لاصلاح السيارات في الضفة الغربية، و٧٦ في القطاع. وفي تقدير المصادر المطلعة أن نحو ٦٠ ــ ٧٠٪ منها ظهر إلى الوجود بعد الاحتلال.

ثلاثة عوامل تدفع بازدهار هذا القطاع:

(أ) التزايد الكبير في عدد المركبات في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي ارتفع من ٧٦٧٣ في ١٩٧٠ إلى ١٤٢٧١ في ١٩٧٧، أي بزهاء ٨٦٪ زيادة في غضون سبعة أعوام * .

(ب) نظراً للارتفاع الفاحش في أسعار السيارات الجديدة، فإن غالبية السيارات المستخدمة هي من طرازات قديمة تعود إلى الستينات. وكما هو متوقع، فإن سيارات هذا عمرها، تتطلب صيانة دائمة ومستمرة.

(ج) تقديم خدمات الاصلاح للسيارات الاسرائيلية. والحقيقة أن نحو ٦٠٪ من عمل المرائب الموجودة في المدن القريبة من اسرائيل، كطولكرم وجنين، ينصرف إلى هذه الناحية.

ولعل حوانيت إصلاح السيارات تشكل المثال النموذجي على نمط الصناعات العائلية أو الأسرية الذي تعرضنا لوصفه من قبل. وأصحاب هذه الورش يقدمون معظم اليد العاملة، مع اثنين أو ثلاثة من المساعدين المأجورين. ومن الخصائص المذهلة في الطاقة العاملة في هذه الفئة من الصناعات، تدني بل انحطاط المستويين الثقافي والمهني. فمعظم الذين يلتحقون بالعمل في مرائب السيارات بغية نيل الخبرة والتدريب، هم من «سقط القوم» علمياً، أي من الذين لفظتهم المدارس، ومن الذين لا يمتلكون أية أهلية أو قابلية للتمرس في أشغال تقنية عالية وما تتطلبه من مهارة كإصلاح الآلات. وينعكس هذا بالطبع على نوع الخدمة التي يقدمونها للزبائن. على أن تدني كلفة خدماتهم بالمقارنة مع ما تتقاضاه المرائب الاسرائيلية، يعطيهم حظاً كبيراً للكسب، في الوقت الراهن على الأقل.

صناعات الأغذية والأطعمة: هذه الصناعات عديدة ومتنوعة، لكنها في الواقع

---

* **الشهرية الاحصائية للمناطق المدارة**، ١٩٧٢، المجلد ١١ (٩)، ص ٦٥؛ وكذلك **الفصلية الاحصائية للمناطق المدارة**، ١٩٧٧، المجلد السابع (٣ ــ ٤)، ص ٥٢.

متواضعة إلى أبعد الحدود، ان من حيث الحجم أو من حيث الطبيعة. في «عاصمة» كل قضاء مطحنة للدقيق أو اثنتان، مخبزان أو ثلاثة، وفي بعض الأقضية توجد بالإضافة إلى ما سلف، منشأة لانتاج الطحينة والحلويات والسكاكر.

لكن المؤسسات «الحقيقية» لانتاج مواد غذائيـة قليلة في الواقع، وهي بـالطبع المنشآت الكبيرة كشوكولاته سيلفانـا في رام الله، وزيوت الاردن النبـاتية في نـابلس، وصناعات الأغذية الزراعية في الخليل، وكشركتي المرطبات «سفن أب» و «ستار» في غزة.

ومع ذلك، فانك لواجد في كل المراكز المدينية منشآت متخصصة في صنع الحلويات الشعبية. ومن الأمثلة الشهيرة في هذا الباب الكنافة في نابلس. ومرة أخرى نكرر بلا كلل، ان أمثال هذه المؤسسات هي نماذج صارخة للمنشآت العائلية الموصوفة آنفاً. وان رأس المال الذي يوظف في هذه المشاريع صغير، ومن النادر أن يتجاوز العشرة آلاف دولار اميركي، وتستخدم عدداً بسيطاً من العمال (ثلاثة أو أربعة في الغالب بمـن فيهم أصحاب المنشأة). ومثل هذه المنشآت سريعة التكيف مـع الظروف واحتياجـات السوق، ممـا يساعدها على تحصيل مكاسب مميزة بالمقارنة مع صناعات الأغذية ذات الانتاج الكبير في اسرائيل.

وإذا استثنينا المؤسسة التي تنتج معجون البندورة (الطماطم) في الخليل، فإنه لا توجد أية مؤسسات مهمة لانتاج الأغذية للافادة من فائض إنتاج المزارع.

الحرف اليدوية السياحية: لقد اجتذبت الضفة الغربية على الدوام أعداداً كبيرة من السياح، وذلك لكونها مركزاً لمواقع دينية وتاريخية شهيرة. ولقد نمت وتطورت واتسعت الأنشطة السياحية في الضفة الغربية قبل العام ١٩٦٧، بحيث غدا فرع السياحة أحد أهم الفروع الواعدة في الاقتصاد الأردني. لكن الاحتلال الاسرائيلي حمل معه تغيرات فاجعة ومتنوعة. فبعض القطاعات السياحية ازدهر، وبعضها الآخر أصابه الانهيار. من ذلك أن منتجي السلع السياحية في بيت لحم والقدس والخليل واتتهم الريح فصعدوا على سلم الازدهار. ويتمركز معظم جهد هذه الصناعة في بيت لحم حيث يتم إنتاج السلع المصنوعة من خشب الزيتون أو من الصدف. وبالإضافة إلى المنشآت الست والتسعين المسجلة في المسح الذي قامت به هذه الدراسة، يعتقد الخبراء بأن أكثر من ١٥٠ منتجاً آخرين لهم صلة وثيقة بهذا الفرع من الصناعة، ويعمل هؤلاء في منازلهم في حجم متدنٍّ للانتاج. وهذه المنشآت تستخدم أدوات بسيطة، كما تستخدم الأيدي العاملة في الأسرة، وتقوم بتسويق منتجاتها عبر باعة الجملة المختصين. والمنشآت البسيطة في المناطق المحتلة تدبر أهلها أمرهم عبر مخططات اقتراضية وجدت أصلاً لتلبية احتياجات الناس في هذا القطاع الصناعي.

المنشآت الصناعية «الكبيرة»: بصرف النظر عن أنواع الصناعات الموصوفة آنفاً، هناك عدد قليل من المؤسسات الصناعية التي يمكن اعتبارها ــ وفق المقاييس المحلية ــ منشآت كبيرة الحجم. وكما أسلفنا من قبل فإن هناك سبع مؤسسات فقط في الضفة

الغربية يستخدم كل منها مائة عامل أو أكثر، أما في القطاع فلا توجد أية مؤسسة بهذا الحجم.

ونقدم فيما يلي لمحة موجزة عن كل من هذه المؤسسات:

١ ــ **زيوت الأردن النباتية** * : تأسست في العام ١٩٥٣ في مدينة نابلس، وهي كبرى المنشآت الصناعية في الضفة الغربية. ويتقاسم ملكيتها حملة الأسهم من القطاع الخاص والحكومة الاردنية. وتنتج هذه الشركة عدة أنواع من السمون من مواد خام مستوردة. وان معظم انتاج الشركة يجد طريقه إلى الضفة الشرقية للاردن حيث تتمتع المؤسسة بحماية كبيرة. وتواجه الشركة مشكلات معقدة في حقلي التسويق والانتاج من جراء التضارب بين السياسات الاسرائيلية والاردنية. ومع ذلك فمن المقدر للشركة أن تبقى وتنمو وتتوسع، نظراً للمهابة التي تتمتع بها إدارتها.

٢ ــ **بلاستيك ملحيس**: تأسست في نابلس في ١٩٥٥. ولقد تطورت واتجهت إلى الانتاج الكبير مع المحافظة على تخصصها بانتاج شتى السلع البلاستيكية، وخصوصاً «الشباشب» والجزم وأصناف الأحذية.

٣ ــ **وهبه**: لعل هذه كبرى المنشآت الخاصة بالمنسوجات والخياطة في الضفة الغربية وقطاع غزة. تأسست في ١٩٦٤، وساعد في نموها اعتمادها القوي على العقود المنظمة مع زبائن ــ مؤسسات. وان غالبية العاملين من النساء. وتستفيد المنشأة في هذا الوضع من قدرتها على تجنيد الأيدي العاملة بأجور متدنية نسبياً، وذلك عائد كما أشرنا من قبل إلى عزوف النساء عن التوجه إلى اسرائيل للعمل.

٤ ــ **شوكولاته سيلفانا**: أنشئت في رام الله في العام ١٩٥٤ ونمت لتصبح أعظم منشأة لانتاج السكاكر في الاردن وأكثرها نجاحاً. وعلى الرغم من تعرضها لمنافسة شديدة من المنتجات الاسرائيلية والاردنية، إلا أنها تمكنت من بناء شهرة طيبة قائمة على جودة النوعية، في ضفتي الأردن كلتيهما. وهنا نجد مرة أخرى أن غالبية المواد الخام المستخدمة في الصناعة مستوردة من الخارج.

٥ ــ **سجائر القدس**: تأسست هذه الشركة بدعم حكومي في العام ١٩٦٥. وإن معظم التبغ الذي تستخدمه يزرع في الضفة الغربية (خصوصاً في يعبد)، ونظراً للحظر المفروض في الضفة الغربية على استيراد السجائر الاردنية، تدبرت هذه الشركة أمرها جيداً وتوسعت في مبيعاتها بعد الاحتلال. ولقد دخلت السجائر الاسرائيلية أسواق المناطق المحتلة طبعاً، لكن نصيبها من السوق ما زال محدوداً، ويعود ذلك في الغالب إلى ارتفاع أسعارها.

---

* يعتذر المترجم مسبقاً عن أي اختلاف قد يظهر بين الأسماء العربية الأصلية «للماركات» التجارية وبين أسمائها كما توصل إليه الاجتهاد في الترجمة. وعلى أي حال فإن الأسماء الحقيقية لن تخفى على من يعنيهم الأمر بصورة خاصة.

٦ ــ **شركة كهرباء القدس**: تأسست في الأربعينات في فترة الانتداب البريطاني. وتمتعت مذ ذاك بامتياز حصر بها توليد الطاقة الكهربائية في منطقة تمتد من بيت لحم في الجنوب إلى رام الله في الشمال. لكن الشركة كابدت الكثير من الصعاب والمشكلات الخطيرة بعد الاحتلال الاسرائيلي وقراره السريع بضم وإلحاق القدس الشرقية. ومن ذلك مثلاً أنه فُرض عليها توريد الطاقة الكهربائية إلى جميع المستوطنات الاسرائيلية في شرق القدس، الأمر الذي ألقى على كاهل الشركة عبئاً ثقيلاً لم تكن تتوقعه، مما أثقل على مولداتها بصورة باهظة. ثم ان سلطات الاحتلال أكرهت الشركة على قبول عدد من الاسرائيليين في إدارتها، مما تسبب في شقاق خطير في هيئتها الادارية. ومما زاد الطين بلة مشكلات خطيرة واجهتها الشركة مع عمالها.

إن الضغط على هذه الشركة ما زال في تصاعد، وأصبح مصيرها على كف عفريت. ومن الواجب أن نوصي هنا بكل قوة بوجوب إجراء تقويم نقدي لأوضاعها بغية الخروج بالقرارات المناسبة لانقاذها. والواقع أن كل وضع الطاقة الكهربائية في الضفة الغربية بأسرها يتطلب تقويماً دقيقاً ومراجعة شاملة صحيحة.

٧ ــ **بلاستيك الاردن**: تأسست في بيت ساحور (قضاء بيت لحم) في ١٩٥٨. ومنذ ذلك الحين تتابع الشركة تقدماً ملحوظاً سواء على صعيد المبيعات أو المنتجات. ولقد أضافت مؤخراً إلى تجهيزاتها وحدات جديدة لانتاج المراتب (الفرشات) سواء الرفاصية أو الاسفنجية. ولا جدال في أن انفتاح أبواب الاردن أمام منتجات الشركة، هو من العوامل المساعدة في نموها ونجاحها*.

الإنتاج

لا توجد تحت أيدينا مؤشرات متوافرة حول توجهات الانتاج في مختلف الصناعات. لكن المصادر الاسرائيلية تقدر أن العائد الاجمالي الذي يتراكم لدى مختلف القطاعات الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفع منذ العام ١٩٦٩ بنسبة ٦٧٧٪ في الضفة، وبنسبة ٣٢٧٠٪ في القطاع. (أنظر الجدول رقم ١٩).

□ □ □

من الواضح أن هذه التقديرات مبالغ فيها بافراط، حتى بعد حسم نسبة تصاعد الأسعار التي يقدر ارتفاعها خلال الفترة ذاتها بـ ٤١٥٪ في الضفة الغربية و٥٠٠٪ في قطاع غزة**.

---

* لكي نتجنب التسبب بمشكلات للمؤسسات السبع الآنفة الذكر، لم نورد أرقاماً حول طاقتها العاملة. لكن معدل العمالة فيها يتراوح بين ١٠٠ و٢٥٠ عاملاً في كل منها.

** اعتماداً على الأرقام المنشورة في **الملخص الاحصائي الاسرائيلي** (١٩٧٨، ص ٧٧٤)، فإن مؤشر الأسعار للمستهلك يقدر ارتفاعه في ١٩٧٧ إلى ٥٧٤,٢ في الضفة الغربية و٦٨٥,٨ في القطاع (١٩٦٩: ١٠٠٪).

الجدول رقم ١٩
العائد الاجمالي من الصناعة (١٩٧٦) بالأسعار الجارية

	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	١٩٦٩ (١٠٠٪) بملايين الليرات الاسرائيلية	١٩٧٦ النسبة المئوية	١٩٦٩ (١٠٠٪) بملايين الليرات الاسرائيلية	١٩٧٦ النسبة المئوية
الأغذية، المرطبات، التبغ	٤٠,٠٢	٦٧٣	١,٢٦	٤١٨٣
المنسوجات، الملابس، الجلد	٥,١٩	٤٤٠	٢,٨٢	١٨٩٧
الخشب والمنتجات الخشبية	١,٩١	٧٢٧	١,٢٣	٢٩٣٤
الورق، البلاستيك، الكيماويات، الزيوت	٨,٦٣	٨٤٩	١,١٤	٣٤١٠
المعادن، الآليات، المواصلات	٣,٥٤	٦١٢	٠,٥٨	٨٣٧٧
المجموع الاجمالي	٥٩,٢٩	**المعدل** ٦٧٧	٧,٠٣	**المعدل** ٣٢٧٠

المصادر: الملخص الاحصائي الاسرائيلي، القدس: المكتب المركزي للاحصاء، ١٩٧٧، ص ٧٣٥؛
الاحصاءات الشهرية للمناطق المدارة، القدس: المكتب المركزي للاحصاء، ١٩٧٢، المجلد الثاني، العدد ٩، ص ٥٢ ــ ٥٧.

ولم تخدع هذه الأرقام الخرافية «فان أركادي» الذي قيَّم معدل النمو الشامل في الفترة ما بين ١٩٦٨ و١٩٧٣ «أكثر وأعلى من شفاء ما بعد الحرب» بنسبة ٩٪ سنوياً * . وهو يعلل التقديرات الاسرائيلية المشحونة بالمبالغات الفاضحة، بايراد السببين التاليين:

١ ــ «إن المعطيات الأساسية ليست جديرة بالركون إليها». إذ يبدو أن رجال الاحصاء التابعين للحكومة هم تحت وطأة الانطباع بأن المعطيات التي توافرت من لدن رجال الأعمال هي أقل من الصحيح بكثير. في ضوء هذا الانطباع، وفي سبيل إصابة عدة عصافير بحجر، قام هؤلاء الاحصائيون «بتعديل» الأرقام بسخاء منقطع النظير!

٢ ــ ان الرجوع بجميع المؤشرات الاحصائية إلى العام ١٩٦٩ باعتبارها سنة

---

* بريان فان أركادي، **المكاسب والأعباء: تقرير عن اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة منذ ١٩٦٧**، نيويورك: مؤسسة كارينجي للسلام الدولي، ١٩٧٧، ص ١١٦ ــ ١١٩.

الأساس، هو في ذاته أمر لابد أن يفضي إلى انحراف متأصل وتحامل ملازم للروحية السائدة. ومن المعقول الافتراض بأن الانتاج غداة الاحتلال كان لا يزال يعاني بكل قسوة من آثار الحرب ومخلفاتها.

ولقد تناولنا بالبحث المستفيض مسألة الانتاج والطلب، واتجاهاتهما، مع المنتجين أنفسهم بعقد سلسلة من المقابلات المطولة مع «الصناعيين» وأعضاء مجالس غرف التجارة. ورداً على سؤال مباشر عن نسبة الانتاج الحقيقي مقارنة مع القدرة الانتاجية، أفادت ٢٧,٧٪ فقط من منشآت العينة التمثيلية بأنها تشتغل ما يزيد على ٧٥٪ من طاقتها الانتاجية، في حين أفادت ٣٩,٨٪ منها بأنها تشتغل بأقل من ٥٠٪ من طاقتها.

وأكثر من ذلك، فغالبية الردود على سؤالنا (٥٦,٦٪) تشعر بأن إنتاجها خلال السنوات الثلاث الأخيرة (١٩٧٣ ــ ١٩٧٦)، قد هبط فعلياً بمقادير معدلها ٣٢٪، في حين أفادت ١٩,٩٪ منها بوجود زيادة معدلها ٢٣٪ في أثناء الفترة ذاتها * .

وبما أن أكثر من نصف المؤسسات أفادت بهبوط في الانتاج، كان لابد أن ينطرح السؤال عما إذا كان مردّ هذا تناقصاً في الطلب. وكان جواب إحدى وثمانين مؤسسة (٤٨,٨٪)؛ بأن الطلب هبط فعلاً، في حين ردت خمس وثلاثون مؤسسة (٢١,١٪) بأن هناك في الواقع هبوطاً حاداً نوعاً ما، بينما كان جواب ٢٨,٣٪ فقط يظهر وجود تزايد في الطلب.

إذا وضعنا أمامنا جميع هذه الأرقام والأحكام لنلم بالصورة الشاملة، نخرج بالاستنتاجات التالية:

١ ــ لقد تزايد عدد منشآت الانتاج في صورة بارزة خلال العقد الأخير. وهذا أمر ليس من اليسير تحديده كمياً، لكن معظم رجال الأعمال يشعر بأن عدد المنشآت قد تضاعف ــ وأكثر ــ أثناء سنوات الاحتلال.

٢ ــ إن الانتاج الاجمالي قد زاد، إنما بتقلبات واضحة ومؤكدة. فالزيادة كانت في ذروتها في فترة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٣، لكن الانتاج بدأ بالتقلص في الفترة اللاحقة، وما أن جاءت نهاية العام ١٩٧٧ حتى بدأ الانتاج بالهبوط، كما تتفق آراء رجال الأعمال فيما يشبه الاجماع.

أسباب هبوط الانتاج

كانت مسألة الانحدار الظاهر في خطّي الانتاج والطلب، موضع عناية كبيرة منا أثناء عملية الاستقصاء التي قمنا بها مع الصناعيين.

---

* يجب أن نلاحظ بالطبع أن هذه الأرقام لا تعتمد على سجلات حقيقية تحتفظ بها المؤسسات صاحبة الردود. لذا فهي ليست على درجة من الدقة تسمح باعتمادها في الحسابات الكمية. لكن هذه الردود تكشف مع ذلك التوجهات الحقيقية في أوضاع الانتاج والتوريد.

وندرج ها هنا بإيجاز العوامل التي طرحوها، مرتبة حسب أهميتها في ردودهم:

١ ــ **الكلفة العالية للمواد الأولية**: ومما يزيد الطين بلة الرسوم الجمركية الفادحة، والتخفيض السريع لقيمة العملة الاسرائيلية.

٢ ــ **أسعار الاستهلاك**: المتصاعدة بجنون والمؤدية إلى تقلص مداخيل المستهلكين المتاحة. وإذا أخذنا الدينار الاردني كمقياس مستقر نسبياً، يتبين لنا أن قيمة الدينار الذي يدفع كمرتبات للموظفين في الضفة الغربية، هبطت بنسبة ٣٥٪ في خلال الفترة ١٩٧١ ــ ١٩٧٧ * . فإذا أضفنا إلى هذا تخفيض ١٠٪ في قيمة الدينار في العام ١٩٧٤، يكون الهبوط الفعلي في قيمة الدينار الذي يتقاضاه الموظفون هو ٤٥٪. هذا الهبوط الشديد والحاد في المداخيل الحقيقية خلّف ندوباً عميقة في جسد النشاط الاقتصادي في المناطق المحتلة.

٣ ــ **التخفيض المتصاعد للعملة الاسرائيلية**: الذي ترتب عليه:

(أ) تناقص في القدرة الشرائية لدى المستهلكين كما سجلنا آنفاً،

(ب) ضربة شديدة على رؤوس المنتجين كانت قوية ومفاجئة بحيث انهم كانوا يفضلون تراخياً في الانتاج على المخاطرة بخسائر جسيمة مع الانتاج الأكبر. ولسوف نعرض لهذه المسألة بمزيد من التفصيل تحت عنوان: «التمويل».

٤ ــ **الاضطراب السياسي**: الذي فرض على رجال الأعمال انتهاج سياسة متحفظة وقلقة.

٥ ــ **المدفوعات الضريبية الباهظة**: سواء ما كان منها على صورة ضريبة إنتاج، أو ضريبة القيمة المضافة، أو ضريبة الدخل. ومما يفاقم من سوء الحال وفداحته في هذا المضمار، المستوى البائس لعمليات المحاسبة ومسك الدفاتر، مما يؤخذ على أصحابه من رجال الأعمال كحجة يستخدمها موظفو الضرائب لجباية رسوم باهظة للغاية.

٦ ــ **المشكلات العمالية**: وخصوصاً ندرة اليد العاملة الفنية والمدربة، بسبب الهجرة الكثيفة إلى الأقطار العربية المجاورة، حيث يتقاضى العمال أجوراً أعلى بكثير.

٧ ــ **الهبوط في قطاع البناء**: الذي عانت منه خصوصاً صناعات معينة كالمنشآت الخاصة بانتاج القرميد والبلاط وحجارة البناء الصخرية.

٨ ــ **التنافس غير المتكافئ**: مع المنتجات الاسرائيلية التي تتمتع بمستوى تقني متفوق، وتسهيلات ائتمانية، ودعم رسمي قوي. وبما أن النواحي الأخرى تشتمل على التكافؤ، من الطبيعي بالنتيجة أن تكون المنشآت الاسرائيلية أكثر قدرة على إنتاج سلع ذات نوعية أجود وبكلفة أقل.

---

* دراسة غير منشورة للدكتور س. ناشف وهشام عورتاني. ومن الجدير بالذكر هنا أن قطاعات أخرى من صفوف المأجورين أو العمال «المستقلين» ربما تكون تضررت بأعلى من المعدل المذكور.

٩ ــ القيود التي يفرضها الأردن: على تدفق المنتجات من الضفة الغربية. فالاردن يتطلب على سبيل المثال تلبية بعض الاشتراطات لكي يسمح بإدخال أية سلع عبر الجسور، ومنها:

(أ) وجوب أن تكون المواد الأولية من منشأ محلي، أي من الضفة الغربية أو قطاع غزة، مع رفض أية سلع تدخل في تصنيعها مواد أولية اسرائيلية.

(ب) أما إذا كانت المواد الأولية (أو الآلات) مستوردة من الخارج، فينبغي أن يتم استيرادها عن طريق ميناء العقبة في الأردن، وليس عن طريق الموانىء الاسرائيلية المجاورة. ومن الطبيعي أن تنفيذ هذا الشرط يرتب تكاليف وتعقيدات إضافية على الجسور. مقابل هذا يرد الاسرائيليون بفرض قيودهم الخاصة على المستوردات الآتية من الاردن أو العابرة من أراضيه، بذريعة الاجراءات الأمنية والاعتبارات الاقتصادية.

(ج) حظر استيراد السلع التي تنتجها مؤسسات تأسست بعد الاحتلال، (المثال البارز معمل علب التنك في جنين).

المواد الأولية: لقد تناولنا بالبحث مع الصناعيين في العينة التمثيلية التي وقع اختيارنا عليها، مسألة تدبيرهم الحصول على المواد الأولية، وهاكم ملخصاً لما خرجنا به في هذا الصدد:

١ ــ المعدل الوسطي من جميع التقديرات التي توافرت لدينا أن ٦١٪ من المواد الأولية يحصلون عليها من اسرائيل. أما المصدر الثاني فهو المحلي (٢٤٪)، بينما تبلغ مستوردات المواد الخام من الخارج ١٥٪ فقط. ولقد أكدوا على أن رجال الأعمال العرب مضطرون عملياً لتدبير مستورداتهم عبر الوسطاء الاسرائيليين. ومن الجلي أن هذا الوضع يحمل نقاطاً سلبية في ميدان المزاحمة والتنافس.

٢ ــ غالبية الردود التي تلقيناها (٧٦٪) تعتقد بأن عملية الحصول على المواد الأولية تتم في صورة معقولة. أما باقي الردود فأفادت بوجود بعض المصاعب التي تزداد خطورة في بعض الأحيان.

٣ ــ إن معظم المواد الأولية يتم شراؤها بطريقة الدفع مسبقاً، أو الدفع نقداً عند التسليم (٦٨٪). وإن زهاء ٣٢٪ من المواد الخام تبتاع بشيء من التسهيلات الائتمانية إذ يتم تأجيل الدفع بضعة أسابيع.

التمويل

إن توافر قاعدة تمويلية كافية وسليمة، اشتراط مسبق ورئيسي لابد من توافره لتأمين صناعة مزدهرة. وفي هذا المقطع من الدراسة سوف نتعرض لبعض نواحي الهيكل التمويلي في المناطق المحتلة.

لقد كان من النتائج الأولى والسريعة للاحتلال تمزق وتحطم مجمل النظام النقدي في المناطق المحتلة. وبالتالي ظهرت تطورات وتغيرات عميقة، منها:

١ ــ ان العملتين: الاردنية والاسرائيلية أصبح يجري تداولهما في الوقت نفسه باعتبارهما عملتين شرعيتين. وكانت الاردنية مفضلة لأغراض الادخار بحجة استقرارها، في حين كان يجري الاحتفاظ بكميات بسيطة من العملة الاسرائيلية بما يكفي فقط لاجراء الصفقات الجارية.

٢ ــ إن جميع المصارف العربية أنهت خدماتها، وحوّلت كل موجوداتها ونشاطها إلى مراكزها الرئيسية في عمان.

٣ ــ سمحت السلطات العسكرية الحاكمة للمصارف الاسرائيلية بمزاولة العمل في المناطق المحتلة، لكن عملياتها كانت ولا تزال في حدها الأدنى وقاصرة في معظمها على الصفقات التي تستوجب حكماً تسديد الحسابات عبر المصارف الاسرائيلية كمثل الصفقات المعقودة مع منشآت اسرائيلية أو أجنبية. أما الوظيفة المصرفية الأكثر حيوية، وهي توفير التسهيلات الائتمانية فهي في حجم تافه للغاية، وسنعود إلى هذه المسألة لاحقاً.

٤ ــ لقد كانت الحكومة الاسرائيلية حريصة على الدوام على أن تدفّع (بتشديد الفاء) المناطق المحتلة بالكامل ما يتوجب على متطلباتها في الميزانية. والواقع أن العديد من رجال الاقتصاد من اسرائيليين وأجانب متفقون على أنه ربما أصبحت المناطق المحتلة تدفع «تبرعاً» صافياً للخزينة الاسرائيلية منذ ١٩٧٢.

ولكي نسبر بعمق واقع المزايا المالية للصناعات، طرحنا الكثير من الأسئلة على صناعيي العيّنة، حول مشكلاتهم المالية. وهذا عرض موجز لفحوى ردودهم:

أفاد أصحاب الردود بتقدير يقول ان زهاء ٩٥٪ من أموال رساميلهم الثابتة هي أسهم مالية. أما الباقي فمسحوب من مصارف في الاردن، أو من أقارب وأصدقاء. وكان تقديرهم لرأسمال الأسهم كبيراً في حجم ٩٧٪ من أجل المتطلبات الرأسمالية اللازمة لاجراء الصفقات الجارية. وهذا دليل يضاف للبرهنة على ما لاحظناه آنفاً بشأن الدور الهامشي الذي تلعبه المؤسسات الائتمانية في عملية التمويل. فإن ٣٥٪ فقط من صناعيي العينة (يمثلون ١٦,٨٪) أفادوا بحصولهم على نوع من التسهيلات الائتمانية من مصارف اسرائيلية.

وهذا الأمر يشكل كذلك دليلاً على أن المنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يبدو أنها تعتبر نقص الرساميل مشكلة عويصة. والواقع أن ٣٨ من ممثلي العينة (١٨,٣٪) فقط قد اعتبروا هذه المشكلة عقبة كأداء ومعرقلاً خطيراً. لكن هذا لا ينبغي أن يعني توافر مصادر التمويل الكافية والملائمة. بل هو انعكاس لعزوف الصناعيين عن توسيع استثماراتهم، ولإيثارهم الاحتفاظ بعملياتهم في المناطق المحتلة في أدنى مستوى ممكن.

لماذا تحجم المؤسسات الصناعية عن إقامة علاقات عمل أقوى ارتباطاً بالمصارف الاسرائيلية؟ هذه هي الأسباب التي أوردتها:

١ ــ ان هذه المصارف تطلب فوائد مرتفعة جداً على القروض، معدلها يربو على ٤٠٪ سنوياً.

٢ ــ ان القروض لا تعتمد إلا بعد الحصول على موافقة الحكام العسكريين. ولا يخفى أن هذا الأمر يلقي ظلاً كريهاً على مثل هذه القروض.

٣ ــ خشية زبائن المصارف من تسرب المعلومات إلى السلطات الضريبية.

٤ ــ إن إجراءات المصارف نفسها طويلة للغاية وتستغرق الكثير من الوقت.

٥ ــ إن كون معظم الاستمارات وأوراق المعاملات مكتوبة بالعبرية، يحمل مخاطر محتملة بسبب الالتباسات اللغوية. فهناك إذاً أيضاً حاجز اللغة.

ورغبة في التلخيص نقول إنه يبدو أن ما يعوق النمو الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة هو ليس ندرة أو قلة الرساميل إلى الحد المنخفض الذي تبدو عليه العوائد المتدنية للاستثمارات الذي تحصل عليه حالياً غالبية مؤسسات الانتاج. واننا لم نتمكن، لسوء الحظ، من الالحاح كثيراً لمعرفة معدل العائد الاستثماري في الصناعات المختلفة، وذلك بسبب الحساسية المفرطة لدى ممثلي العينة إزاء أسئلة من هذا النوع. على أن المشكلة هنا ذات وجهين:

أولاً ــ فالتخفيض المتواصل لقيمة العملة الاسرائيلية تسبب في خسائر فادحة للمؤسسات كافة. ويتوقف حجم الخسارة في كل حالة على حجم رأس المال المقرر للعمل، ومعدل الأرباح، وحجم المبيعات بالنسيئة بالعملة الاسرائيلية. فالمشكلة هي أنه عندما يجري استثمار مبلغ معين من المال في مؤسسة تعمل في سوق تتوافر فيه مزاحمة متكافئة، فإن القيمة الصافية لهذه المنشأة في نهاية العام المالي قد تكون فعلياً أقل من قيمة الاستثمار الأساسي إذا قيست القيمتان بالدينار الاردني، الذي هو أيضاً عملة شرعية، إنما أكثر استقراراً بكثير من العملة الاسرائيلية. ولن يتحقق التوازن في هذا الواقع إلا حين تكون حركة تداول رأس المال سريعة في صورة غير اعتيادية، أو عندما توضع أسعار شديدة الارتفاع نتيجة لوجود شوائب وعيوب معينة في السوق. هاتان الحالتان لا تتوافران على نطاق واسع في أسواق تزاحمية ومفتوحة في الدرجة التي هي عليها أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة. وهكذا فالنتيجة النهائية بالنسبة لمعظم مؤسسات الانتاج حيث يشكل رأس المال عنصراً مكوّناً رئيسياً في عملية الانتاج، هي إما عائد استثماري متواضع، أو حتى خسارة مؤكدة.

ويبين الجدول رقم ٢٠ التغيرات في سعر القطع (التبادل) لليرة الاسرائيلية مقابل الدينار الاردني منذ بداية الأزمة النقدية في العام ١٩٧١. وتكشف الأسعار المسجلة في هذا الجدول عن أن الليرة الاسرائيلية تعرضت لتخفيض شامل بنسبة ٤٩٢٪ في غضون الأعوام ١٩٧١ إلى ١٩٧٩، أي بنسبة ٢٨٪ سنوياً تقريباً. ومعنى هذا أن مؤسسات الضفة الغربية التي في وسعها الادعاء بتحقيق أرباح حقيقية، كان يتوجب عليها أن تكسب أكثر من ٢٨,٤٪ على استثمارها الأساسي، بقيمة الليرة الاسرائيلية!

الجدول رقم ٢٠
أسعار سوق القطع (التبادل) لليرة الاسرائيلية مقابل الدينار الاردني
(١٩٧١ ــ ١٩٧٩)

السنة	سعر* التبادل للدينار الأردني بالليرات الاسرائيلية	النسبة السنوية للانخفاض الفعلي
١٩٧١	١٠,٥	—
١٩٧٢	١٢,٦١	١٩,٧
١٩٧٣	١٣,٤١	٦,٦
١٩٧٤	١٧,٢	٢٨,٠
١٩٧٥	٢٠,٥	١٩,٨
١٩٧٦	٢٩,١	٤١,٩
١٩٧٧	٣٢,٠	٩,٨
١٩٧٨	٥٤,٨	٧١,٣
١٩٧٩	٦٢,٢	٢٦,٣ (لستة أشهر)

المصدر: سجلات مكتب'Karsou في نابلس.

ثانياً ــ يقابل هذا الوضع الكئيب والمشحون بالمخاطر، أن ٧٤٪ من الصناعيين في الضفة الغربية (في العينة التمثيلية) على يقين من أن المشروعات المماثلة لمشروعاتهم تحقق مكاسب أكبر في الاردن. وطالما أنهم أحرار في أن يستثمروا أموالهم هنا أو هناك، فلقد أصبحوا مشدودين في صورة متزايدة لنقل قسم من رأسمالهم أو كله إلى الاردن، أو إلى سواه من الأقطار العربية، حيث تبدو لهم توقعات الكسب أكثر إشراقاً بكثير. على أنه لم يكن من اليسير بالنسبة إلينا تحديد معدل جريان الرساميل التي تتدفق من الضفة الغربية إلى الخارج، لصعوبة ضبط هذا المجرى ومراقبته، لكن هناك إحساساً عاماً بأن هذا التوجه وارد بقوة** .

ترجمة: محمد النصر
(عن الانكليزية)

---

* هذه الاسعار، تمثل معدلات لأربعة أسعار تبادلية فصلية في كانون الثاني (يناير) وآذار (مـارس) وحزيران (يونيو) وأيلول (سبتمبر).

** ولقد تمكن الكاتب من تأكيد هذه الحقيقة من خلال المقابلات التي عقدها مع موظفي إثنين من المصارف الرئيسية في عمان الذين أفادوا بوجود ودائع مهمة لمواطني الضفة الغربية وقطاع غزة.

موقف فلسطينيي ١٩٤٨ من راكح والاحزاب الصهيونية

د. اسعد عبد الرحمن

غالباً ما يوصف اليهود الشرقيون (السفارديم) بعبارة «اسرائيل الثانية». وهي تسمية أملتها، من جهة، اعتبارات التمييز العنصري الذي يتعرضون له وما واكب ذلك ونجم عنه من سوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما أنها، من جهة ثانية، تسمية تعبّر عن تمايز اليهود الشرقيين، ثقافياً وحضارياً، عن اليهود الغربيين (الاشكنازيم) الذين، بحكم هيمنتهم شبه الكاملة على مختلف مناحي الحياة الاسرائيلية، يمثّلون «اسرائيل الأولى». وفي السياق ذاته، وفي ظل التمييز العنصري الأشدّ الذي يتعرض له الفلسطينيون، عرب ١٩٤٨ (أو عرب اسرائيل، وفق التعبير الصهيوني)، فانه غالباً ما يشار إليهم بعبارة «اسرائيل الثالثة». بل ان بعض المطّلعين اختاروا، ربما من باب الدّقة في الوصف والتوكيد على المعاناة، وصف فلسطينيي ١٩٤٨ بتعبير «اسرائيل الرابعة» أو «اسرائيل الخامسة»[١].

والحديث عن الاوضاع العامّة والسلوك السياسي (والانتخابي بالذات) لفلسطينيي ١٩٤٨، يستدعي ملاحظة كيف تمايزت تلك الاوضاع وذلك السلوك، في الفترة الفاصلة ما بين قيام الدولة الصهيونية واجراء الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة في نهاية حزيران (يونيو) ١٩٨١، بحيث توزعت على مرحلتين زمنيتين متساويتين تقريباً هما مرحلة (١٩٤٨ ــ ١٩٦٥) ومرحلة (١٩٦٥ ــ ١٩٨١). وحيث أن ظروف فلسطينيي ١٩٤٨، في سنوات النصف الأول من تلك الفترة، اختلفت عن ظروفهم في سنوات النصف الثاني، فقد انعكس ذلك الاختلاف على تحركهم السياسي وعلى سلوكهم الانتخابي من مرحلة إلى اخرى. فما هي ابرز سمات الأوضاع العامة لفلسطينيي ١٩٤٨ في كل مرحلة، وكيف انعكس ذلك على حركتهم السياسية وسلوكهم الانتخابي، وما هو موقع الحزب الشيوعي المعادي للصهيونية (راكح) في وسط تلك الحركة وذلك السلوك؟

١ ــ الأوضاع العامّة في المرحلة الأولى[٢]

بلغ مجموع عدد الفلسطينيين الذين بقوا تحت نير الاحتلال الاسرائيلي في العام

١٩٤٨ ما يقرب من ١٥٠ ألفاً. ولقد عاش هؤلاء، طوال الثمانية عشر عاماً التالية، تحت وطأة حكم عسكري اسرائيلي قاس في جانب، وفي سيطرة قيادات طائفية واقطاعية وعشائرية متخلفة ثقافياً وغير وطنية سياسياً في جانب ثان (انظر الجدول رقم ١)، وفي ظروف جعلتهم معزولين عن محيطهم العربي ومفعمين بمشاعر الخذلان الناجم عن الأداء السياسي والعسكري والاعلامي الرديء للدول العربية، طوال الفترة ١٩٤٥ ــ ١٩٥٥، (على الأقل) في جانب ثالث. كما عانى فلسطينيو ١٩٤٨ من السياسة الاسرائيلية العليا التي عملت، بقيادة حزب مباي الحاكم عندئذ، وسلف حزب العمل الحالي، على خلق و/أو تعميق الانقسامات الاجتماعية العمودية في اوساطهم والتعامل معهم بوصفهم ينتمون إلى طوائف محددة (سنيّة ودرزية ومسيحية وغير ذلك) أو إلى مجموعات اجتماعية متميزة (بدو وفلاحين وحضر) أو إلى «قوميات» مختلفة (عرب ودروز)[٣]. كما كانت السياسة العليا ذاتها، في عهد كل من دافيد بن ــ غوريون وموشي شاريت وليفي اشكول الذين رئسوا حكومات اسرائيل، في معظم سنوات فترة الحكم العسكري الممتدة حتى العام ١٩٦٦، تتحرك على خطين متداخلين قوامهما:

(١) الترغيب المستند إلى منح الفلسطينيين العرب تراخيص عمل أو تعيينهم في وظائف أو تيسير معاملاتهم،

(٢) الترهيب المتكىء على الأسلحة التي يضعها الحكم العسكري وقانون الطوارىء في ايديهم.

وأخيراً، وفيما يتعلق بموضوعنا الراهن، حرص واضعو السياسة العليا في الكيان الصهيوني على اشراك العرب في الانتخابات الاسرائيلية منذ بدايتها المبكرة لتحقيق ثلاثة أهداف متشابكة مؤداها: «تكريس» صورة اسرائيل «الديموقراطية» أمام العالم، وقطع الطريق على ولادة عمل سياسي عربي سرّي وبعيد عن القنوات السياسية «الشرعية» بحكم ظروف التعسف والاضطهاد التي تحاصر فلسطينيي ١٩٤٨، وتوظيف الأصوات العربية في صبّ الماء في الطاحونة الانتخابية لحزب مباي الحاكم وحرفها عن سقاية الطواحين الانتخابية المختلفة المنافسة سواء تلك الخاصة بالحزب الشيوعي الاسرائيلي المعارض و«المتطرف» يساراً، أم تلك الخاصة بحزب حيروت المعارض والمتطرف يميناً، أم غير هذين من الأحزاب الصهيونية المناهضة لمباي. وفي هذا المجال، لجأ الحزب الحاكم، وغيره، إلى تكتيك قام بموجبه، في انتخابات الكنيست الأول ١٩٤٩، بتشجيع عدد من الرموز البشرية العربية المتعاونة مع اسرائيل واحزابها الصهيونية لتشكيل قوائم «مستقلة» (الجدول رقم ١) خاضوا تحت رايتها معارك الانتخابات الاسرائيلية المختلفة. هذا، مع العلم أن حزب مبام عاد فانفرد عندئذ، منذ انتخابات الكنيست الثاني ١٩٥١، بدمج مرشحه العربي في قائمته الأصلية وليس في لائحة مستقلة (الجدول رقم ٢).

٢ ــ السلوك الانتخابي في المرحلة الأولى[٤]

توزعت الغالبية الساحقة لاصوات الناخبين من فلسطينيي ١٩٤٨، منذ نهاية الخمسينات، بين حزب مباي الحاكم والحزب الشيوعي الاسرائيلي. ففي هذه المرحلة

(١٩٤٨ ــ ١٩٦٥) نجح حزب مباي وقوائمه العربية، المستفيدون من سلاح الحكم العسكري الجاهز بايديهم، في الحصول على نسب عالية من أصوات المقترعين العرب. غير أن هذه النسب ما لبثت أن تناقصت، تباعاً، في السنوات التالية. ففي حين حصل مباي وقوائمه العربية على ٦٦,٩٪ من الأصوات في انتخابات الكنيست الثاني (١٩٥١)، بدأت النسبة بالهبوط: من ٦٤٪ في انتخابات الكنيست الثالث (١٩٥٥)، إلى ٥١٪ في انتخابات الكنيست الرابع (١٩٥٩)، حتى وصلت إلى حدود ٣٠٪ عبر انتخابات كل من الكنيست الخامس والسادس في النصف الأول من الستينات. وقد تواكب هذا الهبوط مع تناقص النسبة المئوية للمقترعين الفلسطينيين لصالح «القوائم المستقلة» العربية من ٥٨,٦٪ في انتخابات الكنيست الرابع (١٩٥٩)، إلى ٤٥,٥٪ في انتخابات الكنيست الخامس (١٩٦١)، إلى ٤٢,٩٪ في انتخابات الكنيست السادس (١٩٦٥) (الجدول ٣).

وعلى صعيد مختلف، حصل الحزب الشيوعي الاسرائيلي (قبل انشقاقه في العام ١٩٦٥، وبالمقارنة مع ما حصلت عليه باقي الأحزاب الاسرائيلية) على نسب متصاعدة؛ حيث بلغت النسبة التي حصل عليها: ١١,٣٪ في انتخابات ١٩٥٩، و٢٢,٥٪ في انتخابات ١٩٦١، و٢٣,٥٪ (لحزب راكح وحده) في انتخابات ١٩٦٥ (الجدول ٣). وما نمو شعبية حزب راكح في هذه الفترة إلا نتيجة طبيعية لـ: (١) تبلور وضوح توجهاته السياسية والاجتماعية العربية، (٢) ازدياد عدد من يحق لهم الانتخاب من الفلسطينيين بشكل واسع بفعل الارتفاع الكبير في معدلات الولادة عندهم، (٣) اضطراد خيبة الأمل بالاحزاب الصهيونية المختلفة وعلى جميع الأصعدة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأخيراً، (٤) انفتاح نوافذ واسعة في جدار عزلة فلسطينيي ١٩٤٨ عن العالم العربي نتيجة «ثورة الترانزيستور» وغيره من ادوات الاتصال والاعلام التي رافقت صعود نجم عبد الناصر وحركته في المنطقة الشرق أوسطية بالذات. علماً بأنه، في بداية هذه المرحلة، كانت نسبة المقترعين، في الأوساط الفلسطينية العربية، عالية جداً بحيث أن نسبة الممتنعين عن التصويت لم تتجاوز ١٠٪.

غير أن سنوات النصف الثاني من الستينات حملت في طياتها أحداثاً جساماً سرعان ما عصفت رياحها بسمات كثيرة كانت قد ميّزت السلوك السياسي لدى فلسطينيي ١٩٤٨، طوال الفترة السابقة. فقد شهدت هذه السنوات دوران عجلة عملية التحول السياسي التي وضعت فلسطينيي ١٩٤٨ على بداية طريق الافتراق مع المجتمع الصهيوني تمهيداً للالتقاء والاكتمال مع غيرهم من الفلسطينيين ليصوغوا معاً، في الآتي من الزمن، الصيغة العصرية الجديدة للشعب العربي الفلسطيني.

٣ ــ الحيثيات الجديدة في المرحلة الثانية[٥]

شهدت المرحلة الممتدة من العام ١٩٦٥ حتى الآن ثلاثة تطورات داخلية بارزة تركت بصماتها الواضحة على الحياة السياسية لفلسطينيي ١٩٤٨. وهذه التطورات هي:

(١) نمو الانطلاقة الأولى للثورة الفلسطينية المعاصرة التي ابتدأت مع الفاتح من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥،

(٢) تبلور النشاط الجدّي المتوجة لعرب ١٩٤٨ في أعقاب انقسام الحزب الشيوعي الاسرائيلي إلى حزبين أحدهما صهيوني (ماكي) والآخر معاد للصهيونية (راكح) في نهاية العام ١٩٦٥،

(٣) رفع الحكم العسكري الاسرائيلي المباشر عن عرب فلسطين مع نهاية العام ١٩٦٦.

ورغم استمرار بعض آثار السياسة الاسرائيلية العليا، مثل التمييز العنصري والطائفي ودعم القيادات العشائرية والقبلية والطائفية العربية وتشجيعها على خوض الانتخابات بالنيابة عن فلسطينيي ١٩٤٨، دفعت تلك التطورات الداخلية، علاوة على استمرار المد القومي العربي وبالذات الناصري في الخارج، الوعي السياسي العربي الفلسطيني إلى آفاق جديدة. وهكذا، بدأت عملية انعتاق فلسطينيي ١٩٤٨، ولو بشكل جزئي، من حالتي الأسر السياسي والعزلة العربية.

وفي ظل قدرتهم النسبية الجديدة على الحركة السياسية، توزّع عرب ١٩٤٨، من الناحية الانتخابية، على أربع فئات: الأولى استمرت في الخضوع للأحزاب الصهيونية وللقيادات التقليدية العربية المتعاونة مع تلك الاحزاب طمعاً في المكاسب أو تجنباً للعقوبات؛ والثانية امتنعت عن ممارسة حقها الانتخابي نتيجة عدم المبالاة السياسية غير الملتزمة؛ والثالثة أحجمت عن المشاركة السياسية بشكلها الانتخابي بسبب رفضها الجذري للكيان الصهيوني ورفضها بالتالي لكل تحرك من خلال قنواته الرسمية (مثل موقف حركة الأرض المحظورة نهائياً في العام ١٩٦٦ وأنصارها وبقاياها ومثيلاتها)؛ والرابعة اختارت العمل مع الحزب الشيوعي الاسرائيلي المعادي للصهيونية (راكح) أو دعمه. وفي حين تأطر ضمن الفئتين: الأولى والثانية عدد ينتمي إلى الشرائح العربية الأقل وعياً وثقافة، التحق بالفئتين: الثالثة والرابعة (بالذات) ودعمهما العرب الأكثر التزاماً ووعياً وثقافة على الصعيد السياسي.

٤ ــ السلوك الانتخابي في المرحلة الثانية[٦]

تميّز السلوك الانتخابي للعرب الفلسطينيين داخل الكيان الصهيوني، وبالذات اثر تفاعلهم مع فلسطينيي الضفة الغربية وغزة في اعقاب هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وبعد الانطلاقة الثانية للثورة الفلسطينية المعاصرة في آب (اغسطس) من العام ذاته، بعدة سمات بارزة أهمها:

(أ) ازدياد نسبة الممتنعين عن الانتخابات، من فلسطينيي ١٩٤٨ الذين يحق لهم التصويت من ١٦٪ في انتخابات الكنيست السابع (١٩٦٩) إلى ٢٠٪ في انتخابات الكنيست الثامن (١٩٧٣)، وإلى ٢٥٪ في انتخابات الكنيست التاسع (١٩٧٧)، وإلى أعلى مستوى «تاريخي» لها؛ بحيث تراوحت بين ٣٠ و ٣٢٪ في انتخابات الكنيست العاشر (١٩٨١). ويعود الارتفاع المتلاحق في هذه النسب إلى مجموعة عوامل أبرزها:

من جهة **اولى**، نمو الوعي السياسي الفلسطيني سواء ببعده الوطني الملتحم مع

منظمة التحرير الفلسطينية وبالذات منذ الاعتراف بها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني في مؤتمر قمة الرباط ١٩٧٤، أم ببعده القومي المرتبط مصيرياً بالامة العربية وبقضاياها. وقد كان هذا الوعي سبباً، ثم نتيجة، لاحداث أبرزها يوم الأرض في آذار (مارس) ١٩٧٦ وتكرره مع غيره كل عام تقريباً مما أدى إلى تصاعد ذلك الوعي مفرزاً، ومتأثراً في الوقت ذاته، بقوى مثل «حركة أبناء البلد» وغيرها من منظمات عربية مشابهة أو طالبية وشبيبية رديفة بلغ عددها، في العام ١٩٨١، في حده الأدنى، تسع منظمات(٧). وتدعو هذه القوى، أو بعضها على الأقل، إلى مقاطعة الانتخابات ورفض اسرائيل وكافة الصيغ السياسية الاسرائيلية من جذورها. ومن الجدير بالذكر في هذا المجال، أن ذلك الوعي أثار حفيظة المسؤولين الاسرائيليين، وفي طليعتهم اسرائيل كنيغ حاكم لواء الشمال في فلسطين، وكاتب الوثيقة الشهيرة المعروفة باسمه المنشورة في العام ١٩٧٦، والتي قطعت الأمل نهائياً في امكانية دمج فلسطينيي ١٩٤٨ في الكيان الصهيوني؛ مما حدا بكنيغ إلى دعوة اسرائيل للتخلي عنهم والعمل على اجلائهم إلى خارج الوطن المحتل(٨).

ومن جهة **ثانية**، يعزو بعض المراقبين ارتفاع نسبة الامتناع عن الاقتراع، في أوساط فلسطينيي ١٩٤٨، إلى «التقاعس الطبيعي» أو اللامبالاة المعتادة والمتوقعة في كل انتخابات.

ومن جهة **ثالثة**، يعتقد عدد من المراقبين، وعن حق، ان ارتفاع النسبة المئوية للممتنعين الفلسطينيين ناجم عن تقهقر الثقة بالاحزاب الصهيونية الرسمية وانعدام الأمل في كونها تسعى إلى أية مساواة حقيقية سواء بين «اسرائيل الأولى» و«اسرائيل الثانية» أو بالذات بينهما وبين «اسرائيل الثالثة» ممثلة بفلسطينيي ١٩٤٨(٩).

ومن جهة**رابعة**، يعتقد عدد أقل من المراقبين، الوطنيين والصهيونيين والاسرائيليين على حد سواء، أن أحد أسباب ارتفاع نسبة الممتنعين عن الاقتراع في الاوساط الفلسطينية، وبالذات في انتخابات ١٩٨١، عائد إلى ما يسمونه «خيبة أمل» قطاع من فلسطينيي ١٩٤٨ بالنضال «البرلماني» لحزب (راكح) وبتركيزه على السياسة الخارجية دون الالتفات اللازم إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعاني منها اولئك الفلسطينيون(١٠).

(ب) استمرار تناقص نسبة المقترعين العرب للقوائم العربية «المستقلة»، المتعاونة في الواقع مع اسرائيل، سواء منها من تحالف سياسياً مع الاحزاب الصهيونية أو من ركّز على القضايا الاقتصادية والاجتماعية (دون السياسية) الخاصة بفلسطينيي ١٩٤٨. وهذه القوائم التي كانت، في انتخابات ١٩٧٧، ثلاثاً هي: (١) الاصلاح (محمود عباسي) و(٢) التعايش والعدل (شوكت مصاروة) و(٣) القائمة العربية الموحّدة (سيف الدين الزعبي) اصبحت، قبيل انتخابات ١٩٨١ ، خمس قوائم هي على التوالي: (١) القائمة العربية-الاسرائيلية (الشيخ البدوي محمد حسين غدير، مختار قرية بيت المكسور البدوية) و(٢) القائمة العربية الموحّدة (سيف الدين الزعبي وجبر داهش معدّي) و(٣) قائمة الاخوة العربية (حنا حداد، ضابط البوليس السابق) و(٤) قائمة العدل

(يعقوب ايليا، من عيلبون في الجليل الغربي) وأخيراً (٥) قائمة حركة المواطنين العرب في اسرائيل (نوري العقبي، من بدو النقب ــ الجدول ١). وقد هبطت النسب التي حصلت عليها هذه القوائم وسابقاتها من ٤٠,٨٪ في انتخابات الكنيست السابع (١٩٦٩)، إلى ٣٦٪ في انتخابات الكنيست الثامن (١٩٧٣)، إلى ٢١٪ في انتخابات الكنيست التاسع (١٩٧٧)، إلى نسبة لم تستطع معها أي من القوائم ايصال أي من مرشحيها إلى الكنيست العاشر في انتخابات ١٩٨١. ومما لا شك فيه ان الاسباب الكامنة وراء هذا التناقص عائدة، في الاساس، إلى ثلاثة عوامل:

أولها، ازدياد عزلة قيادات هذه القوائم، غير الوطنية وذات التوجهات والأصول القبلية والطائفية المتعاونة مع الصهيونية، في أوساط فلسطينيي ١٩٤٨.

وثانيها، الطبيعة الجديدة للانتخابات الاسرائيلية المستندة إلى الانقسام أو التمحور الطائفي والمجتمعي الواضح منذ انتخابات ١٩٧٧، والذي أضعف الاحزاب الصغيرة اجمالاً وجعل عدداً متزايداً من فلسطينيي ١٩٤٨ يقترع لصالح الأحزاب الصهيونية الكبيرة (وبالذات للمعراخ هرباً وخوفاً من الليكود من جهة، ونتيجة الجهود المحمومة التي بذلها المعراخ لكسب الأصوات العربية داخل الكيان الصهيوني من جهة ثانية)[١١].

وثالثها، وربما أهمها، التزايد (أو الثبات النسبي) في التصويت لصالح حزب راكح المعادي للصهيونية.

(ج) الثبات المستمر تقريباً لعدد الأصوات الاجمالي الممنوح للاحزاب الصهيونية في جولتي الانتخابات الاخيرتين في السنوات الخمس الماضية. فالارقام الكلية (بما فيها الكسور الزائدة في النسب المئوية بعد احتساب الاصوات والنسب الصحيحة وتوزيعها لاستخراج عدد المقاعد لكل تكتل أو حزب) تشير إلى انه، في انتخابات ١٩٧٧، حصل المعراخ على أصوات تراوحت بين ١١ و١٦ ألفاً، والليكود على ٥ ــ ٦ آلاف، والمفدال على ١٣ ألفاً، والقوائم العربية «المستقلة» المتحالفة مع الأحزاب الصهيونية على ٣٢ ألفاً. ولا بأس هنا أن نذكر ان السبب الرئيسي لحصول المعراخ وقوائمه العربية على ذلك الحجم من الأصوات ناجم عن كونه الحزب الحاكم عندئذ والقادر على تقديم خدمات متنوعة، في حين أن ما حظي به الليكود من أصوات نابع من كونه نجح في استقطاب الناخبين الدروز لاسباب تاريخية خاصة بالسياسة الاسرائيلية العليا منذ العام ١٩٤٨، في حين حصل المفدال على ذلك العدد الكبير نسبياً من الأصوات بسبب قدرته على تقديم الخدمات والتسهيلات المختلفة بحكم سيطرته «التاريخية» على وزارة الداخلية. وفي وقت لاحق، حصلت هذه الأحزاب ذاتها، في انتخابات ١٩٨١، على ٣٧ ــ ٤٠ ألف صوت للمعراخ، و١١ ألفاً لليكود، وبضع مئات للمفدال، و١٨ ألفاً للقوائم العربية مجتمعة (دون تمثيل أي منها في الكنيست العاشر). وهكذا يتضح ان مجموع ما حصلت عليه هذه الأحزاب، في العام ١٩٨١، بلغ حدود السبعين ألفاً، أي ما يعادل تقريباً المجموع الذي حصلت عليه في العام ١٩٧٧ والبالغ ٦٧ ألفاً. هذا، رغم ارتفاع عدد من يحق لهم الانتخاب، من العرب

الفلسطينيين، من ٢٠٧ آلاف في العام ١٩٧٧ إلى ٢٤٧ ألفاً في العام ١٩٨١ من جهة، ورغم ارتفاع نسبة الممتنعين عن التصويت من الفلسطينيين بما يزيد على ٥٪ من جهة ثانية. ومن الجدير بالملاحظة في نتائج انتخابات ١٩٨١، التقلص الفادح في عدد الأصوات الفلسطينية الذاهبة لكل من «القوائم العربية» المؤيدة للأحزاب الصهيونية، وللمفدال، علاوة على الازدياد الواضح في عدد الأصوات الذاهبة لكل من المعراخ والليكود مقارنة مع انتخابات ١٩٧٧[١٢]. ويعود السبب في ذلك، إساساً، حسب رأي بعض المراقبين المطّلعين، إلى حالة الانقسام والتمحور الانتخابي الحادة التي شهدتها انتخابات الكنيست العاشر ١٩٨١.

(د) التزايد المستمر (حتى العام ١٩٨١ على الاقل) في النسبة المئوية التي حصل عليها الحزب الشيوعي الاسرائيلي المعادي للصهيونية (راكح) أو تكتله اللاحق (الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة المعروفة اختصاراً باسم حداش والمتشكلة في العام ١٩٧٧ من راكح وبعض تيارات الفهود السود وبعض الشخصيات العربية) منذ الانشقاق الذي وقع في الحزب الشيوعي الاسرائيلي الأم في العام ١٩٦٥[١٣].

٥ ــ الموقف من راكح في الماضي والحاضر

غير أن أي استعراض للسلوك السياسي لفلسطينيي ١٩٤٨ لا يكتمل الا باستعراض موقفهم المجدّد من الحزب الذي يشكّل العمود الفقري للحركة السياسية لعرب ١٩٤٨، ونقصد بذلك حزب راكح. وفي هذا المجال، يمكن تتبع الخط البياني للتأييد الذي منحه فلسطينيو ١٩٤٨ لحزب راكح (وقبله الحزب الشيوعي الاسرائيلي)، وفقاً لمراحل زمنية ثلاث:

(أ) مرحلة ما قبل السبعينات

نجح الحزب الشيوعي الاسرائيلي في طرح نفسه كمنافس رئيسي لحزب مباي الحاكم (حزب العمل لاحقاً) في الاوساط العربية التي تملك حق الانتخاب؛ وذلك منذ نهاية الخمسينات. فقد استطاع ذلك الحزب رفع عدد الأصوات العربية التي انتخبته من ٨٠٩٧ صوتاً في انتخابات الكنيست الرابع (١٩٥٩) إلى أكثر من الضعفين، بحيث وصلت إلى ١٧٢٨٧ ناخباً، أي ما يعادل ٢٢,٥٪ من مجموع الأصوات العربية في انتخابات الكنيست الخامس (١٩٦١). غير أن زخم تسارع منافسة الحزب الشيوعي للمباي كاد يتوقف نتيجة تطورين بارزين: أولهما، انشقاق الحزب قبيل انتخابات ١٩٦٥ إلى حزبين متنافسين (احدهما صهيوني ــ ماكي، والآخر معاد للصهيونية ــ راكح)؛ وثانيهما، ائتلاف المباي مع حزب احدوت هعفوداه، المعروف بمواقفه «المعتدلة التاريخية» من العرب والذي كان قد نجح في رفع عدد مؤيديه، بين فلسطينيي ١٩٤٨، من ٦٤٧ ناخباً في العام ١٩٥٩ إلى ٣٦٨٢ ناخباً في العام ١٩٦١. ومع ذلك، وعلى الرغم من تأسيس حزب العمل (مباي واحدوت هعفوداه، ورافي) في العام ١٩٦٨ وخوضه انتخابات ١٩٦٩ كحزب موحد، ورغم التصارع الحاد بين ماكي وراكح، نجح الأخير في سحق الأول الذي لم يحصل حتى على ١٪ سواء في انتخابات ١٩٦٥ أم في انتخابات الكنيست السابع (١٩٦٩). كما نجح

راكح في منافسة حزب العمل منافسة حقيقية عندما استطاع استقطاب الأصوات العربية (الممنوحة سابقاً للحزب الشيوعي الموحد) استقطاباً كاملاً، بل وزيادتها ولحسابه وحده من ١٨,٢٨٧ صوتاً في العام ١٩٦١، إلى ٢٠,٦٩١ صوتاً في العام ١٩٦٥، وإلى ٢٩,٠٠٠ صوتٍ في العام ١٩٦٩. وكان ذلك كله مجرد بداية للنجاح الاوضح الذي جاء مع السبعينات(١٤).

(ب) مرحلة السبعينات

وبعد أن تجاوز راكح الحزب المنشق ماكي تجاوزاً كاملاً وتركه بعيداً وراءه يهيم في صحارى النسيان الايديولوجي وفي مستنقعات الافلاس السياسي، خاض معركة «كسب أصوات» فلسطينيي ١٩٤٨ بنجاح متصاعد، مع الأحزاب الصهيونية الاخرى وفي طليعتها حزب العمل وقوائمه «العربية المستقلة». وسرعان ما ارتفعت نسبة المقترعين له، في أوساط المقترعين من عرب ١٩٤٨، من ٢٣,٥٪ في العام ١٩٦٥، إلى ٢٩,٥٪ في العام ١٩٦٩، إلى ٣٧٪ في انتخابات الكنيست الثامن (١٩٧٣)، حتى وصلت نسبة ما حصلت عليه «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ــ حداش» التي يقودها راكح إلى ٥١٪ في انتخابات الكنيست التاسع (١٩٧٧). وكان التصاعد في هذه النسب، تعبيراً عن ارتفاع عدد مجموع منتخبي الحزب (بما في ذلك الأصوات الزائدة) من ٢٣ ألفاً في العام ١٩٦٥، إلى ٢٩ ألفاً في العام ١٩٦٩، إلى ٤٢ ألفاً في العام ١٩٧٣، إلى ٨٠ ألفاً تقريباً في العام ١٩٧٧. غير أن هذه الانجازات المستمرة والمتصاعدة لم تكن مجرد صدفة، ولم تهبط من السماء فجأة، ولا هي اقتصرت على مظاهرها الرقمية والعددية فحسب، تماماً مثلما هي لم تأت نتيجة انتهاج «الطريق السهل» الخالي من العقبات والصعوبات الموضوعية والمصطنعة(١٥).

ذلك ان اضطراد ازدياد أعداد ناخبي الحزب الشيوعي (راكح)، من العرب، انما جاء نتيجة قدرته على الوصول إلى أوساط فلسطينيي ١٩٤٨ والتغلغل فيها. وما كان بامكان الحزب ان يصل أو يتغلغل لولا انه، بمنطلقاته الفكرية، ومواقفه السياسية، وممارساته اليومية العملية، جسّد ــ ضمن ما يسمح به السقف الاسرائيلي من حركة «شرعية» و«قانونية» للاحزاب ــ أفكار غالبية فلسطينيي ١٩٤٨ وأمانيّهم، سواء على المستوى الفكري أو السياسي أو المعيشي. وبذلك، لم يكن راكح، بمواقفه السياسية، التعبير السياسي الأقرب لطموحات قطاعات واسعة من عرب ١٩٤٨ فحسب، بل أسس لنفسه أيضاً سمعة الداعية الأول لمساواتهم على صعيد الحقوق، ولرفع نظام الحكم العسكري وانظمة الطوارىء وغير ذلك من القوانين التعسفية عنهم. كما ضمن راكح لنفسه شهرة المدافع الأول عن فلسطينيي ١٩٤٨، كلما مسهم سوء وضرر نتيجة القوانين العلنية الظالمة أو بسبب الممارسات الخفية الجائرة والمستندة بكليتها إلى فاشية الكيان والمجتمع الصهيوني المحتل وسياسته القائمة على التمييز العنصري. وبالفعل، غدا راكح (وجبهة حداش التي يقودها) «البديل السياسي الوحيد للسياسة الرسمية في اسرائيل والاطار السياسي [الشرعي] الوحيد المعبر عن مصالح الجماهير العربية ومطامحها القومية واليومية» والمدافع المؤثر «عن السلام العادل والمساواة الفعلية»(١٦).

ثم ان راكح، باجتذابه لقطاعات عريضة من فلسطينيي ١٩٤٨، لم يتوقف عند كونه استقطب أعداداً غفيرة من العرب، وانما نجح أيضاً في الوصول إلى الاجيال العربية الشابة الصاعدة بعد أن أبعدها عن «قياداتها التقليدية» القبلية والعشائرية والطائفية المتخلفة وغير الوطنية التي ازدادت عزلتها تدريجياً وبثبات، طوال سنوات الستينات والسبعينات. كما أن راكح استطاع تحقيق قفزة نوعية، مواكبة لقفزته العددية، عندما تمكن من تأطير الشباب المثقف الواعي ضمن اطره وعندما نجح في ايصالهم، والوصول معهم، إلى قيادة أكثر من هيئة بلدية ومحلية في مناطق التجمعات السكنية العربية الاساسية. بل ان راكح ساهم في تطوير النزعات الوطنية والتقدمية لدى فلسطينيي ١٩٤٨؛ وذلك عبر برامج التثقيف والتدريب المختلفة (ندوات، محاضرات، برامج تدريبية، معسكرات كشفية... الخ) وعبر برامج الخدمة الاجتماعية والعمل التطوعي لتحسين الأوضاع المعيشية لاولئك العرب.

وكان ذلك كله يتم ويجري في ظروف صعبة وقاسية. ويكفي، في هذا المجال، الاشارة إلى المصاعب المنتظرة عندما يعمل حزب معاد للصهيونية في عقر الدولة الصهيونية ذاتها. فمن جهة، قامت الدولة بتوظيف مختلف الأجهزة الرسمية (العسكرية والبوليسية والاعلامية والخدمية وغيرها) والقوانين التعسفية (حكم عسكري وانظمة طوارىء وغيرها) لمحاربة الحزب وأعضائه وجمهوره مثل اصدار أحكام بالسجن، واعتقالات ادارية، وتعذيب، واقامة جبرية، وتقييد حرية الانتقال، والطرد التعسفي من الوظائف وسحب تراخيص العمل، ورفض منح تراخيص العمل، والنقل الوظيفي بما يرقى إلى مستوى النفي، وتعطيل الصحف، ...الخ. ومن جهة ثانية، قامت الأحزاب الصهيونية ذاتها (الحاكمة والمعارضة) باستخدام كل ما في جعبتها من أسلحة «الترغيب والتهديد» لمحاربة حزب راكح ومنتظميه وأنصاره (منح أو حجب خدمات الهستدروت، تقديم أو حظر تسهيلات وخدمات الوزارات والهيئات الخاضعة لها، علاوة على تشكيل قوائم «عربية مستقلة» منافسة لحزب راكح في الانتخابات البلدية والعامة... الخ). وعلى الرغم من ذلك، بل وربما بسببه، استطاع راكح (١) بمواقفه وممارساته «الداخلية» في الوطن المحتل، و(٢) بنجاحه في استثمار الظروف العربية والدولية (هزيمة ١٩٦٧، ونمو المقاومة الفلسطينية، وازدياد العداء الجماهيري العربي للولايات المتحدة والاقتراب من الاتحاد السوفياتي) و(٣) بقدرته على استمالة غالبية قوى التحرير الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية إلى جانبه (نتيجة مواقفه ونضالاته أساساً)، استطاع راكح الصمود والنمو إلى درجة اصبح معها الحزب الأول بين فلسطينيي ١٩٤٨ والحائز على أكثر من نصف أصواتهم في آخر انتخابات جرت في السبعينات.

(ج) ماذا عن مرحلة الثمانينات؟

حرص عدد من «الخبراء» والسياسيين والصحافيين الصهيونيين، الاسرائيليين وغيرهم، على تضخيم نتائج انتخابات الكنيست العاشر (١٩٨١) وما واكبها من «هبوط» في عدد الأصوات الممنوحة للجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة (حداش) التي يقودها حزب راكح. فمنهم من اعتبر ذلك الهبوط «انحداراً حاداً» في شعبية حزب راكح نتيجة

«خيبة الأمل» به بعد أن «ركز» الحزب على نشاطات السياسة الخارجية مهملاً دوره «التقليدي» الخاص بكونه «المدافع عن مصالح السكان العرب»؛ مما وضع حداً «لاسطورة التجذّر [الوطني والقومي] لدى عرب اسرائيل»(١٧). بل ان أحد العرب المتصهينين كتب عن تصويت فلسطينيي ١٩٤٨ في انتخابات ١٩٨١ معتبراً ان ما حدث من تزايد في أصوات تجمع العمل (المعراخ) ومن تناقص في أصوات راكح بمثابة «الانقلاب»(١٨). فما هي حقيقة ما حصل مع راكح في انتخابات ١٩٨١ سواء على صعيد الأرقام أم على صعيد المعاني المستخلصة من تلك الأرقام والمرتبطة أساساً بمجمل الخريطة السياسية الاسرائيلية الجديدة؟

مما لا شك فيه ان مجموع الأصوات (الصالحة والزائدة) التي حصل عليها راكح في الانتخابات الأخيرة تؤكد حالة «هبوط» في مستوى اجتذابه للناخبين من فلسطينيي ١٩٤٨. فمقابل المجموع الكلي للأصوات البالغ ٨٠ ألفاً تقريباً والتي حصل عليها حزب راكح في انتخابات ١٩٧٧، حصل الحزب على ما يقرب من ٧٠ ألفاً في انتخابات ١٩٨١. وهذا يعني «هبوطاً» من مستوى ٤,٥٪ من المجموع الكلي للأصوات الصالحة والتي كان الحزب قد حصل عليها في انتخابات العام ١٩٧٧، إلى مستوى ٤٪ من ذلك المجموع. أو بعبارة اخرى، تكون قوة التصويت لراكح في أوساط الناخبين العرب قد هبطت من ٥٠٪ إلى ٤٠٪ حسب نتائج انتخابات العامين ١٩٧٧ و١٩٨١. بل ان عدد المدن والقرى التي شهدت هبوطاً في عدد الأصوات التي حصل عليها راكح في العام ١٩٨١، بالمقارنة مع العام ١٩٧٧، بلغت على التوالي: ١٣ في منطقة المثلث من أصل ٢٦، و٢٨ في منطقة الناصرة من أصل ٤٤، و٢٦ في منطقة عكا من أصل ٣٦، و٨ من أصل ٩ في منطقة حيفا، و٧ من أصل ٨ في منطقة تل ــ ابيب ــ يافا، و١٠ من أصل ٢٠ في منطقة النقب، و٤ من أصل ٥ في منطقة القدس، و٨ من أصل ١٢ في المدن والمستوطنات اليهودية(١٩).

غير أن هذه الأرقام ذاتها تؤكد على أن «الهبوط» لم يكن «انحداراً حاداً» ولا يمكن تسميته بلفظة «الانقلاب» ناهيك عن كونه وضع نهاية حاسمة «لاسطورة التجذر [الوطني والقومي] لدى عرب اسرائيل». فراكح قد حصل في الانتخابات الأخيرة على ٧٠ ألفاً تقريباً من الأصوات الصالحة، في حين أن مجموع ما حصل عليه المعراخ، رغم التطبيل والتزمير الدعاوي، الذي تحدث عن مضاعفته لأصواته بين العرب بما يعادل «ثلاثة أضعاف» لم يتجاوز ٤٠ ألف صوت(٢٠). وبعملية حسابية بسيطة، يتضح أن نسبة كبيرة من هذه الأصوات جاءت لحزب العمل من قوائمه «العربية المستقلة» السابقة التي «هبطت» شعبيتها من واقع ٣٢ ألفاً حصلت عليها في العام ١٩٧٧، إلى ١٨ ألفاً حصلت عليها في العام ١٩٨١ (ولم يصل بالتالي أيّ من مرشحيها إلى الكنيست في حين نقص عدد ممثلي راكح وجبهته من خمسة ممثلين إلى أربعة).

ثم ان مسألة «الهبوط» في عدد أصوات حزب راكح لم تكن بسبب «خيبة أمل» عربية بالحزب وبنضالاته و«عودة أمل» عربية بتجمع المعراخ وسياساته أو بغيره من الأحزاب الصهيونية الأخرى. فتجمع المعراخ لم يكن الحزب الصهيوني الوحيد الذي

ضاعف أصواته. فالليكود أيضاً «ضاعف» عدد ناخبيه؛ حيث حصل في العام ١٩٨١ على ما يقرب من ١٢ ألف صوت مقابل ٥ ــ ٦ آلاف صوت حصل عليها في العام ١٩٧٧. ثم لا بأس من التساؤل: طالما أن المسألة هي مسألة «عودة أمل» بالاحزاب الصهيونية، لماذا خسر الحزب الديني القومي (المفدال) نسبة كبيرة من أصواته العربية والتي بلغت في انتخابات ١٩٧٧ ما يقرب من ١٣ ألفاً؟ وقبل ذلك، لماذا خسرت القوائم «العربية» الصهيونية، المتحالفة تاريخياً مع حزب العمل، ما يقرب من نصف عدد أصواتها بحيث لم تستطع ايصال ولو عضو واحد إلى الكنيست؟ ثم إذا كانت الأحزاب الصهيونية (وبالتحديد المعراخ والليكود) قد استعادت ثقة فلسطينيي ١٩٤٨، فلماذا هذه النسبة العالية من الممتنعين عن التصويت بين العرب والتي بلغت حدود ٩٠ ألف مقاطع يمثلون ما يزيد قليلاً على ٣٠٪ من مجموع الناخبين العرب؟(٢١)

ان الاجابة الموضوعية على مختلف هذه الاسئلة تكمن أساساً، في **الطبيعة الاستثنائية** للانتخابات الاسرائيلية الأخيرة. ذلك أن تلك الانتخابات جرت في ظل حالة تمحور واستقطاب وانقسام مجتمعي طائفي وسياسي حادة، بحيث غدت اشبه ما تكون بالانتخابات الرئاسية التي تجرى في بلد يعتمد نظام الحزبين. وعليه، فقد جرت عملية الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة على أساس: «ليس مع الليكود وانما **ضد** المعراخ» أو على أساس: «ليس مع المعراخ وانما **ضد** الليكود». ولهذا، تلاشت الأحزاب الصغيرة المتواجدة «تاريخياً» على المسرح السياسي الاسرائيلي، ولم تستطع الجديدة منها النجاح إلا فيما ندر وعلى شكل محدود للغاية (تيلم وهتحياه). ولهذا، أيضاً، ضاعف المعراخ والليكود، على حد سواء، عدد ناخبيهما من العرب بل وضاعف المعراخ عدد ناخبيه من غير العرب دون أن يستطيع، على الرغم من ذلك، الوصول إلى مطمحه الخاص بتشكيل الحكومة(٢٢). ولهذا، كذلك، فشلت القوائم «العربية المستقلة» في الوصول إلى الكنيست و«هبطت» شعبية راكح ذلك الهبوط الجزئي. ولهذا، أخيراً، حافظت نسبة الممتنعين العرب عن التصويت (التي ازدادت) على مستواها السابق تقريباً رغم أنه كان يتوقع لها الازدياد بنسبة كبيرة.

وإذا كان حزب راكح قد تعرض ــ على الرغم من دعوة بعض أوساط منظمة التحرير الفلسطينية الجماهير الفلسطينية إلى دعمه ــ إلى تلك «النكسة» فانما تعرض لها بسبب **الطبيعة الاستثنائية** للانتخابات الاسرائيلية الأخيرة التي جرت في مناخ الاستقطاب والتمحور والانقسام الكامل بين مؤيد للمعراخ ومؤيد لليكود. بل ان ما حدث لراكح ــ في الظروف التي ازداد معها «حرق» الأصوات العربية بالامتناع عن التصويت، وفي ظل هزيمة أحزاب صهيونية وقوائم «عربية مستقلة» متحالفة مع الصهيونية، وفي مناخ متمحور أدى إلى شطب عدد من الأحزاب الصغيرة القديمة والحديثة من الخريطة السياسية الاسرائيلية ــ لم يكن «نكسة» غير متوقعة تماماً أو مستغربة. بل ان «نجاح» حزب راكح في تقليص خسائره وقصرها، في مثل الظروف القاسية التي أحاطت بانتخابات ١٩٨١، على خسارة عشرة آلاف صوت فقط (أو بما يعادل فقدان مقعد واحد في الكنيست) هو الأمر غير المتوقع، وربما المستغرب، لولا المعرفة المتراكمة بمدى تجذّر ذلك

الحزب في الأوساط الفلسطينية العربية الأسيرة داخل الكيان الصهيوني. وعلى أية حال، فقد اتضح سريعاً أن جوهر نتائج انتخابات الكنيست العاشر (١٩٨١) هو أقوى من المظاهر العددية والرقمية للانتكاسة. ذلك أن نتائج تلك الانتخابات تكشّفت عن تقدم «جبهة حداش» التي يقودها راكح من الموقع الخامس بين القوى السياسية الرسمية في اسرائيل إلى موقع اصبحت معه التكتل الأساسي الرابع بعد الليكود والمعراخ وتكتل الأحزاب الدينية. كما تكشفت النتائج عن كون «جبهة حداش» أصبحت التنظيم الرسمي الأوحد في اسرائيل الذي له برنامج معلن شقّه الأول معاداة واضحة للصهيونية، وشقّه الثاني دفاع حازم ليس عن حقوق فلسطينيي ١٩٤٨ فحسب، وانما أيضاً عن معظم بنود البرنامج المرحلي للثورة الفلسطينية المعاصرة.

الجدول رقم ١

القوائم العربية الناجحة المتحالفة مع مباي وقياداتها وانتماءاتها[٢٣]

الكنيست	العام	اسم القائمة	القيادات وانتماءاتها الجغرافية والطائفية	عدد اعضاء الكنيست
الاول	١٩٤٩	١ ــ الديموقراطية للناصرة	سيف الدين الزعبي (سنّي من الناصرة) أمين جرجورة (مسيحي من الناصرة)	٢
الثاني	١٩٥١	١ ــ الديموقراطية لعرب اسرائيل	الزعبي وجبر معدّي (درزي من يركا) ومسعد قسيس (مسيحي من معليا)	٣
		٢ ــ التقدم والعمل	صالح خنيفس (درزي من شفا عمرو)	١
		٣ ــ الزراعة والانماء	فارس حمدان (سنّي من باقة الغربية)	١
الثالث	١٩٥٥	١ ــ الديموقراطية لعرب اسرائيل	معدّي وقسيس	٢
		٢ ــ التقدم والعمل	خنيفس وصالح سليم (سنّـي من شفا عمرو)	٢
		٣ ــ الزراعة والانماء	فارس حمدان	١
الرابع	١٩٥٩	١ ــ التعاون والاخاء	لبيب ابوركن (درزي من عسفيا) ويوسف دياب (سنّي من الطمرة)	٢
		٢ ــ التقدم والانماء	أحمد ضاهر (سنّي من الناصرة) والياس نخلة (مسيحي من الناصرة)	٢
		٣ ــ الزراعة والانماء	محمود الناشف (سنّي من الطيبة)	١
الخامس	١٩٦١	١ ــ التقدم والانماء	جبر معدّي ويوسف دياب	٢
		٢ ــ التعاون والاخاء	الياس نخلة ودياب عبيد (سنّـي من الطيبة)	٢

تابع الجدول رقم ١

الكنيست	العام	اسم القائمة	القيادات وانتماءاتها الجغرافية والطائفية	عدد اعضاء الكنيست
السادس	١٩٦٥	١ ــ التقدم والانماء ٢ ــ التعاون والاخاء	الزعبي ومعدّي نخلة وعبيد	٢ ٢
التاسع	١٩٧٧	١ ــ الاصلاح ٢ ــ التعايش والعدل ٣ ــ العربية الموحدة	محمود عباسي شوكت مصاروة الزعبي	
العاشر	١٩٨١	١ ــ العربية الاسرائيلية ٢ ــ العربية الموحدة ٣ ــ الاخوة العربية ٤ ــ العدل ٥ ــ حركة المواطنين العرب في اسرائيل	محمد غدير ــ شيخ ومختار قرية بيت المكسور البدوية الزعبي ومعدّي حنا حداد ــ ضابط البوليس الاسرائيلي يعقوب ايليا من عيلبون نوري العقبي ــ من بدو النقب	ــ ــ ــ ــ ــ ــ

الجدول رقم ٢
اعضاء الكنيست العرب وانتماءاتهم[٢٤]

الكنيست	تاريخ انتخابه	عدد الاعضاء العرب			المجموع
		القوائم العربية	الحزب الشيوعي الاسرائيلي راكح ١٩٦٥	مبام	
الأول	١٩٤٩/١/٢٥	٢	١	ــ	٣
الثاني	١٩٥١/٧/٣٠	٥	٢	١	٨
الثالث	١٩٥٥/٧/٢٦	٥	٢	١	٨
الرابع	١٩٥٩/١١/١٣	٥	١	١	٧
الخامس	١٩٦١/٨/١٥	٤	٢	١	٧
السادس	١٩٦٥/١١/٢	٤	٢	١	٧

الجدول رقم ٣
توزيع أصوات الناخبين العرب بحسب القوائم الانتخابية[٢٥]
(في المناطق العربية فقط التي تضم ٩٠٪ من الأصوات العربية)

القائمة	الكنيست الرابع (١٩٥٩)		الكنيست الخامس (١٩٦١)		الكنيست السادس (١٩٦٥)	
	عدد الأصوات	نسبة مئوية	عدد الأصوات	نسبة مئوية	عدد الأصوات	نسبة مئوية
كل الأصوات	٧١,٧٢٣	١٠٠,٠	٧٦,٩١٨	١٠٠,٠	٨٨,١٠٢	١٠٠,٠
القوائم العربية	٤٢,٠٢٩	٥٨,٦	٣٥,٠٢٦	٤٥,٥	٣٧,٧٩٩	٤٢,٩
الحزب الشيوعي الاسرائيلي (ماكي)	٨,٠٩٧	١١,٣	١٧,٢٨٧	٢٢,٥	٥١١	٠,٦
القائمة الشيوعية الجديدة (راكح)	—	—	—	—	٢٠,٦٩١	٢٣,٥
مباي	٣,٣٠٤	٤,٦	٦,٢٦٨	٨,١	٧,٤٨٧	٨,٥
احدوت هعفوداه	٦٤٧	٠,٩	٣,٦٨٢	٤,٨		
مبام	١٠,٣٦٣	١٤,٤	٩,٢٣٢	١٢,٠	٩,٠٨٧	١٠,٣
القائمة الرسمية (رافي)	—	—	—	—	٢,٤٧٥	٢,٨
احزاب المتدينين	٢,٧٦٢	٣,٩	٣,٢٣٦	٤,٢	٤,٨٦٨	٥,٥
أحزاب اليمين	٣,٤٧٤	٤,٨	٢,٠٧٨	٢,٧	٣,٠١٧	٣,٥
هاعولام هازيه (افنيري)	—	—	—	—	١,٧٩٧	٢,٠
آخرون	١,٠٤٧	١,٥	١٠٩	٠,٢	٣٧٠	٠,٤

---

(١) حول هذه الاوصاف والتعبيرات ومسوغاتها، انظر المصادر التالية: صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، وبالذات حيثيات هذه الاوصاف في ص: ١٩، ٢٥، ٢٧، ٦٢، ١١٤ ــ ١١٦، و ١٢١؛ صالح برانسي، **النضال الصامت: ثلاثون سنة تحت الاحتلال الصهيوني** (اعداد وتقديم الدكتور هشام شرابي) بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١، ص ٧٧ و٧٨؛ د. الياس شوفاني، «الانتخابات الاسرائيلية العامة للكنيست العاشر»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (ن.م.د.ف.) بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة ١١، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨١، ص ٣٩٦ و ٣٩٧؛ لبنيامين ميخائيلي، **هآرتس**، كما نشرتها **الدستور** (عمان)، ١٨/٨/١٩٨١، ص ١٨.

(٢) الا اذا اشير إلى غير ذلك في مصادر اخرى محددة. جميع التفاصيل حول الاوضاع العامة للعرب في مرحلة (١٩٤٨ ــ ١٩٦٥) مأخوذة من المصادر التالية: جريس، **المصدر نفسه**، حتى الصفحة ١٢٥؛ برانسي، **المصدر نفسه**، الكتاب بمجمله؛ توفيق أبوبكر، «العرب في اسرائيل والانتخابات»، **القبس** (الكويت)، الحلقة الرابعة، العدد ٣٢٧٥، ٢٤/٦/١٩٨١، ص ١٧.

(٣) حول ذلك، مثلاً، انظر البيان الحكومي الذي القاه مناحيم بيغن عقب نجاحه في انتخابات ١٩٨١، كما ورد في دراسة غازي السعدي (اعداد)، **الملف الكامل للانتخابات الاسرائيلية**، عمان: دار الجليل، ٢٢/٨/١٩٨١، ص ٥؛ برانسي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣؛ جريس،

مصدر سبق ذكره، وبالذات ص: ٣٣٣ ــ ٣٤١.

(٤) المعلومات عن السلوك الانتخابي لفلسطيني ١٩٤٨، حتى العام ١٩٦٥، مستنبطة، رغم بعض التناقضات في الارقام، من المصادر التالية:

السعدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤ و٢٥؛ أبوبكر، **مصدر سبق ذكره**؛ جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٤ و٩٥، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨٧ و٣٠٧.

(٥) حول الحيثيات الجديدة وتفاعلها مع فلسطيني ١٩٤٨ وتأثير ذلك كله على سلوكهم السياسي والانتخابي، انظر، على سبيل المثال: جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٧. و٧٨ و١٠١ و١٠٢؛ أبوبكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩ و٥٧ و٨٨.

(٦) الا اذا اشير إلى غير ذلك في مصادر اخرى محددة، جميع المعلومات عن السلوك الانتخابي لفلسطيني ١٩٤٨ في الفترة (١٩٦٥ ــ ١٩٨١) مستقاة من المصادر التالية: السعدي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤ و٢٥ و٢٨ و٤٣ و٤٤؛ غازي السعدي، **دراسة وتحليل عن الاحزاب في اسرائيل ــ ماضيها ــ حاضرها ــ مستقبلها**، عمان: دار الجليل، ١٩٨١/٥/١٦، ص ٥٥ ــ ٦٦؛ أبوبكر، **مصدر سبق ذكره**؛ جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٧؛ عطا الله منصور، «الانقلاب العربي»، **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٣، كما وردت في ن.م.د.ف.، السنة ١١، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨١، ص ٤٤١ و ٤٤٢؛ **الانباء** (القدس)، الاعداد: ١٩٨١/٧/٣ و١٩٨١/٧/٦ و١٩٨١/٧/١٠؛ **تقارير دار الجليل** المترجمة عن **هآرتس** ١٩٨١/٧/١ وعن **الاذاعة العبرية** ١٩٨١/٦/١٣ وعن **دافار** ١٩٨١/٦/١٤؛ **الاتحاد** (القدس)، ١٩٨١/٧/٣.

(٧) راجع المصادر التالية: حنه شاهين، «القوى الفاعلة في الانتخابات الاسرائيلية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٦، تموز (يوليو) ١٩٨١، ص ٢٣؛ **دافار**، ١٩٨١/٦/١٤، كما ترجمتها دار الجليل في تقرير خاص؛ السعدي، **الملف الكامل**، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤؛ شوفاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩٧.

(٨) حول تقرير كنيغ، انظر النص الكامل كما ترجمته مجلة **فرنسا والبلدان العربية**، من وثائق المؤتمر الفكري حول الصهيونية، (بغداد: ١٩٧٦/١٢/٨).

(٩) بخصوص فقدان الثقة بالاحزاب الصهيونية، راجع: عطا الله منصور، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤١؛ السعدي، الملف الكامل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤؛ أبوبكر، **مصدر سبق ذكره**.

(١٠) حول ما يقال عن «خيبة أمل» بحزب راكح، ولاسباب مختلفة، انظر المصادر التالية، مع ملاحظة كونها جميعاً صهيونية: **هآرتس**، ١٩٨١/٧/١؛ منصور، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤٢.

David Richardson and Yoel Dar, «Alignment Tripled Its Votes Among The Arab», *The Jerusalem Post International Edition*, July 5—11, 1981, p.8. Also: Bernard Areshai, «Victory of New Israel», *New York Review of Books*, Vol. XXVIII, No. 131, 13/8/1981.

(١١) من بين العديد من المصادر التي تشير إلى الطبيعة الاستقطابية لانتخابات ١٩٧٧ و١٩٨١، انظر: المقالات المختلفة المترجمة عن الصحف الاسرائيلية كما وردت في **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١١، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٨١؛ الترجمات العديدة التي قامت بها **دار الجليل** في عمان حول هذا الموضوع في شهري تموز (يوليو) وآب (اغسطس) ١٩٨١.

(١٢) حول هذه الارقام، مع ملاحظة تناقضها احيانا، انظر المصادر الاسرائيلية التالية: **الاتحاد**، ١٩٨١/٧/٣، ص ٨؛ منصور، **هآرتس** ١٩٨١/٧/٣؛ **الانباء**، العدد ١٩٨١/٧/٢٨، ص ٨؛ ترجمات مؤسسة الجليل كما وردت في: السعدي، الملف الكامل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥ و٢٨؛ شوفاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩٧.

(١٣) حول التصويت في السنوات المختلفة، انظر: جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٦ و٢٨٧ و٣١٢؛ **الاتحاد**، ١٩٨١/٧/٣.

(١٤) حول ذلك كله، انظر: جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩١ و٩٤، و٩٥، و٢٧٣ ــ ٢٧٨ و٢٩٣ و٣٠١؛ أبوبكر **مصدر سبق ذكره**؛ **الاتحاد**، ١٩٨١/٧/٣.

(١٥) انظر السعدي، الملف الكامل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥؛ منصور، **مصدر سبق ذكره**،

ص ٤٤١ و٤٤٢؛ **الاتحاد**، ١٩٨١/٧/٣؛ **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، تموز (يوليو) ١٩٨١، ص ٤١٨.

(١٦) **الاتحاد**، ١٩٨١/٧/٣.

(١٧) كما جاء على لسان مدير مكتب مناحيم بيغن للشؤون العربية سابقاً. حول ذلك انظر: David Richardson and Yoel Dar, *op. cit.*, p.8؛ وحول المعنى ذاته، انظر المصادر في رقم ١٠.

(١٨) الاشارة هنا إلى ما ذكره عطا الله منصور في صحيفة **هآرتس**، ١٩٨١/٧/٣، كما ورد في **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، تموز (يوليو) ١٩٨١، ص ٤٤١ و٤٤٢.

(١٩) وقد استخلص الكاتب هذه الارقام من التقارير التي نشرتها **الاتحاد**، ١٩٨١/٧/٣.

(٢٠) انظر المصادر في رقم ١٠.

(٢١) انظر المصادر في رقم ٦.

(٢٢) انظر المصادر في رقم ١١.

(٢٣) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٧ و٢٧٨؛ حنه شاهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣.

(٢٤) جريس، **المصدر نفسه**، ص ٢٧٤ و٢٨٦ و٢٨٧.

(٢٥) **المصدر نفسه**.

واقع التجمعات اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية

قيس مراد قدري

تاريخ الهجرة اليهودية إلى اميركا

أجمع المؤرخون على أن اليهود قد بدأوا حياتهم في اميركا، عام ١٦٥٤، عندما أبحر ثلاثة وعشرون منهم، هرباً من البرازيل، بعد احتلالها من قبل البرتغاليين، وقد حط هذا النفر في ميناء نيو امستردام (نيويورك حالياً)[١]. والتي كانت، آنذاك، مستعمرة من قبل الهولنديين.

وعلى مدى قرن ونصف تقريباً، توالت الهجرات بأعداد صغيرة بلغت في مجموعها، عام ١٧٩٠، ثلاثة آلاف نسمة وسميت تلك الهجرة بالهجرة الأولى، أو بهجرة السفارديم أو اليهود الشرقيين (الأسبان أصلاً). واستوطن اليهود في مستعمرات رود ايلاند ونيويورك وفيلادلفيا وبنسلفانيا وجنوب كارولينا وكناتيكت وفرجينا وجورجيا[٢]. وعلى مدى نصف قرن تقريباً، أي بين عامي ١٨٣٠ ــ ١٨٨٠، شهدت أميركا هجرة أعداد كبيرة من اليهود الألمان، بلغ تعدادهم حوالي ٢٥٠,٠٠٠ نسمة، جلهم من الفقراء، فعملوا باعة متجولين، وقليل منهم امتهن الحياكة والحلاقة وتصليح الساعات وغيرها. وإثر اختراع آلات الحياكة: عام ١٨٤٦، أصبح لهم شأن في عالم تجارة الملبوسات، كما استطاعوا احتكار صناعة المأكولات المجففة، وسيطروا على تسويقها، جملة وتفريقاً[٣]. وتسمى هذه الهجرة بالهجرة الألمانية.

أما الهجرة الثالثة، فتعرف باسم هجرة الاشكنازيم (Ashkenazim)، نسبة إلى يهود أوروبا الشرقية. وامتدت هجرة الاشكناز، بين عامي ١٨٨١ ــ ١٩١٠. وقد بلغ تعدادهم حوالي مليون ونصف مليون مهاجر، جاء معظمهم من روسيا القيصرية وبولندا وباقي دول شرق أوروبا، واستوطنت غالبية الاشكناز في مدينة نيويورك، التي أصبحت معقلهم الرئيسي، وامتهنوا أعمال الابرة اليدوية، لتأمين حاجاتهم المعاشية[٤]. وأقامت غالبية مهاجري تلك المرحلة، ضمن إطار الغيتو اليهودي الاشكنازي في نيويورك، وذلك نظراً لصعوبات الحياة الجديدة، وخاصة مسألة اللغة، التي كانت تشكل عائقاً هاماً أمام الكبار

---

* الفصل الأول من كتاب «الصهيونية وأثرها على السياسة الأميركية» الذي سيصدر قريباً عن مركز الأبحاث.

من المهاجرين، الذين فاتهم قطار الاستيعاب. ولم تكن اللغة وحدها هي العائق، بل كانت هناك عوائق أخرى، أبرزها الكره الشديد القائم بين اليهود الألمان والاشكناز[٥].

أما الموجة الرابعة من الهجرة اليهودية، فتمتد عبر الحربين العالميتين، وتميز مهاجرو هذه الفترة، بانتمائهم للطبقة الوسطى (خاصة أولئك الذين قدموا من المانيا هرباً من عسف النازية)؛ كما أن نسبة كبيرة منهم، كانوا على درجة لا بأس بها من المستوى التعليمي. لذا فإن تكيفهم مع المجتمع الأميركي كان أسهل بكثير من تكيف من سبقهم من المهاجرين، علماً بأن الجمعيات الخيرية والمنظمات السياسية وصلات القرابة أيضاً، كان لها دور فعال في مساعدتهم على تخطي معظم العقبات التي واجهها أسلافهم.

وقد بلغ عدد اليهود، عام ١٩٤٥، حوالي خمسة ملايين نسمة كما هو مبين في الجدول أدناه[٦].

السنة	عدد اليهود
١٧٩٠	٣,٠٠٠
١٨٤٠	١٥,٠٠٠
١٨٨٠	٢٥٠,٠٠٠
١٩٢٨	٣,٠٠٠,٠٠٠
١٩٤١	٤,٢٠٠,٠٠٠
١٩٤٥	٥,٠٠٠,٠٠٠

وينتشر اليهود في كافة أنحاء الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن تجمعاتهم بأعداد كبيرة، مقصورة على أهم المدن الاميركية وأكبرها (*).

التيارات الدينية

حمل المهاجرون اليهود إلى اميركا، تعاليم المدرسة الأرثوذكسية والمدرسة الاصلاحية. إلا أن طبيعة الحياة الجديدة أدت إلى بروز تيارات جديدة، مثل المدرسة المحافظة والمدرسة التجددية أو الانشائية. وقد لعبت هذه التيارات الدينية دوراً بارزاً في الحياة السياسية اليهودية في اميركا، كما عكست هذه التيارات بوضوح، حقيقة الصراع بين الجيل القديم وارتباطه بالمجتمع الأم، وبين الجيل الجديد الذي لم يكن يحمل المشاعر نفسها. تلك الصراعات أصبحت، فيما بعد، جزءاً لايتجزأ من الصراع السياسي والايديولوجي، حتى هذا اليوم.

(*) من أجل معلومات أكثر حول هذا الموضوع إرجع إلى كتاب مصطفى عبد العزيز، **الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية**.

١ ــ **اليهودية الاصلاحية** *(Reform Judaism)*: اليهودية الاصلاحية، هي ثمرة مباشرة لحركة الاستنارة اليهودية، ولفكر مندلسون (Mendelssohn)، على وجه الخصوص. وقد حاول مؤسسو هذا المذهب أن يصلوا إلى صيغة معاصرة لليهودية، تلائم العصر، وتتخلص من آثار المطلقات اللاتاريخية التي كانت تدور في فلكها الديانة اليهودية. لذا عدل الاصلاحيون فكرة الوحي والنبوة، ونادوا بأن الوحي ليس خالصاً صافياً، بل يختلط بعناصر تاريخية زمنية. وبذا يصبح اليهود ملزمين بمحاولة فهم هذا الوحي وتفسيره من آونة لأخرى، وبأن ينفذوا منه، ما هو ممكن في لحظتهم التاريخية(٧).

وانتقل الفكر الاصلاحي، من منشئه الأصلي في المانيا، مع الهجرة اليهودية الثانية، بين عامي ١٨٤٠ ــ ١٨٧٠. والاصلاحيون يسمحون بالاختلاط، وقت أداء الصلاة، كما يجيزون الصلاة بدون غطاء الرأس(٨).

والنظرة الاصلاحية، بحد ذاتها، هي نظرة إنسانية مطلقة وبعيدة عن الأطر الضيقة الأخرى، التي كانت تحاول إعطاء اليهودية صبغة قومية لادينية. ولعل أكبر دليل على تلك النظرة الواقعية للاصلاحيين، مؤتمر بتسبرغ الاصلاحي، الذي عقده الاتحاد المركزي للحاخامين الاميركيين (The Central Conference of American Rabbis) عام ١٨٨٥، فقد جاء في البيان الختامي للمؤتمر: «... نحن لانعتبر أنفسنا أمة بعد اليوم، بل جماعة دينية. لذا فإننا لانتوقع عودة إلى فلسطين، او إحياء العبادة القربانية في ظل أبناء هارون، ولا نتمسك باسترجاع أي من الشرائع المتعلقة بالدولة اليهودية»(٩).

لكن العقيدة الاصلاحية لم تستطع الاستمرار في مقاومة الواقع الامبريالي الممالىء للصهيونية، إذ أنها لم تكن مدعومة ببناء تحتي واضح يكسبها تحدداً وتعيناً. لذا تخلت، شيئاً فشيئاً، عن رؤيتها الليبرالية النسبية، وأخذت في تعديل بنائها الفوقي بشكل يتواءم مع الرؤية الصهيونية(١٠).

وقد جاء في البيان الختامي للمؤتمر المركزي، عام ١٩٣٥: «... في مؤتمراتنا، كانت المقررات التي اتخذها المؤتمر المركزي للحاخامين الأميركيين (C.C.A.D.)، تصب في الخط المعارض للصهيونية. إلا أننا مقتنعون أن قبول، أو رفض البرنامج الصهيوني يجب أن يترك أمره للحرية الشخصية لأعضاء المؤتمر. لذلك، فإن المؤتمر لن يأخذ أي موقف من موضوع الصهيونية»(١١).

وفي عام ١٩٣٧، وفي مؤتمر كولومبس (Columbus)، جاء في البند الخامس من البيان الختامي: «إن اليهودية هي الروح، واسرائيل الجسد»، وأضاف البيان: «يجب على كل يهودي تقديم العون لبناء فلسطين وطناً لليهود، لامن أجل أن تكون مأوىً للمستضعفين فحسب، بل لتكون مركزاً للحضارة اليهودية والحياة الروحية»(١٢).

أما اتحاد الأبرشيات العبرية الأميركية (Union of American Hebrew Congregations) التابع للمدرسة الاصلاحية، فقد جاء في بيان له، عام ١٩٣٧: «اننا نرى يد العناية الالهية في فتح أبواب فلسطين أمام الشعب اليهودي، في حين أن الجزء

الأكبر من اليهود بحاجة ماسة إلى مأوى ووطن ليكون رمزاً للعقائد والحضارة التي يؤمن بها اليهود. لقد آن الأوان كي يتضافر كل اليهود، بغض النظر عن خلافاتهم العقائدية، ويوحدوا جهودهم، من أجل إقامة الوطن اليهودي في فلسطين. كما نطلب من أبناء رعيتنا تقديم الدعم المادي والمعنوي، لإعادة بناء فلسطين»(١٣).

وهكذا، ظلت الحركة الصهيونية تلعب بالتيار الاصلاحي من الداخل، إلى أن استطاعت أن تحقق انتصارها، عندما انتخب الحاخام ادوارد اسرائيل (Edward Israel)، أميناً تنفيذياً لاتحاد الأبرشيات العبرية الاميركية، إضافة الى مركزه في عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية الاميركية (O.A.Z.)، وعندما انتخب جيمس هللر (James G. Heller) رئيساً لـ (C.C.A.R.)، وهو الآخر عضو في اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية الأميركية(١٤).

ومن أبرز الشخصيات الاصلاحية، التي لعبت دوراً بارزاً في دعم التطلعات الصهيونية، الحاخام الدكتور آبا هيلل سيلفر (Abba Hillel Silver) والحاخام الدكتور ستيفن وايز (Stephen Wise).

٢ ــ **اليهودية الارثوذكسية** *(Orthodox Judaism)*: تعتبر المدرسة الارثوذكسية من أهم المذاهب اليهودية، وقد حملها يهود اوروبا الشرقية معهم إلى اميركا. والأرثوذكسية تنطلق من مبدأ ميتافزيقي، وهو أن التوراة، في تصورهم، هي كلام الله، كتبها حرفاً بحرف، وقيمتها خالدة أزلية تنطبق على كل العصور، وعلى «الشعب اليهودي» اتباع هذا الكتاب المقدس إلى أن يأتي وحي جديد. ويعتقد الارثوذكسيون اعتقاداً حرفياً بصحة الأساطير، وأن اليهود هم شعب الله المختار، الذي يجب أن يعيش منعزلاً عن الناس، لتحقيق رسالته، كما يستخدمون اللغة العبرية في صلواتهم، ولا يسمحون باختلاط الجنسين، أثناء اداء الصلاة(١٥).

وقد استغلت الصهيونية نظرة اليهود الارثوذكس لليهودية على أنها دين وقومية، ووجدت في ذلك مجالاً خصباً لدعوتها وضحية سهلة أكثر من غيرها من المجموعات الدينية الأخرى(١٦). والترابط بين الارثوذكسية والصهيونية مرده إلى التقائهما حول فكرة المحافظة على اليهود، كجماعة منفصلة ومميزة(١٧).

٣ ــ **اليهودية المحافظة** *(Conservative Judaism)*: جاءت هذه الحركة نتيجة للأوضاع الجديدة، التي طرأت على اليهود في موطنهم الجديد. واليهودية المحافظة هي اتجاه ديني عام. ويختلف المحافظون، فيما بينهم، حول قضايا مبدئية، مثل الوحي وفكرة الاله، ويؤمنون بأن «الشعب اليهودي» قد تطور، عبر تاريخه، وأن الديانة اليهودية لم تتجمد أبداً، بل كانت قادرة على التكيف مع اللحظة التاريخية. لذا فاليهودية ليست مجموعة عقائدية ثابتة، وإنما هي تراث آخذ بالتطور المستمر(١٨).

واليهودية المحافظة تشكل الحد الوسط بين الارثوذكسية والاصلاحية(١٩). وينادي المحافظون بضرورة الحفاظ على المقومات اليهودية بالالتزام الديني ودراسة العبرية، وبناء

فلسطين، وخلق مجتمع يهودي قوي للحفاظ على المجتمع اليهودي، من الاندماج والذوبان في المجتمعات الأخرى[٢٠].

٤ ــ اليهودية الانشائية أو التجديدية *(Reconstructionism)*: ظهرت هذه المدرسة في اميركا، وهي، في حد ذاتها، شرخ من المدرسة الاصلاحية، ويعتبر هذا التيار اتجاهاً دينياً هدفه الوصول إلى صيغة دينية تلائم أوضاع اليهود الأميركيين. ويؤمن التجدديون بأن الاله لا يسمو على المادة ولا على العلم الوضعي، وأن الارادة المقدسة، لهذا الاله، تعبر عن نفسها من خلال التقدم العلمي. والدين، في نظرهم، اختراع إنساني يجب أن يرتبط عضوياً بالمجتمع، وبتقدم المعرفة الانسانية، وهو تعبير حضاري عن روح الشعب، مثله مثل الفن واللغة والفلكلور[٢١].

ولعل أسباب التقارب، بين هذه المدرسة والصهيونية، تكمن في أن كلا الفكرين يلغي الصفة الالهية، كمصدر للقداسة، بينما يمنح القداسة للتاريخ اليهودي[٢٢].

الصهيونية الأميركية

قبل أن تصبح الصهيونية حركة منظمة برزت في اميركا شخصيتان صهيونيتا النزعة هما: مردخاي مانويل نوح (Mordecai Manuel Noah) (١٧٨٥ ــ ١٨٥١) الذي احتل مناصب عدة في الحكومة الاميركية، واقترح إقامة مستعمرة يهودية في منطقة غراند ايلاند (Grand Island) في اميركا، شمال ولاية نيويورك، لكنه عدل عن فكرته هذه وطالب المسيحيين بتقديم المساعدة لليهود، كي يستعيدوا أرض أجدادهم. أما الشخصية الثانية فهي الشاعرة إيما لازاروس (Emma Lazarus) (١٨٤٩ ــ ١٨٨٧)، التي حركت، بأشعارها، الشعور القومي لدى اليهود[٢٣].

أما بذور الفكر الصهيوني، فقد انتقلت إلى اميركا مع موجة الهجرة الثالثة، التي جاءت من دول أوروبا الشرقية، وعلى الأخص مع الذين قدموا من روسيا. ففي عام ١٨٨٤، أسس اليهود الاشكناز أول فرع لـ «أحباء صهيون» (Hoveve Zion)، والتي يعود أصلها إلى روسيا. وقد انشق أحباء صهيون إلى شقين: نادى الأول باحتلال الأرض المقدسة من قبل الفقراء والمعذبين اليهود. وأما الشق الثاني، فقد توجه إلى كل الذين يودون الاقامة في فلسطين، يطالبهم بالانضواء تحت راية تنظيم واحد، من أجل تحقيق هذا الهدف[٢٤]. وهذا يعكس، بوضوح، حالة البؤس والتشرذم التي كان يعيشها اليهود في موطنهم الأصلي، إضافة إلى حالتهم داخل الغيتو اليهودي في اميركا.

وبعد المؤتمر الصهيوني الأول، الذي عقد في مدينة بازل في سويسرا، عام ١٨٩٧، أعيد تشكيل جمعية أحباء صهيون، وأصبح انتماؤها ضمن الجمعيات الصهيونية. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٩٧، تأسس ما يسمى باتحاد صهيونيي نيويورك (Federation of N. Y Zionists)، تبعه بعد ذلك في تموز (يوليو) ١٨٩٨، تأسيس اتحاد الصهيونيين الأميركيين (Federation of American Zionists) وذلك إثر مؤتمر عقد في

مدينة نيويورك، وحضره صهيونيون من ١٤ مدينة اميركية. وقد شغل مناصب الهيئة التنفيذية فيه سبعة حاخامين ارثوذكس ومحافظون وإصلاحيون[٢٥].

وبما أن (F.A.Z.) هي امتداد لحركة الصهيونية في اوروبا، فإن الحالة التي كانت تعيشها المنظمة الصهيونية العالمية (W.Z.O.) قد انعكست على المنظمة في أميركا. فالمنظمة الصهيونية العالمية كانت، في بداياتها، تحت قيادة يهود اوروبا الغربية؛ ومع ذلك، كانت غالبية القاعدة الصهيونية من يهود أوروبا الشرقية. وثمة فارق كبير بين القيادة والقاعدة، فالقيادة كانت تعيش في نعم اوروبا الغربية، بينما كانت القاعدة تعيش حياتها داخل الغيتو في اوروبا الشرقية، روحاً وعملاً. وكذلك الحال بالنسبة للمنظمة الصهيونية الأميركية؛ فقد كانت قيادتها، في بدايتها، مقصورة على اليهود الألمان، بينما احتل المهاجرون من يهود اوروبا الشرقية المراتب الدنيا داخل المنظمة في اميركا[٢٦]. أما بقية المنظمات الصهيونية التي برزت، في مطلع القرن العشرين، فهي: منظمة مزراحي الاميركية (Mizrachi Organization of America)، عام ١٩٠٣. ومنظمة العمال الصهيونيين (Poale Zionist)، عام ١٩٠٥. ومنظمة هداسا النسائية (Hadassah Womens Organization)، عام ١٩١٢[٢٧].

ولم تكن المنظمات الصهيونية، آنفة الذكر، تحظى بتأييد يهود الولايات المتحدة، وكان عدد أعضائها ضئيلاً جداً، بالنسبة للتعداد الكلي لليهود في اميركا. كما أنها كانت تشكو من العجز المادي[٢٨]. وظلت الحال هكذا حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث بدأت الأمور تتجه نحو الأفضل، بالنسبة للمنظمات الصهيونية، خاصة عام ١٩١٤، عندما تشكلت اللجنة التنفيذية المؤقتة للشؤون الصهيونية (Provisional Executive Committee for Zionist Affairs)، التي تزعمها لويس براندیس (Louis Brandeis). وقد استطاع براندیس أن يستقطب العديد من المثقفين اليهود إلى جانب الصف الصهيوني، وذلك نظراً لمكانته الاجتماعية والسياسية المرموقة. وضمت اللجنة كلاً من منظمة مزراحي وبوعالي وهداسا واتحاد الصهيونيين الاميركيين. لكن براندیس استقال من منصبه كرئيس للجنة، عام ١٩١٦، إثر تعيينه قاضياً في المحكمة العليا. وفي العام نفسه، انسحبت منظمة عمال صهيون (بوعالي زيون) ومنظمة مزراحي. وفي عام ١٩١٧، تأسست المنظمة الصهيونية الأميركية (Zionist Organization of America) وعين براندیس، رئيساً فخرياً لها[٢٩].

وبعد زيارة قام بها براندیس إلى فلسطين، عاد الى الولايات المتحدة، حيث وضع مخططاً تناول فيه المرحلة المستقبلية في فلسطين. وضمنه مشروعه الذي يقوم على أساس الاستثمار المكثف، شريطة أن تكون هذه الاستثمارات خاضعة لمؤسسات عامة. وكان براندیس يريد أن تقوم المنظمة الصهيونية الأميركية (Z.O.A.) بجمع الأموال المطلوبة، لتحقيق هذا المشروع. لكن مشروع براندیس واجه صعوبات كثيرة في المؤتمر الصهيوني الذي عقد في لندن، عام ١٩٢٠، إذ أن وايزمان كان يريد إقامة ما يسمى بالصندوق التأسيسي (Keren Hayesod)، لجمع التبرعات العامة لتحسين الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، واستعمال أساليب متطورة في بناء المستوطنات. رفض براندیس ومؤيدوه مشروع

وايزمان. وأعاد براندیس طرح مشروعه على المؤتمر الذي عقدته المنظمة الصهيونية الأميركية، عام ١٩٢١، في ولاية «أهايو»؛ إلا أنه ووجه بمعارضة شديدة قادها أحد أنصار وايزمان، لويس لبسكي (Louis Lipsky) وإبان هذه المعارضة انسحب براندیس ومؤيدوه من عضوية المنظمة الصهيونية الأميركية، واختير لبسكي، الذي قاد المعارضة، زعيماً للمنظمة(٣٠).

مرحلة الثلاثينات

مع ظهور النازية في المانيا، برزت عدة جمعيات فاشية في أميركا، جعلت اليهود يتجهون نحو تقوية أجهزتهم الدفاعية، السرية والعلنية، خاصة جهاز محاربة التشهير (Anti Defamation League) التابع لمنظمة أبناء العهد (B'nai B'rith) التي تأسست عام ١٨٤٣ في مدينة نيويورك ونظمت على هيئة جمعية ماسونية تستهدف توحيد جهود اليهود والعمل على تحسين أحوالهم، وقد نشطت المنظمة في الدفاع عن حقوق اليهود وإغاثتهم في الكوارث ومحاربة معادي السامية، وقامت أيضاً بتنظيم النساء والشباب بقصد تعليمهم وتأهيلهم مهنياً، كما قامت بتقديم التسهيلات والخدمات لهم. وفي عام ١٩٤٣، كانت هذه المنظمة وراء قرار المؤتمر اليهودي الذي تبنى مسألة إقامة كومنولث يهودي في فلسطين، والذي ساهم في ترسيخ قيادة الحركة الصهيونية لكافة التيارات اليهودية في اميركا. كذلك قامت منظمة أبناء العهد أيضاً بمعاونة الصندوق اليهودي بشراء الأراضي وإقامة المستوطنات في فلسطين. ويقوم جهازها المشرف على محاربة «التشهير» بمراقبة البرامج الاعلامية وكل النشاطات الأخرى وتقوم بمحاربة كل من يحيد أو يعارض الفكر الصهيوني.

كما أن تلك الجمعيات الفاشية وجهت اليهود نحو دعم لجنة يهود اميركا (American Jewish Committee) التي أسسها اليهود الألمان عام ١٩٠٦، والتي كان الهدف من تأسيسها الحؤول دون التمييز العنصري ضد اليهود والمطالبة بمساواتهم في ظل القانون الأميركي، اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، مع المحافظة على شخصيتهم الدينية المستقلة. وقد لعبت هذه اللجنة دوراً بارزاً في تشجيع الهجرة إلى فلسطين، وساهمت في بناء المستوطنات فيها(٣١).

وهناك مؤسستان دفاعيتان أخريان هما: الكونغرس اليهودي الأميركي (American Jewish Congress)، الذي كان ينظم التظاهرات ضد النازية، ويشرف على إرسال برقيات الاحتجاج للجهات المختصة، وذلك لدفع الحكومة الاميركية للوقوف والتصدي للزعيم النازي هتلر. وقد نجح هذا الكونغرس في حملته لمقاطعة المنتجات والبضائع والخدمات الألمانية(٣٢). أما المؤسسة الأخيرة، فهي وكالة الدفاع (Defence Agencie)، التي تأسست عام ١٩١٦، وهي أكثر المنظمات عنفاً(٣٣).

وشهدت الثلاثينات فتوراً في العلاقة بين بريطانيا والحركة الصهيونية، خصوصاً بعد صدور الكتاب الأبيض، عام ١٩٣٩.

مرحلة الأربعينات

فرضت مرحلة الأربعينات على الحركة الصهيونية الأميركية مسؤوليات أكبر بكثير من تلك التي مارستها إبان وعد بلفور. ومرحلة الحرب العالمية الأولى وما تلاها، أشبه، إلى حد كبير، بمرحلة الحرب العالمية الثانية وما تلاها، فمثلاً عام ١٩١٤، تشكلت اللجنة التنفيذية المؤقتة للشؤون الصهيونية، وكان الهدف من تشكيلها رص الصفوف الصهيونية الأميركية وتوحيد جهودها، وكان من نتائج هذا التحالف أن باركت أميركا، ممثلة بشخص رئيسها ويلسون، وعد بلفور، الذي ما كان له أن يصدر لولا تلك المباركة، قبل شهر من صدوره. ويعود الفضل، في موافقة الرئيس الأميركي، إلى الصداقة الحميمة التي تربطه بزعيم اللجنة التنفيذية المؤقتة، لويس براندیس[٣٤]. وفي عام ١٩٣٩، أنشأت الحركة الصهيونية ما يسمى بـ«مجلس الطوارىء الصهيوني الأميركي» (American Zionist Emergency Council)، وذلك للإشراف على تنظيم العلاقات الصهيونية الأميركية[٣٥]. وقد لعب هذا المجلس دوراً فعالاً وبارزاً جداً على كافة الأصعدة، السياسية والعسكرية والاعلامية. فعلى الصعيد السياسي، استطاع التأثير على الرئيسين روزفلت وترومان، ومارس الضغط على الهيئتين التشريعية والتنفيذية في الادارة الأميركية. أما على الصعيد العسكري، فقد ساهم في شراء الأسلحة وشحنها إلى العصابات الصهيونية في فلسطين. وعمل إعلامياً على استقطاب الرأي العام الأميركي. وهذه النواحي أيضاً، مفصلة، بشكل أوسع، في الفصلين الثاني والثالث من هذه الدراسة.

أما وجه التشابه الآخر فهو عودة الروح إلى الكونغرس اليهودي الأميركي عام ١٩٤٣، على غرار نشأته عام ١٩١٨[٣٦].

الجمعيات الخيرية اليهودية الأميركية

كلمة خيرية هنا لا تحمل المعنى الكلاسيكي لها، والسبب في ذلك يعود إلى أن ما يسمى بالجمعيات الخيرية اليهودية قد ساهمت مساهمة فعلية في تشريد أبناء الشعب الفلسطيني من أرضه ووطنه، وذلك عن طريق دعمها «الخيري» في بناء المستشفيات والمستوصفات، في المستوطنات اليهودية في فلسطين، إضافة إلى مساهمتها في بناء مرافق أخرى من شأنها جعل ظروف الهجرة إلى فلسطين، أكثر ملاءمة وإغراءً.

ويعود تاريخ الجمعيات الخيرية اليهودية في اميركا إلى عام ١٨٥٩، حيث تشكلت هيئة الوفود الأميركية الاسرائيلية (Board of Delegates of American Israelites). وقد استطاعت هذه الهيئة جمع ما قيمته ٢٠,٠٠٠ دولار، لمساعدة اليهود المهاجرين من المغرب إلى فلسطين. في حين أن مجمل ما جمع من تبرعات، للغرض نفسه، من كافة أنحاء العالم يقدر بثلث المبلغ المذكور أعلاه[٣٧].

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، دعت لجنة يهود اميركا (A.J.C.) إلى عقد اجتماع في مدينة نيويورك، عام ١٩١٤، حضرته منظمات صهيونية عدة، وكان الهدف من الاجتماع وضع خطة لإعانة منكوبي الحرب العالمية من أبناء الطائفة اليهودية في أوروبا.

وتشكلت، لهذا الغرض، لجنة الاغاثة اليهودية الأميركية (A.J. Relief Committee). وبعد شهر واحد، اندمجت هذه اللجنة مع اللجنة المركزية للاغاثة (Central Relief Committee) التابعة لليهود الأرثوذكسيين، والفت اللجنتان، فيما بينهما، لجنة التوزيع المشتركة (Joint Distribution Comt) التي انضمت إليها، فيما بعد، لجنة إغاثة الشعوب (People's R.C.). وقد ساهمت (J.D.C.) في إغاثة العديد من منكوبي الحرب الأولى، كما استطاعت أن تجمع، خلال عام واحد من تأسيسها، ما قيمته مليون ونصف دولار. وخلال سنوات الحرب، حصلت على ما مقداره ١٦,٥ مليون دولار اميركي من التبرعات[٣٨]. إلا أن لجنة التوزيع المشتركة، شأنها شأن معظم الجمعيات الخيرية اليهودية والصهيونية، تندمج مع كثير من المنظمات ثم تنشق عنها، وهي الآن، تكون مع جمعية «النداء الاسرائيلي الموحد» (United Israeli Appeal Comittee) والصندوق التأسيسي اليهودي (Keren Hayesod)، ما يسمى «بالنداء اليهودي الموحد» (United Jewish Appeal)[٣٩].

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية، كانت أنظار اليهود في أوروبا تتطلع إلى الولايات المتحدة الأميركية وإلى الجالية اليهودية، من أجل مدِّ يد العون والمساعدة. ولم يخب ظنهم، فقد ارتفعت ميزانية «النداء اليهودي الموحد»، من ١٤,٥ مليون دولار اميركي، عام ١٩٤١، إلى ٣٤,٧٠٠,٠٠٠ دولار اميركي، عام ١٩٤٥، وإلى ١٠١ مليون دولار، عام ١٩٤٦، ثم إلى ١٤٧ مليون دولار، عام ١٩٤٨، أي ما يعادل ٤٠٠ مرة مقدار ما جمعه الصليب الأحمر الأميركي، للغرض نفسه، علماً بأن عدد اليهود يبلغ خمسة ملايين نسمة فقط[٤٠].

الجمعيات الخيرية السابقة ليست وحدها التي تقوم بجمع التبرعات. بل هناك جمعيات اخرى وهامة، منها: منظمة هداسا التي انفصلت عن المنظمة الصهيونية الأميركية عام ١٩٢١، وسواها. والجدول التالي يعطي صورة أوضح لما قدمته هذه الجمعيات من تبرعات، في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٠ ــ ١٩٤٨. علماً بأن الجدول الاحصائي لا يتضمن:

١ ــ الهدايا المباشرة التي كان يقوم بإرسالها الخاصة من اليهود الأميركيين والمؤسسات إلى الأصدقاء والأقارب، أو إلى المؤسسات في فلسطين.

٢ ــ الأموال التي كان يحملها اليهود الأميركيون إلى فلسطين، سواءً في سبيل السياحة، أو الهجرة.

٣ ــ ما يبتاعه اليهود الأميركيون من أراضٍ وعقارات وحمضيات وغيرها، بما في ذلك شراء المؤسسات الصناعية في فلسطين.

٤ ــ تحويل البضائع، مثل الأدوات الطبية، والأطعمة والملابس والآلات.

٥ ــ قضايا التبادل الطبيعية والتي يدخل في نطاقها شراء المنتجات الفلسطينية.

٦ ــ ولا يدخل في نطاقها أيضاً، التبرعات العادية، أو الطارئة التي تقدمها بعض

الجهات، مثل النوادي والهيئات العامة. علماً بأن مجموع الاستثمارات الخاصة الأميركية قد بلغت، عام ١٩٤٦، حوالي خمسة وأربعين مليون دولار[٤١].

أهم الجمعيات الخيرية اليهودية الأميركية	تاريخ التأسيس	إجمالي التبرعات قبل عام ١٩٣٠	إجمالي التبرعات بين ١٩٣٠-١٩٤٠	إجمالي التبرعات بين ١٩٤١-١٩٤٨
(أ) النداء الفلسطيني الموحد (U.P.A.)				
الصندوق القومي اليهودي (J.N.F.)	١٩٠١	٣,٠٨٩,٩٠٨	٧,٢٢٦,٨٠٣	٤٩,٠٦٨,٦٣٧
الصندوق التأسيسي الفلسطيني (P.F.F.)	١٩٢١	١٠,٩٤٥,٠٠٠	٨,١١٥,٠٠٠	١١٣,٨٥٥,٧٣١
(ب) أهم مؤسسات الدعم الأخرى				
اللجنة الأميركية لمؤسسة وايزمان (A.C.W.I.)	١٩٤٥	—	—	٢,٠١٧,٩١٠
الأصدقاء الأميركيون للجامعة العبرية (A.F.H.U.)	١٩٢٥	—	٣٥١,٥٨٨	٣,٥٤٨,٦٩٥
جمعية التقنيين الأميركيين (A.T.S.)	١٩٤٠	—	—	٨٦٤,٥٠٨
مؤسسة الدعم الأميركي للمؤسسات الفلسطينية (A.F.P.I.)	١٩٣٩	—	—	٢,٤١٧,١٦٣
المجلس المتحد للمؤسسات الفلسطينية (F.C.P.I.)	١٩٤٠	—	—	٩٩٩,٦٢٦
هداسا (Hadassah)	١٩١٢	٤,٤٤٥,٠٠٠	٦,٦٥٢,٥٩٦	٣٠,٣٧٣,٨٠٦
هداسا (الفتيان) (Junior Hadassah)	١٩٢٠	—	—	٩٨٧,٠٥١
لجنة العمال الوطنيين لفلسطين (N.L.C.P.)	١٩٢٣	٥٩٧,١٥٤	٢,٢١٩,٥٧٦	١١,٥٣٨,٧٦٧
الطلائع النسائية (P.W.)	١٩٢٥	—	—	٣,٩٣١,٦٥٦
الصليب الأحمر الفلسطيني (P.R.C.)	١٩٤١	—	—	٥٤١,٥٠٢
مؤسسة توراة عيزرا للدعم (E.T.F.)	—	—	—	٩٥٤,٥٩٥
لجنة التوزيع المشتركة (J.D.C.)	١٩١٤	٩,٢٠٣,٤٩٨	٢,٦٧٨,٢٤٧	٣٠,٥٣٩,٢٤٩
اللجنة الصهيونية المؤقتة (P.Z.C.)	١٩١٤ ــ ١٩١٨	١,٦٣٤,١٨٨	—	—
مؤسسة دعم احياء فلسطين (P.R.F.)	١٩١٨ ــ ١٩٢١	٤,٤٠٤,٨٠٩	—	—
الدعم الطارىء لفلسطين (P.E.F.)	١٩٢٩	٢,١٠٠,٠٠٠	—	—
الدعم لفتح فلسطين (P.E.F.)	—	٨٠٠,٠٠٠	—	—
(ج)مؤسسات استثمار				
شركة فلسطين الاقتصادية (P.E. Cor)	١٩٢٥	٢,٢٣٨,٠٢٧	٣٦,٨٠٦,٨٠٨	٣٥,٣٤٠,٦٦٩
شركة التبادل الأميركية الفلسطينية (A.P.T. Cor)	١٩٤٢	—	—	٨,١٢٦,٠٢١

الصهيونية والأحزاب السياسية الأميركية

يمكن تمييز حزبين رئيسيين في الولايات المتحدة الأميركية، وهما: الحزب الديمقراطي الذي يضم نسبة لا بأس بها من اليهود الأميركيين؛ والحزب الجمهوري الذي لا يقل دور اليهود فيه، من حيث الأهمية، عن دورهم في الحزب الديمقراطي.

ورغم أن كلاً من مرشحي الحزبين للرئاسة، يعلم علم اليقين أن الجالية اليهودية هي أكثر الجاليات الأميركية سخاءً، من حيث الدعم المالي للحملات الانتخابية، فإنهما يدركان أيضاً، أن يهود أميركا متزمتون وملحاحون، فيما يتعلق بمسألة الدولة الاسرائيلية واستقلالها. ورغم أن اليهود يشكلون ما يقارب ٢,٩ بالمئة من التعداد الكلي لسكان الولايات المتحدة، وأن هذه النسبة الضئيلة يجب أن لا تشكل أي ثقل انتخابي في مفهوم الانتخابات، من منظور النسبة والتناسب، إلا أن نظام الانتخابات الأميركي قد أفسح المجال أمام هذه النسبة الضئيلة لتصبح فاعلة ومؤثرة[٤٢]. فانتخاب الرئيس في الولايات المتحدة الأميركية يتم على مرحلتين يسبقهما اختيار كل حزب لمرشحه، في المؤتمر الوطني الذي يعقده كل حزب على حدة، قبل أشهر من الانتخابات الفعلية، ومن ثم تبدأ المرحلة الأولى لانتخاب الرئيس، وذلك بتكوين الهيئة الانتخابية، أو الناخبين الثانويين (Electoral College) وهي تتكون من ممثلين ينتخبهم الشعب الأميركي، وعددهم يماثل عدد الشيوخ في كل ولاية (لكل ولاية أياً كان عدد سكانها، عضوان)، بالإضافة إلى عدد من النواب لكل ولاية (وهذا يتوقف على عدد السكان في كل منها)، فولاية نيويورك مثلاً، يمثلها عضوان في مجلس الشيوخ وخمسة وأربعون عضواً في مجلس النواب؛ وعلى هذا فإن عدد ممثلي ولاية نيويورك في الهيئة الانتخابية هو ٤٥ عضواً، من إجمالي مجموع أعضاء هذه الهيئة، والتي تضم ٥٣٧ صوتاً عن كل الولايات. وبعد اتمام انتخاب أعضاء هذه الهيئة، تتولى هي انتخاب رئيس الولايات. ويتوقف انتخاب المرشح للرئاسة على مقدار ما يحصل عليه من الهيئة الانتخابية. ولذا فقد يحدث أن يفوز مرشح بأغلبية أصوات الهيئة، دون أن يحصل على أغلبية الأصوات الشعبية. فطبقاً لنظام الانتخابات الأميركية، اذا حصل المرشح على أغلبية الهيئة الانتخابية، ولو بفارق صوت واحد، فإن الأصوات الشعبية في الولاية بأكملها تؤول إليه. لذا فإنه لابد لمرشح الرئاسة من الحصول على الحد الأدنى، ٥١ بالمئة من أصوات الهيئة الانتخابية، أي ما يعادل ٢٦٩ صوتاً. ومن هنا تجيء أهمية الولايات ذات الأصوات الثانوية الكبيرة، والتي يطلق عليها اسم (Key States)، وهذا ما يجعل مرشح الرئاسة معرضاً لكافة الضغوطات المحلية، من قبل الكتل والأقليات ذات الثقل الخاص في كل ولاية، سواء أكانوا يهوداً، أو بولنديين، أو زنوجاً، أو إيطاليين.

وتتضح نتائج ذلك في سياسة استرضاء المرشحين للرئاسة للأقليات الأميركية، في الحملات الانتخابية التي حلت مكان المناهج الاصلاحية التي تستهدف المصلحة العامة؛ إذ أخذ كل من قادة الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة يعمل على استمالة هذه الأقليات وجذب أصواتها، بأي شكل وبأي ثمن[٤٣].

ويتركز اليهود في أهم المدن وأكبرها، في الولايات الصناعية[٤٤] على النحو التالي:

١ ــ ولاية نيويورك ٢,٥٠٠,٠٠٠.
٢ ــ ولاية كاليفورنيا ١,٠٠٠,٠٠٠.
٣ ــ ولاية بنسلفانيا ٤٤٣,٥٩٥.
٤ ــ ولاية نيوجرسي ٣٨٧,٢٢٠.
٥ ــ ولاية ايلينويز ٢٨٣,٠٠٠.
٦ ــ ولاية ماستشوستس ٢٥٩,٠٠٠.
٧ ــ ولاية فلوريدا ١٨٩,٠٠٠.
٨ ــ ولاية ماريلاند ١٧٧,٠٠٠.
٩ ــ ولاية أوهايو ١٦٠,٠٠٠.
١٠ ــ ولاية كناتيكت ١٠٣,٠٠٠.
١١ ــ ولاية ميتشيغان ٩٨,٠٠٠.
١٢ ــ ولاية تكساس ٦٥,٠٠٠.

ويقدر مجموع الأصوات الثانوية لهذه الولايات بـ ٢٧٧ صوتاً، ومجموع ما يحتاجه المرشح، للفوز بالرئاسة، ٢٦٩ صوتاً. وهناك ناحية أخرى تعطي للجالية اليهودية أهمية أكبر من حجمها الطبيعي، ألا وهي أن اليهود، بدون استثناء، يذهبون إلى صناديق الاقتراع، على عكس بقية الأقليات. فعلى سبيل المثال، فان اليهود يشكلون رُبع سكان مدينة نيويورك، إلا أن ٤٠ بالمئة من الأصوات الناخبة يهودية[٤٥].

إن مسألة كسب ود اليهود، من قبل المرشحين، لا تقتصر على مرشحي الرئاسة فقط، بل تتعداه إلى مرشحي مجلسي الشيوخ والنواب وإلى مراكز حكام الولايات والقضاة وغيرها. فكل ما يهم عضو الكونغرس الأميركي، بالدرجة الأولى، الاحتفاظ بمنصبه والعودة إليه، بعد انتهاء مدة عضويته، ومن مصلحته أن يكسب رضا الصهيونية وودها، كي تقوم بتسخير أصواتها وأجهزتها الدِّعاويَّة القوية في خدمته ولصالحه. وهذا ما يفسر سر اندفاع المرشحين لرئاسة الجمهورية وللمجالس التشريعية إلى تأييد المخططات الصهيونية، منذ التطورات الأولى للقضية الفلسطينية، دون النظر إلى مبادىء الحق والعدل، أو الأمانة، نظراً لطبيعة النظام السياسي الأميركي[٤٦].

وبحكم انتماء الأقلية اليهودية إلى كلا الحزبين: الجمهوري والديمقراطي، وإن كانت نسبة عضويتهم متفاوتة في كل منهما، إذ أن هـذا ليس بذي أهميـة، لأن الحركـة الصهيونية في أميركا تسيرِّ الأصوات اليهودية في الاتجاه الذي يخدم مصالحها، دون النظر إلى مسألة الانتماء الحزبي.

وهناك عامل آخر أعطى للأقلية اليهودية وللحركة الصهيونية أهمية أكبر بكثير من أهمية بقية الأقليات الأخرى؛ ألا وهو دورهم في دعم الحملات الانتخابية مادياً. والفضل في ذلك يعود إلى وضعهم الاقتصادي المتقدم والمميز. وهنا أيضاً فإن النظام الانتخابي يسمح للمرشح الذي تسلم هذه الأموال أن يعلن، بعد انتهاء الانتخابات، في بيان عادي أنه قام بإنفاق الأموال لدعم حملته الانتخابية. ويقول الكاتب اليهودي التقدمي، الفرد

ليلينتال، حول الدور اليهودي: «ان الأصوات اليهودية لعبت دوراً فعالاً في الأوساط السياسية النافذة في واشنطن، ومع أنه لم يكن هناك مايضمن تكتل هذه الأصوات، إلى جانب حزب أو مرشح معين، إلا أن قادة الحزبين المتنافسين كانوا يحسبون لها ألف حساب، ويسعون إلى كسب تأييدها في كل معركة انتخابية. ولقد كان للمكافآت المالية، التي كان ينثرها زعماء الصهيونية، أكبر أثر وأشد دافع للساسة الأميركيين على مضاعفة جهودهم، من أجل الوطنية اليهودية»(٤٧).

هذا مايفسر، بشكل مقتضب، الدور الذي تلعبه الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية، والذي كان له أكبر الأثر على علاقة أميركا بكثير من الدول، وعلى الأخص الدول العربية، التي تربطها بها مصالح استراتيجية. ومع ذلك فقد برهنت الولايات المتحدة على عجزها عن تخطي الحواجز التي وضعتها الحركة الصهيونية في طريقها.

---

(١) د. ايزاكس ستيفن، **اليهود والسياسة الأميركية** (مترجم)، بيروت: دار الاتحاد، الطبعة الأولى، ١٩٧٦، ص ٢١٧.

(٢) Ben M. Edidin *Jewish Community Life in America*, New York: Hebrew Publishing Cc., 1947, p. 4.

(٣) *Ibid.*

(٤) Maurice, Orbach «Rag Trade: U.S.A,» *World Jewry,* London, Vol, XV No. 6, December 1972, p. 30.

(٥) Samuel , Halperin *The Political World of American Zionism*, Detroit: Wayne State University Press, 1961, p. 51.

(٦) مصطفى عبدالعزيز، **الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية**، بيروت: مركز الأبحاث م. ت. ف.، ١٩٦٨، ص ٣٢.

(٧) د. عبدالوهاب المسيري، **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٤، ص ٤٥٢.

(٨) Edidin *op.cit*, p. 11

(٩) د. أسعد رزوق، **المجلس الأميركي لليهودية**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٧٠، ص ٢٤.

(١٠) المسيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٢ و٤٥٣.

(١١) Halperin *op.cit,* p. 78.

(١٢) *Ibid.*

(١٣) *Ibid.*

(١٤) *Ibid.*

(١٥) المسيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥١ و٤٥٢

(١٦) عبدالعزيز، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٢.

(١٧) Yonathan Shapiro *Leadership of the American Zionist Organization 1897-1930,* Illinois: University of Illinois Press, 1971, p. 12.

(١٨) المسيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٩.

(١٩) Halperin, *op.cit*, p. 63

(٢٠) Edidin, *op.cit*, p. 59

(٢١) المسيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٥.

(٢٢) **المصدر نفسه**.

(٢٣) Israel Cohen, *A Short History of Zionism*, London: Fredrick Muller. L.T.D., 1951, p. 19.

(٢٤) Oscar I. Janowsky, *The American Jew: A Reappraisal,* Philadelphia; The Jewish Publication Society of America, 1967, pp. 189, 228.

(٢٥) *Ibid*, p. 307

(٢٦) *Shapiro, op. cit,* p. 25.

(٢٧) *Janowsky op. cit,* p. 307.

(٢٨) «Zionism», *Encyclopaedia Judaica,* 18 Vols. Jerusalem: The Macmillan Co., 1971, Vol. 16, pp. 11 41-2.

(٢٩) *Ibid*, p. 1143

(٣٠) *Ibid*

(٣١) المسيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣١.

(٣٢) Janowsky, *op.cit,* p. 317.

(٣٣) *Ibid*, pp. 317 and 318.

(٣٤) نجيب صدقه، **قضية فلسطين**، بيروت: دار الكتاب، ١٩٤٦، ص ٢٨ و٢٩.

(٣٥) Janowsky, *op.cit,* p. 318.

(٣٦) *Ibid.*

(٣٧) *Ibid.* p 227.

(٣٨) *Ibid*, pp. 278 and 279

(٣٩) المسيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣١.

(٤٠) Janowsky, *op.cit.*, p. 279.

(٤١) Halperin *op.cit.*, p. 325.

(٤٢) Odeh Aburdeneh, *American Jews and The Democratic and Republican Perties»* Massachusettes: The Harvard-Tuft Fletcher School of Law, 1976, p. 1.

(٤٣) عبدالعزيز، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢١ و١٢٢.

(٤٤) Aburdeneh, *op.cit*, p. 2

(٤٥) *Ibid.*

(٤٦) عبدالعزيز، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٢.

(٤٧) **المصدر نفسه**، ص ١٢٦.

العلاقات الأميركية ـ الصهيونية
١٩١٤ ـ ١٩٤٢

توفيق أبو بكر

قبل عام ١٩١٤، لم يكن لدى الولايات المتحدة، أية اهتمامات تذكر، بمسألة هجرة اليهود إلى فلسطين، «كمسألة سياسية»، رغم أن تاريخ افتتاح قنصلية أميركية في القدس، يعود إلى عام ١٨٤٤[١]، حيث غيّر القنصل ديانته وأصبح يهودياً، وأخذ يطالب، بتعليمات من حكومته، بإصدار وثائق حماية لليهود المقيمين في فلسطين وفي منطقة الشرق الأوسط. وفي تلك الفترة، لم تطالب أميركا بأكثر من سياسة «الباب المفتوح» التي نادى بها وزير الخارجية الأميركي جون هاي (John Hay) وهي السياسة التي تطالب بحق أميركا بالمساواة التامة، في التجارة والملاحة في جميع المناطق التي تقع تحت النفوذ الأوروبي، ومن ذلك، مطالبتها بحق الحماية والاعتراف بصلاحية المحاكم القنصلية الأميركية، في الأراضي العثمانية.

وقد ساعد الولايات المتحدة، على عدم الالتفات لمسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، قلة مصالحها، في تلك الفترة، في منطقة الشرق العربي التي كانت مسرحاً لصراع بريطاني ـ فرنسي، وضعف الحركة الصهيونية، في صفوف يهود الولايات المتحدة. إذ اجتاحت الحركة اليهودية الإصلاحية أوروبا، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وشكلت تياراً قوياً، في صفوف اليهود. وبدأ مؤيدو حركات الاندماج، في المجتمعات التي يعيش في إطارها اليهود، يزدادون يوماً بعد يوم، إثر ترسخ أقدام البورجوازيات المحلية.

ولم يكن يهود الولايات المتحدة بمنأى عن تلك التأثيرات، بل إنهم كانوا أكثر الجاليات اليهودية في العالم، استعداداً للانخراط والاندماج، في المجتمع الأميركي، فهم لم يعيشوا أوضاعاً من الاضطهاد، كتلك التي سادت أوروبا، طوال قرون، وساعدت على انتشار عقلية «الغيتو». فقد ساعد اليهود في أميركا الثورة ضد بريطانيا، مما منحهم فيما بعد حقوقاً متساوية، في غالبية الولايات، مع المسيحيين، منذ القرن الثامن عشر[٢].

لذلك، نرى أحد زعماء الحركة الإصلاحية اليهودية في أميركا، يصرّح منذ وقت

مبكر (عام ١٨٤١) في كارولينا، فيقول: «هذه البلاد [أميركا] فلسطيننا، وهذه المدينة قُدسنا».

وللتدليل على عدم حماس يهود أميركا للصهيونية، آنذاك، كانت هنالك نكتة تقول: «إن الصهيوني هو اليهودي الذي يدفع نقوداً ليهودي آخر، من أجل أن يذهب يهودي ثالث إلى فلسطين». وكان عدد اليهود المستعدين لدفع ضريبة الانتماء للصهيونية في أميركا، حتى عام ١٩١٤ «١٢ ألفاً من بين ٣ ملايين يهودي». وقد شرح ليبسكي، رئيس اتحاد الصهيونيين الأميركيين، في الاجتماع السنوي الذي عقد في كليفلاند، مصاعب الديانة الصهيونية في أوساط اليهود، حيث قال:

«إن خطة واسعة للدعاية الصهيونية، مستحيلة ضمن الظروف التي نعيشها، فالحركة الصهيونية ما زالت حركة غير جماهيرية»[٣].

ولكن منذ عام ١٩١٤، بدأ الاهتمام الأميركي بفلسطين، وبموضوع هجرة اليهود، إذ حصلت أميركا على سبعة امتيازات للتنقيب عن البترول في منطقة النقب[٤] في عام ١٩١٤. وكذلك اندلعت الحرب بين الحلفاء والإمبراطورية العثمانية، فطلبت جمعية يهود فلسطين، من القنصل الأميركي، حماية الجالية اليهودية المقيمة في فلسطين[٥].

وفي عام ١٩١٦، حطم الرئيس ويلسون سيطرة الجمهوريين، على اليهود الذين ادلوا بأصواتهم لصالح المرشح الديموقراطي، «ويلسون». فقد كان اليهود منذ عام ١٨٧٠، يؤيدون بشكل عام، الحزب الجمهوري، لأنه كان في السلطة، أيام الاضطهادات التي تعرّض لها اليهود في شرق أوروبا، وتحرك محاولاً نجدتهم. فقد تعهّد وزير الخارجية الأميركي، في عهد بنيامين، المفوّض الأميركي في روسيا، أن يبذل مساعيه لوقف الإجراءات ضد اليهود، وتأثر اليهود القادمون إلى الولايات المتحدة بموقف اليهود القدامى.

كما أيّد اليهود الجمهوريين، آنذاك، لسبب آخر، وهو أن الأميركيين من أصل ايرلندي، شكلوا قلب الحزب الديموقراطي، وكانوا، بشكل عام، معادين لليهود[٦] لأسباب لا مجال لشرحها هنا.

ومن ناحية ثانية، فقد اعتبر ويلسون نفسه مديناً لليهود، بسبب براندیس، قاضي المحكمة العليا الأميركية، الذي وافق الكونغرس على تعيينه في ١٩١٦/٦/١.

وبراندیس هذا، محام ليبرالي، درس القانون في هارفارد، ودافع، أمام المحكمة العليا، عن تحديد ساعات العمل. وقد انتخب، في المؤتمر الصهيوني الطارىء الذي عقد في نيويورك بتاريخ ٣٠ آب (أغسطس) ١٩١٤، رئيساً للجنة شكلها المؤتمر، عرفت باللجنة التنفيذية المؤقتة للشؤون الصهيونية العامة[٧].

وكان ذلك المؤتمر ضمن التخطيط الصهيوني، لمواجهة الحرب العالمية الأولى، إذ أصبح مركزا: واشنطن (براندیس)، ولندن (وايزمن)، يعملان بشكل متواصل ومتكامل،

وتمّ إهمال لجنة كوبنهاغن التنفيذية، مع أنها اللجنة الرسمية للحركة الصهيونية، وتركت لتعمل بشكل منفرد.

وكان ويلسون قد قرّب براندیس منه كثيراً، وتأثر بآرائه، واندفع في احتضانه للصهيونية، بتعيين آخرين في مناصب هامة، في الإدارة الأميركية، حيث عين برنارد باروخ، المليونير اليهودي، مستشاراً له، وعين هنري مورجانتو ــ رئيساً للجنة المالية[٨].

وفي عام ١٩١٧، بدأ الحديث، الجدي والعلني، عن وعد بلفود، ولم يكن الضغط الصهيوني سوى عامل ثانوي بسيط، في إصدار الوعد، فقد كانت الحركة الصهيونية أضعف من أن تمارس هذا الضغط، إذ وصف إبرام ليون سافر، في كتابه «تاريخ اليهود»، وضع الحركة الصهيونية آنذاك بقوله: «حين انفجرت الحرب على العالم [الحرب الكونية الأولى]، بدا مؤكداً أن البناء الصهيوني الصغير سيتحطم وتذروه الرياح». ودعا ماكس نوردو، في فترة الحرب، إلى تجميد عمل الصهيونيين، والترقب دون التدخل في أي شيء[٩].

لقد كانت الدوافع الأساسية لإصدار الوعد، دوافع إمبريالية محضة، تتمثل في رغبة بريطانيا بتوطيد مواقعها، في الشرق العربي، حماية لمصالحها، وتتمثل في استباق إمكانية نجاح ألمانيا، في الضغط على تركيا، لإصدار وعد يحقق رغبات اليهود في فلسطين.

وهكذا شعرت الصهيونية البريطانية، أن رغبة البريطانيين ونجاحهم في الصراع من أجل فلسطين، مع الدول الإمبريالية الأخرى، يتطلب الاستنجاد، بالزعامة الصهيونية في أميركا، لتمارس ضغطاً هناك، من أجل جرّ أميركا إلى الحرب، كما يؤكد ذلك وايزمن نفسه، رغم أن هناك أحداثاً كثيرة تبين أن الصهيونيين في أميركا، مارسوا ضغطاً على حكومتهم، لتضغط بدورها على بريطانيا، من أجل الإسراع في إصدار الوعد.

ففي نيسان (ابريل) ١٩١٧، زار اللورد بلفور الولايات المتحدة الأميركية، واجتمع مع القاضي الصهيوني براندیس، الذي حدث اللورد عن رغبة يهود أميركا، أن تقع فلسطين تحت الحماية البريطانية. وفي ٦ أيار (مايو) من العام ذاته، قابل براندیس الرئيس ويلسون، لمدة ٤٥ دقيقة، وحدثه عن الخلاف بين فرنسا وبريطانيا، حول الحماية على فلسطين. إذ بموجب اتفاقية «سايكس ـ بيكو» المنعقدة، في أيار (مايو) ١٩١٦، تحصل فرنسا على منطقة الجليل الأعلى في فلسطين، فيما تحصل بريطانيا على مينائي حيفا وعكا، فقط، ويوضع باقي فلسطين تحت إدارة دولية، يكون لفرنسا دور أساسي في تحديد ملامحها[١٠].

وقد وعد الرئيس ويلسون محدثه الصهيوني، بالعمل على إقناع فرنسا لإقامة وطن يهودي في فلسطين، فيما لو نفذت تلك البنود السرية الملحقة باتفاقية «سايكس ــ بيكو». كما وعده بإصدار بيان علني، حول رغبة أميركا في ذلك، ولكن بعد التشاور مع فرنسا[١١].

ثم سارت الأمور على غير ما تريد فرنسا، وانتصرت بريطانيا، في صراعها من أجل فلسطين، فطلبت من الولايات المتحدة رأيها بوعد بلفور المقترح. ففي ١٤ أيلول (سبتمبر)

١٩١٧، أبرق اللورد سيسيل إلى الكولونيل هاوس يقول: «إننا نتعرض للضغط هنا، لإعلان عطف على الحركة الصهيونية، وسأكون شاكراً جداً لك، إذا شعرت أنك قادر على التأكيد، بصورة غير رسمية، عما إذا كان رئيس الجمهورية يؤيد مثل هذا الإعلان».

وقد ردّ ويلسون، رغم معارضة الكولونيل هاوس، قائلاً: «أجد في جيبي المذكرة التي أعطيتني إياها حول الحركة الصهيونية، إنني لم أخبرك أنني أوافق على الصيغة التي اقترحها الجانب الآخر، أنا أوافق على تلك الصيغة في الواقع، وسأكون ممتناً إذا أخبرتهم بذلك»(١٢).

وقبل أن يعمد الرئيس ويلسون إلى إعلان موقف صريح وعلني، مؤيد للوعد، حاول بعض مستشاريه وبعض المسؤولين دفعه للتريث في المسألة، وذلك، بعد أن أعلنت بريطانيا الوعد رسمياً في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧. إذ بعث وزير الخارجية لا تسيغ، برسالة للرئيس في١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٧، جاء فيها: «أعتقد أنه من الحكمة أن نسير ببطء، في إعلان سياسة حول فلسطين، لثلاثة أسباب:

أولاً ــ لسنا في حرب مع تركيا، وعلينا أن نتجنب الظهور بمظهر من يأخذ أراضي من تلك الإمبراطورية بالقوة.

ثانياً ــ إن اليهود ليسوا متحدين في رغبتهم، لإعادة بناء دولة مستقلة عرقية لهم، وليس من الحكمة أن نقف مع فريق من اليهود ضد الآخر. [وفي ذلك إشارة واضحة لضعف الحركة الصهيونية، جماهيرياً في أميركا آنذاك، ولاتساع انتشار تيارات الاندماج].

ثالثاً ــ إن كثيرين من المسيحيين ما زالوا يحمّلون اليهود دم المسيح، وسيغضبهم تصرفنا بتحويل الأرض المقدسة إلى الإشراف الكامل لليهود»(١٣).

لكن الرئيس ويلسون، بعد محادثات مع براندیس، ومع الصهيوني سيلفر واين، وافق على صيغة الوعد الذي وصله، رغم معارضة الكولونيل هاوس، والوزير لا تسيغ.

حتى أن المؤرخ الصهيوني، سيلفر بورغ، يذهب إلى القول: ان زعماء الصهاينة أقنعوا الرئيس ويلسون، بإبداء ملاحظات على الوعد، كانت في صالح الصهاينة. من ذلك، تغيير تعبير «العرق اليهودي» الذي ورد في المسودة، المرسلة من حكومة بريطانيا، إلى تعبير «الشعب اليهودي». وهذا تغيير كبير، إذا صحت رواية المؤرخ الصهيوني، لأنه اعتراف باليهود كشعب، وليس كجماعة دينية ينتمون إلى شعوب مختلفة. ومن ذلك الاقتراح بتغيير عبارة «إن هذا الوعد لا يؤثر على حقوق اليهودي، السياسية وغيرها، التي يتمتع بها في البلدان الأخرى». إلى تعبير يقول: «إن هذا الوعد لا يؤثر على حقوق اليهود الذين هم قانعون تماماً بمواطنيتهم الحالية»(١٤).

وهكذا أعلن الرئيس ويلسون رسمياً، في ١٩١٨/٨/٣١ موافقته على وعد بلفور، بمناسبة بدء العام العبري الجديد(١٥).

يعلل كثير من المؤرخين والكتاب، موافقة الرئيس ويلسون على الوعد، بتأثره الشديد بالقاضي براندیس، الزعيم الصهيوني الأول، في ذلك الوقت «إذ يذكر سايكس، في كتابه: «دراستان في الفضيلة»: ان ويلسون كان مرتبطاً مع براندیس، بروابط وثيقة جداً، وان مستقبل الرئيس، في أولى أيامه، كان ــ كما يروي سايكس ــ قد أنقذ على يدي براندیس، ولذلك كان ويلسون مديناً له بمستقبله السياسي. ومع أهمية هذا السبب ووجاهته، إلا أنه لا يبدو مقنعاً، لسبب وحيد، وخاصة، أن اثنين من كبار رجالات الإدارة قد اعترضا على الوعد. وقدم أحدهما «لا تسيغ» أسباباً مقنعة وموضوعية لرفضه. فاليهود ليسوا متحدين في المطالبة بوطن قومي، كما أن أميركا ليست في حالة حرب مع تركيا، والحكمة السياسية تقتضي العمل، بكل الوسائل، لتحييدها.

قد يستغرب البعض حين يعود لمبادىء ويلسون الأربعة عشر، من موافقته على وعد كوعد بلفور. فقد أعلن الرئيس تلك المبادىء أمام الكونغرس الأميركي في كانون الثاني (يناير) ١٩١٨، وفيها، رفض حق الحصول على مكاسب إقليمية، وأدان عقد الاتفاقات السرية، وأعلن في البند الخامس، حق تقرير المصير للشعوب، وفي البند الثاني عشر، أعلن حق التطور المستقل للقوميات، غير التركية، في الإمبراطورية العثمانية(١٦). وذلك يفترض أن يعني حق العرب والفلسطينيين، في التطور المستقل، كقومية غير تركية، وكشعب له حق تقرير المصير.

إلا أن المثاليات التي أعلنها الرؤساء الأميركيون، لم تكن إلا غطاءاً لمطامع استعمارية. ذلك أن ويلسون نفسه، ورغم مبادئه المعلنة، أيد علناً موقف بريطانيا، من ثورة مصر عام ١٩١٩، وحطم الحركة الوطنية في الفيليبين، حتى أن الجنرال سميث الأميركي، الذي كلف بتحطيم الحركة الوطنية في الفيليبين عام ١٩٢٠، أصدر أمراً لقواته جاء فيه: «إنني لا أريد أسرى، فأنا أريدكم أن تحرقوا وتقتلوا، وكلما زدتم الحرق والقتل، كلما جلبتم السرور إلى قلبي»(١٧).

وفي مؤتمر السلام الذي عقد في باريس، حمل ممثل أميركا اقتراحاً باستثناء فلسطين من أية محاولة، لإعطاء العرب الإستقلال(١٨). ذلك أن العرب ما زالوا بحاجة للاستشارة الإدارية، وبحاجة لمساعدة دولية، منتدبة من عصبة الأمم، على شكل هيئة دولية، تشرف على شؤونهم إلى أن يصبحوا قادرين على المسير وحدهم. لذلك فإن موقف الرئيس ويلسون كان في جانب منه، دعماً للمصالح الاستعمارية التي كانت في طور النمو، وفي جانب آخر، كان تأثراً بالقاضي براندیس، وبأصوات اليهود التي تحولت للديمقراطيين، وكانت سبباً من أسباب عديدة، لنجاح الرئيس ويلسون.

مؤتمر السلام في باريس

تحرك الرئيس ويلسون، خطوتين إلى الأمام، قبيل المؤتمر وأثناءه، باتجاه تأييد المطالب الصهيونية في فلسطين. فقد بدا أن فرنسا تريد المطالبة بتطبيق البنود السرية، لاتفاقية «سايكس ــ بيكو» السالفة الذكر، والتي أعطت فرنسا، كما ذكرنا، الجليل الأعلى، ودوراً حاسماً في الوضع الدولي القادم لفلسطين. عندها بعث براندیس برسالة للرئيس

تقول: «إن وعد بلفور علني، إنني أناشدك التدخل لدى الأمم المسيحية، ليحافظوا على هذا العهد، إن تدخلك مع ميللر ولويد جورج سيكون حاسماً»[١٩]. وقد تدخل الرئيس فعلاً، وحسمت أميركا المسألة، بثقل واضح، لصالح البريطانيين. من ناحية ثانية، لم يلتفت الرئيس لتقرير بعثة «كينغ ــ كراين»، وهي البعثة التي أرسلها المؤتمر لاستطلاع رأي شعوب المنطقة، وقدمت توصياتها بشأن ضرورة تعديل جدي للبرنامج الصهيوني المتطرف، وضرورة إبقاء سوريا موحدة. لكن ويلسون لم يقرأ التقرير وبقي على موقفه السابق[٢٠] وجاء في تقرير اللجنة: «إن الشعور العدائي، ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين؛ بل يشمل سكان سوريا، بوجه عام. إن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه، إلا بالقوة المسلحة، التي يجب أن لا تقل عن خمسين ألف جندي، ولكن ليس من المعقول أن تستخدم الجيوش، لتنفيذ القرارات الجائرة، فضلاً عن أن دعوى اليهود التاريخية لا تستوجب الاكتراث»[٢١]. وذكر التقرير أن تحويل فلسطين لدولة يهودية يضر بالحقوق، المدنية والدينية، لغير اليهود[٢٢].

لكن ويلسون، استجاب، بالمقابل، لتقرير لجنة الخبراء الأميركيين (كانون الثاني ــ يناير ١٩١٩) والتي تذكر بعض الآراء، أنها لا تعدو كونها بعثة استخبارات[٢٣].

ويحسن أن نثبت هنا، كثيراً مما جاء في توصية لجنة الخبراء هذه والتي تبناها الوفد الأميركي إلى مؤتمر السلام.

الخطوط العريضة للتقرير المؤقت: ١ ــ إنشاء دولة منفصلة في فلسطين. ٢ ــ وضعها تحت إشراف بريطانيا العظمى، كدولة منتدبة عن عصبة الأمم. ٣ ــ توجيه الدعوة إلى اليهود للعودة إلى فلسطين والاستيطان فيها، مع تأكيد المؤتمر بتقديم جميع المساعدات اللازمة والتي لا تتعارض مع الحفاظ على الحقوق، الشخصية والدينية منها بوجه خاص، وحقوق الملكية لدى السكان من غير اليهود، ومع التأكيد أيضاً، أن سياسة عصبة الأمم تقوم على الاعتراف بفلسطين، كدولة يهودية، حالما تصبح دولة يهودية بالعمل[٢٤].

حاشية رقم ١: إن فصل المنطقة الفلسطينية عن سوريا له ما يبرره في الخبرة الدينية الإنسانية، فالكنيستان: اليهودية والمسيحية، أبصرتا النور في فلسطين وكانت القدس، لسنوات طويلة، وفترات مختلفة، عاصمة لكل منهما.

حاشية رقم ٢: من الواضح أن فلسطين تحتاج إلى هداية حكيمة وحازمة، وسكانها لا يتمتعون بخبرة سياسية، كما أنهم يؤلفون مزيجاً من عناصر متعددة، ومن السهل أن يتلهوا بالتعصب والخلافات الدينية المريرة.

حاشية رقم ٣: من الصحيح أن فلسطين يجب أن تصبح دولة يهودية، فيما لو جعلها اليهود كذلك، ومتى أتيحت لهم الفرصة الكاملة لذلك، فقد كانت مهد عنصرهم الحيوي وموطنه، لكن فلسطين اليوم، أبعد من أن تكون بلداً يهودياً، إلا أنه يمكن

الاعتماد على بريطانيا، كدولة منتدبة، لكي تمنح اليهود ذلك المركز الممتاز الذي يجب حصولهم عليه، ودون التضحية بحقوق غير اليهود[٢٥].

الكونغرس الأميركي ووعد بلفور

لقد صدر أول قرارات الكونغرس المؤيدة، بشكل واضح، للآمال الصهيونية، في عام ١٩٢٢؛ حيث عقد، في ذلك العام، اجتماع مشترك لمجلسي النواب والشيوخ، واتخذا قراراً يتعلق بوعد بلفور جاء فيه: «لقد قرر مجلسا الشيوخ والنواب (الكونغرس) المجتمعين، أن الولايات المتحدة الأميركية تؤيد إقامة وطن قومي للشعب اليهودي، في فلسطين، على أن يفهم،فهماً واضحاً، أن شيئاً لن يعمل مما قد يؤذي الحقوق، المدنية والدينية،للمسيحيين ولجميع الجاليات غير اليهودية الأخرى في فلسطين، وأن الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية، في فلسطين سوف تحمى حماية كافية»[٢٦]. وقد عرف ذلك المشروع بمشروع لودج[٢٧]، نسبة للعضو الذي تقدم بمسودته للكونغرس.

ومما تجدر ملاحظته أن ذلك المشروع لم يمر بسهولة، بل عارضه بعض أعضاء الكونغرس، فقد كان براندیس، الرجل المؤثر، قد اختفى من الزعامة الصهيونية في مؤتمر كليفلاند عام ١٩٢١، وقد كان جهل أعضاء الكونغرس، لحقيقة ما يجري في فلسطين، سبباً في مرور المشروع. ومن ناحية أخرى، فإن الكونغرس بقراره هذا، لا يعدو أن يصادق على سياسة الرئيس في مسألة «الوطن القومي اليهودي»، وليس هناك ما يدعو الأعضاء إلى فتح معركة حول مسألة لا تهمهم، وليس لديهم حولها معلومات، فقد وقع كثيرون ضحية معلومات «النخبة الصهيونية» التي وزعت على الأعضاء كتاب: «الحرب والكونغرس والصهيونية» والذي احتوى كثيراً من المعلومات المضللة، في غياب المعلومات، من الطرف الآخر، وهو الطرف العربي.

والملفت للنظر أيضاً، أن محاضر اجتماعات لجنة العلاقات الخارجية، التابعة للكونغرس، تؤكد أن عدداً لا بأس به من اليهود الأميركيين، لم يكن مؤيداً لفكرة الوطن القومي اليهودي[٢٨].

وتؤكد هذه الحقيقة الرسالة الشهيرة التي بعث بها السفير الأميركي في تركيا، وهو يهودي معروف ومقرب من الرئيس ويلسون، ووقعها تسعة وثلاثون من اليهود البارزين، وأكدوا فيها، للرئيس، رفض عزل اليهود عن المجتمعات التي يعيشون فيها، لأن عملاً كهذا، سيسيىء إلى التاريخ اليهودي، فقد توقف اليهود عن أن يكونوا أمة، منذ ألفي سنة، وأن وعد بلفور سيسيىء إلى مطالبة اليهود بكامل حقوقهم في الدول التي يعيشون فيها، والتي لم يحصلوا فيها على كامل حقوقهم، السياسية وغيرها بعد. كما أضافوا في رسالتهم، أن إقامة دولة على أساس عرقي، أو ديني، هو أمر يتنافى تماماً، مع الديموقراطية[٢٩].

العلاقات الأميركية ــ الصهيونية ١٩٢٢ ــ ١٩٤٢

بعد سلسلة المواقف الأميركية المتعاطفة مع بريطانيا، داخل مؤتمر السلام الذي أعقب الحرب العالمية الأولى وخارجه، طالبت بريطانيا، عام ١٩٢٤، بتوقيع اتفاقية

تنص على موافقة أميركا على انتداب بريطانيا على فلسطين، مقابل أن يكون للولايات المتحدة ومواطنيها هناك، كل الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها أعضاء عصبة الأمم، كما تنص الاتفاقية على ضمانات كافية لمصالح الرأسمال الأميركي وحرية أميركا في تأسيس المؤسسات، الدينية والثقافية وغيرها. وقد كان لها ما أرادت، ولم تكن أميركا تطمح إلى أكثر من ذلك، في تلك الفترة، إذ كان تدخل أميركا، فيما بين الحربين، محدوداً، وسنَّ الكونغرس قراراً بحق السلطة التنفيذية، في مجال السياسة الخارجية، حد بموجبه من صلاحياتها. وبالمقابل ركز الصهاينة، في فترة ما بين الحربين بشكل عام وحتى صدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، جهودهم على بريطانيا التي كانت تمارس انتداباً فعلياً على فلسطين، وبيدها إلى حد كبير، مقاليد الأمور وتسهيل خلق الوقائع الصهيونية، على أرض فلسطين[٣٠]. لكن صدور الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، جعل الصهاينة يعودون للتركيز على الولايات المتحدة الأميركية، فقد أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض، السابق الذكر، ودعت بموجبه إلى وقف الهجرة إلى فلسطين، بعد خمس سنوات من صدوره، وسيسمح، خلال السنوات الخمس، بهجرة خمسة عشر ألف يهودي، كل عام، إلى فلسطين. لقد أصدرت بريطانيا ذلك الكتاب، بعد ثورة عام ١٩٣٦ في فلسطين، من أجل امتصاص حركة التوتر واحتمالات نهوض ثورة، من جديد، أشدّ عنفاً وتنظيماً من ثورة عام ١٩٣٦، ولامتصاص حركة التوتر، في عموم المنطقة العربية، التي ستهدد مصالح بريطانيا في المنطقة.

كما كان الكتاب الأبيض، تعبيراً «مؤقتاً» عن توازنات دولية «مؤقتة»، إذ، شعرت بريطانيا آنذاك، بخطر المنافسة الإمبريالية الألمانية ــ الإيطالية[٣١] في ظروف نمو الحركات القومية، ولذلك أرادت مهادنة العرب ــ مؤقتاً ــ لتبقي على قيادات أكثر طواعية، في التعامل معها، وأقل استعداداً لقبول غزل الألمان. وقد استجابت الولايات المتحدة، لرغبة الصهاينة في تركيز الاعتماد عليها، لكسر المحاولات البريطانية، الرامية إلى تهدئة العرب، وبدأت تدخل الميدان في الشرق الأوسط.

وحتى في عام ١٩٣٨، أي قبل صدور الكتاب الأبيض بعام كامل، بدأ الصهاينة يتحسسون بداية التغيير في الموقف البريطاني، وهو تغيير تكتيكي فرضته ظروف محلية ودولية معينة، لذلك بدأوا يضغطون على المسؤولين في الولايات المتحدة، للدخول، بشكل حاسم، إلى ميدان الصراع حول تهويد فلسطين. ففي ذلك العام وصل لدائرة الشرق الأدنى أكثر من ٦٥ ألف برقية، وانهالت عشرات الآلاف من المكالمات، مما حدا بالحكومة الأميركية لإصدار نشرة، في ١٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٨، تلخص موقف الحكومة من المسألة الفلسطينية، منذ عام ١٩١٨[٣٢].

وفي ١٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٨، أعطى كوردل هل، وزير الخارجية، تصريحاً حذراً (تمشياً مع موقف الخارجية الأميركية الحذر آنذاك)، أكد فيه أن بلاده تراقب، باهتمام بالغ، التطورات في فلسطين، وأكد فيه أن حكومة بلاده ليست مفوضة لمنع تغييرات في نصوص الانتداب، وأنها مقيدة بحماية المصالح الأميركية في فلسطين[٣٣]. إلا

أن صدور الكتاب الأبيض، أدى إلى حملة صهيونية واسعة، في الولايات المتحدة، من أجل الضغط عليها لتضغط بدورها على بريطانيا من أجل إلغاء الكتاب الأبيض، الذي يقيد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، تمهيداً لإلغائها وإيقافها نهائياً.

فقد وقع خمسة عشر عضواً من أعضاء لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس، وثمانية وعشرون عضواً، من أعضاء مجلس الشيوخ، على رسالة مقدمة للإدارة الأميركية، يرفضون فيها مضمون الكتاب الأبيض الذي أصدرته بريطانيا، ويعتبرونه نقضاً لوعد بلفور ولشروط الانتداب ولاتفاقية عام ١٩٢٤، السابقة الذكر(٣٤).

وعلّق روزفلت على الكتاب الأبيض، بعد أن قدم له وزير خارجيته ملحقاً عنه، وعن الحملة الصهيونية، في الكونغرس وخارجه، ضد الكتاب الأبيض، بقوله: «لقد قرأت، بكثير من الاهتمام وبكثير من خيبة الأمل، قرارات الحكومة البريطانية بشأن فلسطين، وبصراحة، فإنني لا أعتقد أن الانكليز على حق كامل، حين يقولون إن هيكل نصوص الانتداب، لا تعطي اليهود الحق في تحويل فلسطين إلى دولة يهودية، ضد رغبات السكان. فهي بنفس الوقت لا تعطي الآخرين الحق نفسه. ورغم بعض الأفكار الجيدة في الكتاب، إلا أننا لا نستطيع الموافقة عليه»(٣٥).

وحين بدأ الصهاينة ينقلون مركز ثقلهم إلى الولايات المتحدة، إذ بدا لهم أنها ستكون القوة الإمبريالية الأولى، فيما بعد، اختطوا طريقين: الأول، إعادة بناء الأجهزة الصهيونية العاملة في الولايات المتحدة، لتكون قادرة على ممارسة الضغوط في الظروف الحرجة. أما الثاني، فهو استدرار العطف على اليهود، منكوبي الحرب الثانية، من أجل الإسراع في تهجيرهم إلى فلسطين.

وعلى المستوى الأول: تشكل مجلس الطوارىء الصهيوني الأميركي عام ١٩٣٩، وكان الغرض منه تنسيق العمل الصهيوني، في الولايات المتحدة، وإقامة الاتصالات مع سائر أقسام الحركة الصهيونية وفروعها في الخارج(٣٦). كما جرت إعادة تنشيط العديد من المؤسسات اليهودية الصهيونية، في الولايات المتحدة، ومنها: هستدروت أميركا، المجلس الوطني لرفاهية اليهود، الشابات الصهيونيات، الوكالة اليهودية، اتحاد النساء اليهوديات وغيرها.

كما قام زعماء صهيونيون بارزون، بزيارات للولايات المتحدة، وذلك من أجل إجراء تقييم شامل للوضع الصهيوني هناك، لتحديد الثغرات وإيجاد الحلول الممكنة من أجل الإسهام في يقظة صهيونية ــ أميركية.

وقد وجه ثلاثة زعماء هم: بن ــ غوريون وشرتوك والياهو غولب، نقداً مريراً للوضع اليهودي عامة، والصهيوني خاصة، في الولايات المتحدة، حتى أواخر الثلاثينات. إذ كتب بن ـ غوريون يقول: «أثناء زيارتي القصيرة لأميركا، قبل انعقاد مؤتمر لندن لم أجد هناك حركة صهيونية منظمة وقادرة على العمل، ولا كان موقف الزعامة الصهيونية

الأميركية في المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرين الذي انعقد بعد نشر الكتاب الأبيض، بعدة شهور، موقفاً مشجعاً».

ويقول شرتوك: «هناك ملايين من اليهود، النشطين والمنظمين جيداً، في أميركا، ومكانتهم تتيح لهم أن يكونوا أكثر فعالية ونفوذاً. إنهم يعيشون في مراكز عصب البلد، ويحتلون مناصب هامة، في السياسة والتجارة والصحافة والمسرح والإذاعة، وبمقدورهم التأثير على الرأي العام، ولكن قوتهم لا يحس بها أحد، ما دامت غير مهيأة، ولا موجهة نحو الهدف الصحيح».

أما إلياهو غولب، فرسم صورة أكثر تشاؤماً، إذ قال: «إن اليهودي الأميركي يفكر في نفسه، أولاً وقبل كل شيء، كمواطن أميركي، وهذه حقيقة، سواء أعجبتنا أم لا، وحين يذهب اليهودي إلى صناديق الاقتراع، فليس موقف المرشح من الصهيونية هو الذي يتحكم باختياره، لأنه يفكر في نفسه، أولاً كأميركي يعنى باحتياجات أميركا ومشاكلها، فالولاء لأميركا له، الآن، الكلمة العليا، ومن المشكوك فيه، ما إذا كان لدى يهود أميركا الرغبة في وضع وزنهم السياسي في الميزان، وما إذا كان لديهم الجرأة، في ربط مصالح اليهودية العالمية والصهيونية مع وزنهم السياسي في أميركا. هذا هو السؤال»[٣٧].

ولتأكيد شيء من ذلك التشاؤم، فقد كانت الزيادات طفيفة في التبرعات، لكل من الكيرن كاييمت والكيرن مايسود، فقد بلغت التبرعات للمؤسستين الصهيونيتين، السابقتي الذكر، عام ١٩٣٩: ٣,٥ مليون دولار، بينما بلغت عام ١٩٤٠: ٣,٧ مليون دولار، وعام ١٩٤١: ٣,٥ مليون دولار، وعام ١٩٤٢: ٤,٢ مليون دولار.

ويبدو أن يهود أميركا كانوا حذرين، في دفع بلادهم نحو الحرب، وكانوا متخوفين من انتشار اللاسامية ضدهم، بجانب موقفهم العام حول الاندماج، وعدم معايشتهم للاضطهاد الذي ساهم في ترعرع الصهيونية، بين أوساط اليهود الذين عاشوا الاضطهاد في مجتمعاتهم أو عاشوا واكتووا بنيران الحرب والنازية.

إلى جانب ذلك، فإن الزعماء الصهاينة الثلاثة، السابقي الذكر، لم يكونوا على علاقة حسنة مع قيادة «الصهيونية الأميركية»، لأسباب لا مجال لشرحها هنا، ولذلك بالغوا في تضخيم ثغرات الوضع الصهيوني في أميركا، رغبة منهم في إدانة الزعامة الصهيونية الأميركية، وتحريض قواعدها ضدها، لدفعها لمواقف أشد، حسماً وحزماً، كما سنلاحظ في مؤتمر بلتيمور.

ولكن منذ مطالع الأربعينات، بدأ نشاط واضح في المؤسسات الصهيونية، وبدأت عملية تشكيل منظمات مؤازرة للصهيونية، تحمل إطاراً عاماً أو إنسانياً، تأخذ طريقها إلى النور. ففي نيسان (ابريل) ١٩٤١، تشكلت لجنة فلسطين الأميركية، التي ضمت ٦٨ عضواً في مجلس الشيوخ، و ٢٠ عضواً في مجلس النواب، وعدداً من حكام الولايات، وقد دعت اللجنة إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين[٣٨]. كما ازداد نشاط لجنة الطوارىء، بعد أن ترأسها سيلفر، وهو صاحب نظرية في العلاقات العامة، تقوم على عدم

الإركان للاتصال الفردي بالزعماء (كما كان عليه حال النخبة الصهيونية سابقاً) بل ينادي بأوسع قدر من التـأثير في أوسع قطاعات من الرأي العام، إذ يقول: «لا تضعوا ثقتكم بالأمراء، مهما كانوا أصدقاء وعظماء، وإنما يجب أن تتوجهـوا إلى جماعـات الشعوب، وتتحدثوا إلى أميركا بأسرها، وتبنوا صداقات في كل مكان، وتقوموا بدعاية فعالة في محيطكم ضمن إطار نفوذكم»(٣٩).

ويقول سيلفر: «إن الحركة الصهيونية، في الولايات المتحدة، لا تلتزم بأي حزب سياسي، وهذه سلعة سياسية ينبغي أن نحافظ عليها بحماس. لأننا بذلـك نجحنا في الحصول على ودّ كل الجماعات الأميركية»(٤٠).

غير أن الانعطاف الحقيقي في الحياة الصهيونية الداخلية، في الولايات المتحدة، تم بعد مؤتمر بلتيمور. فقد حضر ذلك المؤتمر الذي انعقد في فندق بلتيمور، في الفترة من ٩ ــ ١١ أيار (مايو) ١٩٤٢، ٦٠٠ من الصهيونيين الأميركيين، و٦٧ صهيوناً من البلاد الأخرى، بما فيها فلسطين، وعدد من اليهود غير الصهيونيين. وقد انعقد المؤتمر بإشراف لجنة الطوارىء الصهيونية واتخذ قرارات متطرفة، بمقاييس ذلك الزمان، حيث دعا إلى إقامة كومنولث يهودي في فلسطين، وإلى فتح أبواب الهجرة اليهودية لفلسطين، تحت إشراف الوكالة اليهودية، كما نصت القرارات على إنشاء قوة عسكرية يهودية، تحارب تحت علمها الخاص(٤١).

وقد انتخب المؤتمر بن ــ غوريون، زعيماً، حيث فشلت أطروحات وايزمن، الأكثر اعتدالاً، في المؤتمر، وفشلت نداءاته للخروج من المؤتمر بقرارات مرنة، لا تحرج بريطانيا.

كان مؤتمر بلتيمور وقراراته، انعطافاً حقيقياً، في حياة يهود أميركا الصهيونيين، ووجد، برنامج المؤتمر، أرضاً موضوعية صالحة للنمو، السريع، بحلول أزمة يهود أوروبا المنكوبين على يد النازية، فازداد عدد أعضاء المنظمات الصهيونية الأميركية، في الفترة التي تلت المؤتمر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، زيـادة هائلـة وازداد التعاطف الواسع، من قبل يهود أميركا مع مطلب إقامة دولة خاصة لليهود... تلك كانت الرافعة الأساسية، في حياة الحركة الصهيونية، داخل أميركا، بكل ما استتبعه ذلك من تأثير على السياسة الأميركية الخارجية، كعامل رئيسي من عوامل عديدة.

فقد بلغ عدد المشتركين في الصحف الموالية للصهيونية، والصادرة بالعبرية عام ١٩٤٤: ٤٢٥ ألف أسرة يهودية أميركية(٤٢). كما أظهر استطلاع لآراء اليهود في أميركا عام ١٩٤٥، حول رغبتهم في إنشاء دولة في فلسطين، أن ٨٠,١ بالمئة مع إقامة دولة يهودية في فلسطين، وأن ١٠,٥ بالمئة معارضون بينما لم يبد ٩,٤ بالمئة منهم رأياً(٤٣) وكان الموافقون من المتدينين ٨٦,٦ بالمئة بينما بلغت نسبة الموافقين غير المتدينيـن ٧٠,١ بالمئة.

وعلى قاعدة هذا البناء الصهيوني الضخم، والتأييد اليهودي الواسع، بدأت حملة واسعة مستمرة في أميركا، لإلغاء الكتاب الأبيض. فقد قدم ٥٠٠ حاخام صهيوني و٥١

عضواً في مجلس الشيوخ، و١٩٤ عضواً في مجلس النواب، و٣٠ حاكماً، طلباً إلى الرئيس روزفلت، لاستنكار موقف بريطانيا، ووعد الرئيس بعمل كل ما في وسعه، لمنع إيقاف الهجرة إلى فلسطين(٤٤). وقد وقع ثلث أعضاء مجلس الشيوخ، على طلب تقدم به ١٥٠٠ شخص، لتشكيل جيش صهيوني، تأييداً وتنفيذاً لقرارات مؤتمر بلتيمور.

ومع نهاية عام ١٩٤٣، وصلت الحملة الصهيونية ذروتها، بإشراف وتخطيط سيلفر زعيم الصهيونية الأميركية آنذاك، «تنفيذاً لبرنامجه في التعبئة والتحريض». وقد بلغت تلك الحملة ذروتها، في ذكرى وعد بلفور، حيث تحركت المظاهرات في ١١٩ مدينة، ووصلت، من بورتسموت، ١١ ألف رسالة احتجاج على الكتاب الأبيض، ومن ديترويت ٢٥ ألف بطاقة بريدية، ومن متشيغان ١٩ ألف بطاقة، ومن أنديانا عريضة بتوقيع ٦٠ ألف شخص(٤٥) كما حث الصهاينة مئات المحررين على الكتابة من أجل دفع روزفلت، ليكتب لتشمبرلن حول الهجرة، ودفع الصهاينة ثمناً باهظاً للحديث، في ١٨٢ إذاعة، في كل أرجاء الولايات المتحدة(٤٦).

وعلى مستوى آخر، بدأت سياسة استدرار العطف على اليهود من ضحايا النازية، واستغلت الصهيونية عذابات أولئك المشردين، ليس من أجل إعادة إسكانهم وتوطينهم وتوفير الحياة الشريفة لهم، ولكن من أجل دفعهم للهجرة إلى فلسطين، ومن أجل الضغط على الساسة الأميركيين، لفتح أبواب فلسطين أمام المهاجرين اليهود.

فمنذ وقت مبكر، قابل رئيس المنظة الصهيونية الرئيس روزفلت، وبحث معه مأساة اليهود قائلاً: «إن شعبي لن يذهب إلا إلى فلسطين، فالمشاعر والدين والتاريخ والمبادىء تحركهم إلى هناك... وقد أجابه الرئيس، على حد زعم المؤرخ الصهيوني، سيلفر بورغ: 'قد لا يستطيع هؤلاء الانتظار لنقلهم إلى أرض قاحلة'».

وقد دعا روزفلت إلى مؤتمر إيفان، لبحث مشكلة يهود ألمانيا، وقد رفضت بريطانيا حضور المؤتمر، إلا إذا كان سيناقش وضع جميع اللاجئين، لا وضع يهود ألمانيا فقط. وقد وافق روزفلت على ذلك، وحضرت المؤتمر ٣١ دولة، لم توافق منها على استقبال مائة ألف لاجىء سوى الدومنيكان، بينما وافقت دول أخرى، على استقبال بضعة آلاف فقط، وقد عارض الصهاينة المؤتمر لان ما يهمهم هو الهجرة إلى فلسطين فقط، فإذا كانت سياستهم تستلزم العذاب، فذلك هو الثمن الذي يتوجب دفعه، لإنقاذ الروح اليهودية(٤٧).

أما مندوبو الولايات المتحدة، فقد تمسكوا بقانون «الكوتا» الصادر عام١٩٢٤ م، والذي يحدد عدد الأوروبيين المسموح بدخولهم سنوياً إلى أميركا،مع تعديلات طفيفة. إذ بموجب هذا القانون يسمح لـ ٢٥ ألف ألماني فقط، بدخول البلاد سنوياً، بغض النظر عن الديانة. لكن أميركا أصرّت أن يحضر كل مهاجر كافة الأوراق الثبوتية المطلوبة، كشهادة حسن سلوك من البوليس مما يعني عملياً، عدم السماح بدخول اولئك اليهود الفارين، (وفي ذلك خدمة للصهيونية).

لذلك استقال ماكدونالد، الذي عينته عصبة الأمم مسؤولاً عن شؤون اللاجئين، لأنه

فشل في استصدر أمر من بريطانيا وأميركا بتسهيل الهجرة إليهما، لكن المسألة أخذت أبعاداً أوسع، فيما بعد، قبيل وبعد انتهاء الحرب.

وهكذا، بدأت السياسة الأميركية تستجيب للمطالب الصهيونية، بشأن فلسطين، ليس فقط بسبب الضغط الصهيوني المنظم والمتصل، ولكن أساساً، بسبب الاتجاه الاستعماري لدخول الشرق الأوسط، وتوسيع نطاق الاحتكارات الأميركية، والحلول محل بريطانيا، في مناطق متعددة.

فقد عبر فيرجيل جوردان، رئيس مجلس المؤتمر الصناعي، عن أهداف الزعامة الأميركية الإمبريالية بقوله: «مهما كانت النتيجة، التي ستؤول إليها الحرب الحالية. فقد اندفعت الولايات المتحدة في اتجاه استعماري، في الشؤون العالمية، وفي كل مظهر من مظاهر حياتها السياسية. وفي أحسن الأحوال، ستصبح بريطانيا شريكاً ثانوياً في استعمار انكلوساكسوني جديد، تكون فيه موارد الولايات المتحدة، الاقتصادية وقوتها العسكرية والبحرية مركز الثقل». واستطرد قائلاً:

«إننا قد نخشى كلمة الاستعمار البغيضة، وغير المألوفة، وكثيرون منا يؤثرون أن يخفوها، على الطريقة الأميركية الشائعة، وراء حجاب من العبارات الغامضة مثل: ' الدفاع عن نصف الكرة الغربي ولكن أميركا مقدّر لها أن تسلك هذا السبيل شعورياً أو لا شعورياً، بحكم طبيعتها وقوتها ومواردها، وبدافع من الأحداث العالمية، ليس في السنوات الأخيرة فحسب، بل منذ مطلع القرن. هذه الأحداث قد دفعتنا بهذا الاتجاه، ولم تمنحنا الفرصة، لإقامة استعمار حديث فحسب، بل زودتنا بالأدوات الاقتصادية والاتجاهات الاجتماعية، ثم بالعادات والسجايا السياسية المساعدة على ذلك، وليس لنا مندوحة عن السير في الطريق التي سلكناها، خلال الربع الأخير من القرن، في الاتجاه الذي اتخذناه في فتح كوبا والفيليبين، وفي مشاركتنا في الحرب العالمية الأخيرة»(٤٨).

وهذا معناه بوضوح، أنه مهما تكن العبارات البراقة التي يصوغ بها الرؤساء الأميركيون مبادئهم وسياساتهم، من أجل استعمار من نوع جديد، لا يحوي الملامح الطالحة والمكشوفة، للاستعمار القديم، فإنها في النهاية لا بد أن تكون تعبيراً عن مصالح الاحتكارات التي توسعت بعد اندماج رأس المال المصرفي برأس المال الصناعي، ومع تركيز الإنتاج ورأس المال بأيدي أقلية مسيطرة.

---

(١) د. كامل أبو جابر، **الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١، ص ٣٥.

(٢) Robert Silverberg, *American Jews and the State of Israel,* New York: William Morrow, 1970, p. 51.

(٣) *Ibid.*, p. 63.

(٤) **دراسات**، الجامعة الأردنية، عدد أيار (مايو) ١٩٧٨، ص ٧٢.

(٥) Michael E. Jansen, *The U.S. and the Palestenian People,* Beirut: The Institute for Palestine Studies, 1970, p. 7.

(٦) مصطفى عبد العزيز، **الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة**، بيروت: مركز الأبحاث في

م.ت.ف.، ص ١١٤.

(٧) أسعد عبد الرحمن، **المنظمة الصهيونية العالمية**، بيروت: مركز الأبحاث، ١٩٦٧، ص ٧٥.

(٨) **الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره**، ص ١١٤.

(٩) د. أميل توما، **جذور القضية الفلسطينية**، بيروت: مركز الأبحاث في م.ت.ف.، ١٩٧٣، ص ٧٦.

(١٠) د. أمين محمود، **دراسات أردنية**، عدد أيار (مايو) ١٩٧٨، ص ٣٥.

(١١) Silverberg, *op. cit.*, p. 77.

(١٢) محمد شديد «سياسة أميركا إزاء الفلسطينيين»، **شؤون فلسطينية**، عدد ٧٤/٧٥، شباط (فبراير) ١٩٧٨، ص ٣٠.

(١٣) Silverberg, *op. cit.*, p. 85.

(١٤) *Ibid.*, p. 79.

(١٥) Margaret Arakie, *The Broken Sword of Justice: America, Israel and the Palestine Tragedy*, London: Quartet Books, 1973, p. 2.

(١٦) سامي حكيم، **أميركا والصهيونية**، القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، ١٩٦٧، ص ١٥؛ جانسن، **شؤون فلسطينية**، عدد ١٥، ص ١٤٠.

(١٧) ميشل كامل، **أميركا والشرق العربي**، القاهرة: وزارة الثقافة المصرية، دار الكاتب العربي، بلا تاريخ، ص ٨.

(١٨) Jansen, *op. cit.*, p. 8.

(١٩) Silverberg, *op. cit.*, p. 101.

(٢٠) Jansen, *op. cit.*, p. 10.

(٢١) أميركا والصهيونية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩.

(٢٢) Alfred Lilienthal, *What Price Israel*, Chicago: Henry Regnery, 1953, p. 28.

(٢٣) د. كامل أبو جابر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠.

(٢٤) **ملف وثائق فلسطين**، القاهرة: وزارة الثقافة المصرية، ١٩٦٩ الجزء الأول، ص ٢٤٢.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٤٣.

(٢٦) Jansen, *op. cit.*, p. 10; John Denoro, *American Interests and Policies in the Middle East (1900-1939)*, University of Mineso-ta Press, p. 340.

(٢٧) د. فاضل محمد زكي، **الكونغرس الأميركي ونكبة فلسطين**، بغداد: وزارة الثقافة والإرشاد، ١٩٦٤، ص ٢٦.

(٢٨) **المصدر نفسه**.

(٢٩) Silverberg, *op. cit.*, p. 89.

(٣٠) الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩.

(٣١) د. أميل توما، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٢.

(٣٢) Denoro, *op. cit.*, p. 343.

(٣٣) Arakie, *op. cit.*, p. 20.

(٣٤) Frank E. Manuel, *The Realities of American Palestine Relations*, Connecticut: Green Wood Press, publishers, 1975, p. 176.

(٣٥) Arakie, *op. cit.*, p. 24.

(٣٦) المنظمة الصهيونية العالمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٥.

(٣٧) د. أحمد طربين، **فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار، أميركا في خدمة الدولة اليهودية (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥)**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢، ص ٨٤.

(٣٨) **شؤون فلسطينية**، العدد ٥٢، ص ١٤٨.

(٣٩) د. أحمد طربين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩.

(٣٩) Silverberg, *op. cit.*, p. 236.

(٤٠) **الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٩.

(٤١) المنظمة الصهيونية العالمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٨.

(٤٢) د. أحمد طربين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٩.

(٤٣) Silverberg, *op. cit.*, p. 292 and 243.

(٤٤) الكونغرس الأميركي ونكبة فلسطين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨.

(٤٥) Silverberg, *op. cit.*, p. 236.

(٤٦) Arakie, *op. cit.*, p. 35.

(٤٧) **شؤون فلسطينية**، عدد ١٥، ص ١٤٧.

(٤٨) ميشل كامل، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠.

حركة التطور والصراع داخل العائلات الفلسطينية الحاكمة

سمير عثمان

لا شك في ان اي بحث يتعرّض للتشكل الطبقي ــ الاجتماعي والاقتصادي، في فترة زمنية محددة، لابدّ له من ان يتطرّق بالاساس للإطار التاريخي الذي حدث فيه هذا التشكل، وللقوانين العامة التي تحكم حركته. فللإجابة على التساؤل الاستراتيجي والعريض الممتد، طوال الفترة التاريخية الممتدة من نهايات القرن السابع عشر حتى بدايات القرن العشرين، وهو: هل وجدت طبقة حاكمة في تلك الفترة في فلسطين، وما هي طبيعة تشكل هذه الطبقة إن وجدت؟، لابدّ من ان نتعرّض لتحديد التشكيلة الاقتصادية ــ الاجتماعية في تلك الفترة، لما يمثّله هذا الإطار من مجتمع محدد ملموس تاريخياً له قوانين حركته الخاصة التي تفرز العام، المشترك والمتكرر، لكل المجتمعات الموجودة في درجة واحدة من التطوّر الاجتماعي (أشكال الاستغلال، علاقات الانتاج، الطبقات الاساسية). وتبرز الاساس المادي لتفاعل جميع الظواهر الاجتماعية.

وبشكل اوّلي وعام، يمكن القول ان التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، في تلك الفترة، هي التشكيلة الاقطاعية التي لن يكون مطروحاً لنا نقاشها، في هذا البحث، مع اننا قد نتطرّق عرضاً للكثير من سماتها.

وعودة للسؤال، فإننا نعرّف الطبقة نظرياً بأنها جماعة كبيرة من الناس توجد على خط المكان الذي تحتله تاريخياً في نظام معين للانتاج الاجتماعي، بعلاقتها بوسائل الانتاج، وبطريقة حصولها على نصيبها من الثروة الاجتماعية، وبواقع استيلاء هذه الجماعة على عمل تلك او خضوع هذه لاستثمار تلك. ويتضح للمتتبع للمراكز السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية في فلسطين، في الفترة الممتدة بين بدايات القرن الثامن عشر واوائل القرن العشرين، إرتباط هذه المراكز بعائلات ريفية او مدينية محددة، بمعنى التوارث التاريخي لهذه العائلات للسلطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على فلسطين؛ مما جعلها جسد الطبقة الاقطاعية في تلك الفترة. ويذكر سابيلا ان عدد هذه

العائلات بلغ ٢٠٠ عائلة في فلسطين في الفترات الاخيرة من القرن التاسع عشر، بعد ان كانت لا تتجاوز الخمسين عائلة في اوائل القرن نفسه(١).

وبالطبع، فإن عملية الاستدلال على وضع الطبقات الاقتصادي ــ الاجتماعي تحتمل طريقين اثنين:

الاول، وهو دراسة معمّقة لعلاقات الانتاج السائدة في تلك الفترة توضح اسلوب الانتاج السائد ووسائل حصول هذه الطبقة او تلك على نصيبها من الثروة الاجتماعية. ومع صعوبة هذه الطريقة إلا انها الاكثر قدرة على اشتمال كل عناصر التشكيلة الاجتماعية الاساسية، وعلى هذا الاساس فإنها المفضّلة للدخول في مثل هذا المجال الاقتصادي ــ الاجتماعي.

اما الثاني، فهو دراسة الانعكاسات السياسية الثقافية والاجتماعية لهذه الطبقات بما يتيح كشف جوانب تكوينها الاجتماعي المختلفة مع إدراكنا المسبق ان هذه الانعكاسات ليست إلا تعبيراً نسبياً له استقلال نسبي ودور مؤثر في تشكل هذه الطبقات.

ومع انه من غير المطروح نقاش هذا الاسلوب الاخير. إلا ان اي قارىء لكتب «إحسان نمر»، مثلاً، كتعبير عن بقايا هذه الطبقة، يستطيع ملاحظة ودراسة إدراك هذه الطبقة ومفاهيمها وربطها بالعلاقات الطبقية التي سادت، وإن كان هذا لا يعني انها قد تبلورت بشكل كامل لعوامل عديدة منها قصر الفترة التي ظهرت فيها هذه العائلات وحكمت؛ حيث لم يجر الانعكاس الحتمي لإشكال الادراك الاجتماعي عن واقعها الطبقي.

إذاً فنحن، حتى الآن، ننطلق من افتراض اساسي ــ غير مثبت هنا ــ يقول بسيادة التشكيلة الاقتصادية ــ الاجتماعية الاقطاعية، وبوجود طبقة إقطاعية فلسطينية في هذه المنطقة؛ وهذا الافتراض يطرح التساؤل المهم التالي وهو: **مامدى تجانس هذه الطبقة، وكيف عبّر هذا التجانس او عدمه عن نفسه تاريخياً؟**. فإن كل طبقة هي مترابطة المصالح من الزاوية الاساسية، ولكن شتان بين ترابط المصالح من طبقة إلى اخرى؛ فالبرجوازية الصناعية، مثلاً، بقاعدتها المادية العريضة ومؤسساتها الكبيرة، تمكن من وضع الشروط المادية لتوحيد شرائح البرجوازية في طبقة برجوازية قومية موحّدة، مندمجة ومترابطة فيما بين فروعها المختلفة ترابطاً عضوياً، ومن ثم ينعكس ذلك على مختلف الطبقات الاخرى، حيث يختفي الطابع المحلي والفئوي القائم على اساس ديني او عشائري او غير ذلك. بينما الكمبرادور، مثلاً؛ وهي طبقة طفيلية مفككة الاوصال، ومعتمدة على المشروع الفردي والعائلي، اساساً، لا تمكّن من حدوث تداخل كافة فروع الاقتصاد واندماجها في نظام مترابط؛ وهذا ما يضع الاساس الموضوعي لاستمرار الانقسام العائلي والطائفي، مثلاً، الذي تعمّق في عهود الاقطاع السابقة.

اما الطبقات الاقطاعية، في عهود ما قبل الرأسمالية، فان هناك الكثير من الانشقاقات العمودية التي تقطع وتفصل الخطوط الطبقية الافقية لها كالدين والعائلة مثلاً؛ وهي محافظة من حيث ان الصراعات داخلها لا تأخذ بعداً ايديولوجياً يعبّر عن

تغيير اجتماعي مقبل: بل هو صراع داخل النمط نفسه والتشكيلة نفسها على مصادر السلطة والقوة.

وقد نشأ الاقطاع، في فلسطين، في ظروف اقتصادية وسياسية متعددة الجوانب، بحيث لم يتمكّن فيها من تشكيل طبقة اقطاعية موحّدة المصالح، تحكم من خلال سلطة مركزية إقطاعية واحدة بغض النظر عن الانتماءات والاصول الطائفية او العائلية والعشائرية، فكان التفتت الاقطاعي والعشائري والعائلي يرتبط من خلال عدد من الاشكال الاجتماعية والسياسية بالسلطة العثمانية على اساس من جباية الريع والضرائب المختلفة، والخضوع السياسي لها في الظروف العادية، اما في الظروف التي كانت تضعف فيها السلطة العثمانية، فقد كان الخضوع السياسي بصفة عامة يتم (بصورة مباشرة احياناً ومتعارضة في بعض الاحيان، وبرضى السلطان في احيان اخرى) من خلال سيطرة الامارات الاقطاعية القوية التي لم تستطع، للظروف السابقة الذكر، ان تعبّر عن مصالحها العامة والاساسية من خلال حزب سياسي مثلاً، او في شكل سياسي محدد يؤطر ايديولوجيتها او يكثّف من تجانسها الطبقي.

إذاً فنحن، هنا، أمام طبقة اقطاعية غير متجانسة كانعكاس لظروف عامة تجمع التشكيلات الاقتصادية ــ الاجتماعية ــ الماقبل رأسمالية ــ في تفاعلها مع العوامل الخاصة التي حكمت تطور ونشوء هذه الطبقة ضمن إطار السلطة العثمانية. وهذا يطرح السؤال المهم التالي، وهو ما مدى انعدام تجانس هذه الطبقة، وعلى اي اسس قام هذا التباين؟.

لقد اعتمدت هذه الطبقة، في تشكّلها، على عاملين اساسيين ميّزا مناطق جغرافية محددة وفي فترات زمنية مختلفة هما: نظام الالتزام السباهي والتغيّرات التي لازمته (وقد ميّز عائلات منطقة الشمال في القرن ١٨، والنصف الاول من القرن ١٩). ثم الارتباط الوظيفي بالدولة العثمانية والانتداب البريطاني (والذي ميّز عائلات منطقة القدس خصوصاً في الفترة ما بعد منتصف القرن ١٩). فنحن هنا لسنا إزاء تنوع جغرافي فقط، بل ايضاً امام انفصال تاريخي اخذت فيه كل منطقة دورها المحدد على اساس اوضاعها الخاصة في فترات تاريخية منفصلة، فلن يكون مطروحاً نقاش اوضاع الانفصال هذه في فترة صغيرة محددة فقط وتعميمها على الفترة كلها، بل سيكون ضمن إطار رؤية هذا الانفصال بحركته: تقاربه وتباعده. قوته وضعفه، شموليته او محليته الضيقة.

ويمكن فرز ثلاث مراحل اصلية من حركة هذه الطبقة (غير المتجانسة)؛ وهذه المراحل هي:

ــ المرحلة الاولى: مرحلة بروز عائلات منطقة الشمال المدينية (خصوصاً منطقة نابلس)، وصراعها فيما بينها من اجل مراكز السلطة السياسية والاقتصادية (١٧٩٦ ــ ١٨٢٣).

ــ المرحلة الثانية: مرحلة صعود بعض العائلات الريفية في المنطقة نفسها،

وخوضها صراعاً حاداً مع العائلات المدينية. وهي المرحلة التي وصلت فيها سلطة عائلات الشمال إلى المناطق الوسطى في فلسطين (١٨٤١ ــ ١٨٥٨).

ــ المرحلة الثالثة: مرحلة الصراع بين عائلات الشمال وعائلات القدس في الفترة ما بعد ١٨٥٨، وبخاصة بعد ١٨٧٠.

وقد شملت لوحة الصراع القائم في تلك الفترة، صراعاً طويلاً قام بين هذه العائلات وبين السلطة العثمانية في محاولاتها فرض سيطرتها المركزية على مناطق نفوذها، وشملت ايضاً مجمل المعارك التي تمت في مواجهة محاولات إصلاح ابراهيم باشا وبسط نفوذه على المنطقة، ومحاولات إخضاع المنطقة لنفوذ الامراء والباشوات في الشمال، امثال الجزار وظاهر العمر وغيرهما.

المرحلة الاولى

لقد اعتمد تشكّل العائلات الاقطاعية، في جبل نابلس، خلال الفترة الممتدة بين اواخر القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر، على عدد من العوامل الموضوعية والذاتية التي برز منها:

١ ــ كانت هذه الفترة فترة هزائم متكررة للدولة العثمانية على صعيد حروبها الخارجية مع روسيا والنمسا وغيرهما من الدول، وقد تُوّجت هذه الفترة بعدد من المعاهدات «المشينة» مع الدولة العثمانية. وشهدت الفترة نفسها انفصال مصر المملوكية، والعراق المملوكية عن السلطة العثمانية، واحتلال نابليون لمصر وقسم من فلسطين.. مما اهّل الفرصة لضعف مركزية الدولة من جهة، وعدم قدرتها على فرض نفوذها العسكري والسياسي، هذا، مع الأخذ بالاعتبار اعتماد الدولة بالاساس على الامارات الاقطاعية المستقلة ذاتياً، بشكل نسبي، وتكوّنها ضمن إطار التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية ــ الاقطاعية وحملها لصفاتها العامة.

٢ ــ لقد كانت النتيجة الاساسية والحتمية لضعف سلطة الدولة على المناطق المختلفة، بين ١٧٦٩ و١٨٣٩، صعود القوى المحلية المختلفة؛ مما زاد من نفوذ العائلات الاقطاعية في شمال فلسطين (نابلس) وجنوبها (الخليل) لحماية السكان، وزاد من نفوذ شيوخ القبائل البدوية امثال الظاهر العمر الذي حكم الجليل في منتصف القرن الثامن عشر. وزاد ايضاً من استقلالية الباشوات المحليين امثال الجزار وسليمان باشا، خلال الفترة ما بين ١٨٠٤ و١٨١٨.

لقد دفع ضعف الدولة، وصعود هذه القوى إلى مراكز القوة في اقاليمها، عوامل صراع جديدة للظهور، فقد اتسمت تلك الفترة، بالنتيجة، بحروب واسعة بين هذه القوى كان النصر، في كثير منها، للعائلات الاقطاعية في منطقة نابلس، كما سنرى، مما اعطاها عامل دفع آخر لاستلامها زمام الحكم في مدينة نابلس وريف الشمال بشكل عام.

٣ ــ تميّزت تلك الفترة بالهجمات المتسعة للقبائل البدوية على مختلف المناطق

الزراعية والمنتجة خصوصاً في السهول؛ مما هيّأ الفرص لتصاعد الدور الانتاجي للمناطق الجبلية كونها مناطق اكثر اماناً للانتاج والاستقرار من ناحية، ولظهور دور العائلات الاقطاعية العسكري في حماية المناطق الريفية من هجمات البدو، واعتماد الفلاحين عليهم في غياب حماية الدولة المباشرة من ناحية اخرى.

٤ ــ كان لوقوع نابلس على الممر الرئيسي الواصل بين استنبول ومكة، والمار بدمشق نابلس، والكرك، دور في دعم نفوذ هذه العائلات وشمولها لمناطق واسعة من فلسطين وشرق الاردن؛ فقد كانت إحدى المهام الرئيسية «للمالكانة» نابلس هي تجهيز قافلة الحج وحمايتها من دمشق حتى الكرك، مما خلق الفرص لوجود نوع من النفوذ على هذه المناطق مروراً بالقدس وبيسان وعجلون وغيرها من المناطق.

لقد فرض تفاعل هذه العوامل، ووجود المنطقة بالاساس ضمن إطار التشكيلة الاقطاعية، نوعاً محدداً من العلاقة بين السلطة المركزية والمناطق المختلفة، اهّل لخروج هذه العائلات وتصاعد نفوذها، واحتلالها المركز السياسي والاقتصادي الاول، ليس في مدينة نابلس فحسب، بل في كل الريف الشمالي وبعض مناطق وسط فلسطين ايضاً.

إذاً، فقد ظهرت العائلات الاقطاعية في نابلس وتمركزت في فترة كانت المنطقة تتعرّض فيها لهجمات متعددة من قوى مختلفة؛ مما ترك اثره واضحاً على صراع هذه العائلات فيما بينها بزيادة حدته في لحظات، وإذابة الصراع الداخلي في مواجهة الاعداء الخارجيين في لحظات اخرى. وكانت نابلس هي عاصمة المنطقة ومركز «المتسلّم» «والآلاي» طوال القرن الثامن عشر، وحتى الغزو المصري في الثلث الاول من القرن التاسع عشر.

وقد خضعت منطقة الشمال للسلطة العثمانية ضمن نظام مراتبي، وقع في اعلاه المتسلّم، ثم شيوخ النواحي (بلغ عددهم سبعة) ثم شيوخ القرى. ومع ان الوالي العثماني كان يعين شيوخ النواحي، إلا ان المتسلّم كان له دور كبير في اختيارهم لقدراته العسكرية ونفوذه السياسي في منطقته. وكانت الواجبات الاساسية للمتسلّم وشيوخ النواحي هي المحافظة على الامن بشكل عام، وضمان تجميع الضرائب في ميعادها المحدد. «ومن الملاحظ ان تعيين شيوخ النواحي كان يتم بالوراثة، بمعنى تعيين واحد من نفس عائلة الشيخ المخلوع، حتى ان اي محاولة لتغيير هذا الإطار كانت تجابه بالعنف»(٢).

في البداية، مُنحت «متسلّمية» نابلس لآل نمر، عام ١٧٢٨ م، لقاء مساعدتهم للسلطان العثماني في حروبه ضد روسيا، وجدّدت لهم، عام ١٧٥١ م، ثم بقيت معهم حتى عام ١٧٧٠ م، وقد بدأت الدولة العثمانية، بعد عام ١٧٧٠ م، تحاول ضرب نفوذ آل نمر، ضمن سياسة تبديل العائلات القوية دورياً حتى تستحيل إمكانية ثباتها واتساع نفوذها في المنطقة في مواجهة الدولة العثمانية. هذا بالاضافة إلى تحالف آل نمر المعلن مع الظاهر العمر ضد العثمانيين، فعزلت المتسلمية عن الآلاي، ووضعت آل نمر متسلمين على القدس، وعائلة طوقان على نابلس، حيث كان ظهور الاخيرة نتيجة لتصديها «البطولي» لهجمات الظاهر العمر اثناء محاولاته احتلال منطقة نابلس وضمها لنفوذه؛ وذلك بعد ان

حصلت، قبلها بمدة، على ناحية المغاريب (من نواحي نابلس) نتيجة لمساعدتها آل نمر خلال القتال الذي نشب فيما بينهم وبين شيوخ بني صعب (شيوخ ناحية المغاريب)، مما ترتب عليه، بعد ذلك، اشتراكها في جردة الحج وتجهيز قوافله. وقد كانت النتيجة الحتمية لاستلام آل طوقان متسلمية نابلس هو تحالف آل نمر مع آل جرار الذين كانوا قد عيّنوا على نابلس في فترات مختلفة.

لقد تميّزت المرحلة الاولى من صراع العائلات في منطقة جبل نابلس بفترتين: الاولى، وقد امتدت من ١٧٩٦ إلى ١٨٠٤، واتسمت بسياسة عدم التعاون مع متسلم آل طوقان او مساعدته في التعبئة ضد نابليون، وحتى بحرق المؤن والذخائر في مخازن المتسلمية.

اما الفترة الثانية، ١٨٠٨ ــ ١٨١٨، فقد تميزت بمعارك مسلحة بين آل طوقان وانصارهم، وآل نمر وحلفائهم، فجرت معركة بين آل طوقان وآل جرار، عام ١٨٠٩، على ابواب نابلس، ومعارك متعددة بين الجيايسة وآل طوقان على ناحية المغاريب، والتي توّجت بالاقرار رسمياً بسلطة عائلة الجيوسي على هذه المنطقة عام ١٨٢١. وقد انتهت هذه المرحلة بمصالحة بين العائلتين تمت، في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٢٣، في المحكمة الشرعية بنابلس.

وقد تخلّل تلك المرحلة محاولة الجزار (باشا دمشق) توحيد جنوب سوريا تحت سلطته، فدعم نفوذ آل طوقان على نابلس، وحاول تعيين مملوكه قاسم بك على القدس بدل آل نمر، فتصدى له تحالف جرار ــ نمر والجيايسة، ونشبت بعض المناوشات التي كادت تتطوّر لولا هجوم نابليون على فلسطين الذي اضطر الجزار للانسحاب وحتى إلى طلب المساعدة من التحالف المعادي له بغية التصدي لنابليون.

اما بالنسبة لمناطق فلسطين الاخرى، فقد ظهرت عائلة ابو غوش في وسط فلسطين، في المنطقة الممتدة من البيرة وحتى بيت لحم، وبني سمحان الذين عاشوا في الرام، وتمركزوا في مناطق رام الله (ومن بقاياهم قلعة رأس كركر). وقد تميّزت هذه العائلات بأنها لم تملك «تياراً» او «زعامة»، بل كانت عائلات قوية تعيش على حماية القوافل التجارية وقوافل الحج المارة بالمنطقة، وشكّلت القاعدة الريفية لعائلات القدس (الخالدي، الحسيني ثم النشاشيبي) التي اعتمدت على التحالف والمعاهدة مع هاتين العائلتين لحماية مصالحها التجارية. ويبدو ان هاتين العائلتين كانتا ممثلتين للباشا في جمع الضرائب من القرى، وتبعتا اوامره بل وخافتا منه، ولم تطرحا على الاطلاق أية محاولة انفصالية عن السلطة العثمانية.

المرحلة الثانية

اتسمت هذه المرحلة بظهور قوى جديدة داخل عملية الصراع في فلسطين، فقد تركت المرحلة الاولى آثارها بقسوة على نفوذ عائلات الشمال المدينية وقوتها (آل نمر وطوقان بالاخص)، وافرزت عائلات اقطاعية جديدة لتشكل احد أطراف الصراع الجديد، بدفع

خارجي من قبل ابراهيم باشا خلال فترة وجوده في المنطقة، وضمن إطار العلاقات الاقطاعية القائمة في شمال فلسطين نفسها.

ويمكن القول ان هذه الفترة قد ابتدأت عملياً مع تباشير محاولات اصلاحات محمود الثاني في سوريا وفلسطين والتي حاول فيها تغيير نظام الضرائب وإنشاء جيش مركزي على اسس جديدة. حيث كان السلطان قد امر موظفيه بارتداء الملابس الاوروبية واستبدال العمامة بالطربوش. وشرع بإعادة تنظيم الادارة المدنية محاولاً بذلك «فرنجة» الامبراطورية العثمانية. و«في ١٨٢٦ م، الغى رسمياً نظام الاقطاعات العسكرية، وصفّى فيالق الانكشارية، وامر بتشكيل وحدات نظامية، مما ادى إلى تمرّدهم في ١٥ حزيران (يونيو) ١٨٢٦؛ حيث سقط منهم الآلاف احتراقاً بنار المدفعية»[٣].

ومن الواضح ان مجمل التغيرات التي حملتها إصلاحات محمود الثاني قد ادت إلى نشوب انتفاضات متعددة كانت انتفاضة نابلس عام ١٨٣٠ آخرها، حيث رفض السكان دفع الضرائب، مما ادى إلى قدوم عبد الله باشا (والي دمشق) لمحاصرة آل جرار في صانور ومحاصرة مدينة نابلس، وتحصيل الضرائب بالقوة، ولكن بعد تخفيضها. وقد انتهت هذه المناوشات بتعيين آل جرار على نابلس ثم تلاهم آل الأحمد.

وهكذا، فقد اهّلت هذه الظروف والاجواء داخل فلسطين للترحيب بقدوم محمد علي كمنقذ للمنطقة من التعسّف العثماني (ممثلاً باصلاحات محمود الثاني) وضرائبه الباهظة، في فترة كانت فيها العائلات الاقطاعية (المعروفة بمحاولاتها الانفصالية) من إنهاك وضعف شديدين، بعد صراعها فيما بينها خلال بداية القرن.

هنا ظهرت عائلتا عبد الهادي والقاسم، بعد ١٨١٨، نتيجة لمحاولات الولاة العثمانيين ضرب سيطرة العائلات الكبيرة الموالية للسلطة العثمانية ــ لكن المتحدية لها في لحظات القوة والخلاف. فساعد سليمان باشا على دفع عائلة عبد الهادي من مشيخة إلى عائلة معروفة في جبل نابلس ــ من القرية (عرّابة) إلى المدينة (نابلس). ومع مجيء ابراهيم باشا وتعيينه، في اواخر عام ١٨٣٣ م، حاكماً على الشام وفلسطين، الغى باشوات دمشق، وعينّ حسن عبد الهادي مسؤولاً عن جنين ويافا، واولاد قاسم الاحمد على نابلس.

ومع احتلال ابراهيم باشا للأناضول، اصبح حسين عبد الهادي حاكماً لفلسطين، وان اختلف مفهوم «الحكم» هنا عن المفهوم العثماني. فقد كان حسين عبد الهادي اشبه بالموظف عند ابراهيم باشا، وكانت السلطة الفعلية بيد قادة الجيش المصري في المناطق المختلفة. وقد تم، خلال تلك الفترة، سجن عائلات ابوغوش وحلفائهم لرفضهم دفع الضرائب لاولاد قاسم الاحمد، حكام القدس الجدد. يقول لوتسكي: لقد سعى ابراهيم باشا إلى القضاء على الانفصالية الاقطاعية وإلى تحديد الحقوق السياسية التي يتمتع بها الولاة الاقطاعيون المنفردون، والاستعاضة عن السادة الاقطاعيين غير المطيعين للسلطة المركزية بأناس يخضعون له كلية. وهكذا، اعتمد على الامير بشير الثاني في لبنان، واستند على شيوخ عبد الهادي في منطقة نابلس[٤].

وكان لمحاولات ابراهيم باشا التي تمثلت بضرب نفوذ علماء القدس، وإعطاء امتيازات لاهالي الذمة، وفرض الضرائب على العلماء المسلمين، ثم بطلب اسماء التابعين للعائلات الاقطاعية لاخذ نسبة منهم لجيشه المركزي، والقضاء على آخر سلاح للإقطاعيين، دور في قيام ثورة ١٨٣٤ العارمة بقيادة العلماء المسلمين في القدس والعائلات الاقطاعية المختلفة، خصوصاً عائلات مدينة نابلس، «ومن ممثليها قاسم الاحمد الذي عزله ابراهيم باشا عن القدس بسبب 'كبر سنه'»(٥)، ووضع ابنه، متسلم نابلس، عليها، ثم وضع سليمان عبد الهادي على نابلس. فاجتمعت ضده، عملياً، كل القوى باستثناء عائلة عبد الهادي. وحاصرت هذه القوى ابراهيم باشا في القدس حتى مجيء الامدادات المصرية له بقيادة محمد علي نفسه. ومن المهم ملاحظة ان الاستيلاء لم يقتصر على الاقطاعيين الذين حرمهم ابراهيم من الامتيازات السياسية، ولا على القبائل البدوية والجبلية التي حرمت إمكانية النهب في قارعة الطريق، بل شمل ايضاً الجماهير الفلاحية بسبب قيام ابراهيم باشا بتدابير عسكرية تحمّل الفلاحون كافة اعبائها. فقد فرض عليهم المزيد من الضرائب عاماً بعد عام، وإلزامية تجنيدهم لاستكمال صفوف الافواج المصرية في مواجهة خطر الرد العثماني على الغزو المصري الذي وصل حتى اجزاء اساسية من تركيا نفسها.

الحرب الاهلية (١٨٤١ ــ ١٨٥٨): تنازعت عائلتا عبد الهادي وطوقان على متسلمية جبل نابلس ونواحيها خلال الفترة الممتدة من إعادة استلام العثمانيين للسيطرة على فلسطين وحتى عام ١٨٥٨، «الاولى ممثلة الطرف التقدمي المؤيد للمصريين، والثانية، المحافظة، ممثلة الطرف الموالي للعثمانيين». وكان الاستقطاب الاساسي يجري لصالح عائلة طوقان، بعد ان ضرب عبد الهادي كل نفوذ ممكن لشيوخ النواحي خلال فترة الحكم المصري، وبالتحديد عائلات جرار والقاسم؛ حيث وقفت الاخيرتان مع عائلة طوقان في مواجهة نفوذ عائلة عبد الهادي وسيطرتها. ويمكن تمييز فترتين واضحتين للصراع القائم خلال تلك الفترة ــ الاولى: من ١٨٤١ وحتى ١٨٥٤، واتسمت بمناوشات صغيرة بين آل جرار وعبد الهادي في الشمال، والقاسم وريّان في الجنوب. المرحلة الثانية: وقد تميّزت باشتعال حرب واسعة دعم فيها جرار طوقان ــ كما سبق ــ ضد عبد الهادي، ودخلت فيها القبائل البدوية كعنصر جديد في دعم الاطراف المختلفة، وانتهت بتدمير عرّابة، معقل ومنشأ آل عبد الهادي.

ومن الجدير بالذكر، ان البراغثة، في منطقة رام الله، ظهروا كعائلة ذات نفوذ في تلك الفترة بعد ان رفعهم آل القاسم ليتولّوا مشيخة بني زيد في منطقتهم، مع بداية هبوط واندثار نفوذ آل ابو غوش والسمحان في تلك المنطقة.

المرحلة الثالثة: فترة التنظيمات ــ وحتى اوائل القرن العشرين

بدأ عصر الاصلاح المعروف في تاريخ تركيا العثمانية باسم «التنظيمات» عام ١٨٣٩ م، حين وجه السلطان عبد المجيد إلى وزيره الاكبر مصطفى رشيد باشا خطاباً عرف باسم الخط الشريف الصادر في «كلخانة»، حيث تلي علانية باعتباره بياناً. ويقع

جزء كبير من مسؤولية إصدار هذه الوثيقة واعلانها على الدول الكبرى التي كانت معنية بأحوال رعاياها في الامبراطورية العثمانية. وكان البيان تكراراً لمحاولة عام ١٨٣١، لانهاء نظام الاقطاعات وتعهّدات الضرائب، لكنه لم يكن اكثر نجاحاً من تدابير السلطان محمود، فقد اثبتت الجباية المباشرة للضرائب عن طريق موظفين امبراطوريين فشلها. وكانت الخطوة الرئيسية الثانية عام ١٨٥٦. فقد كانت الحرب الشرقية (١٨٥٣ ــ ١٨٥٦) كارثة على الامبراطورية العثمانية. وبغية سد النفقات الحربية، عقد الباب العالي، عام ١٨٥٤، اول قرض اجنبي، كان البداية لاستعباد تركيا مالياً، حيث فرضت الدول الغربية اخيراً نوعاً من الحماية الجماعية على تركيا، واملت على حكومة السلطان برنامجاً جديداً للاصلاحات، مما فتح الطريق واسعاً لتغلغل الرأسمال الاجنبي في الدولة العثمانية. ففي ١٨ شباط (فبراير) عام ١٨٥٦، اصدر السلطان «بياناً سامياً» او «خط همايون»، قبيل عقد الصلح بقليل وتحت ضغط الدول الاوروبية، ثبّت شكلياً المبادىء الاساسية الواردة في بيان «الكلخانة» السلطاني. ومواصلة سياسة التنظيمات، واعتبر كالتزام دولي من قبل الدولة العثمانية.

وفي ٢١ نيسان (ابريل) عام ١٨٥٨، صدر قانون الاراضي الذي الغى بصورة شرعية نظام الاقطاعية العسكرية وتبعية الفلاحين «للتيمارجية» السابقين، وإن بقي الفلاحون محرومين كالسابق من الارض؛ إذ لم يمنح هذا القانون الاراضي للفلاحين، بل اكتفى بإعطاء مستأجري اراضي الدولة حق شرائها، ووسّع اصناف الاراضي التي اصبحت ملكاً خاصاً، وساعد على تطوير الملكية الخاصة للارض وجعلها بضاعة متداولة.

وما يهمنا، هنا، من قوانين التنظيمات المختلفة، هو تعبيرها عن درجة الازمة التي وصل اليها نظام الاقطاع العثماني، ومحاولة السلطة العثمانية إعادة صياغة العلاقة بين الدولة كمركز استقطاب وبين الاقاليم والاقطاعات المختلفة على اساس من العلاقة «المباشرة»، باستخدام جيش مركزي واحد للامبراطورية، «وموظفي» ضرائب يخضعون لدوائر رسمية متصلة مباشرة بالمركز، ومن ناحية اقتصادية، كان يهدف للقضاء على الالتزام العشري «المزادي» الذي ادى إلى انعدام الاستقرار الزراعي واستبداله، كما قلنا، بطرق مباشرة في استخلاص الفائض الزراعي.

اما في المجال السياسي، فإن هذه القوانين لابد من ان تكون انعكاساً حتمياً لمضمونها الاقتصادي، فكانت محاولة للقضاء على نفوذ العائلات الاقطاعية في المناطق المختلفة، ومن ضمنها منطقة جبل نابلس، وشيوخ القبائل والامراء والباشوات الاقطاعيين، لكنها لم تكرر تجربتها السابقة، وتجربة ابراهيم باشا بالاعتماد على عائلات اقطاعية جديدة وتصعيد نفوذها في مواجهة العائلات الاقطاعية «الانفصالية» القديمة، بل تميّزت السياسة الجديدة للدولة العثمانية بنقل المركز السياسي لفلسطين من نابلس إلى القدس، وبالتالي الاعتماد على عائلات القدس المحافظة، واسقاط العائلات الاقطاعية في الشمال من حسابها. فوسعت صلاحية النبلاء والاشراف المقدسيين في تمثيل السلطان، ورفعتهم اجتماعياً لمستوى عائلات دمشق بعد ١٨٧٠. «وقد اعتمدت العائلات الكبيرة، في القدس،

في تطوّرها خلال القرون الثلاثة الماضية»، على «شغلها لمناصب إدارية او دينية (مدينية) بالاساس، والتـي كان يمنحها المركز السياسي والاقتصادي المسيطر، وان اعتمدت ملكية الارض في بعض الاحيان كمظهر لنفوذها وقوّتها»[٦]. فعائلة «الحسيني»، مثلاً، كانت لها مسؤولية «النبي موسى» وحجاج القدس، بينما استلم «الخالدي» باقي المسؤوليات الدينية، ويبدو انه مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر كانت عائلة الخالدي تبدي تعاوناً اكبر مع السلطان العثمـاني، مما ادى لتعيينهـا في وظائف حكـومية في استنبول. اما عائلة «النشاشيبي»، ومعظم افرادها موظفون وإداريون في القدس، فقد استمدوا سلطتهم على الريف كوسطاء مع السلطة العثمانية من خلال مراكزهم الادارية، إضافة لكونهم تجاراً اغنياء ارتبطوا بعائلة ابو غوش بالمصاهرة ليضمنوا حراسة قوافلهم التجارية، في القرن التاسع عشر، وقد خاضت العائلة صراعاً مستمراً مع عائلات القدس الاخرى للسيطرة على القيادة السيـاسية، وازداد هـذا الصراع مـع قدوم الانتـداب البريطاني الذي ازال عائلة «الحسيني» عن بلدية القدس، وعينّ راغب النشاشيبي بدلاً له، ثم اعطيت الاوقاف لعائلة الحسيني، فكانت البداية لصراع طويل بين العائلتين استمر لاكثر من ثلاثة عقود وشمل فلسطين بأكملها، واتخذ شكلاً سياسياً وعسكرياً على امتداد فلسطين «الحديثة»، وتبلور بإنشاء الاحزاب السياسية المختلفة المعبّرة بشكل واضـح (ولاول مرة في تاريخ المنطقة) عن ايديولوجية العائلات الكبيرة الفلسطينية وتطلعاتها واهدافها ومدى مشاركتها في قيادة النضال الوطني الفلسطيني في تلك الفترة، وشكل هذه المشاركة.

وتجدر، هنا، ملاحظة ان انتقال الاهمية السياسية من مدينة نابلس ومنطقة الشمال بشكل عام إلى مدينة القدس، ارتدى اهمية خاصة للسلطة العثمانية، ضمن رؤيتنا للفروق النوعية بين المنطقتين، وما حمله هذا من تغيير في طبيعة العلاقة بين الاطراف المختلفة وفي طبيعة الصراع،والأسس التي قام عليها في هذه المنطقة. ونرصد من هذه الفروق ما يلي:

□ كـانت نابلس المركز الاقتصادي السياسي لمنطقة الشمال، وبالتحديد لريف هذه المنطقة حتى فترة متأخرة من القرن التاسع عشر، بينما كانت القدس هي المركز السياسي والديني بالاساس للمنطقة الوسطى، وللاديان الثلاثة، مما اعطى طابعاً مدينياً لعائلاتها الكبيرة امثال: الخالدي والحسيني والنشـاشيبي، وطابعـاً دينياً بـاستلامهـا للمراكـز الاسلامية وحتى المسيحية في مدينة القدس وضواحيها، وبعداً تاريخياً اطول نتيجـة لوجودها بمعظمها في مدينة القدس ابتداء من القرن الثاني عشر تقريباً، بينما تميّزت عائلات منطقة نابلس بأصولها الريفية على الاغلب، وبحداثتها (فمعظمها جاء خلال القرن السابع عشر)، وبابتعادها عن الطابع الاسلامي المميز لمنطقة القدس.

□ اعتمـدت عائلات مدينة نابلس، في نفوذها، على جيوش الفلاحين الذين ربطتهم بها علاقة الاستغلال الاقتصادي والتبعية نتيجة لطبيعة العلاقات القائمة آنذاك على الاقطاع «السباهي» و«التيمارجي» والذي ادّى لتردّي اوضاع الفلاح الفلسطيني واعتماده على القروض التي يقدمها له «السباهي» او «التيمارجي»، واعتمـاده عليهما لحمـايته من

هجمات البدو في القرن السابع عشر من سلطة الدولة التي وقف الاقطاعي في مواجهتها في بعض الاحيان. هذا بالاضافة للدور الذي لعبه متسلّم مدينة نابلس (وهو عادة احد افراد العائلات الاقطاعية الكبيرة) في تعيين شيوخ النواحي الذين «طلبوا رضاه» دائماً. بينما اعتمدت عائلات القدس على مراكزها الدينية، وعلى نفوذها ضمن السلم الوظيفي والاداري للسلطة العثمانية ثم البريطانية بعد ذلك، فاعتمدت، في استقطابها للقوى الريفية (خصوصاً خلال فترة الانتداب البريطاني ١٩١٧ ــ ١٩٤٨)، على كونها «الوسيط ــ غير مدفوع الأجر ــ بين الفلاحين والسلطة (العثمانية والبريطانية)» كما يذكر سابيلا(٧).

□ خاضت كل الفئات الايكولوجية (اهل المدينة والريف والبدو) المحيطة بمنطقة نابلس، معارك الفترة الممتدة بين اواخر القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر، بينما تميّزت منطقة القدس بابتعاد عائلات المدينة عن الحرب، واشتراك القوى الريفية بالاساس في هذه المعارك. ويلاحظ هنا ان المحاولات الانفصالية كانت معدومة تقريباً في القدس بعكس منطقة نابلس، فعائلات القدس ارتبطت بشكل اوثق مع السلطة العثمانية.

ونقف، الآن، امام التساؤل الاساسي المطروح في هذا البحث، وهو ماهية الأسس التي قام عليها الصراع بين العائلات الاقطاعية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من اواخر القرن الثامن عشر وحتى اوائل القرن العشرين، وكيف استطاعت هذه العائلات ان تؤلب وتعبىء الجماهير الفلسطينية على هذه الأسس خلال تلك الفترة؟.

لقد تناول عدد من الباحثين وعلماء الاجتماع هذه القضية، وتنوعت وجهات النظر فيها، فرفائيل باتاى، مثلاً، يحاول الإجابة على هذا التساؤل، في كتاباته عن التعارضات القيسية ــ اليمنية في فلسطين، على اساس إرجاع هذه القضية إلى نسب العائلات (قيسي يمني) مثل تعارض عائلة الحسيني (يمني) وعائلة الخالدي (قيسي) في القدس. ويعارض سابيلا ذلك، في بحثه عن «العائلات الحاكمة الفلسطينية والتنظيمات الاقتصادية ــ الاجتماعية والسياسية خلال الفترة ما بين ١٩١٧ ــ ١٩٤٨»، و«يعتبر ان البحث في اصول هذه العائلات تبعاً لعلاقتها بالدين بالعسكرية، وبعوامل تاريخية اخرى هو الاساس السليم لبحث تعارضاتها، وان كان هذا لايلغي استعمال قضية قيسي ــ يمني في بعض الحالات»(٨). ثم يضيف: «انه بالاضافة لتضارب المصالح الموجودة بين العائلات في بعض الاحيان، إلا ان التنظيم القبلي ــ قيس ويمن ــ الذي ما زال يفرض نفسه على التنظيم الاجتماعي في فلسطين، ما زال يلعب الدور المهم في التعارض القائم بين العائلات»(٩).

اما آبير، في مقالته: «القيادات المحلية والاصلاحات في فلسطين»، فانه يعتبر ان تضارب المصالح بين هذه العائلات هو العامل الحاسم في خلافاتها، ويستند على ذلك بتغيّر مواقع عدد من العائلات (ضمن فرضية معسكري قيس ــ يمن) في الحروب المختلفة التي مرت المنطقة بها(١٠)، مما يضعف من الأسس التي قامت عليها الفرضية السابقة.

اما مريام هوكستر، وهي التي درست هذا الموضوع بتفصيل في مقالتها عن «دور قيس ــ يمن في الانقسامات السياسية المحلية بمقارنة جبل نابلس ومنطقة القدس في

النصف الاول من القرن التاسع عشر»، فقد توصّلت لنتيجة مفادها: «ان جذر الصراع بين العائلات كان من اجل النفوذ والسلطة في المنطقة، في الناحية، في القرية او حتى في جزء منها، إضافة إلى توافر عامل اضافي زمني هو قدرة الحكومة المركزية على السيطرة على المنطقة والحفاظ على الامن فيها؛ ففي فترة غياب السلطة المركزية، في النصف الاول من القرن التاسع عشر، انفجرت المعارك والحروب بين العائلات الاقطاعية وهدأت فقط في فترة وجود شخصية قوية (كابراهيم باشا مثلاً)[١١]. ومن امثلة هذا الصراع: «صراع ابوغوش واللحام على ناحية بني حسن، صراع آل قاسم وريّان على ناحية جماعين، صراع نمر وطوقان ثم طوقان وعبد الهادي على المتسلّمية. ومن الواضح ان عامل التنافس على المراكز المحددة، ادّى لتغيير مواقع الكثير من العائلات في فترات مختلفة، وحتى لانشقاق العائلة نفسها لشقين»[١٢]. ومن الامثلة على ذلك، ان عائلة جرار، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت من الدّ اعداء عائلة طوقان ومن حلفاء عبد الهادي، لكنها وقفت في صف آل طوقان وضد آل عبد الهادي (الذين تربطها بهم روابط الدم)، خلال فترة الاحتلال المصري وخصوصاً بعد إعدام رئيسها عبد الله الجرار، بعد ثورة ١٨٣٤، على يد ابراهيم باشا. وبقي العداء بين العائلتين حتى ١٨٥٥، حيث تمت «الصلحة» بينهما بوساطة آل النمر، ووقف جزء من العائلة ضد «الصلحة» وضد عبد الهادي، «حتى ان طرفي العائلة المنشقين اصطدما في معارك الحرب الاهلية من ١٨٥٥ وحتى ١٨٥٨»[١٣]. ومن الامثلة الاخرى، «وقوف عائلة القاسم ضد آل عبد الهادي، خلال ثورة ١٨٣٤ وبعدها، لمنافستها على النفوذ في منطقة الشمال خلال فترة حكم ابراهيم باشا، ثم وقوفها مع عائلة عبد الهادي ضد طوقان بعد ان طردت من ناحية «جماعين» من قبل تحالف طوقان وريّان ١٨٥٣»[١٤]. وبالإضافة لعدد آخر من الامثلة، فإننا نلاحظ انه لا يمكن لمثل هذه الامثلة ان تكون حالات استثنائية فقط، فاتساعها وضمها لتحالفات كبيرة وتعدّدها يجعلها اقرب للقاعدة منها للاستثناء.

ويلاحظ ان استعمال خط «قيس ــ يمن» اختلف ضمن مناطق فلسطين نفسها، فقد انتشر هذا الاساس في مناطق القدس بشكل اكبر واوسع من مناطق نابلس، ويبدو ان هذا كان بسبب نفوذ عائلات نابلس التي حكمت المنطقة (بعكس القدس التي حكمها باشا من خارجها). فقد كان كافياً ذكر آل نمر وآل طوقان للدلالة على الانشقاق الحاصل في نابلس في اوائل القرن التاسع عشر. وطوقان وعبد الهادي في منتصف ذلك القرن، بينما لم تتواجد عائلة مقدسية واحدة تستطيع ان تشكّل احد اقطاب الصراع القائم بين العائلات وتستبدل مقولة قيس ــ يمن باسمها. وتؤكد هوكستر هذه الحقيقة بقولها: ان معظم الكتّاب والبحّاثين الذين زاروا فلسطين خلال القرن التاسع عشر، لاحظوا انتشار قضية قيس ــ يمن في المناطق الوسطى والجنوبية وغيابها في المناطق الشمالية إلا في فترة الحرب الاهلية[١٥].

وفي بحثها عن سبب عودة قضية قيس ــ يمن لمنطقة نابلس خلال فترة الحرب الاهلية، تضع الاحتمال الاساسي في كون الحرب الاهلية (بعكس الحرب الاولى ١٧٩٤) حرباً ريفية بطابعها العام، مما ادّى لاستخدام بعض العائلات الكبيرة هذا الخط

لاستقطاب جماهير الفلاحين وشدّها باستثارة مفاهيمها القبلية، فهنا كان الاستخدام سياسياً، ولم يطبع العائلات نفسها بطابعه[١٦]. وهذا لا يلغي بالطبع تأثرها به بدرجة او بأخرى، فكما قلنا في البداية، فإن القضاء على الاسس العشائرية ــ القبلية في التنظيم الاجتماعي، هو مسألة تتم بشكل تدريجي مع انتقال المجتمع من التشكيلة الاقطاعية إلى التشكيلة الرأسمالية. وتضع هوكستر ايضاً احتمال ان يكون لحروب قيس ــ يمن في منطقة القدس دور في طبع الحروب «النابلسية» بطابعها. وتستند على ذلك برؤية مدى تأثر «النواحي» الواقعة إلى الجنوب الشرقي والغربي من نابلس، والقروية من جبال القدس، مثل المشاريق ــ التي انتشرت فيها قضية قيس ــ يمن، وجماعين التي غاب عنها هذا الخط لوجود عائلتي القاسم والريّان ذات النفوذ فقط[١٧].

ومن الواضح ان الكثير من العائلات، خصوصاً طوقان وابوغوش، وهم ليسوا بيمن او قيس، ادّعوا انهم يمن عند قدومهم لمناطقهم (القرن السابع عشر)، واستطاعوا بذلك ان يبسطوا نفوذهم على العائلات الاخرى في مناطقهم، مما يثبت وجود اساس قيس ــ يمن كعامل صراع او تحالف حتى ذلك الوقت على الاقل، في ضمير الناس ومشاعرهم. وتذكر هوكستر حالة واحدة حصل فيها تحالف على اساس قيس يمن بين المناطق الشمالية والوسطى بين جرار وريّان (يمن) وبين ابوغوش، ثم بين سمحان (قيس) وبين القاسم (قيس)، وتؤكد ان لا مجال هنا للتعميم لقصر حالة التحالف هذه، ولعدم تكرارها، وانتقال بعض اطرافها من قسم لآخر مثل جرار والقاسم[١٨].

وكنتيجة، نستطيع الإجابة على التساؤل الاخير فنقول: ان الاساس الوحيد والمهم للتعارضات القائمة بين العائلات الاقطاعية في الفترات المختلفة كان التنافس القائم على مراكز النفوذ والسلطة، فالحرب الاولى (١٧٩٤ ــ ١٨٢٣) والحرب الاهلية الثانية (١٨٤١ ــ ١٨٥٨)، في جبل نابلس كانتا صراعاً محلياً بين مجموعات محلية على حكم جبل نابلس. «وهذه العائلات كلها، [كما يقول د. وجيه كوثراني]، هي جزء من 'جهاز' الدولة العثمانية، الذي يتحكّم فيه على الدوام 'صراع داخلي' يتمحور حول حدود الالتزام، ومدى اتساعه من حيث حجم الضريبة، ووزن النفوذ، والامتداد الجغرافي»[١٩]. وساعدت الأسس القبلية للتنظيم الاجتماعي القائم السائد آنذاك على إمكانية استغلال الجماهير الفلاحية من قبل العائلات الاقطاعية، لدعمها في حروبها مع العائلات الاخرى، على اساس اعتماد خط قيس ــ يمن في تحالفاتها المختلفة، وخصوصاً في الحرب الاهلية (١٨٤١ ــ ١٨٥٨) وفي حروب المنطقة الوسطى من فلسطين.

ولكنها لم تكن على الاطلاق الاساس الذي انطلقت منه هذه العائلات في تعارضها وصراعها مع العائلات الاخرى.

إذا، فقد كانت هناك طبقة اقطاعية فلسطينية موجودة على اساس الدور الموضوعي الذي تلعبه، بدون إدراكها لهذا الدور ومهامه بشكل متكامل بسبب وجود سلطة مركزية حاولت تحطيم نفوذ هذه الطبقة ووحدتها على مر القرون. وقد اختلفت العائلات المكوّنة لهذه الطبقة تبعاً لنوعية علاقتها بالسلطة العثمانية (عائلات نابلس والقدس). وما يفرضه

هذا من وزن واساس تبني عليه تحالفاتها. وكانت العائلات الكبيرة الفلسطينية هي الممثل الحقيقي لهذه الطبقة ضمن توارثها لعملية الاستغلال القائمة في بعض المناطق من خلال الاقطاع «السباهي» و«التيماري»، او ضمن توارثها لمراكز سياسية وإدارية ودينية محددة عبر الاجيال والذي فرض نوعاً من المركز والدور الاقتصادي ـ الاجتماعي، ومن ثم السياسي لهذه العائلات خلال فترة التنظيمات، فترة الحكم المصري ومن ثم فترة الانتداب البريطاني.

---

(١) E. Z. Sabella, The leading Palestinian Hamayil; Socio-economic & Political Organization in Palestine, 1917-1948, Bethlehem University, p. 27.

(٢) Miriam Hoxter, The Role of the Qais & Yamen Factions in Local Political Divisions: Jabal Nablus compared with the Judean Hills, in the first half of the nineteenth century, Jerusalem Academic Prass, 1973, p. 253.

(٣) فلاديمير لوتسكي، **تاريخ الاقطار العربية الحديث**، موسكو: دار التقدّم، ١٩٧٨، ص ٨٨.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ١٣٣.

(٥) Hoxter, op. cit., p. 266.

(٦) Sabella, op. cit., p. 34.

(٧) Ibid, p. 31

(٨) Ibid, p. 26

(٩) *Ibid*, p. 43.

(١٠) M. Abir, Local Leadership & Early Reforms in Palestine, 1800-1843, p. 288.

(١١) Hoxter, op. cit., p. 310.

(١٢) *Ibid*.

(١٣) *Ibid*, p. 269.

(١٤) *Ibid*, p. 270.

(١٥) *Ibid*, p. 281.

(١٦) *Ibid*, p. 276.

(١٧) *Ibid*, p. 284.

(١٨) *Ibid*, p. 97.

(١٩) وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي** (١٨٦٠ ـ ١٩٢٠)، بيروت: معهد الانماءالعربي، ١٩٧٦، ص ٢٠.

المغرب العربي: التعايش التاريخي بين العرب واليهود

د. شكري نجار

درج الكتّاب الصهيونيون والمتأثرون بهم على المبالغة في تصوير ألوان الاضطهاد التي تعرض لها اليهود في مختلف أقطار العالم وعلى مدى التاريخ، فتجاهلوا الازدهار الذي شهده أبناء الطائفة اليهود في البلاد العربية، خلال العصور الوسطى، وحتى بعد قيام الدولة الاسرائيلية في بعض البلاد العربية. وفي عرضنا هذا، سنتناول أقطار المغرب العربي التي كانت من أهم المناطق التي أوت اليها الجالية اليهودية الفارّة من وجه الاضطهاد في اوروبا. وقد نتج عن ذلك أن بلغ عدد اليهود في المغرب حوالي نصف مليون نسمة، قبيل إنشاء اسرائيل. ولذلك، فإن دراسة أحوالهم ودورهم تستحق بعض العناية، لا سيما وأن الدراسات حول هذا الموضوع قليلة، بل نادرة، ربما عن قصد لتشويه هذه الظاهرة المنافية، أساساً، للادعاءات الصهيونية.

وفي هذا المجال، يحضرنا قول للعالم اليهودي، ابراهام هكلن، في كتابه: الانصهار العظيم: «كان اليهودي في العالم العربي يشعر بالكفاية والأمن والطمأنينة دون أن يحتاج إلى صهر شخصيته في سكان فلسطين وأرضها. في هذا العالم، كان اليهودي يحسّ أنه ينزل في وطنه ويقيم بين أهله. لقد كان آمنا ومطمئناً ومندمجاً في هذا العالم ومتفائلا بمستقبله. واختبارات اليهود خلال القرون التي ساد فيها الحكم العربي تشكّل مرحلة ذات مغزى ومعنى عظيمين من مراحل الانجازات العلمية والاجتماعية التي أنجزها أفراد الطائفة اليهودية»[١]. كما يحضرنا قول آخر لمؤرخ بريطاني يهودي كبير، نيقل باربور، يذكر فيه: «كان اليهود أسعد حالاً تحت الحكم الاسلامي منهم تحت الحكم المسيحي الأوروبي. واسبانيا تقدم مثلاً للمركز الممتاز الذي كان يتمتع به اليهودي في العالم الاسلامي»[٢]. هذا، فضلاً عن الشهادات في التسامح العربي حول المخالفين لمبدأ الدين أو العقيدة لصاحب السلطة في الحكم، والتي أتى على ذكرها كبار المؤرخين من غوستاف لوبون إلى أرنولد توينبي.

ثمة ملاحظات أولية يجب تسجيلها للتعرّف على الخصائص التي ميّزت يهود المغرب عن إخوانهم في البلاد الأخرى؛ فمن حيث النشأة، هم من أقدم الجاليات اليهودية التي خرجت من الشرق الأدنى، ففي حين ترجع الهجرات اليهودية إلى مختلف أقطار العالم إلى القرن الأول الميلادي (بعد تحطيم هيكل سليمان في القدس)، نلاحظ أن اتصال اليهود بالمغرب يرجع إلى ما قبل ذلك بعدة قرون؛ فهو يعود إلى الوقت الذي وفدت فيه الهجرات الفينيقية إلى تونس واستقرّت هناك. فقد لحق بهؤلاء الفينيقيين بعض العبريين الذين تآلفوا مع السكان الأصليين من البربر، حتى نشأت بعض جزر يهودية داخل المحيط البربري الكبير، واندمجوا في حياة السكان الاجتماعية والثقافية بمعزل عن الادارة الرومانية أو البيزنطية، فحين تدهور حكم بيزنطة، قبيل الفتوحات الاسلامية، برز اليهود إلى مركز قيادي في شمال افريقيا. وبعد أن ساد الاسلام شعوب شمال افريقيا، احتفظ عدد من البربر بديانتهم اليهودية منتفعين بروح التسامح التي سادت البلاد الاسلامية ازاء الأقليات الدينيّة.

وعاش اليهود الأصليون والبربر المتهوّدون، إبّان العصور الوسطى، حياة هادئة. وهيأت لهم معرفتهم باللغات الاوروبية أن يلعبوا دور الوساطة في الأعمال التجارية والديبلوماسية بين الدول المغربية من جهة والدول الاوروبية من جهة أخرى. وقد حاول الباحث اليهودي، اوزامبيت، دراسة أوضاع يهود الجزائر في الثلاثينات والتعرف إلى أصولهم من خلال تركيب الأسر، فوجد أن نسبة ٤٨٪ منهم ذات تركيب بربري، و١٢٪ من اشتقاق عبري، أما الـ ٤٠٪ الآخرون فوجد أنهم من أبناء النازحين من اسبانيا أو من دول اوروبية اخرى. أما عن حياتهم، فيقول: «ان الوحدة كانت تجمعهم مع سائر مواطنيهم بحيث أنهم كانوا يتقاسمون الخيرات والويلات، إذا ما حدثت. والشيء الظاهر هو أن الوحدة الدينية كانت أيضاً تجمع كل اليهود في المغرب دون الأخذ بعين الاعتبار أصلهم الديني، بعكس ما كان يحدث في اوروبا، بحيث لو اعتنق أحد اليهود المسيحية يظل انتماؤه القديم يلاحقه وينعكس عليه»[٣].

الملاحظة الثانية التي يجب تسجيلها هي الكثرة العددية؛ إذ وصل عدد اليهود إلى نصف مليون شخص موزعين على النحو التالي: ٢٢٥ ألفاً في المغرب الأقصى؛ ١٤٠ ألفاً في الجزائر؛ و١٠٥ آلاف في تونس[٤]. وهكذا كانت الجالية اليهودية، في المغرب العربي، ثالثة جاليات العالم بعد جاليتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. فلا غرو أن تبذل الحركة الصهيونية نشاطاً خاصاً لاجتذاب يهود المغرب، لاسيما وأن الجالية اليهودية في المغرب وجدت دائماً معارضة؛ وذلك لما كانت تتمتع به من ازدهار، لدرجة أن السلطان كان، فيما مضى، عندما يحتاج إلى بعض المال، لم يكن يجد أمامه سوى اليهود ليقترض منهم.

وما كاد المغرب يفتح أبوابه للعالم الخارجي حتى استفاد اليهود من الصلات باوروبا، وأخذوا يتقدمون أيضاً في المجالين الاجتماعي والثقافي. وكانت تونس أسبق من المغرب الأقصى في هذا الانفتاح، فقد عمد أحمد باي إلى استخدام اليهود في الادارة، جنباً إلى جنب، مع سائر المواطنين، وتطور الأمر أكثر في عهد محمد باي الذي قرر إلغاء

المسؤولية الجماعية عن اليهود؛ ففي الماضي، كان إذا امتنع أحدهم عن تأدية الضريبة المفروضة، أنزلت غرامة بالطائفة اليهودية تتحملها على سبيل التضامن. كذلك أصدر القانون الأساسي، سنة ١٨٥٧، مقرّاً مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات لكل المواطنين على السواء، ثم صدر أول دستور تونسي يكفل المساواة أيضاً أمام القضاء، فأصبح اليهودي التونسي جزءاً لا يتجزأ من مجتمعه.

وكان يمكن أن يبقى التعيش العربي ـ اليهودي سليماً بعد دخول الاستعمار الفرنسي إلى المغرب العربي لو لم يمارس هذا الاستعمار سياسة التفرقة العنصرية والدينية التي أفسحت المجال رحباً للصهيونية لتفسد، ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، التعايش الذي امتد مئات السنين بين أبناء المجتمع الواحد.

ومنذ دخولهم، اعتبر الفرنسيون أن اليهود طائفة منفصلة عن مجموع السكان المسلمين، ولو أنها مشتركة معهم في الخضوع للادارة الجديدة. وظهر ميل ظاهر لإدماج اليهود في البيئة الفرنسية وسلخهم عن بيئتهم الطبيعية، فأخذ اليهود المبادرة نحو تلك السياسة، فعبّروا عن استعدادهم للخضوع للقوانين المدنية الفرنسية شريطة عدم تعارضها مع الشريعة الموسوية. وبناء على ذلك، حددت اختصاصات المحاكم الحاخامية التي كانت تفصل في مختلف الشؤون في العهد السابق، بحيث صارت تقتصر على الأحوال الشخصيّة، وألغي منصب رئيس الطائفة اليهودية العام ١٩٣٦، ونقلت اختصاصاته الباقية إلى رئيس البلدية الفرنسي الجنسية. ثم صدرت، فيما بعد، عدة قوانين كان هدفها التقريب بين الشؤون الدينية والمدنية عند اليهود، بغية تسهيل سياسة الإدماج في البيئة الفرنسية، أو على الأقل، تكوين بيئة خاصة بهم. فأسست مجالس للتوجية والتعليم تتكون من أعضاء دينيين ومدنيين غايتها سحب اليهود بالتدريج من ثقافتهم التقليدية إلى ثقافة مغايرة وجديدة. وكانت هذه خطوة أولى ضرورية، على ما يظهر، قبل أن تصدر قوانين تجنيس اليهود، أي منحهم حق المواطنية الفرنسية.

وبعد تجنيسهم، اتخذ نابليون الثالث خطوات أخرى نحو الادماج، فعينهم في المراكز الحساسة ضمن الدولة؛ حيث أخذوا ينعمون بخيراتها والاستئثار بسلطانها، مما أثار نقمة سائر المواطنين ضدهم لا سيما بعد تزايد الهجرة اليهودية من فرنسا ودول اوروبية أخرى، بسبب تمتّع اليهود بامتيازات وفّرها لهم حصولهم على الجنسية الفرنسية.

لقد نتج عن هذا الوضع القانوني والاقتصادي، المميّز لليهود، أن أُحييت الشخصية اليهودية، وليس الفرنسية كما كان يظنّ؛ مما يتفق وأهداف الصهيونية. فتجنيس اليهود واعطاؤهم كل الامتيازات الممنوحة للفرنسيين الأصليين لم يؤد إلى تحقيق الانسجام حتى بينهم وبين المستوطنين أنفسهم. فتجلّت نزعة اليهود ضد إخوانهم في الجنسية، المستوطنين، أول الأمر، بمناسبة قضية الضابط اليهودي دريفوس؛ إذ أيّد اليهود هذا الضابط، بينما استنكر أعماله سائر الفرنسيين المستوطنين، باعتبار أنه خان الوطن الفرنسي... لدرجة أنهم دبروا مظاهرات ضد اليهود في الجزائر سنة ١٨٩٨. وصادف أن

كان، وقتئذ، ليـون بلوم، رئيس الوزراء الفرنسي اليهـودي الأصل، قـد اتخذ بعض الإجراءات التي تخفف من التمييز العنصري، فشن عليه المستوطنون حملة بـاعتباره يهودياً يتنكر لمصالح امبراطوريتهم، لذا فحينما تولت حكومة فيشي الموالية للألمان السلطة في فرنسا، عام ١٩٤٠، رحّب بها المستوطنون لاعتقادهم بأنها ستتخذ إجراءات معادية لليهود: كتحديد أعدادهم في المدارس والجامعات ووظائف الدولة.

وبالفعل، فقد حاولت حكومة فيشي، أثناء توليها السلطة، الطلب من الحكومة المحلية اتخاذ إجراءات خاصة ضد اليهود، ولكن السلطان محمد الخامس رفض هذا الطلب. كما رفض مصالي الحاج، في الجزائر، أيضاً إغراءات حكومة فيشي له بإصدار حتى تصريحات معادية لليهود. كما رفضت حكومة طاهر بن عمّار في تونس إقالة الوزير اليهودي ألبير بسيس رغم كل الضغوطات التي تلقتها من الحكومة الفرنسية، آنذاك.

وعند تأسيس الجمعية الوطنية التونسية، احتل يهوديان مقعدين فيها، وتمشياً مع السياسة العلمانية التي اتبعها الرئيس بورقيبة، ألغيت المحاكم الحاخامية مثلما ألغيت المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين. هذا، فضلاً عن تكرار الرئيس التونسي، في كل خطبه، إصراره على المساواة بين كل الطوائف في تونس. ومع ذلك، فقد تلت الاستقلال موجة من الهجرة اليهودية خارج البلاد كانت تزداد وتيرتها وحدّتها حسب قوة الدعاية الصهيونية وتسلّطهـا على عقـول اليهود المقيمـين خارج اسـرائيل، فهبـط عـدد اليهـود، مثـلاً، خلال ثلاث سنوات (١٩٥٦ ــ ١٩٥٩) من ١٠٥ آلاف إلى ٤٠ ألفاً. وفي عام ١٩٦٣، كان لا يزال هناك ٣٢ ألفاً. وفي عام ١٩٦٧، عند وقوع العدوان، وصل عددهم إلى ٢٣ ألفاً.

وجواب يهود المغرب الأقصى، على تحدّي الصهيونية لهم، لم يكن أحسن حالاً، فقد كانوا، بحكم أهميتهم العددية، وماضيهم الطويل في البلاد، أكثر مشاركة في حياة المغرب المستقل على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية. وعندما كان حزب الاستقـلال يجري المباحثات مع الفرنسيين، سنة ١٩٥٥، ذهب وفد يمثل يهود المغرب إلى فرنسا يطالب بضمانات لهم في المغرب المستقل. فما كان من حزب الاستقلال المغربي إلّا أن ضم البعض منهم إلى الوفد المفاوض للمزيد من طمأنتهم، وإسقاط حجّة تخويفهم التي كانت تطلقها مصادر الدولة المنتدبة ومصادر الصهيونية. فاحتلوا، بالفعل، مراكز لم يسبق أن احتلوها في عهد الانتداب: فتولى أحدهم وزارة البريد والبرق والمواصلات، وعين آخر أحد القضاة في المحكمة العليا، وشغل البعض وظائف في السلك الديبلوماسي. ولعل أبرز صورة لاندماج اليهـود في المجتمع المغـربي هي التحاقهم بـالأحزاب السيـاسية، فخـاضوا الانتخابات البلدية، إما كمرشحين عن حزب الاستقلال، أو عن حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية، أي أنهم لم يدخلوا المعركة بصفتهم الطائفية.

غير أنه، على ما يبدو، لم تسمح الصهيونية، وبالتالي، اسـرائيل التي تجسّدهـا، باستمرار هذا الوضع. فمنذ الستينات بدأت الهجرة اليهودية من المملكة المغربية تأخذ مجراها أسوة بالدول المجاورة لها. وكان عدوان ١٩٦٧، بمثابة الضربة المحكّمة التي

استغلتها اسرائيل لتسريع هذه الهجرة، ومحاولة غسل أدمغة اليهود الذين أصرّوا على البقاء في أوطانهم التي عاشوا فيها.

والواقع أن الصهيونية بدأت تمارس نشاطها بين يهود المغرب العربي في الأربعينات، واستطاعت أن تثير بعض حوادث الاحتكاك. ولكنه لم يكن من مصلحة اليهود المتمتعين بالرخاء والمساواة المغامرة في المجتمع الاسرائيلي القلق. وما أن لاح استقلال المغرب في الأفق حتى جددت الصهيونية حملتها الدعاوية، فكانت تشيع بينهم أنه من الأفضل لهم مغادرة البلاد فوراً قبل أن تتخذ حكومات المغرب الإجراءات لمنع الهجرة. ورغم أن هذه الحكومات قد بذلت جهوداً كبيرة لمنع التعرض لليهود بأي أذى، إلّا أن نشاط الأجهزة الصهيونية كان أقوى منها، فأخذت الجاليات اليهودية تتناقص باستمرار، حيث وصلت في المغرب، مثلاً، إلى ٤٥ ألفاً، وهي لا تزال أكبر جالية يهودية في بلد عربي.

من الواضح ان الاندثار المقدر للجاليات اليهودية، في بلاد المغرب العربي، لا يرجع إلى أي لون من ألوان سوء المعاملة، بل إلى مفهوم الصهيونية العنصرية التي من الصعب أن تتعايش حتى مع اليهود غير الصهيونيين الذين لا يشاطرونها نظرتها إلى الآخرين. لهذا، فعندما يتحدث عربي إلى غير عربي عن القضية الفلسطينية دون أن يكون ملمّاً بالنموذج الصهيوني، يعترضهما دائماً حائط مسدود، فيما يتعلق بالحاضر. فقد يتفق الأجنبي مع العربي، أو قد يبدي عطفه وتفهمه، فيما يختص بالماضي؛ إلا أن الحديث عن القضية، في أبعادها الحاضرة والمستقبلة، يؤول بهما إلى الافتراق، إذا لم يأخذا بعين الاعتبار طبيعة الكيان الصهيوني.

من الحائط المسدود هذا، يستحسن الاستطراد قليلاً، لنرى أسس التفكير الصهيوني فيما يختص بإمكانية التعايش اليهودي مع غير اليهودي. لقد تبين أنه بإمكان اليهود، غير الصهيونيين، التعايش مع مختلف الطوائف الأخرى؛ وخير مثال لذلك الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي كانوا عليها في مختلف البلاد العربية، قبل احداث التقسيم وما تبعها، لا سيما في المغرب العربي. فالسؤال المطروح، إذاً، لماذا تقف الايديولوجية الصهيونية عائقاً أمام تعايش اليهود، مع غيرهم من الناس في العالم كلّه؟

الأصل في ذلك، على ما نعتقد، هو في عقدة الانفصال عن البشر والامتياز على أمم العالم، هذه العقدة التي اتخذت طريقها، وأصبحت عاملاً أساسياً في تكوين الفكر الصهيوني: عن طريق الانساب والأعراق، والذكريات الدينية والسياسية التي تضخمت مع الزمن، على الرغم من أن جميع البحوث الاجتماعية والتاريخية والانتربولوجية تؤكد أن اليهودي يعتبر من أبعد الجماعات البشرية عن النقاء العنصري الذي تدعيه الصهيونية. وفي ذلك، يقول العلّامة السويسري أوجين بيتار: «ان جميع اليهود، في نظر علماء الانتربولوجيا، على الرغم من كل ما يدعيه اليهود المنضوون تحت الفكرة العنصرية الاسرائيلية بعيدون عن الانتماء 'جنس يهودي'[٥]». وكما يقول أرنست رينان: «لا توجد سحنة يهودية بل هناك عدة سحنات يهودية»[٦]. ولكن الخرافة قد تكون أقوى أثراً في خلق النفسية العنصرية

من الحقيقة التاريخية نفسها، خصوصاً إذا اصطبغت مع الزمن بقدسية الدين. لهذا، كانت العنصرية هي أساس التنظيم الاجتماعي الاسرائيلي، وكان موقف العداوة الذي وقفه اليهود من جميع أمم العالم، مع ضعفهم وقلة عددهم سبباً في شعورهم الدائم بالخوف. فخافوا من العزلة التي فرضوها على أنفسهم، كما خافوا من الاندماج لأنهم رأوا فيه تهديداً بضياع تراثهم كله؛ وهي عقدة مرضية عند الاسرائيليين. فلما أصيب المجتمع الاسرائيلي بالتشريد على أيدي الرومان، سنة ٧٠ م؛ فكّر أقطابه في أن يؤلفوا نوعاً من الحكومة السرّية التي تسهر على بقاء التكتل العنصري، فكان أول شكل من أشكال هذا التنظيم «السنهدرين»؛ وهو المجلس الأعلى الذي يحكم الطائفة، ويملك حق الحل والعقد في شؤونها. وعند اختفائه، في العصور الوسطى، حلّ محله «الفهل» أو «الفهلية»، ولم يعد إلى الحياة إلّا في فرنسا، وفي عهد نابليون بونابرت(٧)؛ حيث جمع الحاخامين اليهود في مؤتمر بباريس، وقدّم لهم ورقة أسئلة يريد بها أن يعرف درجة ولاء اليهودي الفرنسي للوطن، وهل يتعارض هذا الولاء مع الشريعة الاسرائيلية. والجدير بالذكر أن السبب في تفكير نابليون في المشكلة اليهودية يعود إلى كثرة الشكاوى المرفوعة إليه، من الفرنسيين، بحق اليهود.

---

(١) ابراهام هكلن، **الانصهار العظيم**، (تعريب الياس كوسا)، حيفا، ص ٢٠.

Nevill Barbour, *Nisi Dominus*, Toronto; Bombay: George G. Harrap, 19..., p. 24.

(٣) ابراهام اوزامبيت، **اليهود في المغرب**،(تعريب الدكتور أحمد خلف الله) **القاهرة**: الدار المصرية للنشر، الطبعة الأولى ١٩٧٤، ص ٤٣ وما يليها.

(٤) جريدة **لموند**، احصاء «١٩٤٨»، ١٩٤٩/٣/١٥.

(٥) — Eugene Pittard, *Les Races et L'histoire*, Paris: 1924, p. 413-415.

(٦) — Ernest Renan, *Les Races au Neoyorient*, Paris: 1935, p. 201.

(٧) — Gyges, *Les Juifs dans La Société Française*, Paris: 1956, p. 28 et Suite.

ماجد ابو شرار
فارس في هذا العصر

زياد عبد الفتاح

من أين ابدأ؟ مع ماجد تكون الصعوبة، ومعه تكون السهولة؛ والاثنتان معاً تُعجزان. عشر سنوات من العمر، الحياة فيها حافلة متلاطمة مليئة بالمفاجآت محفوفة بالمخاطر. ايام كثيرة مضت من هذه السنوات، كثيفة طويلة ممتدة. أطول الأيام فيها لا اذكره، فالنسبية يصعب رصدها حين تتواصل المفاجآت وتتتابع الأخطار وتكون على حافة الموت. يقولون: ان الثالثة تصيب، وها قد مرت الثلاثات وراء الثلاثات وكان الموت اقرب من حبل الوريد، ثم تنجو، تنساب، تفلت، تتسرّب من قبضته. هل هو الحس هل هو العقل؟.. هما معاً دائماً، ولكن هي الصدفة المحضة ايضاً.

احداث مرت، وانت في قلب الأحداث. احياناً...، معظم الأحيان، انت في مركز الحدث، وما فارقتك ابتسامتك وما تخلى عنك هدوؤك. مضنٍ هو الحفاظ على الهدوء، غير انه الأمر الذي لا مفر لك منه. «لو أفلت الزمام فسوف تفلت الأشياء الصغيرة والكبيرة...» هكذا كان يقول لك معلمك ماجد. وفي الحرب الفاشية، في حرب السنتين الأميركية ــ الإسرائيلية الرجعية العربية ضد الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، كان الرأي يفعل اكثر من السيف. سيوف الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية كانت غضة، وكانت عزيزة..، وكنا نحتاج الى قدر هائل من الصبر الثوري ومن القدرة على الحركة في الوقت نفسه. في هاتين السنتين كان ماجد واحداً من اولئك القلائل الذين صنعوا قرار الصمود الفلسطيني ــ اللبناني... ايضاً كان احد اولئك القلائل الذين مارسوه في كل حين.

«لا نحتاج إلى صراخ... لا نكذب... لا نبالغ. القضية صارخة في وضوحها... في عدالتها... الصراخ يشوّهها... والمبالغة تخدش وضوحها... ليأت كل الصحافيين، أياً كانوا... ليأت الأعداء قبل الأصدقاء... انا واثق انهم لن يخرجوا من بيننا إلا ونكون كسبنا غالبيتهم... وزّعوا البنزين على الصحافيين... ليذهبوا بأنفسهم إلى مكان الحدث،

عين الصحافي، خصوصاً عينه التلفزيونية، أهم بكثير من الف مؤتمر صحافي... المؤتمرات الصحافية، في معظمها، بالونات يطلقها هذا الزعيم او ذاك؛ وهي احياناً مسرح يقف فوق خشبته الممثلون... لذا، لا شيء يعدل ارض الحدث... على الأرض يشاهد الصحافيون الحقائق... حتى اولئك الذين اقفلوا عيونهم وأذهانهم وانحازوا، فإنه لا سبيل لإحداث ذلك التحوّل البطيء المنشود فيهم دون ان نضعهم في ارض الحدث ذاته.

«الصحافيون في فندق الكومودور لا مال لديهم... يمكن لنا ان نستغني عن بعض المال لهم... المال في هذه الحال ليس رشوة... لتوضع جميع إمكانيات «وفا» بتصرّف الصحافيين... التلكس والهواتف، حتى الاتصالات اللاسلكية... بين كل مئة كلمة تخرج إلى العالم تكون تسعون منها لصالحنا. لهذا هم يحاصرون حتى الكلمة... يغتالون حتى الأثير... يجب ان تخترق الكلمة الآفاق... ما ماتت يوماً كلمة حرة... صاحبها يموت وهي باقية خالدة لا تموت. كذبة واحدة صغيرة تُسقِطُ كل ما حقّقناه من إعلام خلّاق»... «أرجوكم... أرجوكم... لسنا بحاجة إلى الإثارة... هذه الحرب التي تشن ضدنا قذرة... صارخة في إثارتها حتى البشاعة».

وعندما اشتد من حول الكلمة الطوق... عندما اغلقوا من حولها المنافذ في البر والبحر والجو، وحين صادروا الأثير... حمل ماجد الكلمة... أبحر بها على متن زورق، ركب ماجد البحر من ميناء صيدا، متسلّلاً ليلاً على متن قارب، وطاف في البلدان. ومن القاهرة؛ حيث كان اجتماع وزراء الخارجية في الجامعة العربية، حتى الدول الاشتراكية، حتى اوروبا، بل وحتى تجمّعات الفلسطينيين وإن كانت في شمال ايطاليا... راح يشرح ويتحدث ويعقد المؤتمرات الصحافية. يلتقي سياسيين وقادة... يشرح يناقش يتحاور... يحتدّ احياناً لكنه لا يفقد تماسكه... ماجد كان فارساً في الحوار ايضاً، ونادراً... نادراً ما كان متجنّياً. وحين كان يعلم ذلك، كان يبادر فيعتذر او يصحح. وفي خصومته، كان فارس الفرسان. اذكر، اثناء حرب السنتين في لبنان، ماجد كان ضد الدخول السوري إلى لبنان، وقد حاول، بكل طاقته، ألا يحدث ذلك، ولكن عندما كان... كان مع قرار التصدّي... هذا امر يعرفه السوريون جيداً...، يعرفونه قراراً فلسطينياً شارك فيه ماجد بشكل اساسي ويعرفونه بشكل خاص في مؤتمر وزراء الخارجية، في جامعة الدول العربية، في القاهرة، اثناء الأحداث... ومع ذلك لا اعتقد ان احداً من المسؤولين في سوريا، في ذلك الوقت وحتى الآن... لم يبك ماجد، او على الأقل، لم يحزن لفقده... ماجد، يخاصم من اجل فلسطين ويصالح من اجل فلسطين... ولا شيء بينهما، حتى في خصوماته الشخصية... كان ايضاً مع فلسطين. لا مكان للحقد في قلبه... كان يحمي حتى الحاقدين عليه اصحاب القلوب السوداء... وكان... كان يغفر لهم، هل كان ذلك ضعفاً؟. يبدو اننا لم ندر إلا بعد وقت طويل أن ذلك كان مصدراً من مصادر قوته.

□ □ □

راحت سيارة الفولكسفاكين الصغيرة تتلوّى صعوداً في الجبل... البرودة في «ضهر البيدر» تدنّت عن الصفر، لكن الحديث المحموم كان يبعث الدفء في الأوصال. ماجد

ابوشرار وحنا مقبل و... أنا. كان الوقت ظهراً، ونحن نمضي نحو المجهول... بيروت نعرفها ولا نعرفها... كل منا زارها على طريقته الخاصة يوماً لكننا لم نخطّط، في غابر الأيام، لنقيم فيها... آخر يوم من ايام السنة الميلادية، من عام ١٩٧١... يبدو انني آخر من كان يفكر في نهاية العام او بداية عام جديد... كنت في إذاعة الثورة الفلسطينية في درعا... الإذاعة كانت بيتاً من خمس حجرات... حجرة وضعت فيها اجهزة البث وثانية وضع فيها الاستوديو والثالثة كانت للاستماع والتقاط الإشارات والبرقيات... اما الغرفتان الأخريان، فكانتا للنوم والمعيشة والكتابة وخلاف ذلك... ثم نشأ، فيما بعد، أسفل البيت استوديو صغير أفرغ مكاناً جديداً للنوم. في هذا الجو لم نكن نحتاج لملابسنا... «البيجامة» كانت اللباس المعتاد، وفي احسن الأحوال ملابس الرياضة... لا احد حولنا سوى بيوت متناثرة تبدو على البعد محافظة تغلق على نفسها منذ الساعات المبكرة من المساء وقسطاً كبيراً من النهار. في تلك الإذاعة التي نشأت على عجل بعد أحداث ايلول الأسود عام ١٩٧٠، عملنا معاً فؤاد ياسين ورسمي ابوعلي وعزمي خميس وعيسى الشعيبي... وانا؛ وذلك بخلاف المهندس واثنين من المناضلين في الاستماع السياسي هما نمر وعبد الغني. ثم بعد ذلك بأشهر التحق بالإذاعة احمد عبد الرحمن وعلي فياض... حيث غادرناها، عزمي خميس ورسمي ابوعلي وانا، إلى القاهرة، ثم عدنا لشهر ونصف، طلب إلي بعدها التحرّك إلى دمشق. لملمت ثيابي المتواضعة في حقيبة اكثر تواضعاً، ومضيت.

في إذاعة درعا، مر بنا ماجد مرتين... لكنه لم يكن يمكث طويلاً، مرة كان مع «ابواللطف»، ومرة اخرى كان معه الشهيد علي حسن سلامة. في ذلك الوقت، كان لي مع ماجد حديث مقتضب لكنه حديث عن الإعلام وفي السياسة وحولهما... عندما وصلت إلى دمشق، توجّهت إلى مقر جريدة «فتح» الذي يقع في الشارع الرئيسي المتقاطع مع شارع الصالحية الدمشقي المشهور... قال ماجد حينما وصلت... كنا ننتظرك هيا بنا لنتحرّك... واثناء هبوطنا الدرج، قال نذهب إلى بيروت، نقيم إعلاماً هناك، سوف نناقش الأمر في الطريق... امامنا متسع من الوقت.

الأرض من حولنا، بيضاء ناصعة البياض، وقطع الجبل تبرز حادة تعكس بقايا شمس تسلّلت من خلف الغيوم... «أعرف ان مهمتنا صعبة، لهذا اخترت لها من اعتقد انهم قادرون عليها...» ثم التفت إليّ ماجد ضاحكاً... قال: «هل تذكر حين جئتكم إلى الإذاعة في القاهرة اول مرة؟ في ذلك الوقت كنتم أعددتم خطتكم اليومية، ووزّعتم المواد على المعلّقين...، وكتبت مواد سلمتها لمسؤول الإذاعة... يومها أذاع المادة، وعندما سلمته مادة اخرى في اليوم الثاني، قال لي محرجاً: انت بعيد عن جونا واسلوبنا في العمل... فهمت الموقف تماماً... يجب ان نكون إنسانيين في كل وقت... لم أشأ ان اركب رأسي... كنتم في الإذاعة تعيشون منغلقين على انفسكم... اعتدتم اسلوب بعضكم البعض، واصبحتم في اللاوعي ترفضون كل جديد... اسرد هذه الواقعة لأنني لا اريد لاعلامنا المقبل ان يقع في المأزق نفسه... دماء جديدة ينبغي ان تغذي الاعلام اليومي... شمول في النظر وفي الفكر واسفار، وممارسة... لا تكلس ولا جمود... في القاهرة، كنتم تعيشون يومكم في الإذاعة، ثم تخرجون إلى شارع الشريفين فشارع قصر النيل او سليمان باشا،

اهم الشوارع التجارية، هناك... الهاتف بين القاهرة وعمان لا يحمل حرارة الحدث. وجهاز اللاسلكي لا يبث نبضات الجماهير الحارة... على الاعلامي ان يلتصق بالجماهير... ان يعيش بينها، يترجم طموحاتها وآمالها ويعكس نضالاتها... في بيروت سوف نعيش على اطراف المخيم او قريباً منه، وسوف نكون بين الجماهير... نبضها هو نبض اعلامنا... الاعلام الذي لا يعكس نبضات الجماهير ولا يتوجّه إليها في الوقت ذاته هو اعلام بلا قضية. مزيف وفاسد. حسّ الناس البسطاء لا يعدله حسّ... وحينما يكون السياسيون غارقين في الأحداث من حولهم تكون الجماهير فقط هي القادرة على تصحيح مسارهم. من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة... بهذا وحده تستمر الثورة...».

في بيروت، في ذلك الوقت، شارع الحمراء يموج بالبشر... أعلام وزينات في كل مكان... وضجيج يعلو ويصطخب كلما اقترب المساء... الوان فاقعة واخرى برّاقة، واوراق ملوّنة وبالونات. وكطفل جاء لتوه من القرية، سرت مأخوذاً في تلك الساعة المتأخرة من النهار وساعات الليل... المدينة صاخبة اكثر من اللازم، مُتعبةٌ مُتعِبة. وهي ليست مدينتي... لكنني جئت، وإنني اليوم واحد من اولئك الذين سوف يبنون اعلاماً جديداً للثورة... يبنونه، لبنة لبنة، في محيط متسارع ينمو بلا ملامح... ما اصعب المهمة... بل ما اصعبنا نحن... من فلسطين، أطفالاً، نكاد لا نميز، إلى حدود الأغوار، ثم من الأغوار حتى الخليج، ومن الخليج حتى الثورة، فشرقي النهر، فما بعده حتى بيروت... وما بعد بيروت هو البحر. ويقول ماجد: «هذه المرة نضع البحر خلفنا ونندفع... لا قوة في هذه الأرض تقذفنا إلى البحر... في عام ١٩٣٦، ماتت الثورة بقرار. وفي هذه الثورة قرارنا الوحيد هو النصر...» ويقول ماجد ايضاً: «... فلسطين كل حفنة فيها لها موقع في القلب... وفلسطين، من شمالها إلى جنوبها من شرقها إلى غربها، هي فلسطين الفلسطينيين... لكنه في السياسة كما في الحرب نتعامل مع الوقائع والمعطيات... في الثورة ايضاً ينبغي ان نفعل ذلك...

«نقبل اي جزء من الأرض الفلسطينية يتحرّر او يحرّر او يجلو عنه الاحتلال، نقيم عليه سلطتنا الوطنية، ثم يكون بعد ذلك قرار الشعب ومؤسساته الدستورية لا احد يملك ان يقرر عن الأجيال القادمة ...

«فوق ارضك تستطيع ان تواصل نضالك دون ان تحاصرك الضغوط وتنغرس في ظهرك الخناجر، المعطيات، في المدى المنظور، لا تنبىء بأكثر من هذا. حل مرحلي على طريق الحل الشامل».

وخاض ماجد ابوشرار معركة «السلطة الوطنية» وسط جو مشحون بالتوتر، كان احد اولئك القلائل الذين نزلوا إلى الشارع إلى المخيمات وبين الكوادر، يحاور ويناقش. يخطب ويخاطب، كل ذلك بفروسية نادرة وبشجاعة الرجل الذي يؤمن بالديموقراطية إيماناً عميقاً مدهشاً يصل إلى حد القتال فعلاً من اجل ان يتيح لك الفرصة لإبداء رأيك والدفاع عنه. هذا الانطباع ليس انطباعي وحدي وإنما هو ايضاً انطباع الذين خاصموه في معركة «السلطة الوطنية» بكل ما يملكون. وأثمرت جهود ماجد كأحد ابرز الداعين

للسلطة الوطنية. وتبنى المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر برنامج النقاط العشر التي هي في الحقيقة النقاط التي كان يدافع عنها ماجد بكل قوة وصلابة وعناد.

وماجد ابوشرار كان احد ابرز الذين جاهروا بالسلطة الوطنية. وبعد حرب تشرين (اكتوبر)، عام ١٩٧٣، وحين بدا ان المعطيات المستجدّة يمكن، إذا احسن استثمارها، ان تفرز مثل هذه السلطة، نزل بكل قوته إلى الشارع يحاور بكل ما آمن به حول هذه المسألة. وفي تلك اللحظات النادرة التي كان ماجد فيها يبدو متعباً مرهقاً، كان يبتسم وكان يقول: «الجماهير هي التي تمنحنا الإيمان بحسّها العميق وإدراكها الذي لا يحد، وبقدرتها على فرز الصحيح من الخطأ، والجماهير تتفهم ما نقول رغم هذا السعار المحموم... رغم ما يثار من حولنا. الابتزاز يقتل قدرة القائد، يفقده إمكانية القيادة، يجب ألا نخضع للابتزاز، لكننا في الوقت نفسه، ينبغي ألا نمارس الارهاب الفكري. وإلا لا يعود هناك فرق بين الثورة والدكتاتورية.

«في الثورة يضع كل منا دمه دفاعاً عن مجموع الدم الفلسطيني. كلنا، مهما اختلفنا، رؤوسنا مطلوبة. لذا لا طريق امامنا غير طريق الحوار».

وكان ماجد يؤمن بشكل رائع بتلك الجدلية القائمة بين حركات التحرر في العالم. وكان يعتقد بجدية كاملة بدور حركات التحرير في إغناء المسيرة الثورية الفلسطينية ورفدها... كما كان ماجد ابوشرار يؤمن بدور التقدميين أينما كانوا وبأي لغة تكلّموا... ومن نيكاراغوا حتى انغولا حتى فيتنام وافغانستان كان لماجد اصدقاء ورفاق، استطاع ان يقيم بينه وبينهم علاقات نضالية مشحونة بالثقة والإيمان بمستقبل الشعوب. ومن الاتحاد السوفياتي حتى كوبا فالمانيا الديموقراطية، وكل القوى الاشتراكية والديموقراطية، كان لماجد اصدقاء ورفاق ايضاً. وكان يمكن ان يختلف معهم في الجزئيات لكنه كان يؤمن انه بدعم هذه القوى وبالنضال المشترك، جنباً إلى جنب، يمكن أن تزول الفوارق، وتقترب فيما بين رفاق المسيرة المسافات.

لقد كان ماجد يكرّر احياناً: «في البداية قالوا لنا في الاتحاد السوفياتي، انتم حركة رجعية ونحن لا نستطيع ان نساعدكم او ان نقيم معكم اية علاقات».

ويقول ماجد ايضاً: «ولأننا نؤمن بدور القوى التقدمية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي، في انتصار ثورتنا، ولأننا ندرك بأن الاتحاد السوفياتي، في النهاية، هو من ضمانات استمرار هذه الثورة حتى تصل إلى اهدافها، فإننا ناضلنا من اجل تنمية العلاقات بيننا وبين القوى الاشتراكية... لقد بذلنا جهوداً مضنية واستطعنا، بفضل صبرنا الثوري وإصرارنا على خلق علاقات بناءة بيننا وبين هذه القوى، ان نصل إلى ما نريد، وها نحن قد طوّرنا من علاقاتنا مع القوى الاشتراكية إلى هذا الحد الذي ترون، إلى علاقات وثيقة من التحالف والصداقة تقبل مزيداً من التطوير ولا تقبل التراجع».

وكان ماجد عندما يؤمن بشيء لا ينفك عن المجاهرة به، بل انه عندما كانت تصل به القناعة إلى حد التحرّك لممارسة قناعته، كان يرفض، من حيث المبدأ، ان يظل الأمر سراً،

وإن كانت هناك بطبيعة الحال اسرار قد تكون في التفاصيل. وعندما ذهب ماجد، عام ١٩٧٨، ليقوم بلقائه الأول مع حزب «راكح» رفض ان يذهب دون ان يعلن عن ذلك بخبر رسمي يصدر في وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا». وفعلاً كان لماجد ما اراد وكانت حادثة لقائه الأول مع راكح معلنة بغض النظر عن تفاصيل اللقاء. لم يكن ماجد، يحب العمل في الظلام.

«إن علاقاتنا مع راكح يجب ان لا تكون سراً. على الجماهير ان تكون على بيّنة من تحالفاتها. انا واثق انه لن يكون هناك رد فعل بين الجماهير على لقائنا مع راكح... الجماهير تعلم ان هذا الحزب يناضل ضد الاحتلال، يناضل بالكلمة وبالعمل السياسي ويدافع عن منظمة التحرير الفلسطينية وعن حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى ارضه ووطنه واسترداد حقوقه. إذاً كيف نخفي علاقاتنا معه عن اعين الجماهير!».

□ □ □

في اثناء حصار مخيم تل الزعتر، عام ١٩٧٦، كان ماجد ابوشرار واحداً من اولئك القادة الذين كانوا يمارسون قرار صموده. كان يرى ان صمود تل الزعتر يلقي الرعب في قلوب الخصوم والعملاء على السواء. وكان يرى ان كل يوم جديد في مسيرة صمود هذا المخيم الصغير، يربك عملاء الولايات المتحدة واسرائيل في المنطقة. وكان ماجد يقول: «ان اي دكتاتور في هذا العالم العربي، او في المنطقة، يرتجف الآن من صمود هؤلاء الأبطال في مخيمنا. ان الحكام الدكتاتوريين يعرفون معنى ان يصمد هذا النفر القليل من الناس في وجه البطش الفاشي بكل ما يمتلكه من سلاح وعتاد. ان تجربة صمود المخيم يمكن تعميمها في اي مكان وكل مكان، بطريقة او بأخرى. عندها لا احد يعرف اكثر من هؤلاء المصير الرهيب الذي ينتظرهم. اتخيّل هؤلاء يصحون من نومهم فجأة والرعب يأكل قلوبهم، وايديهم على مؤشر المذياع عساه يأتيهم بخبر انهيار تل الزعتر».

وكان ماجد مدافعاً «حتى النخاع» عن استقلالية القرار الفلسطيني... كان يعتقد ان انهيار الثورة الأكيد يكون بسلبها قرارها الوطني المستقل. وفي كل خطاباته، في أحاديثه ونقاشاته، في مجالسه الخاصة، كان لا ينسى ان يؤكد على اهمية استقلال القرار الوطني الفلسطيني.

«كل هذه المعارك الطاحنة. كل هذه الهجمات باتجاه الداخل والخارج. كل هذه المؤامرات هدفها الأساسي تصفيتنا جسدياً... تصفية الثورة واقتلاعها من جذورها، فإذا لم يكن فسلبها قرارها الوطني المستقل. ان سلب القرار هو دخول إلى التصفية من الشباك بدل الدخول من الباب».

لذلك اختلف ماجد كثيراً مع الأنظمة العربية. معظمها، إن لم يكن جميعها، ودائماً حول هذا الموقف او ذاك، ولم يكن له قبول بين الأنظمة وكانت له شعبية، واي شعبية بين الجماهير.

ولا شك في ان إيمان ماجد باستقلالية القرار الفلسطيني، ودفاعه الصلب عن هذا الإيمان قد جعل هامش ماجد الفلسطيني واسعاً... بحيث انه كان من الصعب على خصومه ان يتهموه بالخروج عن الدائرة التي تقع فيها المصالح الفلسطينية ابداً... كان، بالنظر والممارسة معاً، وكان يعتقد انه يسهم بدور فعّال في تقدّم البشرية وتخلصها من نير الاستعباد والظلم والقهر والاستعمار، من خلال نضاله لتحرير فلسطين. كان يعتقد ان النضال الفلسطيني يمسك بمفصل رئيسي من مفاصل السيطرة الامبريالية في العالم. وان كسر حلقات هذا المفصل وحسم الصراع لصالح الشعب الفلسطيني، سوف يسهم بدون شك في انهيار الامبريالية وانحسار ظلها وتراجعها بدون انتظام.

وماجد ابوشرار كان يؤمن بالأجيال القادمة، ولذا كان يحب الأطفال... يحبهم اكثر من اي شيء في هذا العالم. ما كان طفل يدخل عليه مكتبه حتى يقطع نقاشه ويتجه بكله نحو الطفل.

وفي درج مكتبه، كان ماجد... يحتفظ بالحلوى، كان يخشى ان يفاجئه طفل فلا يكون لديه ما يشيع في وجهه ابتسامته. لذا كانت حلوى الشوكولاته او البسكويت دائماً في ادراجه.

ماجد كان كثيراً وكبيراً... واحداً في كثير... وكبيراً إلى الحد الذي لا تحده الكلمات ولا ترقى إليه المعاني.

الخبز المر

غالب هلسا

عندما استرجع صورة الكثيرين من السياسيين العرب، يتأكد لي أن هنالك عداء أبدياً بينهم وبين الثقافة، وأن جهل غالبيتهم يتم اخفاؤه من خلال عمليات تجميل يقوم بها علماء الدعاية والاعلام.

أذكر، خلال عملي في وكالات الأنباء، أنه عند مجيء السادات الى السلطة كنت دائماً أحصل على نصين للخطاب الذي يلقيه، واحد للخطبة الفعلية، وآخر قد حذفت منه أجزاء، وأضيفت اليه أجزاء. وفي إحدى المرات أذاع السادات سراً عسكرياً كانت له نتائج خطيرة. لقد أعلن أنه تم تجهيز منطقة القنال بصواريخ سام، وأن الطيران الاسرائيلي لن يستطيع النفاذ الى العمق المصري. كانت الخطبة قد ألقيت في مدينة طنطا، وأذيعت على الهواء مباشرة، ومع هذا لم تنقل الصحف، ولا وكالات الأنباء هذا السر العسكري.

وبعد ١٥ أيار (مايو)، وقد زالت الأجهزة التي كانت تخضعه لرقابتها، انطلق السادات في عربدة مذهلة. مثال ذلك، أنه شارك سراً في تأليف مسرحية لفرقة تحية كاريوكا، عنوانها: «يحيا الوفد»؛ وهي تدور حول نضال الشعب المصري ضد الروس، الذين نهبوا خيراته.

واستقبل النقاد هذه المسرحية بالنقد. وفي اجتماع للسادات مع الصحافيين بدا غاضباً، وانطلق يقول دون تمهيد:

«بريخت، بريخت.. أيه بريخت دا؟ هوما فيش رئيس جمهورية كتب تمثيليات غير بريخت دا؟».

واندهش الصحافيون. ولم تزل دهشتهم إلّا حين تبين لهم أن السادات قد اعتقد أن برتولت بريخت هو فالتر أولبريخت رئيس جمهورية المانيا الديمقراطية آنذاك.

وهنالك حكايات، ليس هذا مجال نشرها. منها أنني حاولت أن أجري حديثاً مع سياسي عربي، جاء الى القاهرة، ضمن وفد بلاده الذي جاء ليقدم شكوى الى الجامعة

العربية. ومن خلال الحديث اكتشفت أن هذا السياسي يعتقد أن اسم «الجامعة العربية» هو أحد أسماء مصر. وعندما سألته عن لقاء الوفد مع الرئيس جمال عبد الناصر، قال:

«الرئيس جمال تكلم معنا بالانكليزية».

وهناك زعيم آخر التقيته في أوائل الستينات، وقد كنت أعمل في وكالة أنباء الصين الجديدة. وكانت الصين تغدق عليه المساعدات المالية والعسكرية. سألته عن رأيه في العلاقات مع الصين، فقال:

ـــ العقل للعرب والصنعة للصين. وعندما يلتقيان فإن الله سوف ينصرهما.

ان وجود مثل هذه الزعامات ليس مصادفة، خاصة في منطقة شديدة الأهمية والحساسية كالمنطقة العربية. فلا يمكن للخطط الشريرة، الموضوعة لهذه المنطقة، أن تمرر دون وجود قيادات بعيدة عن أجواء الثقافة.

لذلك كان بروز قائد سياسي مثقف كماجد أبوشرار، يستدعي حسماً سريعاً من جانب أجهزة الاستخبارات الأميركية والاسرائيلية. وهذا ما حدث بالفعل.

وأهمية ماجد أبوشرار، كظاهرة، ترتكز على:

(أ) بروزه في القلب المسلح للثورة العربية، وأعني به الثورة الفلسطينية.

(ب) كونه المركز الهام الذي تلتقي حوله وعبره القوى الديموقراطية الفلسطينية، واللبنانية والعربية.

(ج) كونه ظاهرة انفتاح سياسي لا يحدها ضيق أفق قبلي، أو تقوقع حلقي.

وأنا واثق أن ظاهرة ماجد أبوشرار ستعاود الظهور لأن لقاء قوى الثورة الفلسطينية الديموقراطية واليسارية مع القوى الديموقراطية واليسارية العربية واقع موضوعي، لا بد أن يجد من يمثله. وإن كان من الصعب تحديد الكيفية، أو الشخصية، التي ستقوم بهذا الدور.

سوف يكون حديثنا عن وجه من وجوه ابداع ماجد الثقافي وأعني به القصة القصيرة. اننا هنا أمام قائد سياسي، لم يخضع لعمليات التجميل والتزويق، التي يقدم الزعيم السياسي التقليدي من خلالها. اننا نراه هنا في مرحلة الشباب المبكر (بين ٢٣ و٢٧ سنة).

مجموعة «الخبز المر» الصادرة في عام ١٩٨٠ تضم اثنتي عشرة قصة، كتبت بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٤. وقد نشرت هذه القصص،أو معظمها كما يقول يحيى يخلف في مقدمته للمجموعة، في مجلة «الأفق الجديد» المقدسية: «والتي شكلت حاضنة ثقافية لكتابات الأدباء الشبان، من فلسطينيين وأردنيين..».

موضوعها الأساسي هو الموت. تعيش شخصيات هذه القصص في ظله، مشحونة به، واليه يكون منتهاها. ان القاء نظرة سريعة على هذه القصص يوضح هذه الحقيقة:

ففي قصة «صورة» يعيش الاسكافي، محمد اسماعيل، سراً لا يكشفه لأي كان. ومع

أنه جاوز الأربعين، إلّا أنه ظل عازباً، غارقاً في وحدته. ونكتشف في النهاية أنه: «فقد زوجته وولديه في معركة يافا.. وكاد يجن.. وهرب مع من هرب، وبقي كالمعتوه شهوراً..».

وفي قصة «مكان البطل»، يبدو الموت قدراً لا يرد. فأمام عدو متفوق بالسلاح وبالعدد، تصبح المقاومة قبولاً بالموت. ولكن موت «جبر» الذي قاوم تقدم الدبابات الاسرائيلية، يظل حياً: «كان ابراهيم يستدعي دوماً سالم واخوته ليذكرهم بوالدهم جبر.. البطل الذي منح الحياة لزملائه نظير موته».

وكمال يحطم أطباق المطعم الذي كان يعمل صبياً فيه، ليعمل صبي نجار، في قصة «النجار الصغير». لقد كان أبوه نجاراً قبل أن يستشهد وهو يحارب اليهود. استشهاد أبيه، هو الذي يحدد فعله، ومسيرة حياته.

وفي قصة «أفاعي الماء» نلتقي بالشاب الذي يبحث عن سبب مقتل أخيه. لقد مات الأخ تحت التعذيب في أحد سجون الاستخبارات، ثم صدمته سيارة ــ بعد موته ــ لإخفاء آثار التعذيب.

وفي قصة «سلة الملوخية» تصبح كومة الملوخية دون وجود لحم تطبخ معه: «ممددة في وسط الغرفة، على الحصيرة البالية، وكأنها جثة فقير معدم، تنتظر صدقة البلدية لتجهيزها ودفنها...».

وموت هذه الجثة، ككل الموت في قصص المجموعة، يمارس حياة تزحف على الأحياء، محاولة إزهاق أرواحهم:

«وشعرت بالجثة الممددة على الحصيرة، تتمطى، ثم تنساب سابحة حتى تصل رقبتي المنحنية، فتمد أصابع معروقة، مرتعشة، فتطبق على رقبتي بقوة وإصرار، وأحسست باختناق مفاجيء...».

ان استعادة القصص السبع الباقية تؤكد هذه الموضوعة، أعني موضوعة الموت. ان الجديد، الذي تضيفه، هو تكوين هذا الموت، وتنويع أشكاله. إنه ذكرى الأب الذي مات، والذي ما تزال ذكراه حية، واحباط لمشروع زواج حبيبين، حيث تقتل الحبيبة بفعل القنابل الاسرائيلية المتساقطة، انه توق واشتياق للتخلص من مأزق التفاهة:

«ولكن خوراً لذيذاً يسري الآن في أوصالي.. انه يطرد الألم يجتثه.. وألف وألف برعم ورد تنمو في جسدي المشتعل.. والهاوية تبتسم، والدنيا تظلم».

إنه هو الذي ينتظر الفدائي تحت الجسر..

فما هي معطيات هذا الموت؟ كيف تكون، وما هي العناصر التي شكلته؟

انه هذا الحصار الذي يحيط بالفلسطيني من كل جانب، فهوالجوع: يسأل أبوخميس في قصة «الخبز المر»: كم سنة يمكن أن يعيش المصدور؟ إنه مصدور بالسل، ولكن قدر الجوع يقوده الى الموت قسراً: «.. ما الذي سيفعله الطبيب؟ .. سيحولني الى مستشفى

السل، والمستشفى سيطعمني ويعالجني، لكنه لن يطعم زوجتي وبناتي.. أرجو أن تكون قد فهمت».

وظل «أبو خميس» يكافح الموت، حتى «سقطت كفه على صدره، وأسدلت الغطاء على وجهه الهارب من الحياة».

والفلسطيني محاصر بالمخابرات المحلية «والقتل في حوادث السيارات، في هذه المدينة، يعني أن القتيل أعيد قتله، بعد أن تم ذلك تحت نير التعذيب، لتدفن الجريمة وتضيع معالمها تحت عجلات سيارة مجهولة تمزق الجسد الميت».

وهو محاصر بإحساسه بتفاهته، الذي تولد من كونه لا دور له: «أنا تافه.. ثمانية وعشرون عاماً عشتها دون أن أحقق شيئاً».

والفلسطيني دون أن يقرر شيئاً، يقتلع من أرضه، وتسحقه مدافع الأعداء. (الشمس تذوب).

هذا الفلسطيني لا يمتلك سوى ذاكرة مشحونة بالموت، وسوى موته المؤكد: «كم سنة يمكن أن يعيش المصدور؟».

الدلالة من خلال السياق

إن وضع هذه القصص في سياقها التاريخي، وفي سياق حياة زعيم سياسي بارز، يمنحها الدلالات العميقة، التي افتقدتها هذه القصص، بسبب كونها بدايات، لم تكتسب النضج والاكتمال. ولهذا سوف ينصرف حديثنا إلى كونها وثائق نفسية واجتماعية، قبل أن نتحدث عن امكانياتها الفنية المضمرة، والتي كانت تشير الى موهبة حقيقية لم تتح لها ظروف حياة القاص أن تبلغ مداها.

هذا الفلسطيني ــ في هذه المجموعة ــ المعبّأ موتاً: ذاكرة وذكرى ومصيراً، وفي أحيان، توقاً، هل يعيش تلك اللحظة المخيفة، حيث حسب المصطلح الفرويدي أن غريزة الموت انتصرت فيه، وأصبح شخصية نيكروفيلية (أي عاشقة للموت) تسعد بانطفاء الحياة؟

الواقع، أن القراءة المتمعنة لهذه القصص تكشف عن اليأس. ولكنه يأس مثابر، يحاول جاهداً أن يقتلع الموت، فيفاجئه الموت عند المنحنى، من حيث لا يتوقع. ان دفع الوجود الفلسطيني إلى قلب مأزق العدم يحفل دلالته. انه رفض لكل عزاء فردي وخاص. ان الفلسطيني، وقد انحصرت خياراته في خيار وحيد: أن يختار الموت الذي يعجبه، قد وضع الأسس النفسية للعنف الثوري.

إن هذا الموت الذي يخنق الذاكرة، ويحدد الفعل، قد أوجد الخيار ونقيضه: اليأس والثورة. لن تتخلص الذاكرة الفلسطينية من أشباح الموتى إلّا بالعنف.

وهذه القصص لا تكتفي بهذا التجريد (الحصار، اليأس، الثورة)، ولكنها تملأ هذا

التجريد بالدلالات الاجتماعية. ان اختيار النماذج والحالات، هنا، يجيب على سؤال مطروح سلفاً: أي فلسطيني نعني؟

انه بالقطع ليس البورجوازي الفلسطيني، فهو لا يجد له مكاناً في هذه القصص. إنه إنسان قد اختار خلاصه الخاص، انتمى الى البورجوازية أو البيروقراطية المجاورة وتجاوز مأزقه.

ان ما تعنى به هذه القصص هو الفلسطيني الفقير. وهو، حتى وان مارس ثورته الاجتماعية، فلا طبقات عليا يثور عليها ليستعيد حقوقه. انه مقتلع حتى من حلبة الصراع الاجتماعي.

وليس هذا وحده هو الارهاص الوحيد بذلك الطابع الفريد للثورة الفلسطينية: ثورة تبحث عن أرض، وعليها أن تقتحم أرضاً زرعها الأعداء بالجنود وبالسكان، وبمعنى آخر، انها ثورة اجتماعية، ولكن عنصرها الأساسي هو الفدائي.

إننا هنا نعيش إرهاصاً للفدائي عبر معطيات متعددة:

(أ) ان معظم الشخصيات تسير نحو موتها مفتوحة العينين. هذا ما نجده عند «أبو خميس» الذي يختار موته حتى تعيش زوجته وبناته. وهذا ما فعله ذلك الأخ، الذي مات في أقبية مخابرات دولة، غير محددة الهوية. وهو ما فعله «جبر» حين اختار الموت أمام الدبابات اليهودية الزاحفة حتى ينجو زملاؤه. وهو ما فعله بطل قصة «وانهار الجدار».

(ب) الارهاص الآخر للفدائي، هو أن كل أساليب الفعل قد امتنعت أمام هذه الشخصيات، ولم يبق أمامها سوى الاستشهاد. حتى أقل القصص إيحاء بذلك تحمل هذه الدلالة. أعني بها قصة «سلة الملوخية». فحين تمددت كومة الملوخية كالجثة، لم تفعل ذلك بمنطق الاستعارة والتشبيه البلاغيين. بل كانت إيماء الى المصير ــ المأزق: اذا أكلنا اليوم، فسنعيش بلا طعام أربعة أيام قادمة «والجثة الممددة التي أطبقت بأصابعها المعروقة على رقبتي حتى انتزعت مني قوت أربعة أيام طويلة». أوليس شراء اللحمة، هنا، تجسيداً وإيماء الى فعل استشهادي؟

(جـ) ان مجانية هذا الموت تطالب بملء هذا الموت بمضمون الحياة. ففي قصة «وانهار الجدار» يقبل الراوي موته، بل يكاد يفرح به، لأنه تافه لم يحقق شيئاً هاماً في حياته. انه ميت قبل الموت. فكيف يُكسب حياته معنى؟ كيف يمكنه أن يفعل ذلك وسط ظروف الحصار، التي تحدثنا عنها منذ قليل؟

ان الاجابة على هذا التساؤل تفرض علينا فرضاً: حتى يكون لحياة الفلسطيني معنى، حتى تمتلىء بالدلالة والانجاز، يجب أن يكون لموته معنى. ان هذه المعادلة المقلوبة هي القدر الفلسطيني. وبهذا يصبح الاستشهاد هو الوسيلة لملء حياة سابقة من الاذلال والتفاهة واللاجدوى.

(د) كما ذكرنا، فان الأموات ــ الشهداء، أو الضحايا ــ الشهداء، يلقون ظلالهم بكثافة على الأحياء، في هذه المجموعة. انهم يرسمون، بشكل ما، طريق الأحياء. «محمد

اسماعيل» ثبت عند رؤية واحدة: استشهاد زوجته وولديه. «وكمال» ، النجار الصغير، قد تحددت حياته سلفاً: أن يصبح نجاراً. لذا يثور فجأة ويحطم الأطباق: «وغادر كمال المطعم.. ونظراته المنكسرة تحاول ألّا تكون كذلك، واتجه بجذل وأمل الى الدكان المقابل.. دكان ابي محمد النجار».

أي ليصبح نجاراً كأبيه الشهيد.

وأنا قد التقيت بهذه الظاهرة في مخيمات شاتيلا وصبره وبرج البراجنة. كان ذلك خلال حوارات أجريتها مع بعض أهالي هذه المخيمات، امتدت زمناً (في عام ١٩٨٠). وأعيد هنا ما ذكرته في «صورة شخصية لأم العبد»

«حديث الأم عن الشهيد يبدو، في الظاهر، متناقضاً. فهي تنكر أن الشهيد يموت، ولكنها، في الوقت ذاته، تتحدث عن موته. هذا ما لاحظته عند العديد من أمهات الشهداء اللواتي التقيتهن. لم أستطع أن أنفذ تماماً الى عمق هذا المعتقد الشعبي. كل ما استطعت فهمه أن للشهيد موتاً خاصاً، يتضمن حياة خاصة. وأن استشهاد الابن بالنسبة للأم، له حزنه الخاص، وفرحته الخاصة..».

وتحكي «أم العبد» عن زيارتها لمقابر الشهداء:

«يشهد الله، اني فتت، الدنيا غروب. القبور بلاقيهم خضر، خضر. وقفت أنا. قلت:

ــ أنتو أبناء فلسطين، ليش بتخوفوا بنت فلسطين! طيب، طيب، ما أنا بنت أكبر واحد فيكم، وأخت الكبير فيكو. يشهد الله القبور ساعتها تحركت. القبور بتتحرك لأن شهداءنا بدافعوا معنا، بحاربوا عدو فلسطين. تفكرش بالشهيد أنه ميت. لقيتهم بتحركوا وهمه بتحركوا لأن روح الشهيد بتحارب. البنت هاي كانت معاي. قلت لها:

ــ هيها (ها هي) القبور بتتحرك.

قال لي ابوصطيف:

ــ انتي مطوله؟

قلت:

ــ على مهلك. أنا بشوف القبور بتتحرك.

قال:

ــ لا حول ولا قوة الا بالله».

إن علينا أن نتذكر هنا، أن قصص ماجد قد كتبت قبل هذا الحديث بعشرين سنة تقريباً. ولكن الاثنين يقتربان من الحقيقة النفسية نفسها في الشخصية الفلسطينية: ان فعل الاستشهاد هــو مثال يطرحه الشهيد للاحتذاء.

لقد استطاع ماجد ــ وعلى حد علمي أنها المرة الأولى في الأدب الفلسطيني ــ أن يلمس عمق ذلك التكوين النفسي للشخصية الفلسطينية، وأن يكشف عن مكوّناتها: ذاكرة الموت، الشهيد الحي الميت، الموت الذي يرسم طريق الحياة. وهو بهذا قد طرح واقعاً اجتماعياً وتكويناً نفسياً جاهزاً للعنف الثوري.

لقد تخلت هذه القصص عن ذلك التفاؤل الساذج (الانتصار الذي يعقب المعاناة) وعن ذلك التبسيط الشديد للإنسان الفلسطيني. أعني بذلك، تحويل الفلسطيني الى مجرد تجريد للإنسان المضطهد، الذي يرفع سلاحه، وهو مبتسم، في وجع أعدائه. ان هذه القصص تلمس خصوصية الفلسطيني. أي انها تراه ضمن ظرفه التاريخي والاجتماعي.

وأحب، في هذا المجال، أن أكرر أن ما خرجت به من استنتاجات هو نتيجة قراءة نفسية واجتماعية لهذه القصص، ومن خلال وضعها في اطارها التاريخي. بمعنى آخر، ان هذه القصص تعاني من النواقص التي يعاني منها كل مبتدىء في ممارسة هذا الفن الشديد الصعوبة: القصة القصيرة. ولهذا، فإن النتائج التي توصلت اليها جاءت عبر إحالتها الى معطيات تقع خارجها.

ولكن هذه اللمسة العميقة للتكوين النفسي الفلسطيني تشير الى بداية فنان كبير بحق لم تتح له ظروف حياته أن يتحقق. يقول يحيى يخلف في مقدمته للمجموعة: ان ماجد «كان يقول دائماً:

أتمنى أن يتاح لي الوقت الكافي للعودة الى كتابة القصة.. لكتابة التجربة النضالية، التي أختزنتها طوال هذه السنوات الطويلة».

ولكنه لم يعد، ولن يعود أبداً.

ملامح فنان لم يكتمل

القصة القصيرة فن شديد الصعوبة. رغم كثرة ما ينشر منها، فقلائل جداً، على المستوى العالمي، الذين استطاعوا أن يتميزوا فيها.

وبالنسبة للأديب العربي تصبح المسألة أشد صعوبة. حيث لا تقاليد راسخة لهذا الفن ــ ولا نماذج مميزة ــ إلّا في النادر ــ يحتذيها القاص ويتعلم منها. ولهذا فنحن لا نتوقع معجزة من قصاص ناشىء.

تلك هي مأساة ماجد في هذه المجموعة. فلقد أكد تميزه في هذا المجال، ثم فرضت عليه الظروف أن يتوقف. كما فرض عليه استشهاده نهاية مشروعه، في أن يعاود كتابة القصة القصيرة.

وعندما أتحدث عن تميز هذه المجموعة، فما أعنيه هو مجموعة من المؤشرات الواعدة. فهو قد استطاع أن ينفذ الى التكوين النفسي العميق للفلسطينين ــ ذلك التكوين الذي يرتد على الذات فيدمرها، أو يتحول الى فعل، فيجعل منه (أي الفلسطيني) فدائياً.

في هذا يفترق ماجد عن المفهوم المشوّه والشديد السذاجة للواقعية الاشتراكية، الذي كان سائداً في تلك المرحلة. اننا نكتشف بعض التشابه السطحي في هذه المجموعة مع ذلك المفهوم. ففي قصة «النجار الصغير» مثلاً، نشهد ثورة الصبي الناجحة على واقعه، وتحقق انتصاره من خلال تركه للمطعم الذي كان يعمل فيه، واتجاهه الى دكان النجار ليتعلم الصنعة.

وفي قصة «سلة الملوخية» تنبعث الحياة في الجثة (كومة الملوخية) عندما يقرر الراوي أن يضحي بالثلاثين قرشاً، وهي آخر ما يملك، ليحول الجثة الى نسغ للحياة. وفي قصة «الخبز المر» نجد «أبو خميس» يموت ببطء ولا يرى في نفسه إلّا وسيلة لحياة الآخرين.

ولكننا نلمس على الفور حدود هذا التمرد، وهذا الانتصار. ان اقتفاء أثر الأب، بالنسبة للنجار الصغير، ليس اتباعاً لنصر حققه الأب بكونه نجاراً، بل لاندراج الأب في سياق الاستشهاد ــ الموت، الذي يملأ حياة الأم ــ والذي تسرب منها الى الصبي. وشراء اللحمة لتحويل الملوخية الى نسغ للحياة يبشر بأربعة أيام من الجوع. كما أن موت «أبو خميس» لم يكن الوسيلة المثلى لإنقاذ زوجته وبناته، فها هو يموت، وتظل الزوجة والبنات في مواجهة حياة بلا معيل.

ففي حين كانت تقدم الواقعية الاشتراكية بمفهومها الساذج والمشوه بطلاً ينتصر، وينخرط بعد ذلك في سكونية وفي استرخاء سعادة كاذبة، نجد الانتصار هنا، يقودنا إلى الغوص أكثر في مواجهة الموت.

ومسألة أُخرى، تفترق فيها هذه المجموعة عن قصص الواقعية الاشتراكية، وعن «حكايات» البطل الفلسطيني المطلق. فباستثناء شخصية «جبر» في قصة «مكان البطل» لا نجد أبطالاً إيجابيين. ان أكثر الشخصيات ايجابية هو بطل قصة «وانهار الجدار». إنه، في أعماقه، يدرك ذلك الخيار الصعب المفروض على الفلسطيني: الخيار بين موتين: الموت التافه لإنسان لم يحقق شيئاً في حياته، والموت البطولي، الذي نلمس إرهاصاته في هذه المجموعة، دون أن يتحقق.

إذا كان الانسان يحقق ذاته في ظروف البشر الآخرين، عبر مجموعة من الانتصارات تتوالى وتتجمع، لتخلق الانتصار الأكبر، فالفلسطيني سيظل مهزوماً حتى لحظة نصره النهائي. لهذا فهو يظل وسيلة لهدف كبير، ولن يصبح غاية في ذاته إلّا عندما تنغرس جذوره في أرضه، أي عند عودته النهائية اليها.

وهذا يعني أنه لا يحمل ذاكرة معبأة بالموت وحسب، بل يحمل الاستشهاد في ذاته كمصير.

هذا هو المشروع الصعب، المعقد والمؤلم، الذي حاولت هذه المجموعة الوصول إليه.

وهذا مشروع فريد. عليه أن يتجاوز، أو يتفادى المشاريع الجاهزة: الواقعية الاشتراكية، الوجودية، القصص العربية التقليدية الخ.. ليحرث في أرض جديدة بكر. وهو مشروع يحتاج إلى مران طويل والى الاكتشاف المتواصل.

وقد اكتفى ماجد بالبداية. لم تتح له ظروف حياته أن يستمر ليمتلك التقنية، والنفاذ إلى الأعماق. لهذا نجد أن معظم هذه القصص هي مشاريع روايات، اختزلت، وتحولت الى قصص قصيرة.

ان هذه القصص لا تقوم بذاتها، ولكنها محالة دوماً الى خلفيات قد يعرفها بعض

القراء العرب، ولكنها تظل افتراضاً. وهذه الخلفيات ليست ضرورية لتوضيح الأحداث فقط، بل هي العمل الحقيقي للتكوين النفسي والاجتماعي للشخصيات القصصية. وهي جزء من الحدث، أيضاً. ان وضع الأم، في قصة «النجار الصغير»، في قلب الحدث واستحضارها ضروريان، فهي الذاكرة التي تربط الماضي (الأب ــ الشهيد ــ النجار) بالمستقبل ــ أي مسعى الصبي لأن يصبح نجاراً.

لذلك، فعندما يكتفي الصبي باستعادة ما قالته الأم عن أبيه نظل في مجال الاخبار والانباء، بعيدين عن معايشة الحبل السري الذي يربط الابن بأبيه.

وتظل، أيضاً، قرارات رواية «وانهار الجدار» مجرد مزاعم، ان لم ننفذ الى عمق المأزق الذي يعيشه الفلسطيني.

وفي قصة «الشمس تذوب» يأتي الموت مفاجئاً، وخارج السياق. تسقط القنابل فجأة فتقتل «عريب» وتهشم ساق الراوي.

أي، أنه حين تحولت هذه القصص إلى مجموعة من الأخبار بحيث أصبحنا في مواجهة قدر غير مفهوم، لا قدر الفلسطيني المحدد بالذات.

رغم هذا، فإن هذه القصص قد قادتنا الى حافة الهوة، ولم تسر الخطوة التالية الى تجسيد مكونات النفس الفلسطينية. كان ذلك يحتاج إلى مران طويل، كما قلنا.

تميُّز هذه المجموعة ــ رغم كونها بداية ــ نتلمسه في تلك المحاولة الصعبة لاكتشاف لغة القصة. لغة تتميز في الخروج من التشبيه البلاغي الى الصورة، ومن اللغة التقريرية الى اللغة المفتوحة الموحية.

يصف الكاتب في قصة «تمزق» طفلاً يسير بجوار أمه في زحام «باب العامود» بالقدس: انه يهبط الدرجات المزدحمة و«الحياة كدأبها تسير هادئة، رتيبة، ناعمة، كما بدأت منذ الأزل... الوجوه صاعدة هابطة بهدوء ونشاط سوى ذلك الطفل الصغير الحلو، الذي يشد يد أمه لتشتري له كرة ملونة من البسطة التي تسد آخر الزقاق القصير لتدفعه الى الانحناء شرقاً.. إصراره الطفولي وعناده اللين الطري ذكّراه باسامة ــ أخيه الصغير ــ..».

صورة أُخرى في «النجار الصغير»:

«يبدو لي كلما أراه.. كدمية كبيرة رائعة، ملقاة باهمال في مطبخ.. شعر أشقر مبعثر.. وعينان زرقاوان تطفحان بنظرات مكسرة، وكفان ناحلان أسند بأحدهما جانب وجهه الشمعي.. وأمسك بالأخرى ملعقة كبيرة، يضرب بها ضربات رتيبة هينة على فخذه الصغير، وما عدا ذلك فثياب متسخة، يميزها سروال ضيق مرقوع فوق الركبة اليسرى. واصبع كحبة كستناء مقشورة يبرز من ثقب واسع في حذائه المهترىء. ثم قلب صغير يدق كيفما اتفق منذ عشر سنوات.. حول الدمية.. عدة مقالٍ يتدلى سواد معدنها مع بياض الحائط المغبش..».

وبالطبع فإننا لا نستطيع ان نأتي بالمزيد من الاستشهادات، بسبب طول هذين الاستشهادين، وضيق الحيز.

ماذا نستشف من وراء هذين الاستشهادين؟

اننا نستشف أولاً، تلك المجاهدة في امتلاك اللغة والسيطرة عليها. ثانياً، نكتشف ان تلك المجاهدة كانت نتاج محاولة للاختراق والتجاوز. انها تخترق المصطلح البلاغي العربي المكتفي بذاته، بجرسه أو إيقاعه، أو براعته لتعبر عن صورة. وهي لا تكتفي بهذا، بل تتجاوزه الى نقل الصورة لنا، وعبرها الانفعال الذي يملأ روح الشخصية التي ترى وتشاهد. لقد هبط منذ قليل من الطائرة، وأزيز محركاتها «ومذاق القيء يفسد طعم لعابه..» لذلك يبدو العالم مجرد حركة ميكانيكية للصعود والهبوط. ان انشغاله بذكرى الأب المتوفي لا يتيح مجالاً للتأمل. ولكن الحاجز يتحطم عند مشاهدة الطفل. «اصراره الطفولي وعناده اللين الطري» نفذ اليه. عندها «ود صادقاً أن ينحني ليحمله بين ذراعيه».

وفي الصورة الأخرى، نجد الصبي منفياً وسط المطبخ الواسع. ان ذلك النفي ينتقل الينا عبر الدمية المكسورة. الملقاة بإهمال في مكان مهجور.

ان علينا هنا أن نبحث عن الدلالات السايكولوجية لهذه اللغة بالنسبة للفنان. الفنان دائماً يبحث عن لغته الخاصة. وبالنسبة للفنان الحقيقي يحمل هذا البحث دلالة التجاوز.

ولكن ما الذي يتجاوزه؟

لقد سبق التعبير عن هذا الواقع عبر أشكال وصيغ. ولما كانت تجربة الفنان، في جانب منها، فريدة وخاصة به، فعليه أن يجد وسيلة للتعبير عن هذا الجديد. قد يقتصر التعبير على إعادة انتاج الأشكال والصيغ القديمة. عندها نعتبر الفنان فاشلاً، وخائناً لما هو فريد وخاص به. وعندما يبدع الفنان يكون قد نقل اللغة، والشكل الجمالي أيضاً من العام الى لغة خاصة به. يسبق هذا وعي بالجسد. أعني أن تستطيع الحواس أن ترى العالم طازجاً.

ألا يفعل الجميع ذلك؟

لا. معظمنا يرى العالم تكراراً لصيغ جاهزة، لا يحتاج الى أسماء جديدة، ولا الى لغة جديدة. ان ميزة الفنان هي إحساسه بهذه الجدة، والحاجة في التعبير عنها وتوصيلها.

هذا ما نجده، كبدايات، في هذه المجموعة، وهو ما استحق صفة التميز.

ردود

الطبقة العاملة الفلسطينية
مناقشة لدراستي مصلح وجفّال

الباحثة روز مصلح، في مقالتها ذات الثلاثة أجزاء المنشورة في الأعداد: ١١٥، ١١٦، ١١٧ من شؤون فلسطينية، والدكتور مصطفى جفّال في مقاله: «الصوت العربي في الانتخابات الاسرائيلية»وفي كتابه: «الطبقة العاملة الفلسطينية، الحركة النقابية في الضفة الغربية وقطاع غزّة»، يطرحان مادة خصبة جداً للنقاش، وهي بالفعل من الدراسات القليلة الجادة التي تبحث في عنصر من أهم عناصر التحليل الطبقي الشامل لشعبنا، ألا وهو تشكّل الطبقة العاملة الفلسطينية وخصائصها...

وقد كان حرصي على المساهمة في مناقشة هذه الافكار، وكذلك الرد السريع عليها للسيد غطاس أبو عيطة، المنشور في العدد ١١٨ من شؤون فلسطينية، نابعاً من احساسي بأهمية هذه الأفكار وأهمية التمعّن بها، للوصول الى أدق النتائج وأسلمها. وستكون هذه المساهمة عبارة عن مساهمة أولية سأتبعها بكتابة أكثر تفصيلاً، على ضوء هذه الملاحظات العامة.

تهدف هذه الملاحظات للاشارة الى خصائص الواقع المعقد داخل الوطن المحتل على الصعد الاجتماعية والاقتصادية، وما يؤدي اليه ذلك من تحولات داخل البنية الطبقية لشعبنا، ومن نتائج على الصعيد السياسي. فالتحليل الصحيح لطبيعة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية هو وحده الكفيل بإيصال صاحبه الى نتائج صحيحة، سواء في مجال تحديد السياسات التكتيكية والاستراتيجية السليمة، أو في رسم خريطة التحالفات الصحيحة. ويمكننا أن نلحظ أن عدداً من الخلافات الهامة بين الفصائل الماركسية الفلسطينية، ناتج عن التمايزات في تحليل أوضاع الطبقات وأوزانها ومواقعها، وفي مقدمتها الطبقة العاملة: حجمها، وزنها، وأساليب النضال بين صفوفها.

حول أسلوب النظر للموضوع

ان أبرز مشكلة في معظم المعالجات التي تتطرق الى موضوعنا هذا، من الناحية المنهجية العامة هي عدم الاستناد الى فهم عميق لكل من:

(أ) الوضع الاقتصادي الاجتماعي لشعبنا تحت الاحتلال.

(ب) تأثير طبيعة الدولة الصهيونية وخصوصيات احتلالها الاستيطاني على هذا الوضع.

(ج) آثار التخلف على الصعيد العالمي وخصوصياته النوعية في واقعنا الخاص.

وتظهر نتيجة افتقاد هذا الفهم الشمولي، عندما يتم التعامل مع الطبقة العاملة من منظور أحادي،

كأرقام وجداول يتم تحليلها بعيداً عن كل ما حولها، أو لنقل بالتركيز على عامل واحد على حساب العوامل الأخرى ألا وهو عددها مثلاً. وعلى سبيل المثال، تصل الباحثة روز مصلح الى نتيجة مؤدّاها المبالغة الشديدة في تأثير هذه الطبقة على الاقتصاد الاسرائيلي، مستندة بذلك الى الأرقام الصمّاء في الجداول، والى أقوال بعض القادة الاسرائيليين. فهي تعتبر أن العمل العربي «يتمركز في القطاعات الانتاجية الرئيسية» (**شؤون فلسطينية**، العدد ١١٧، ص ١٣٠). وان غياب العمال العرب، في بعض الأيام، أدّى الى «شل فروع اقتصادية بكاملها» (**المصدر نفسه**).

تقول هذا، مع أنها لو تمعنت قليلاً في طبيعة الاقتصاد الاسرائيلي، وفي ما يستند اليه، لأدركت غرابة ما تقول (حتى لو أثبتت كلامها بأقوال بعض القادة الصهاينة لأنهم يقولونه لأهداف سياسية معينة، وليس من باب الأمانة والصدق) ولأمكن تحديد الوزن الحقيقي للعمال العرب، حتى لا يفهم من حديثي أنني أقصد تغييب تأثيرهم بالكامل.

انهم أولاً: يشكلون ٥ ٪ من مجموع القوة العاملة الاسرائيلية؛ ثانياً: نحن نعرف أن عدداً هاماً من الأعمال التي تعتبر القطاعات الرئيسية للانتاج الاسرائيلي الكبير، محظورة على العمال العرب بالكامل كالصناعة الحربية، أما الأعمال التي يتركز فيها العمال العرب، فهي مجالات العمل الأسود. وحتى نرى ذلك بالأرقام (اذا اعتبرنا أن الصناعة وحدها خارج نطاق العمل المتخلف، ومع الادراك أن عمل عمالنا، حتى في الصناعة، ينحصر في الوظائف الدنيا منها) نجد أن ٨٠ ٪ من العمال العرب هم أسيرو الأعمال المتخلفة.

وأخيراً، فإن على المدقق في هذا الموضوع أن ينتبه أيضاً الى أن الاقتصاد الاسرائيلي نفسه لا يعتمد على الانتاج المحلي الاّ بنسبة محدودة، فالمساعدات الخارجية تغطي جزءاً هاماً من عجز الاقتصاد العام. وعلى سبيل المثال، في العام ١٩٦٨ تمت تغطية العجز البالغ ٧ ½ بليون دولار من الخارج: ٧٠ ٪ منها تمت بواسطة تحويلات رأسمالية صافية من جانب واحد، وبدون أي شرط (حاييم حانجبي، موشي ماكوفر، وآكيفا أور، **الطبيعة الطبقية للمجتمع الاسرائيلي**، بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٩، ص ١٦).

وهكذا ارتكزت مصلح على وجود ٣٢ ألف عامل من غزة و٣٦,٨ ألف من الضفة الغربية، وأهملت ما عداه من عوامل، أي انها أهملت ما تعنيه هذه الأرقام بدقة، بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي.

حول وضع الطبقة العاملة في الداخل

يهمل معظم الباحثين، لدى معالجتهم لهذا الموضوع، أثر تخلف الاقتصاد الأردني الذي كان سائداً في الضفة الغربية، وتخلف اقتصاديات قطاع غزة التي كانت تحت الاشراف المصري، على التزايد الكبير الذي طرأ على حجم الطبقة العاملة الفلسطينية بعد العام ١٩٦٧.

إذ أن ضعف سوق العمل، قبل العام ١٩٦٧، قد أدى، بشكل موضوعي، الى وجود نسبة غير بسيطة من العاطلين عن العمل، كما أدت النتائج المترتبة على طبيعة السوق المتخلف الى وجود نسبة أكبر من البطالة المقنعة وخاصة في الريف، مما جعل الانفتاح على سوق أكثر تقدماً (سوق العمل الاسرائيلي المتلهف للأيدي العاملة العربية الرخيصة)، يؤدي تلقائياً الى خلق حالة جديدة يكون أول ثمارها انخفاض نسبة البطالة والبطالة المقنعة الى أدنى مستوى، وانتقال الجميع الى صفوف العمل المأجور. وقد انضمت الى هؤلاء عناصر الفئات الأخرى المتضررة من سياسة الاحتلال الاستيطانية أو الاقتصادية: مصادرة الأراضي من ناحية، والغلاء الفاحش في وسائل الحياة وفي وسائل الانتاج الزراعي من ناحية أخرى، مما دفع بأعداد متزايدة الى صفوف العمل المأجور.

يفسر هذا الفهم، التزايد الكبير في حجم الطبقة العاملة، والذي لا يتناسب أبداً مع مستوى النمو

الاعتيادي، الناتج عن الانتقال الطبيعي لأفراد ومجموعات من فئات اجتماعية مختلفة الى صفوف العمل المأجور.

لقد حقق الاحتلال هدفين مترابطين، من خلال هذه الزيادة التي شجّعها كثيراً في البداية، وهما:

أولاً: تحقيق أقصى ربح لأرباب العمل الاسرائيلي. ففي الوقت الذي لا حقوق قانونية للعمال العرب (الا بشكل محدود جداً)، عليهم أن يمارسوا أسوأ أنواع العمل، والتي يأنف اليهود، وبالذات الغربيون منهم، من ممارستها. وللتدليل على مستوى الربح الذي يجنيه أرباب العمل الاسرائيليون أكتفي بإيراد هذه النسبة: نسبة دخل العرب العاملين في اسرائيل ٢٪ من نسبة دخل كل العاملين في اسرائيل، في الوقت الذي يمثلون ٥ بالمئة من عددهم. (عادل سمارة، **اقتصاديات الجوع في الضفة والقطاع**، دار مفتاح، بلا تاريخ، ص ١٤٨).

ثانياً: هدف أمني مرتبط بمحاولة امتصاص نقمة العرب عن طريق تشغيلهم، وعدم ترك أي منهم فريسة الجوع، على الأقل في الفترة الأولى للاحتلال. وعلى الرغم من تدني مداخيل العرب، إلّا أنها تشكل ٢٥ ــ ٣٠٪ من الناتج الوطني الاجمالي للمناطق المحتلة (**المصدر نفسه**). كذلك فإن تشغيل العرب يسهم، برأي الاحتلال، في خلق حالة تعايش معه.

وفي هذا المجال، لا يسعنا الاكتفاء بأحد العاملين، أو التركيز عليه على حساب الآخر، لأن لكليهما أهمية خاصة في تحقيق المعادلة المزدوجة... كما أنه لا يسعنا الاستناد إلى هدفي الاحتلال للوصول الى نتيجة مؤداها اعتبار أن ما يجري هو لمصلحة الاحتلال من جانب واحد، ومن ثم إهمال النتائج الموضوعية التي جرت في الواقع، والتي هي عبارة عن ازدياد عدد أفراد الطبقة العاملة، الذي شمل انتقال أجزاء لا يستهان بها من الطبقات الأخرى (فلاحين وأرباب عمل...) إلى صفوف العمل المأجور، وهي حقيقة التقى عندها كل من مصلح وجفّال. إلّا أنهما اختلفا في النتائج المترتبة على هذه العملية. ففي الوقت الذي اعتبر جفّال أن النتيجة المنطقية الوحيدة لما يجري هو ازدياد حجم ووزن الطبقة العاملة وتحسن مزاياها وتحول أجزاء منها الى بروليتاريا.. تضع مصلح اشتراطات على هذه العملية، تكاد تصل بها الى اعتبار وجود الطبقة العاملة، كطبقة، مرهوناً بنمو اقتصاد المناطق المحتلة وجذب هذه الطبقة له.

ومع أنني أقرب أكثر إلى رأي الدكتور جفال، إلّا أنني أضع بعض المحاذير والحدود على كلامه. فمن الصحيح القول: إن الطبقة العاملة تكبر، ووزنها يتزايد في النضال، ولكن إلى أي حد تم كل ذلك الى الآن، وهل سيسير بشكل حتمي وبالمستوى والمعدلات نفسها كما هو الحال في الدول الرأسمالية، أم أن ما جرى هو حتى الآن، وضع القدم على أول الطريق، في خطوة واثقة، ثقتنا بجذرية هذه الطبقة وبارتباط مصالحها بأعمق مصالح الشعب. إلّا أن هذه الخطوة لا يمكن أن تختصر نهاية الطريق، فالعوائق كبيرة وتناقضات الاحتلال ومن قبله تناقضات الاقتصاد الاسرائيلي نفسه أكبر...

عندما تحدث لينين عن تطور الرأسمالية في روسيا، أكد أن الانتقال إلى صفوف العمل المأجور بحد ذاته خطوة تقدمية، مهما صاحبه من اختلالات على صعيد البنية الاجتماعية. وفي معرض رده على الشعوبيين نراه ينظر الى عملية «بلترة الفلاحين» على أنها عملية تقدمية، مع ذلك فقد ركز في الوقت نفسه على مناقشة التناقضات الاجتماعية الاقتصادية الشاملة التي تختزنها الرأسمالية، والتي ستؤدي بالضرورة الى الكثير من التفاوت في المسيرة.

وفي واقعنا يبدو الموضوع أكثر تعقيداً، فليس هناك رأسمالية فلسطينية عادية تُبنى وتنشأ في مواجهتها الطبقة العاملة، بل أن الموضوع أكثر تشابكاً بكثير، مما يجعله بحاجة أكبر للتعمق في فهم خصوصياته، ولطبيعة التشكل الجاري صنعه على أرضية الادراك العميق بأن زيادة العمل المأجور هي خطوة تقدمية، على الرغم من كل الشوائب المحيطة بهذه العملية.

وقبل أن أناقش كيف فهمت مصلح، ومن ثم جفال وأبو عيطة، هذه العملية، سأناقش رأياً كان الأوسع انتشاراً في بداية الاحتلال، وهو أن نتائج هذه الخطوة «التقدمية» هي غير تقدمية، بل أنها تؤدي إلى تحطيم بنية المجتمع القديم. فالبعض يعتبر أن الانتقال الواسع للفلاحين للعمل في السوق الاسرائيلية سيؤدي الى تدمير القرية، كوحدة انتاج أساسية في المناطق المحتلة، ومن ثم بداية تفكك العلاقات القديمة تحت وطأة البحث عن فرص العمل لكل فرد، رجل أو امرأة، وانحلال العلاقات العامة في القرية بأسسها التعاونية في العمل الزراعي، والمشاركة في الأنشطة الروحية للقرية، وما يظل بالمقابل هو الترابط الحاموليّ وحده والذي لا يجسّد الا التخلف...

ويعتبر الاستكمال المنطقي لهذا الرأي، اعتبار ضعف دور الأرض كمعيل للفلاح، يضعف دوره في مواجهة مصادرتها أو استيطانها، وذلك بعد أن يكون قد أهمل العمل فيها مدة من الزمن.

لقد كان لهذا المنطق ما يبرره في بداية الاحتلال، عندما وجدت دعوات وطنية صادقة تهدف إلى منع التعايش مع المحتلين بأي ثمن. أما الآن وبعد هذه السنوات، فلم يعد ممكناً اعتبار أساس مشكلة من هذا النوع عائداً لانتقال العامل العربي للعمل في السوق الاسرائيلية، بل إنها بالفعل أبعد من ذلك بكثير.

وتتلخص الأسباب العميقة لترك العمل في الأرض بالتالي:

(أ) البطالة والبطالة المقنعة اللتان أشرنا إليهما في البداية.

(ب) انتقال أمراض الاقتصاد والمجتمع الرأسمالي الاسرائيلي إلى المناطق المحتلة، أي إلى مجتمع متخلف، الأمر الذي يجعلها تؤثر تأثيراً شديداً؛ بحيث تظهر التشوهات بشكل كبير، كالتضخم مثلاً، وما يترتب عليه من نتائج وتشوهات اجتماعية هائلة. ولنا أن ننظر إلى نتائج موجة الغلاء الفاحش في كل شيء، وبالذات في وسائل الانتاج «أدوات الزراعة، الحرث... إلخ» مما يحول دون قدرة الفلاح على اقتنائها...

(جـ) تحكم الأردن من جهة، واسرائيل من الجهة الاخرى، في القدرة على تصدير المنتوجات الزراعية مما يجعل الفلاح غير أمين على نتائج جهده المكلف جداً.

(د) يبقى الفلاح دوماً خائفاً من فقدان أرضه عن طريق المصادرة أو الاستيطان، مما يدفعه للبحث مبكراً عن وسائل عيش أخرى...

وهكذا لا يجوز الخلط بين هذه العوامل الرئيسية وعامل تحوّل الفلاحين الى عمال بأجر، الذي هو بحد ذاته نتيجة لكل العوامل السابقة.

وإذا عدنا إلى كيفية فهم كل من مصلح وجفال وأبي عيطة لعملية التحول هذه، فإننا نرى أن روز مصلح ترى أن مجرد تشكيل طبقة عاملة فلسطينية مرهون بتطوير اقتصاد المناطق المحتلة، فهي تقول: «كما أن السعي المتواصل للبحث عن فرص عمل مناسبة خارج اقتصاد المناطق المحتلة نفسها، أدى إلى عدم ثبات واستقرار في القوة العاملة في هذه المناطق، وزاد من امكانية اعتمادها على الأطفال والنساء، مما يعيق امكانية تشكيل طبقة عاملة فلسطينية. والواضح أن تحقيق ذلك مرهون بتطوير اقتصاد المناطق المحتلة نفسها، وقدرته على الحفاظ على القوة العاملة التي يستخدمها...» (**شؤون فلسطينية**، العدد ١١٧، ص ١٣٠). أي انها باختصار تريد تطوراً طبقياً نموذجياً: رأسمالية فلسطينية على أرض فلسطينية تتكون بمقابلها طبقة عاملة فلسطينية، وإذا اختل أحد هذه الشروط بطلت العملية من أصلها، مهملة بذلك أن عدداً من الدول المتخلفة والمستعمرات بشكل خاص قد شهدت نمو طبقة عاملة في مصانع ومشاريع لأطراف غير محلية...

وتطرح مصلح هذا الفهم، في الوقت الذي تتحدث فيه هي نفسها، وقبل هذا المقتطف بصفحتين، عن توجه واضح للعمال نحو الثبات، وأن ١٦,٤٢٢ عاملاً قد عملوا لمدة تزيد على ثلاث سنوات عند رب العمل الأخير، منهم ٧٩٨٧ عملوا لمدة تزيد على ست سنوات في إسرائيل...

وتشير مصلح إلى فكرتها بشكل أكثر وضوحاً، عندما تتحدث عن البروليتاريا كجزء متقدم من الطبقة العاملة، حيث تقول: «ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الصناعة ولكن هذا مؤشر...» (**المصدر نفسه**، العدد ١١٦، ص ٩٢). وبما معناه، أنه بدون تطوير اقتصاد الضفة والقطاع ومهما عمل من عاملين في الصناعة، ولأية مدة كانت، كل هذا يبقى مؤشراً بانتظار استكماله ببناء صناعات داخل الضفة والقطاع...

ثم ان مصلح تتحدث عن شروط هامة بالفعل، وهي أهمية وجود دورة كاملة للإنتاج قطباها الرأسمالية والطبقة العاملة، بالإضافة إلى أهمية عمل البروليتاريا في دائرة إنتاجية بالقرب من سكنها... هذان الشرطان اللذان انطبقا بالفعل على النماذج التقليدية لبناء الرأسمالية، عندما لم تكن نظاماً عالمياً كما هي الآن. أما في عصر الاستقطاب العالمي عصر الامبريالية الذي نعيش، فهما لا يحولان دون وجودها كطبقة محددة المصالح وحتى تحولها إلى بروليتاريا، ولكن المهم تحديد أشكال هذه العملية وتناقضاتها الداخلية.

أما الدكتور جفّال، وعلى الرغم من أنه يرى بعض الخصوصيات والتعقيدات المحيطة بتشكل الطبقة العاملة الفلسطينية، إلّا أنه يكاد يقع، في معظم جوانب دراسته، أسير النظرة التبسيطية للمسألة، التي تعتبر أن بناء شبه اعتيادي للطبقة العاملة هو الذي يتم في بلادنا. فهو، مع أنه يضع بعض المقدمات الهامة، إلّا أن التعجل والقراءة الأحادية الجانب للجداول، اللتين تعتمدان نظرة أقرب للأكاديمية منها للسياسة، أوصلتاه إلى نتائج تستبق التطور الحقيقي الجاري في الواقع. فبدلاً من اعتبار ما التقطه من أفكار هامة مؤشرات على الوضع القادم، الذي يجب أن نهيىء له أنفسنا كثورة، على الصعد الجماهيرية والتنظيمية في الداخل، بدلاً من ذلك، اعتبر أن الوضع العمالي قد بلغ درجة عالية من التقدم، مقللاً كثيراً من مشاكله.

إن الدكتور جفال، في مقالته المشار إليها كما في كتابه، يكاد يحصر اهتمامه بإثبات تزايد عدد الطبقة العاملة، ومن ثم تزايد عددها في الصناعة، ليثبت تحسن مزاياها وتحول جزء هام منها إلى بروليتاريا. ومن أجل سهولة إثبات ذلك، يضم قطاع البناء إلى قطاع الصناعة ليصل إلى نتيجة أن نسبة ٤٠ ٪ تقريباً من عمالنا أصبحت بروليتاريا صناعية... بدلاً من معالجة الحركة القائمة والبطيئة (ولكن المتسارعة) للطبقات، الحركة ذات الاتجاهين والتي تعبر عن تناقض ما داخلها لا بد من فهمه للخلوص إلى نتائج صحيحة.

يقول البروفسور سانتش: «إن معضلة التكوين الطبقي، ومعضلة طابع الطبقات القائمة أو المنبثقة، هي واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل في الأدب المعني بالبلدان المتخلفة... ان انقسام الآراء في هذا الصدد ليس مجرد تعبيرات بسيطة عن الخلافات المعتادة التي تنشأ عن تباين طرق تعريف الطبقات... بل انقسام ينبع من حقيقة موضوعية تتمثل في أن الاصطفاف الاجتماعي يتحرك، عمودياً وافقياً، تحت تأثير عمليات مختلفة الأصل، تتقاطع وتتشابك الواحدة مع الاخرى» (توماس سانتش، **الاقتصاد السياسي للتخلف**، الجزء الثاني، ص ٢٧٨).

إذا كان هذا هو واقع البلدان المتخلفة عموماً، فما بالنا بالواقع الفلسطيني الذي يتميز بتعقيد نادر، يحتاج إلى معالجة تدقق في كل الخصوصيات التي تبدأ بالتشتت وتباين التركيب الطبقي في كل موقع، أو تنتهي بطبيعة الاحتلال الاستيطاني، وكيف ينعكس كل ذلك على التركيب الطبقي لشعبنا في الداخل؟

إن موضوعنا ينطوي على قدر من الخصوصية والتفرد تجعلانه بحاجة إلى دراسة حركة الصراع السائرة بسرعة كبيرة، ومن ثم حركة الطبقات التي تنتقل من مواقعها بسرعة مشابهة نسبياً، وذلك بالاستناد الى الادراك الواعي للترابط بين العمليتين.

إن التداخل الكبير القائم بين الطبقات وبين الفئات الاجتماعية المختلفة لما يميز المجتمعات المتخلفة عموماً، ومجتمعنا بشكل خاص، لدرجة تكاد تغيب معها الفوارق في بعض الأحيان، أو إنها تتقارب من حيث المصالح والمواقع النضالية إلى درجة يتضاءل معها الصراع فيما بينها. كل هذا قائم لدينا ويجب فهمه

بدقة، بحيث لا نعتبر أنه لا بد من وجود فوارق بالمعنى الكلاسيكي بين الطبقات، وبالمقابل لا يجوز اعتبار أن الفروق قد تلاشت بين الطبقات، كما يحاول أن يصور البعض.

وعند النظر إلى أوضاع الفئات المسحوقة، يمكننا إدراك القصد مباشرة: هنالك تداخل كبير بين صفوفها، الطبقة العاملة التي نمت نمواً كبيراً بعد العام ١٩٦٧، نمت في الواقع على حساب الفلاحين الصغار، ولكنها أيضاً لم تنفصل عنهم بالكامل كما يحدث عادة، بل إن العمال الجدد لم ينفصلوا بمعظمهم عن الريف.

في العادة، تلعب المدينة دوراً هاماً جداً في تكوين الطبقة العاملة وبلورتها، وتحسين مزاياها. وتطور الصناعة في المدينة هو الذي يلعب الدور الأكبر في هذه العملية. فمن المعروف أن أهم ما يمنح الطبقة العاملة وعيها الطبقي هو الإحساس الجماعي الذي ينبثق ويتصور في المؤسسات الصناعية، الاحساس بأن عناصرها ينتمون إلى/ ويعتمدون على بعضهم البعض، وأنهم مستقلون وتابعون للرأسماليين أنفسهم. وليس من قبيل الصدفة أنه حتى عمال المؤسسات الصغيرة (بالرغم من تدني مداخيلهم) يميلون أكثر للنوازع الفردية والبرجوازية الصغيرة.

فأين عمالنا من هذا الفهم؟

(أ) لم يهاجر عمالنا إلى المدينة، بل نسبة الذاهبين للعمل في إسرائيل والعائدين يومياً إلى الريف تبلغ ٧٧,٤ ٪ من مجموع الذاهبين للعمل في إسرائيل.

(ب) يعمل معظم العمال العرب في المؤسسات الصغيرة، ويمارسون الأعمال الدنيا في سلم الوظائف الاسرائيلي.

(ج) العاملون منهم في الصناعة الكبرى (وهم أقلية) يعملون وسط مجموعات من العمال الاسرائيليين المعبئين ضدهم عنصرياً وقومياً. وهذا عامل قلّما تم الالتفات إليه، على الرغم من أهميته.

(د) يعمل الجزء الأكبر من العمال (وبالذات إذا أخذنا بعين الاعتبار الأعداد غير المسجلة رسمياً في مكاتب العمل) على أساس الأجر اليومي، لأنه يوفر لهم دخلاً يومياً أعلى، في الوقت الذي لا تهمهم فيه ضمانات التأمين الصحي، الشيخوخة، أو غيره، لأنهم لا ينالونها في كل الأحوال، وهذا الأمر يجنده أيضاً أرباب العمل لأنه يعفيهم من أية مسؤولية وأن صغرت.

كل هذه الصفات لعمالنا، وعلى رأسها غياب التنظيم النقابي حتى الآن، ترسخ النوازع البرجوازية الصغيرة الفردية أساساً.

ان علينا أن نعتبر أن الظرف الحالي يمكن أن يشكل الأرض الموضوعية لاكتساب طبقتنا العاملة مزاياها الثورية، ولكن هذه العملية مليئة بالتناقضات وتحتاج إلى فترة زمنية غير مقيدة. ومن ناحيتنا لا بد أن نضع مسألة التنظيم النقابي كأول وأبرز المهمات التي يجب النضال من أجلها.

أما أبو عيطة، فهو يريد أن يقلل بشدة من مستوى تشكل الطبقة العاملة لينفي أية مسؤولية على القوى السياسية التي لم تنتزع المبادرة لتنظيمها نقابياً وسياسياً، مستنداً إلى خصائص عمالنا الذين لم يقوموا، حسب رأيه، «بمعارك مطلبية ملموسة» مهملاً كل النضالات السياسية التي قاموا بها، والتي تعتبر بحق جوهر النضال الطبقي في مثل حالتنا.

وهكذا، فبدلاً من أن يفعل أبو عيطة، كما فعل جفال ومصلح، وبدلاً من أن يضع مسألة التنظيم النقابي في مقدمة سلم الأولويات، نراه يسوق كلاماً إنشائياً لحل المشكلة العالقة، حيث يقول في البند رقم «٤» من كتابه: أن من الجيد أن ٣٠ ألف عامل قد أنتسبوا إلى اتحاد نقابات العمال، ويتحدث عن أن باقي أفراد الطبقة ستنخرط في النقابات بسبب تحسن مزاياها الداخلية، ونظراً لسيرها التدريجي نحو الاستقرار والثبات...

وبكلامه الحماسي عن نضالات الطبقة العاملة، وانخراطها الحتمي في المستقبل غير المحدد وبالأساليب غير المحددة، يريد أبوعيطة أن يغيب الحقيقة التي لا بد من معرفتها، لمعرفة كيفية تخطيها. ألا وهي غياب التنظيم النقابي لكل العاملين في إسرائيل، ولعمال قطاع غزة، ولعمال القدس بعد أن تم حل ١٧ نقابة كانت قائمة، وأخيراً فإن معظم قرى الضفة الغربية الصغيرة تفتقد إلى النقابات.

وحتى ندرك مسؤولية القوى السياسية عن ذلك، من المفيد أن نذكر أنه في العام ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ اتخذت نقابات العمال قراراً بعدم قبول أي عامل يعمل في إسرائيل في عضويتها (عادل سمارة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٠). بحجة عدم التمكن من الدفاع عنه.

ومن المفيد الانتباه إلى أن القوة السياسية المهيمنة على النقابات هي التي فرضت هذا القرار، رغم معارضة كل الأطراف الأخرى.

وأخيراً، أعود للتأكيد أن طبقة عاملة عريضة آخذة بالتشكل داخل الوطن المحتل، حاولت «إسرائيل»، من خلال استخدامها في سوق العمل الاسرائيلي، أن تستفيد منها على الصعيدين الأمني السياسي والاقتصادي، إلّا أنها كطبقة لا بد أن تتماسك في المدى التاريخي، وفي مجرى النضال الفلسطيني المتصاعد، ولا بد أن تصبح القوة الأبرز والأكثر جذرية في مواجهة الاحتلال.

أسعد عبد الهادي

تقارير

رسالة تونس:

١ ــ خطة تحرك عربية حول المسجد الأقصى

كان مجلس جامعة الدول العربية، في دور انعقاده العادي السادس والسبعين، قد أصدر قراره، رقم ٤٠٦٧، بتاريخ ١٩٨١/٩/٩. وقد تضمنت الفقرة الثالثة من هذا القرار تكليف الأمانة العامة للجامعة بالتعاون مع المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية والمملكة العربية السعودية ومنظمة التحرير الفلسطينية بوضع خطة التحرك، على الصعيد الدولي، لمجابهة التهديدات التي يتعرض لها المسجد الأقصى.

وتنفيذاً لذلك، عقدت اللجنة المذكورة اجتماعاتها بمقر الأمانة العامة للجامعة في تونس في الفترة الممتدة من ١٩ إلى ٢٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١. واستعرضت اللجنة، في بداية عملها، أوراق العمل المقدمة، واقتراحات الوفود. وبعد المناقشة المستفيضة واستعراض المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها المسجد الأقصى، والتي كان آخرها الحفريات الجديدة التي توقفت مرحلياً بعد تصدي الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة لها، توصلت اللجنة إلى وضع الخطة التالية لعرضها على مؤتمر القمة العربي:

أولاً: تقوم الدول العربية باجراء اتصالات سريعة ومكثفة مع الدول التي لها علاقات خاصة بالكيان الصهيوني لتمارس ضغطها عليه لوقف اعتداءاته على المسجد الأقصى والأماكن المقدسة في مدينة القدس، ووقف جميع الأعمال التي تقوم بها سلطات الاحتلال بهدف تهويد المدينة المقدسة وتغيير طابعها الحضاري وتفريغها من سكانها العرب.

ثانياً: القيام بتحرك عربي سريع، على مستوى الوزراء، لدى الدول التي رفضت إدانة اسرائيل في المنظمات الدولية، وبخاصة في منظمة اليونسكو، بسبب ممارساتها العدوانية ضد المسجد الأقصى والأماكن المقدسة، وتنبيهها إلى المخاطر التي ستترتب على الاستمرار في تجاهل الحقوق العربية، وإطلاعها على مضاعفات هذه السياسة، وما سوف تجره من أضرار على مستقبل المنطقة، وعلى علاقات هذه الدول مع الدول العربية؛ مما يعرض مصالحها في المنطقة إلى عواقب خطيرة.

ثالثاً: متابعة الاتصال بقداسة البابا، ومجلس الكنائس العالمي لاطلاعهم على ما تقوم به (اسرائيل) من تهديد مستمر للأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية في مدينة القدس.

رابعاً: في إطار التنسيق والتعاون بين منظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية، تقوم الدول العربية والاسلامية بتنسيق جهودها في الأمم المتحدة لإثارة موضوع الاعتداءات الاسرائيلية على الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية في مدينة القدس. والطلب إلى مجلس الأمن النظر في:

(أ) فرض عقوبات على اسرائيل تنفيذاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بسبب استمرارها في تحدي إرادة المجتمع الدولي.

(ب) تشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق عن الانتهاكات الاسرائيلية للمسجد الأقصى المبارك والأماكن المقدسة الأخرى في مدينة القدس، على أن يسبق ذلك حملة من الاتصالات مع الدول الاسلامية والمجموعات الاقليمية، والدول المؤيدة للحقوق العربية لدعم هذا الطلب.

خامساً: دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى التنسيق مع لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامي في مجال التحرك على الصعيد الدولي لحماية المسجد الأقصى المبارك والمدينة المقدسة من الأخطار التي تهددهما.

سادساً: أن تقوم الدول العربية بدعم الطلب الأردني لدى منظمة اليونسكو من أجل تسجيل المدينة المقدسة على لائحة التراث العالمي الحضاري المهدد بالخطر.

سابعاً: دعوة الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لاعطاء الأولوية في مجال التحرك الاعلامي، لما يتعرض له المسجد الأقصى ومدينة القدس من أخطار بسبب الممارسات الاسرائيلية.

٢ ــ ... وخطة تحرك ضد قناة «البحرين» الاسرائيلية

حظي المشروع الاسرائيلي لربط البحر المتوسط بالبحر الميت باهتمام بالغ من جامعة الدول العربية، وذلك منذ أن قررت اسرائيل الشروع في تنفيذ المشروع. فقد أعدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الادارة العامة لشؤون فلسطين) تقريراً شاملاً حول المشروع وعرضته على مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول المضيفة في دورته السادسة والعشرين، المنعقدة في تونس في الفترة الممتدة من ١٩٨١/١/١٦ إلى ١٩٨١/٢/٢، فأوصى المؤتمر بعرض الموضوع كبند مستقل على جدول أعمال مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي الخامس والسبعين (آذار ــ مارس ١٩٨١).

وقد عرضت الأمانة العامة الموضوع على مجلس الجامعة في دور انعقاده المذكور فاتخذ قراره رقم ٤٠١٤ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٥. وفيما يلي نص القرار:

يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشؤون السياسية الآتي نصها:

«اطلعت اللجنة على مذكرة الأمانة العامة والتقرير المرفق بها حول مشروع اسرائيل الخاص بشق قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الميت. ونظراً للنتائج الوخيمة التي تترتب عن تنفيذ هذا المشروع والمخاطر التي تهدد الأمة العربية، والأضرار الفادحة التي تلحقها مباشرة بالشعب الفلسطيني، والمملكة الاردنية الهاشمية وبالقضية العربية الرئيسية، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ولما ينجز عنه من تغييرات ديموغرافية وجغرافية خطيرة، وما يتضمنه من مخالفات صريحة لأحكام القانون الدولي توصي بما يلي:

١ ــ عرض الموضوع على مؤسسات الأمم المتحدة (مجلس الأمن، والجمعية العامة) لاستصدار قرار يمنع اسرائيل من شق القناة.

٢ ــ الضغط على الولايات المتحدة الاميركية للحيلولة دون المشاركة في تمويل المشروع أو تقديم أية معونات من أجل تنفيذه.

٣ ــ شن حملة اعلامية ضد المشروع.

٤ ــ إدراج الشركات والمؤسسات المالية والهندسية وغيرها التي تقبل أن تكون لها أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمشروع بالقائمة السوداء للمقاطعة العربية.

٥ ــ تحذير الدول من أن السماح لمؤسساتها المالية والفنية والتنفيذية بالمساهمة في هذا المشروع بصفة مباشرة أو غير مباشرة يعني وقوف تلك الدول موقفاً معادياً للقضايا العربية. وينعكس سلبياً على العلاقات السياسية والاقتصادية بين هذه البلدان والدول العربية.

٦ ــ تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة تتضمن الاجراءات التي يمكن اتخاذها لتنفيذ المقترحات السابقة.

وقد قامت الأمانة العامة للجامعة بتعميم القرار المذكور على كافة المندوبات العربية، بتاريخ ٨١/٤/١٧، مع مذكرة تفسيرية تضمنت مقترحات (الادارة العامة لشؤون فلسطين) حول الاجراءات التنفيذية للقرار المذكور، والتي اقترحت فيها، إمكانية عرض الموضوع على مجلس الأمن، وتحرك السفراء العرب في الولايات المتحدة لشرح الموضوع للخارجية الاميركية، واستدعاء السفراء الأجانب المعتمدين لدى الدول العربية، وشرح الأخطار التي تهدد الدول العربية من هذا المشروع، كما أرسلت الأمانة العامة القرار إلى وفدها الدائم في الأمم المتحدة، وشرعت في إعداد دراسة قانونية حول الموضوع.

إضافة إلى ذلك، وبتوجيه من الأمين العام لجامعة الدول العربية، دعي مؤتمر ضباط اتصال المكاتب الاقليمية لمقاطعة اسرائيل إلى الاجتماع في الفترة الممتدة من ١٩٨١/٦/٤ إلى ٧ من الشهر نفسه في دمشق؛ حيث اتخذ التوصية التالية التي وافق عليها مجلس الجامعة وأقرها بقراره رقم ٤٠٩٠ بتاريخ ١٩٨١/٩/٩، والتي تضمنت ما يلي:

أولاً:

في حال قيام أي شخص طبيعي أو اعتباري بالمساهمة أو التنفيذ أو الاشتراك بأي شكل من الأشكال في أعمال مشروع شق القناة التي تصل بين البحر الميت وبين البحر الأبيض المتوسط والمشروعات التكميلية المرتبطة به، تطبق بحقه قواعد المقاطعة وأحكامها وفقاً للأسس والاجراءات التالية:

(أ) إذا ثبتت المخالفة من مصدر عربي رسمي، يحظر التعامل مع الجهة المخالفة بعد استطلاع رأي المكاتب الاقليمية، مع التجاوز عن تطبيق مبدأ الانذار بحقها، وتدرج أسماء مالكيها وأعضاء مجلس إدارتها والمشرفين عليها على قائمة الأشخاص الممنوعين من دخول البلاد العربية.

(ب) يكون حظر التعامل مع الجهة المخالفة نهائياً وإدراجها في قائمة المقاطعة بصفة مستديمة ولا يجوز رفع الحظر عن الجهة المخالفة مهما قدمت من وثائق، ما لم تكن تلك الوثائق منصبة على نفي أساس التهمة ذاتها جملة وتفصيلاً. وفي هذه الحالة تتبع الاجراءات المعمول بها في رفع الحظر.

ثانياً:

(أ) إذا كان أصل الاتهام الموجه إلى الجهة المخالفة مستنداً إلى أنباء صحافية أو معلومات غير مؤكدة، أو غير معتمدة من مصدر عربي رسمي، يتم الاتصال بالجهة المخالفة مباشرة من قبل المكتب الرئيسي، استفساراً أو إنذاراً، وعلى أن يترافق ذلك الاتصال بطلب اجراء التحريات من المصادر العربية الرسمية التي يقع في دائرة اختصاصها مع الجهة المعنية.

(ب) إذا ثبت، نتيجة للاتصال أو التحريات الجارية، قيام الجهة المعنية بالفعل المخالف تطبق بحقها الاجراءات المبينة في البند (أولاً)، وإلا يتم اعمال الأحكام والاجراءات العامة.

عرض الموضوع مجدداً على مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده السادس والسبعين فاتخذ قراره رقم ٤٠٩٠ بتاريخ ١٩٨١/٩/٩، والذي وافق فيه على المقطع الأول من توصية مؤتمر ضباط اتصال المكاتب الاقليمية المنعقد في ١٩٨١/٦/٧. كما شدد على قراره السابق رقم ٤٠١٤ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٥، وطالب بتأليف لجنة من ممثلين عن المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية لدراسة الاجراءات المتخذة تنفيذاً للقرار المشار إليه واقتراح ما تراه اللجنة من اجراءات أخرى على أن تعرض هذه الدراسة على مؤتمر القمة القادم.

وتنفيذاً لقرار مجلس الجامعة المذكور، قامت الأمانة بدعوة اللجنة المشار إليها للاجتماع في مقر الأمانة العامة في تونس في الفترة الممتدة من ٢٢/١٠/١٩٨١ إلى ٢٨ من الشهر نفسه، وبعد استعراض أوراق العمل والمقترحات المقدمة توصلت اللجنة إلى ما يلي:

أولاً:

(أ) التأكيد على الإجراءات التي أقرها مجلس جامعة الدول العربية في قراريه رقم: ٤٠١٤ و٤٠٩٠.

(ب) القيام باتصالات مكثفة مع الدول التي لم تؤيد الحق العربي ولم تقف إلى جانب ادانة اسرائيل في مؤتمر الأمم المتحدة، المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (نيروبي، آب ــ أغسطس ١٩٨١)، وتوضيح مخاطر المشروع على الشعبين الفلسطيني والاردني وإطلاع تلك الدول على قرارات مجلس الجامعة الخاصة بموقف الدول العربية من الدول التي تؤيد المشروع أو تساعد في تنفيذه.

ثانياً:

(أ) أن تقوم الدول العربية بالاتصالات اللازمة مع المجموعات الاقليمية في الأمم المتحدة والدول الصديقة من أجل دعم تأييد المملكة الاردنية الهاشمية عند عرض الموضوع على مجلس الأمن أو الجمعية العامة والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة بهدف استصدار القرارات والتوصيات اللازمة لمنعه.

(ب) تقوم الأمانة العامة بالاتصال بالسفارات الأجنبية وممثلي المجموعات الاقليمية التي لها تمثيل في تونس لشرح وجهة النظر العربية في الموضوع.

(ج) تكثيف واستمرار الاتصالات مع الدول الأجنبية وتحذيرها من المساهمة في هذا المشروع سواء بالتمويل والتنفيذ مباشرة أو عن طريق المؤسسات أو الشركات التابعة لها، وتبيان مخاطر وانعكاسات ذلك على العلاقات السياسية والاقتصادية التي تربطها بالدول العربية.

(د) تقوم الدول العربية بمواصلة واستمرار جهودها مع الدول الأجنبية لاقناعها بممارسة ضغوطها على اسرائيل بهدف إيقاف تنفيذ المشروع.

(هـ) تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقيام بحملة إعلامية مكثفة لشرح مخاطر ومضار المشروع الاسرائيلي، وتتضمن الحملة ما يلي:

ــ إعداد وتوزيع كتيبات ومطويات باللغات الأجنبية تتضمن الأخطار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تترتب على تنفيذ المشروع.

ــ ترتيب مقابلات تلفزيونية في أوروبا والولايات المتحدة لمناقشة الموضوع وشرح وجهة النظر العربية.

ــ إثارة الموضوع في الصحف الأجنبية لتوضيح وجهة النظر العربية.

ــ تقوم الأمانة العامة للجامعة بالتعاون مع المملكة الاردنية الهاشمية بانتاج فيلم وثائقي حول الأضرار والمخاطر التي يسببها المشروع الاسرائيلي للأمة العربية.

(و) دعوة الدول العربية للقيام بحملة إعلامية عن طريق أجهزتها الاعلامية وسفاراتها بقصد كشف مخاطر المشروع الاسرائيلي، وبيان انعكاساته الخطيرة على العلاقات والمصالح التي تربط الدول الأجنبية بالدول العربية.

(ز) الطلب من الدول العربية حث جالياتها والمؤسسات العربية والغرف التجارية الأجنبية المشتركة في دول العالم على عقد الندوات وإقامة المحاضرات لشرح أخطار وأضرار المشروع الاسرائيلي، باعتباره يشكل اعتداء صارخاً على الشعب الفلسطيني والمملكة الاردنية الهاشمية والأمة العربية، علاوة على أنه مخالف لكل الشرائع والقوانين والاعراف الدولية.

(ح) تقوم المملكة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية بتزويد الدول العربية والأمانة العامة للجامعة

بالوثائق والدراسات والحجج التي تبين مخاطر هذا المشروع على الحقوق القومية العربية من جميع الوجوه القانونية والسياسية والاقتصادية.

(طـ) تنفيذ أحكام قانون المقاطعة العربية كما جاء في قرار مجلس الجامعة رقم ٤٠٩٠، بتاريخ ١٩٨١/٩/٩.

هارون هاشم رشيد

١ ــ اللجنة الدائمة لمؤتمر الحاخامين الأوروبيين تناقش هجرة اليهود السوفيات

تبين مراجعة الصحافة الصهيونية في بريطانيا، خلال الأشهر الماضية، أن التجمعات اليهودية والأميركية تشهد من داخلها خلافاً حول الاجراءات الجديدة التي اتخذتها الوكالة اليهودية، في محاولة منها لتخفيض عدد اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي، الذين يرفضون الذهاب إلى اسرائيل ويتوجهون إلى دول عربية.

وقد برز هذا الخلاف في اجتماع اللجنة الدائمة لمؤتمر الحاخامين الأوروبيين الذي عقد في بوخارست، في أيلول (سبتمبر) الماضي. وكان الحاخام البريطاني الأكبر إيمانويل جاكوبوفيتش، رئيس المؤتمر، من الذين انتقدوا قوانين الوكالة الجديدة التي وافقت عليها، بعد تردد، جمعية مساعدة المهاجرين العبديين (هياس)، التي تمارس نشاطها على امتداد العالم، وتتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها ومركزاً لعملياتها.

فقد قال الحاخام البريطاني: إن من المهم جداً مساعدة اليهود، أينما كانوا وطالما احتاجوا للمساعدة، وأضاف قائلاً: «علينا أولاً أن نهتم بمساعدتهم للمحافظة على يهوديتهم وتعميقها، وبعد ذلك نقوم بتشجيعهم على الهجرة إلى إسرائيل». ومن بين الذين دعموا جاكوبوفيتش حاخام ايرلندا الأكبر، دافيد روزين، الذي قال: إن حجب المساعدة عن اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي، الذين يختارون الاستقرار في دول الغرب بدلاً من الذهاب إلى اسرائيل، خرق للحقوق المدنية ولحرية التنقل.

لكن الدكتور موزيس روزين، حاخام رومانيا الأكبر، وقف بقوة إلى جانب القوانين الجديدة، وقال: «علينا أن لا نسعى إلى هجرة اليهود في أوروبا الشرقية، لمجرد ذلك، بل لتقوية الدولة اليهودية». ودعا إلى تجربة طرق جديدة لتنشيط اليهودية، وبعث الحياة فيها بين يهود الاتحاد السوفياتي الذين يبلغ عددهم أكثر من مليونين.

وتنص القواعد الجديدة، التي وضعتها الوكالة اليهودية، على قصر المساعدة على من يريدون الاستقرار في الغرب، على من لهم هناك أقارب من «الدرجة الأولى» فقط. وحددت هذه القواعد الأقارب بالوالدين والأولاد والأزواج والزوجات، واستثنت من ذلك الاخوة والأخوات.

ويسافر اليهود المهاجرون من الاتحاد السوفياتي إلى فيينا بالقطار، حيث تكون الوكالة اليهودية وجمعيات يهودية أخرى مثل «هياس» و«اللجنة اليهودية الأميركية المشتركة للتوزيع» في استقبالهم. وكان

من يرغبون في الذهاب إلى إسرائيل يبقون في فيينا، لتعتني بهم الوكالة اليهودية، حتى تتم إجراءات سفرهم، بينما كان من يختارون الذهاب إلى الولايات المتحدة ينتقلون إلى أوستيا ولاديسبالي، قرب روما، لتشملهم رعاية «هياس» و«اللجنة المشتركة». أما الآن، وبعد موافقة «هياس» على القواعد الجديدة، ينتقل اليهود السوفيات الذين يعزفون عن الذهاب إلى إسرائيل إلى نابولي في ايطاليا، حيث يقوم ممثلو الوكالة اليهودية و«هياس» بمقابلتهم وعرض الفرص المتوفرة لهم في الغرب وفي اسرائيل. وبعد ذلك، تتولى «هياس» و«اللجنة المشتركة» مساعدة ذوي الأقارب من «الدرجة الأولى» على السفر إلى الولايات المتحدة والاستقرار فيها، ويستثنى من ذلك الباقون ويتركون لتدبير أمورهم بأنفسهم. ويبدو أن التجمعات اليهودية الأميركية قابلت «خطة نابولي» بالتحفظ لأنها تحرم اليهود السوفيات حرية اختيار البلد الذي سيستقرون فيه.

وقد تبنت الوكالة اليهودية القواعد الجديدة، بعد أن تعاظم قلق اسرائيل والوكالة من ازدياد نسبة المتساقطين. وكان بيغن هو الذي اقترح هذه القواعد على الوكالة اليهودية عام ١٩٧٩، قائلاً انها ستؤدي إلى تخفيض عدد المتساقطين من المهاجرين السوفيات بنسبة الثلث، ودعمه في ذلك شمعون بيريس بلا تحفظ. وتبين الاحصائيات أن نسبة التساقط بلغت في السنوات الأخيرة مستويات مرتفعة فعلاً. فمثلاً بلغت هذه النسبة في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ ما مقداره ٧٥٪، وفي شباط (فبراير) ٨٢٪ وفي آذار (مارس) ٥٩٪، أما في تشرين الأول (أكتوبر) فلم يختر الذهاب إلى إسرائيل إلّا ٣٠٨ من مجموع ١١٠٠ غادروا الاتحاد السوفياتي. وفي العام ١٩٨١ بلغت النسبة في كانون الثاني (يناير) مثلاً ٧٥٪ بينما لم يذهب إلى اسرائيل في شباط (فبراير) غير ٢٢٢ من المهاجرين السوفيات الذين بلغ مجموعهم ١٤٠٧. ولا تختلف الصورة عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ عما سبق، ففي العام ١٩٧٨ لم يذهب إلى اسرائيل سوى ١٢ ألفاً من مجموع ٢٩ ألف مهاجر. بينما اختار اثنان من كل ثلاثة مهاجرين، خلال العام ١٩٧٩، الذهاب الى أماكن أخرى غير اسرائيل. وبالمقارنة يبدو أن نسبة المتساقطين بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥ لم تزد عن ١٠٪ إلّا قليلاً. فقد صرح رئيس الوكالة اليهودية في أواخر أيار (مايو) ١٩٧٦ أنه سُمح، خلال هذه الفترة، لـ ١٢٣٥٠٠ يهودي بمغادرة الاتحاد السوفياتي تخلّف منهم عن السفر إلى اسرائيل ١٣ ألفاً فقط.

وكانت «هياس» قد وقفت مدة طويلة في وجه الضغوطات التي استهدفت حملها على الرضوخ لرغبات الحكومة الاسرائيلية، وظلت متمسكة بموقفها في اجتماعها الذي عقد في نيويورك، في ٢٤ آب (أغسطس) الماضي. ولكنها عادت بعد ذلك بأسبوع واحد فقط، في اجتماع عقد في القدس وشاركت فيه الوكالة اليهودية واللجنة المشتركة، لتوافق على مقترحات الوكالة اليهودية. وكانت هذه الأخيرة، قد اتهمت هياس بأنها تغري اليهود بعدم الهجرة الى اسرائيل، بسبب المساعدات المالية التي تقدمها الى من يختارون الولايات المتحدة. وبلغ الضيق بالوكالة اليهودية حداً دفع برئيسها الى القول: ان على اسرائيل أن تتوقف عن ارسال أذونات هجرة الى يهود لينينغراد وكييف وخاركوف، وأوديس، لأن تسعة من كل عشرة منهم يرفضون الذهاب الى اسرائيل (**جويش كرونيكل**، ١٨/٤/١٩٨٠).

وقد بررت«هياس»تغير موقفها بالقول: إنه تبين أن القيود الأخيرة التي فرضها الاتحاد السوفياتي على هجرة اليهود منه، كانت بسبب مخالفة هؤلاء للقواعد التي تعطى أذونات الهجرة لهم بموجبها، فهم يتقدمون بطلبات الهجرة على أساس أنهم يودون اللحاق بأقاربهم في اسرائيل، ثمّ لا يفعلون ذلك. وقال رئيس «هياس» عقب اجتماع القدس: إن الجمعية «تعترف بأن عليها أن تتحمل مسؤولية المساعدة في جهود الوكالة اليهودية لزيادة الهجرة الى اسرائيل»، ولكنه أضاف أن جمعيته: «ليست مستعدة للتخلي عن عملية التشاور مع الوكالة اليهودية واللجنة المشتركة ومجلس الاتحادات اليهودية، التي اتفق عليها سابقاً والتي تشكل جزءاً «لا يتجزأ من اجراءات توطين اليهود السوفيات».

والجدير بالذكر أن الحكومة الأميركية هي مصدر غالبية الأموال التي تنفقها«هياس»واللجنة المشتركة على إسكان اليهود السوفيات وتوطينهم. وكانت وزارة الخارجية الأميركية قد عبرت عن دعمها لـ «هياس» في رفضها، بادىء الأمر، التخلي عن اليهود السوفيات الذين لا يودون الذهاب الى اسرائيل. وأثار ذلك غضب

الوكالة اليهودية، فصرح رئيسها أن من شأن إسرائيل وحدها التأكد من أن أذونات المغادرة التي تعطى لليهود السوفيات تستخدم كما يجب، وأنه «لا علاقة للولايات المتحدة بالأمر».

وأشارت مصادر «هياس» واللجنة المشتركة، فيما يبدو أنه بداية حملة لاكمال طوق الحصار على المهاجرين السوفيات الى غير اسرائيل، الى أن الولايات المتحدة تمول منظمات لإغاثة اللاجئين مثل مؤسسة تولستوي ومؤسسة كاريتاس ولجنة الانقاذ الدولية، وكذلك منظمة يهودية معادية للصهيونية تدعى «راف ــ توف»، وأن هذه المنظمات مستعدة لمساعدة اليهود السوفيات المهاجرين في حال رفض «هياس» واللجنة المشتركة القيام بذلك.

ولا يقتصر قلق اسرائيل على تزايد نسبة المتساقطين، بل يتعداه ليشمل ازدياد نسبة الاسرائيليين المهاجرين إلى الغرب وخاصة الولايات المتحدة. وتختلف التقديرات بشأن عدد الاسرائيليين الذين هاجروا من اسرائيل ليعيشوا خارجها بصفة دائمة. فقد قدرت المصادر الغربية عدد هؤلاء، في منتصف العام ١٩٧٩، بأكثر من ٣٠٠ ألف يعيش معظمهم في الولايات المتحدة وكندا. أما الوكالة اليهودية فقد قدرت، هذا العام، عدد المهاجرين الاسرائيليين في الولايات المتحدة بـ ٤٠٠ ألف.

ويستمر الزعماء الاسرائيليون في اصدار تحذيرات متكررة من أن ازدياد الهجرة من اسرائيل أدى الى وضع أصبحت فيه الهجرة الصافية إليها معدومة. وقال سمحه أرليخ مؤخراً: إن الهجرة إلى الخارج «أهم مشاكل اسرائيل الوطنية»، بينما نعتت غيئولاه كوهين المهاجرين إلى الخارج بأنهم: «ضعفاء وشواذ». أما روني ميلو، رئيس لجنة الاستيعاب والهجرة في الكنيست، فأوصى أن يعامل السفير الاسرائيلي والقناصل الاسرائيليون في الولايات المتحدة، الاسرائيليين هناك كـ «منبوذين». ويبدو أن هذا ما يحصل بالفعل منذ عدد من السنوات. ففي مؤتمر عقد في بروكسل، في شباط (فبراير) ١٩٧٦، حول اليهود السوفيات، اشتكت منظمة اغاثة يهودية أرثوذكسية مركزها نيويورك من أن هناك في أوروبا ما بين ٤ و٥ آلاف يهودي سوفياتي سابق لا جنسية لهم، ترفض المنظمات اليهودية مد يد العون لهم، لأنهم غادروا اسرائيل بعد أن عجزوا عن الاستقرار فيها، «ففقدوا بذلك منزلتهم كلاجئين يهود».

٢ ــ الصحافة البريطانية ومقتل السادات

أفردت الصحافة البريطانية صفحاتها الأولى وافتتاحياتها، في اليوم التالي لمقتل السادات، لنقل أخبار الحدث وتفاصيله ولتحليل النتائج المترتبة عليه. كما تضمنت الصفحات الداخلية مقالات وتقارير متعددة، تناولت كافة جوانب عملية الاغتيال والوضع في الشرق الأوسط. فوردت، في الصحف الجدية، كالغارديان والتايمز والفايننشال تايمز والديلي تلغراف، تقارير عن حياة السادات، وعن الأوضاع الاقتصادية والداخلية في مصر، ولمحات عن المعارضة، وبخاصة تنظيم الأخوان المسلمين وجماعة التكفير والهجرة، بالإضافة إلى مقالات تحليلية عن الأوضاع في الشرق الأوسط وكامب ديفيد.. الخ.

والتقت معظم افتتاحيات الصحف البريطانية (عدا المورنينغ ستار ــ صحيفة الحزب الشيوعي) على كيل المديح لشخصية السادات «الجريئة والشجاعة» واصفة إياه بأنه «رجل السلام».. الخ. إلّا أن بعضها لم يغفل مناقشة المحتوى السياسي العام للحدث وبخاصة علاقته بكامب ديفيد وعملية «السلام المنفرد مع اسرائيل». وان كانت هناك اختلافات طفيفة في توجهات الصحف المختلفة، كما عبرت عنها افتتاحياتها، إلّا أنها أجمعت على التعبير عن التشاؤم بصدد امكانية نجاح «عملية السلام» بشكلها الراهن. فقالت الغارديان، في افتتاحيتها في ١٩٨١/١٠/٧: «لقد قامر السادات بالكثير على حل للشرق الأوسط لا يكاد يكون له حظ الحصول على المستوى الأدنى من القبول لدى الفلسطينيين والاسرائيليين». وأضافت تقول: «ان كل ما حدث، منذ كامب ديفيد، بما في ذلك عملية الاغتيال ذاتها، يدعم حجة الذين ذهبوا الى أن مثل هذا الحل غير ممكن». وعبرت الديلي تلغراف عن تشاؤمها هي الأخرى، في افتتاحية ١٩٨١/١٠/٧، بقولها: «ان

معاهدة السلام التي أخرجت أكبر قوة معادية سابقة لاسرائيل من الحساب، تجسدت حرفياً تقريباً في شخص أنور السادات». وتساءلت: «...فهل ستبقى المعاهدة بدونه؟». ولم تكن صحيفة الجويش كرونيكل الأسبوعية الصهيونية، لتخلو من مثل هذه التساؤلات. فقالت، في افتتاحية ٩/١٠/١٩٨١: «الرئيس السادات مات. فهل يستطيع كامب ديفيد البقاء؟». أما صحيفة الديلي ميرور، غير الجدية التي تركز على الاثارة ولا تقدم تحليلات سياسية «إلّا لماماً»، فقالت: «لقد كان السادات أول زعيم عربي يملك الشجاعة ليوقع اتفاقية مع اليهود.. ولكنه بعد البارحة قد يكون الأخير لمدة طويلة».

أما الموضوع الذي تمحورت حوله غالبية افتتاحيات الصحف الجدية، وخصصت له حيِّزاً كبيراً في مقالات الصفحات الداخلية وتحقيقاتها، فهو دور اسرائيل والولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وقد تراوحت وجهات النظر بين انتقاد سياسات اسرائيل وأميركا وحث هذه الأخيرة على تغيير سياستها في الشرق الأوسط والضغط على اسرائيل للتراجع عن مواقفها المتعنتة بالنسبة للضفة الغربية وغزة. فقالت الفارديان، في افتتاحيتها في ٨/١٠/١٩٨١: انه منذ زيارة الكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركية، لمنطقة الخليج في وقت مبكر من العام «بدأت استعادة الربط ما بين أمن الخليج وفلسطين، كما بدأ يتضاءل نفوذ وجهة النظر القائلة ان اسرائيل يجب أن تلعب دوراً مركزياً بالعلاقة مع أمن المصالح الأميركية في الشرق الأوسط.. ولكنه لم يتضاءل حتى الآن الى الحد الكافي».وأضافت ملمّحة الى ضرورة تغيير الولايات المتحدة لموقفها والضغط على اسرائيل حفاظاً على المصالح الأميركية ذاتها: «ان اسرائيل سواء كانت تحت حكم الليكود أو العمل ترى أن مصالحها تكمن في السيطرة الفعالة على الضفة الغربية ورفض السماح للفلسطينيين بأن يخلقوا وطناً لهم، ربما كان معادياً لها. ولا تتماشى مصالح أميركا، في نهاية المطاف، مع هذا الموقف، على الرغم من أنه ليس من الحصافة قول ذلك في الكابيتول هيل (الكونغرس) خوف أن توصف بأنك معادٍ لاسرائيل». وتنصح الصحيفة أميركا بعدم تجاهل قوة المعارضة في الشرق الأوسط.

أما صحيفة الديلي تلغراف، فكانت افتتاحيتها، في ٧/١٠/١٩٨١، مثيرة للدهشة، إذ أنها وجهت سهام نقدها الى اسرائيل، وهي التي تقف في العادة مواقف مؤيدة لها بصلابة. فقد وبخت بيغن لخذلانه السادات وعدم مساعدته في احراز تقدم بصدد القضية الفلسطينية بعد كامب ديفيد. وقالت: «ان بيغن لم يمتنع باصرار عن مد يد العون للسادات فحسب، بل غذّى نيران عداوة العرب له بسياساته المستمرة في استعمار الضفة الغربية». ووجهت التايمز، هي الأخرى، في افتتاحيتها في اليوم ذاته، النقد لاسرائيل لتشددها وتعنتها قائلة: «ان اقتراحات بيغن للحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة كانت ابداعية من وجهة فنية، ولكن لم يقصد بها الاستحواذ على مخيلة العرب بالطريقة التي استحوذت بها مبادرة السادات على مخيلة الاسرائيليين. فقد كان يتعين على الجانب الاسرائيلي، وهذا ما كان يأمله السادات بلا شك، الاعتراف بحق الفلسطينيين في الوجود كشعب في دولة مستقلة، ان هم رغبوا ذلك». وأضافت الصحيفة، ملمحة الى فشل الاتفاقية الثنائية بين مصر واسرائيل بقولها: «إن من المعقول الاعتقاد أن اخلاص قوات الجيش المصري لرئيسها ربما كان أقوى لو أن مبادرته أثمرت ثمرة مجيدة على هيئة تسوية فلسطينية، بدلاً من ثمرة شائنة بعض الشيء هي السلم المصري المنفصل».

وعلى الرغم من أن هذه الانتقادات وردت في معرض الدفاع عن السادات، إلّا أن الحاح الصحف على حق الفلسطينيين في اقامة دولة لهم وعلى ضرورة انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة كان ظاهرة ملفتة للنظر. فالصحف البريطانية لاتعلن، في الأوقات العادية، عن مثل هذه المواقف، ان كانت تتبناها، بمثل هذه الصراحة. ولكن يبدو أن حرارة الحدث هزتها فأخرجتها عن طور هدوء «الحكم المتزن» الأميل بالطبع الى اسرائيل «المتمدينة». فقد كتب دايفيد واط، في جريدة التايمز في ٩/١٠/١٩٨١ يقول، في معرض تقييمه لاتفاقية كامب ديفيد، «وحتى لو تركنا جانباً»، للحظة، الحجج المعقدة الى أبعد الحدود حول الشكل المناسب بالضبط لحق تقرير المصير للفلسطينيين أو حول وضع القدس، تبقى حقيقة مؤكدة وهي أن الحكومة الاسرائيلية الحالية ستستمر في معارضة المكونات الضرورية الدنيا لاي تقدم. وهذه هي أنه يفترض في اسرائيل أن توافق مقابل ضمانات سلام وأمن مِصْداقة على انهاء الاحتلال العسكري للضفة الغربية وغزة وعلى الانسحاب، على مراحل، من المناطق المحتلة جميعاً». وأما عن دور أميركا وريغان فقال:

«سيحتاج ريغان إلى الكثير من الشجاعة والخيال حتى لمجرد التصريح بوقوفه إلى جانب هذا النوع من الصفقات، ويحتاج إلى أكثر من ذلك لمحاولة الضغط على اسرائيل للقبول به». وأضاف: ان «موت السادات المأساوي لا يضمن أن تتم محاولة جديدة لإعادة تحديد السياسة الغربية، إلّا أنه يجعل ذلك أكثر ضرورة بالتأكيد، وربما أكثر إمكانية».

وفي حين اكتفت بعض الصحف بالتلميح إلى ضرورة اتخاذ الغرب خطوات للدفع باتجاه تسوية شاملة للنزاع، دعت صحيفة الأوبزرفز الاسبوعية، بصراحة، الى القيام بمبادرة أوروبية، فقالت، في افتتاحيتها في ١٩٨١/١٠/١١: «من الواضح أن المعاهدة [المصرية ــ الاسرائيلية] وحدها لن تضمن السلام في الشرق الأوسط. وان محادثات كامب ديفيد حول الحكم الذاتي لن تقدم حلاً للمشكلة المركزية بين الفلسطينيين واسرائيل. إن موت السادات يؤكد تحذيرات حلفاء اميركا من الأساس الهش الذي قامت عليه سياسة كامب ديفيد». ولهذا فإن: «المبادرة الأوروبية، التي تعرضت لكثير من التجريح، لا تزال مهمة لمحاولة تقريب المواقف الاسرائيلية والفلسطينية». وعلى الرغم من إغداق الأوبزرفر المديح على «شجاعة» السادات لمبادرته بعملية «السلام»، إلّا أنها كانت الصحيفة الوحيدة التي أشارت بوضوح الى المعاناة التي يلاقيها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة، إذ قالت: «إن التماس الوحيد للفلسطينيين في الأراضي المحتلة مع الواقع الاسرائيلي كان وما زال وحشياً وقمعياً باطراد، منذ أن بدأت حكومة بيغن تسريع مخططات انشاء المستوطنات اليهودية لتقوية ادعائها السيادة على الضفة الغربية وغزة. ويظل هذا تهديداً لأي تسوية دائمة في الشرق الأوسط».

أما صحيفة الصاندي تايمز الأسبوعية، فلم تتناول الحدث في افتتاحيتها، ولكنها أفردت عدة صفحات لتناول تفاصيل العملية، وألقى بيتر ويلش، في مقال تحليلي كتبه مع محررين آخرين، اللوم على أميركا واسرائيل فقال، بعد أن استفاض في شرح فشل كامب ديفيد: «إن إدارة ريغان، ببساطة، لا تملك أية سياسة تجاه الشرق الأوسط». وأما عن اسرائيل فقال: «إن أصابع الاتهام أشارت الى اسرائيل وبخاصة الى رئيس وزرائها المتعنت العنيد بيغن.. الذي لم يخف رفضه التحرك بوصة واحدة باتجاه انشاء دولة فلسطينية مستقلة». وعلى النسق ذاته، قالت مجلة الايكونومست، في عددها الصادر في ١٩٨١/١٠/١٠، ان: «المفاوضات المصرية ــ الاسرائيلية بينت أن حكومة مناحيم بيغن ليست مستعدة لمنح أي شيء يقارب حكماً ذاتياً حقيقياً (للفلسطينيين). وقد قال الأردن، البلد الحيوي الأهمية لأي ترتيب جديد يتعلق بالفلسطينيين، منذ البداية، ان المشروع [مشروع كامب ديفيد] سيفشل. ولو كانت اسرائيل مستعدة للاستجابة بقدر أكبر من الكرم لأفكار السادات حول الضفة الغربية لكان الملك حسين سعيداً حقاً بثبوت خطئه، ولكان السادات بطلاً بدل أن يكون وغداً في نظر كثيرين من العرب غيره، ولبدا المستقبل ــ حتى مستقبل اسرائيل ذاتها ــ أكثر إشراقاً مما يبدو الآن».

وفي النهاية، تبقى الاشارة الى ردود فعل صحف الاثارة غير الجدية، وهي الأكثر توزيعاً وانتشاراً. وقد شاركت هذه جميعاً في الثناء على السادات والترحم عليه، ولكن ما يلفت النظر في تعليقاتها المتقضبة العداء العنصري للعرب والفلسطينيين. فمثلاً، قال ستيوارت ستيفن في الديلي ميل: «ان السادات كان الواقعي الأسمى في عالم عربي تسيطر عليه الخطابية الطنانة». وقالت الديلي ستار واسعة الانتشار التي تزين صفحتها الثالثة يومياً بصورة امرأة عارية، مشيرة إلى حسني مبارك: «إن أعداءه هم متعصبو ليبيا وفلسطين الذين يرددون الاهازيج والذين عمهم الابتهاج لموت السادات. انهم أعداء السلام وأعداؤنا نحن أيضاً».

فلورا لحام

مسرحية فلسطينية
في لندن

على خشبة مسرح «ريفر سايد استديوز»، أحد مسارح الفن والتجربة في العاصمة البريطانية، وطوال اسبوعين امتدا من ٢٢ أيلول (سبتمبر) إلى ٤ تشرين الأول (أكتوبر) قدمت فرقة الحكواتي المقدسية مسرحيتها «محجوب... محجوب» بجمهور عربي ــ بريطاني مختلط استطاعت الوصول إليه بحوار عربي مطعم بالانكليزية. وبملاحظات مكتوبة بالانكليزية وُزعت على الجمهور ليقرأها من لا يعرف العربية بالترافق مع أحداث المسرحية وخلال تقديمها.

تقول الفرقة، في معرض تقديمها لنفسها: إن الحاجة إلى تعبير مسرحي نجحت في فرض ذاتها في الضفة الغربية. «فبعد أحداث عمان في أيلول [سبتمبر] ١٩٧٠، أخذت تظهر أشكال جديدة من المقاومة السياسية والاقتصادية والثقافية. وفي هذا الجو، ولدت أول فرقة مسرحية فلسطينية هي فرقة بلالين. أما فرقة الحكواتي فتشكلت عام ١٩٧٧ نتيجة تجارب بلالين والفرقتين اللتين تبعتاها: بلالين وصندوق العجب. فقد عمد الممثلون، اعتماداً على خبرة هذه الفرق، إلى العمل باتجاه خلق مسرحياتهم دون نص مكتوب، فطوروا بذلك أسلوبهم البصري المميز». وتضيف الفرقة: ان المسرح شكل تعبيري جديد تماماً على الفلسطينيين، ولكنه مع ذلك «نجح في العثور على لغة تعكس نمط الحياة الجديدة. فصار الاحتلال، الذي مزق البلاد وحولها، الموضوعة المركزية في أغلب مسرحيات الفرقة».

تبدأ المسرحية بموت البطل محجوب في الفصل الأول. ثم تلي ذلك جلسة عزاء تستمر أياماً، يترحم خلالها المعزون على محجوب ويتذكرون أيامه على هيئة اسكتشات يقوم هو وهم ببطولتها. وتتداخل الاسكتشات وتتراكب لتشكل كلاً يؤرخ مسرحياً للاحتلال، ولمعضلة الإنسان العادي في ظله؛ وفي الوقت نفسه، ينقد بعض مناحي الحياة الاجتماعية ويدعو إلى الخروج على حالة الركود والتآكل الداخلي التي تشكل المسرحية، بمعنى من المعاني، وصفاً لها. وهذه الدعوة هي من جملة ما يجعل المسرحية دعوة لمقاومة الاحتلال، ولعلها أيضاً من بين الدوافع التي حدت بالرقيب الاسرائيلي إلى حظرها في كانون الثاني (يناير) الماضي، غير أن هذا الحظر رفع نتيجة «لضغط من جماعة صغيرة من الصحافيين والمحامين والمثقفين فسُمح للمسرحية أن تُستأنف» ــ طبقاً لما تقوله الفرقة في تعريفها بنفسها.

محجوب، شخصية ترمز إلى الانسان الفلسطيني العادي الذي يعاني الاحتلال. بطولته تكمن في المثابرة والاستمرار وتدبير العيش، والمشي أبداً على خيط مشدود. وهو، إن ارتكب بعض الهفوات، يعود ليتعلم بالتجربة أن لا خيار سوى البقاء والولادة من جديد ليقاوم. انه خليط من الجندي شفايك، وأبي

النحس المتشائل؛ وأبله القرية الذكي. وإذا كان بعض الجمهور العربي قد اعترض بالقول: إن المسرحية لا تبرز «وحشية» الاحتلال، فما ذلك إلّا لأن هؤلاء أخطأوا تقييم ما يشكل بحق إحدى نقاط القوة فيها: تصوير عنف الاحتلال، بوصفه عنفاً يومياً دائباً، يتمثل قبل كل شيء، في فرضه على أهل البلاد حياة خواء مستلبة تمزق انسانيتهم في كل حين.

أما من حيث الأسلوب المسرحي، فقد اعتمدت الفرقة مزيجاً من البرختية الجديدة، والايمائية، وكوميديا «التهريج الرفيع» — إذا صح التعبير. ولا شك أنه يمكن أن يؤخذ على المسرحية عدد من الثغرات التقنية، لعل أهمها افتقارها إلى الانضباط أحياناً، وكونها محشوة بعدد من الأفكار الرئيسية أكثر مما يجب، وبالتالي ميلها إلى الصخب والاستطراد. لكن ذلك كله لم يحجب، من جهة، القوة الأساسية الكامنة فيها والتي مكنتها من الوصول إلى الجمهور والتأثير فيه، ولا حجب، من جهة ثانية، بعض المشاهد الرائعة التي تبدّى فيها ذلك السحر الذي هو المسرح.

ولقد استحوذت المسرحية على تعاطف عدد من النقاد الذين راجعوها في الصحف الرئيسية، فكتبت روزاليندا كارن في صحيفة «فايننشال تايمز» تقول: إن المشهد الختامي الذي يخرج فيه محجوب من التابوت ليحيا ثانية «رمز لمقاومة الفلسطينيين. ومع ذلك فليس هناك في المسرحية رجال عصابات. والمزاج السائد بعيد عن البسالة. ذلك أن المسرحية، رغم دعوتها إلى التحرر الوطني، تستمد قوتها من شيء آخر: من التفاصيل الاجتماعية الدقيقة، والتناقضات الأخلاقية التي يواجهها العامل العربي العادي في إسرائيل والمناطق المحتلة».

وأضافت كارن: ان مسرح «ريفرسايد استديوز» صرح أن المسرحية ليست معادية لاسرائيل، ولكن «هذا هراء صحيح أن لا أحد يذكر منظمة التحرير الفلسطينية ولكن روحها تقف خلف المسرحية بكاملها. ان محجوب يمثل سكاناً مسحوقين. ولا يمكن أن يكون لمحاولتيه الفاشلتين الهرب من التابوت، ونجاحه في الأخير، إلّا تفسيرا واحد لا غير». وقالت الناقدة: إن كون المسرحية ذات علاقة مباشرة حميمة بتجربة ممثليها، وهم أنفسهم الذين كتبوها جماعياً، «يلمع نفاذاً، خاصة في النصف الأخير منها، حيث تصور بقوة إغراءات التعامل مع الاحتلال. وبقدر مساوٍ، فإن التكنيك المستخدم يخلق بعض الملل وقدراً معيناً من التفكك والتخبط والهستيريا، رغم أن معرفة اللغة تساعد بلا شك».

أما نيد شواليت، فكتب في صحيفة «التايمز»: ان المسرحية تحتوي على «قدر كبير من التجريد، ولكن مع الحيوية الكاريكاتيرية العفوية التي تسم المسرح الفولكلوري» ولخص الحبكة بالقول: إن الفرقة «بدءاً من ولادة محجوب، مروراً بالحكم الأردني وحرب الأيام الستة، إلى أيلول [سبتمبر] الأسود ١٩٧٠ إلى هجرته إلى الولايات المتحدة، وعودته منها، تعمد إلى تتبع حياته، بينما يحاول هو بإستمرار الهرب من تابوته». ووصف شخصيته بأنها شخصية الإنسان العادي «عاثر الحظ». وأضاف: ان الفرقة «تمنح الكثير من الدعاية الجيدة». وإنه «لولم يحظر الرقيب الاسرائيلي عرض المسرحية لبدت على أنها ذلك النوع من القصة والسخرية اللتين يضمهما مجتمع حر: تنظيم واضح ذكي لصور وأفكار تذهب إلى أن القيام بأعمال بطولة صغيرة هي قدر الفلسطيني».

وكتب الناقد المسرحي لصحيفة «الغارديان»: ان المسرحية «تمزج السيرك بالخزافة بالسجال، لتروي قصة طراز من الأوغاد المقدامين يمثله محجوب الذي يتحدى علية القوم والبيروقراطيين والديماغوجيين، قبل أن يهلك في النهاية» وأضاف: إن الممثلين «لم يميلوا إلى قصفنا بالوقائع السياسية، بل صوروا خلفية غير صارخة، وثبتوا عليها ابتسامة تسليم عاثر».

ولم تستطع صحيفة «جويش كرونيكل» الصهيونية تجاهل الحدث، فكتبت تحت عنوان: «نظرة فلسطينية هزلية إلى الحياة» تقول: إن المسرحية «سياسياً حاذقة، وليست مجرد منشور لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهي تبين الاسرائيليين خشنين وهستيريين، ولكنها أيضاً تصور العرب على أنهم كذلك. غير أنه

يحتفل بكل انتصار صغير يحرزه محجوب على السلطة بالخبط على الصدر على طريقة طرزان، مما يعزز الرسالة الضمنية الموجهة إلى العرب بأن يخرجوا من سباتهم».

والجدير بالذكر أن الفرقة غادرت لندن إلى بولندا، وذلك في إطار جولة أوروبية تزور خلالها المانيا وفرنسا وهولندا، أيضاً.

ف. ل .

فلسطين في المؤتمر الثامن والستين للاتحاد البرلماني الدولي

ما بين ١٤ و٢٣ أيلول (سبتمبر) الماضي عقد في العاصمة الكوبية، هافانا، المؤتمر الثامن والستون للاتحاد البرلماني الدولي. وهذا «الاتحاد»، هو هيئة الأمم «البرلمانية»، إذ أن كافة الشُعَب البرلمانية تقريباً، في مختلف أنحاء العالم، تشترك أعضاء عاملة فيه، كما يشارك فيه، بصفة مراقب، عدد من المنظمات الدولية والاقليمية، مثل هيئة الأمم المتحدة واليونيسكو ومنظمة الصحة العالمية وجامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي، كذلك تشارك فيه منظمتان وطنيتان.

شارك في مؤتمر هافانا هذا نحو مائة وفد برلماني، إضافة الى سبعة وفود دولية مراقبة، ووفدين وطنيين مراقبين من المجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة سوابو.

وقد تشكل وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة خالد الفاهوم، الذي رأس في الوقت نفسه وفد الاتحاد البرلماني العربي، وعضوية كل من: خالد الحسن، فرحان أبو الهيجاء، صالح رأفت، محمد مسلّمي، محمود فلاحة، عماد جدع وشرف عودة.

جدول الأعمال

كان جدول أعمال المؤتمر غنياً متنوعاً، وأهم ما فيه بندان:

١ ــ البند الرابع وموضوعه «انتهاكات اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي من خلال سلوكها في الأراضي العربية المحتلة وهجماتها على لبنان»، وأضيف في مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في مانيلا بمبادرة سورية. وقد خصصت لمناقشته ثلاث جلسات، امتدت من بعد ظهر الخامس عشر من أيلول (سبتمبر) وطوال اليوم السادس عشر منه، وذلك مع ثلاثة بنود أخرى هي: الثاني ودار حول «الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في العالم»، والثالث وموضوعه مساهمة البرلمانات في التعاون الدولي الرامي الى تحقيق أهداف نزع السلاح والحاجة الماسة الى تنشيط المفاوضات حول مسائل نزع السلاح»، والعاشر.

٢ ــ البند العاشر: وقد أضيف في الجلسة الأولى للمؤتمر التي عقدت بعد ظهر يوم ٩/١٥، وبأكثرية ٦٧٥ صوتاً مقابل ٢٢٢ وامتناع ١٥٩ عن التصويت، وموضوعه: «العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية».

وهنالك ثلاثة بنود أُخرى كانت على جدول أعمال المؤتمر وهي:

١ ــ البند الخامس وموضوعه «العلاقة بين الشعب والبرلمان والسلطة التنفيذية، ولا سيما رقابة البرلمان على النشاط الحكومي والتصديق والتطبيق الفعّال للاتفاقيات الدولية في ميدان حقوق الانسان».

٢ ــ البند السادس وموضوعه «أزمة الطاقة في العالم».

٣ ــ البند السابع وموضوعه «الاجراءات العاجلة لتصفية بقايا الاستعمار في العالم وممارسات الأبارتايد في ناميبيا وجنوبي أفريقيا، وصيانة الأقليات العرقية».

القضية الفلسطينية

كان البندان: الرابع، (الانتهاكات الاسرائيلية)، والعاشر، (الاعتداء الاسرائيلي)، مكرّسين كلياً للقضية الفلسطينية ولفضح العدوانية الاسرائيلية من خلال مناقشة «الانتهاكات» و«الاعتداء». بيد أن القضية الفلسطينية كانت حاضرة أيضاً حين مناقشة بقية البنود، فقد وجدت الوفود العربية والصديقة منافذ فيها لطرح الموضوع الفلسطيني، بل إن هذا الحضور كان ماثلاً جداً منذ حفل الافتتاح، وفي كلمة الرئيس الكوبي فيدل كاسترو التي امتدت نحو ساعتين وتحدث فيها عن الوضع السيء القائم في العالم الثالث، وعن حملة الولايات المتحدة الحالية على الصعيد الدولي والأكاذيب التي تختلقها ضد كوبا واعتدائها على خليج سَرْت، وعن نضالات الشعوب في أفريقيا وأميركا اللاتينية من أجل التحرر... قال الرئيس كاسترو:

«لقد رسخت هيئة الأمم المتحدة الحاجة الملحّة، غير القابلة للتأجيل، الى إعادة الأراضي، التي أحتلتها اسرائيل نتيجة الحرب التي شنتها على البلدان العربية، وإلى إقامة دولة في الشرق الأوسط. حيث يستطيع ملايين الفلسطينيين، المحرومين من وطنهم، إعادة توحيد شعبهم المشتت.

«ولكن الحكومة الصهيونية احتقرت قرارات هذه المنظمة الدولية، بل وتحدت المجتمع الدولي بأفعالها المتزايدة العدوانية، وذلك بتسامح ورعاية من واشنطن التي تتظاهر بانها تسعى للسلام وتهدد بقطع توريداتها من الأسلحة. ولكن هذه الايماءة المنافقة كانت قصيرة الأجل، فبعثت حكومة ريغان طائرات ف ــ ١٥ وف ــ ١٦ واستقبلت بيغن في البيت الأبيض لمناقشة شروط الاتفاقية الاستراتيجية التي عقدت مؤخراً بين اسرائيل والولايات المتحدة».

ثم أضاف قائلاً: «وكجزء من سياستها الكونية العدوانية رقّت الادارة الأميركية الجديدة السادات ورفعته الى رتبة دركي الشرق الأوسط، وعززت سياستها المعادية للعرب وللفلسطينيين، من خلال علاقاتها المتنامية مع اسرائيل، وعملت على تجزئة العالم العربي وإضعافه باثارة أشد حلفائها رجعية في المنطقة، وتحريضهم على البلدان التقدمية».

ثم تحدث عن السياسة المتعطشة للحرب وفلسفة الادارة «اليانكية» الجديدة المسؤولة حتى الآن عن خمسة أعمال حربية دموية خطيرة: في السلفادور و«قصف الحكومة الصهيونية الاسرائيلية مركز الأبحاث النووية في العراق، وهو حدث لا سابقة له في زمن السلم، كان يمكن أن يحدث كارثة ويضع مثالاً شائناً، مرَّ دون عقاب، للحياة الدولية»؛ وثالثها: «عمليات القصف الصهيونية الوحشية للبنان، والتي أودت بحياة مئات اللبنانيين والفلسطينيين وسببت عاهات دائمة وجروحاً وآلاماً لا توصف لآلاف الناس»؛ ورابعها: «عملية الاستفزاز ضد ليبيا فوق خليج سدرة واسقاط طائرتين ليبيتين كانتا تقومان بأعمال الدورية فوق شواطىء وطنهما؛ وخامسها: «الغزو المجرم وعمليات القصف التي قامت بها جنوب أفريقيا ضد أنغولا وأودت بحياة مئات الناس وسببت دماراً هائلاً فيها».

وهنا، لا بد أن يسجل أن خطاب كاسترو، بما جاء فيه من حقائق وكشف للسياسات والجرائم الامبريالية في شتى أصقاع المعمورة، قد أحدث هزة عنيفة في أوساط الوفود الغربية لأنه فضح سياسات

حكوماتها، فقال بيغ (انكلترا): «إنه ليوم حزين للاتحاد البرلماني الدولي، وللمجاملات العادية في السياسة الدولية، فهو لا يتذكر أن مضيفاً لجمع كهذا استخدم مركزه لتحقير العديد من ضيوفه وإهانتهم».

على أن خطاب الرئيس كاسترو حظي باهتمام معظم الوفود المشاركة وبتقديرها، فعلى سبيل المثال، قال سينديا (مندوب الهند)، في كلمته: «**لقد طرح الرئيس كاسترو موجزاً رائعاً لعدم المساواة الفاضح في البنية الاقتصادية الدولية، فالإنسان يقف على مفترق الطرق ما بين الهاوية النووية وبين فرصة الارتقاء بنفسه الى ذروة مجده**».

من كلمات الوفود

تحدث عديدون عن «الانتهاكات الصهيونية»، ومنهم سنديا، مندوب الهند، الذي قال: «ان حلاً للنزاع العربي ــ الاسرائيلي قد عطّله تحدي اسرائيل العلني لقرارات هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. يجب أن يستعيد الفلسطينيون حقوقهم الراسخة، كما يجب على اسرائيل أن تنسحب كلياً من المناطق المحتلة. إن الهند تشجب شجباً شديداً، الغارات والغزوات الصهيونية على لبنان، والغارة على العراق».

وكرّس خالد الفاهوم، باسم الاتحاد البرلماني العربي، كلمته كلياً لفضح الممارسات والجرائم الصهيونية ولطلب ادانتها، وقال:

«إن انفجاراً في قلب الشرق الأوسط يمكن أن يمتد الى بلدان عديدة مجاورة، انفجاراً ستسببه الأفعال الاسرائيلية. لقد أصبحت اتفاقيتا كامب ديفيد ذريعة للإبقاء على احتلال اسرائيل للأراضي العربية المحتلة، والضم هو وسيلة اسرائيل لدمج المناطق المحتلة، وتتبارى كافة الأحزاب الاسرائيلية، في برامجها الاستيطانية المبنية على سياسة إقامة المستعمرات. ويمكن القول أن كافة أنواع الشرور تقترف في الأراضي المحتلة، والأمر العجب هو أن برنامج الحكومة الاسرائيلية، الذي نجح على أساسه بيغن، يؤيد تأييداً تاماً هذه الشرور». ثم تحدث عن الغارات الاسرائيلية على لبنان وعلى المنشآت النووية العراقية، وطالب بإدانتها.

وتحدث وسترمون، مندوب النرويج، فقال في كلمته: «وفي البرلمان النرويجي ثمة أغلبية ساحقة تؤيد سياسة الحكومة تجاه الشرق الأوسط، وهي تقوم على اعتقاد أن ضم الأراضي بالقوة أمر غير مقبول، ولا بد من الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، ولكن لإسرائيل الحق في العيش بسلام!».

وأشاد خالد الحسن، باسم المجلس الوطني الفلسطيني، بالخطاب الذي ألقاه الرئيس كاسترو «ويمثل تحدياً، فقد استقبلناه بمشاعر خاصة لاننا نمثل شعباً هو ضحية، فنحن نشكره رغم كل قواعد البروتوكول التي ذكرها أولئك الذين لم يعجبهم ذلك الخطاب». وتحدث عن هيئة الأمم المتحدة التي «كان مفترضاً أن تقوم على أساس العدالة، ولكن هذا لم يحدث، فالقوة تستعمل للدفاع عن مصالح الدول الكبرى وعملائها، وقد استخدم الفيتو كثيراً ضد مصالح الشعب الفلسطيني، وفي قضايا أخرى عديدة تهم مختلف الشعوب»، ثم تحدث عن الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووي في العراق على اعتبار أن في «نية» العراق انتاج القنبلة النووية، «فإذا ساد هذا المنطق العالم. فكيف يمكن أن يسوده السلام؟». ثم تحدث عن الغارات الاسرائيلية على بيروت، وعن الطفل الذي أخرج من بطن والدته الشهيدة من جراء الغارة على الفاكهاني: «فهذا دليل ناصع على أن شعبنا سوف يعيش رغم كل القنابل». وختم كلمته بقوله: «في الأمم المتحدة، وهنا، اتخذت قرارات عديدة حول حقوق الشعب الفلسطيني، وما لم تنفذ هذه القرارات، وما لم نتعاون معاً فلن يتحقق السلام ولا العدالة، فلنتعاون من أجل ذلك».

مواقف الاشتراكيين:

وقال فيخلت، من جمهورية ألمانيا الديمقراطية: «**إن الشعبة البرلمانية الألمانية الديمقراطية تنظر بقلق بالغ الى التدهور المتجدد للوضع في الشرق الأوسط بسبب الغارات الاسرائيلية البربرية على لبنان. إن قصف المنشآت النووية العراقية عملية لا سابقة لها في القرصنة الدولية. فهذه الأعمال**

الاسرائيلية تشكل انتهاكاً فاضحاً لقرارات هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وهي تقدم برهاناً جديداً على أن التحالفات الغربية العسكرية ليست موجهة الى الدول الاشتراكية فحسب، بل تشكل تهديداً للدول كافة. ان تبرير اسرائيل لغاراتها على المنشآت النووية العراقية أمر سخيف ومضحك، وكذبة كهذه تلحق بالسلام العالمي ضرراً بالغاً. أما اتفاقيتا كامب ديفيد فتشكلان عقبة أمام التقدم نحو السلام في الشرق الأوسط، لأنهما شجعتا التوسعية الاسرائيلية. ان جمهورية ألمانيا الديمقراطية ترى أن أي حل للنزاع في الشرق الأوسط يجب أن يقوم على أساس الانسحاب الاسرائيلي الكلي من الأراضي المحتلة وضمان الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وهي تقف الى جانب الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة السيد ياسر عرفات. وعلى المؤتمر أن يدين السياسة العدوانية الاسرائيلية».

ومما قاله كابيتولا، من الوفد التشيكوسلوفاكي: «ان تشيكوسلوفاكيا تشعر بأشد القلق من جراء السياسة العدوانية الاسرائيلية، فاسرائيل تضرب بعرض الحائط الرأي العام العالمي وقرارات المحافل الدولية، كما تتجاهل تجاهلاً كلياً مبادىء القانون الدولي والرأي العام العالمي. والحكومة الاسرائيلية الحالية لا تزال تصعّد من سياستها العدوانية والتوسعية، وهي لا تستطيع القيام بذلك دون دعم الدوائر الامبريالية العالمية، وبخاصة الامبريالية الأميركية، وهذا يثبت أن الولايات المتحدة لا تحترم ما تنادي به من حقوق الانسان. إننا نطالب باستنكار السياسة والاعتداءات الاسرائيلية، ونطالب بفرض عقوبات عالمية على اسرائيل؛ ومن خلال ذلك نستطيع أن نجبرها على التخلي عن سياستها ونمهد الطريق أمام حل عادل. إن كل ذلك يخدم السلام العالمي ويعمل لصالح البشرية ولخدمتها».

وكانت كلمات وفود الشعب البرلمانية من دول المنظومة الاشتراكية، مماثلة للكلمة السابقة، فتوتو، من رومانيا، شجب العمليات العسكرية الاسرائيلية في لبنان، كما شجب الاعتداء الاسرائيلي على المنشآت النووية في العراق وأضاف: «لكل شعب الحق في أن يكون سيد مصيره، وهذا ينطبق تماماً أيضاً على الشعب الفلسطيني. إن السلام لن يتحقق في الشرق الأوسط ما لم تسوَّ القضية الفلسطينية وتتم اقامة دولة فلسطينية».

وفي كلمته، أشار المندوب البلغاري كوليشيف إلى تجاهل اسرائيل للرأي العام العالمي، باستمرارها في احتلال الأراضي العربية وقمعها لحق الفلسطينيين في تقرير المصير، فقال: «إن الوفد البلغاري يؤيد ادانة المؤتمر لإسرائيل على أعمالها، ومنها الاعتداء غير المبرر على المفاعل النووي العراقي، والتي ما كانت لتحدث لولا دعم الولايات المتحدة. ان قمع هذه البؤرة الخطرة من الاضطراب لا يتحقق باتفاقيات مثل اتفاقيتي كامب ديفيد اللتين تجاهلتا الحقوق الشرعية للفلسطينيين، فسلام عادل ودائم في العالم يتحقق فقط بالجهود الجماعية المخلصة من كافة الأطراف المعنية ومنها الفلسطينيون، ولهذا تؤيد بلغاريا اقتراح بريجنيف لحل هذه المشكلة، وهي تطالب بانسحاب اسرائيل من كافة الأراضي المحتلة، وتحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ومنها حقه في اقامة دولته المستقلة».

ولخصت كلمة ازرائيل، مندوب الاتحاد السوفياتي، موقف المنظومة الاشتراكية من الصراع العربي ــ الصهيوني ومن الغارات الوحشية الاسرائيلية على لبنان والمفاعل النووي العراقي، فشجب الاعتداءات الاسرائيلية، وأدان، سياسة اسرائيل عميلة الولايات المتحدة وركيزتها في المنطقة، ودعا الى تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ومنها حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق تراب وطنه.

الموقف الغربي: ماذا عن مواقف الدول الغربية وبخاصة مواقف الولايات المتحدة وانكلترا وهولندا واستراليا وألمانيا الغربية وبلجيكا ونيوزيلندا؟ كانت مواقفها، عموماً، متطابقة ومواقف الوفد الصهيوني. وفيما يلي مثال معتدل:

قال تازلار، من الوفد الهولندي في كلمته:

«من المحال إيجاد حل لنزاع الشرق الأوسط بدون استشارة كافة الأطراف المعنية، ولا بد أن يعترف الفلسطينيون بحق اسرائيل في الوجود وأن تعترف اسرائيل بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وربما بإقامة دولة مستقلة لهم. ان الأحزاب السياسية الهولندية تتخذ موقفاً ايجابياً من اتفاقيتي كامب ديفيد. والمجتمع الأوروبي، باتخاذ مبادراته، لم يحاول قط تعطيل هاتين الاتفاقيتين».

وكرس كوهن، من استراليا، كلمته للهجوم على الرئيس كاسترو، وقال انه لن يحضر أية اجتماعات مقبلة للاتحاد البرلماني الدولي لأن مؤتمره تهيمن عليه بلدان ليس لديها أدنى فهم للديمقراطية كما تفهمها استراليا، وأضاف: «ان السبب الأخير الذي جعله يقاطع الاتحاد البرلماني الدولي هو أن المؤتمر لم يعد سوى حلبة مباراة بين المندوبين من أجل كسب جائزة من يكون أكثر عداء لإسرائيل». ثم دافع عن جرائم اسرائيل واعتداءاتها المختلفة، وأشاد بالسادات ومدّه يده لاسرائيل.

وقال استييه، مندوب فرنسا، في كلمته: «لن يكون هنالك حل لمشكلة الشرق الأوسط بدون الاعتراف بدولة اسرائيل».

لقد كان هذا هو جوهر الموقف الغربي، أما القضية الفلسطينية، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وعودته، وتنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي فتأتي جميعها، اذا أتت، في درجة جد متدنية بعد الحفاظ على الكيان الصهيوني، وبعد تبرير جرائمه والدفاع عنها.

موقف حركة عدم الانحياز: ماذا عن مواقف الدول الأخرى، دول عدم الانحياز مثلاً؟

بعد أن أشار بهانداري، من وفد نيبال، في كلمته الى مشكلة الشرق الأوسط قال: «ان عمل اسرائيل، بضمها القدس وجعلها جزءاً لا يتجزأ منها، قد زاد في تعقيد الوضع وفي تعريض سلام المنطقة للخطر. ان الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ومنها حقه في اقامة دولته المستقلة، هو الشرط الأساسي لقيام تسوية شاملة ودائمة للمشكلة».

وشجب السيد با، من وفد السنغال، أعمال اسرائيل التي تتعارض وقرارات هيئة الأمم المتحدة، وقال: «ان عليها [اسرائيل] أن تعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وتلتزم بالقرارات الدولية حول هذا الموضوع».

موقف الوفود العربية: أما الوفود العربية إلى المؤتمر فقد كانت كلمات معظمها حول القضية الفلسطينية، وحول الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان والمفاعل النووي العراقي، وحول المطالبة باتخاذ موقف حازم من هذه الاعتداءات، والعمل على تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ومنها حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق تراب وطنه، ما عدا مندوب النظام المصري الذي قصر كلمته على تبيان «فضائل» اتفاقيتي كامب ديفيد، والدفاع عن «الاستسلام» أمام العدو الصهيوني.

البنود الأخرى

ان القضية الفلسطينية كانت حاضرة أيضاً عند مناقشة البنود الأخرى، فعند مناقشة البند الخامس من جدول الأعمال: «العلاقة بين الشعب والبرلمان والسلطة التنفيذية...»، وجد بعض المتكلمين فرصة الحديث عن زيف الديمقراطية الصهيونية، وشجبوا «سياسة جنوبي أفريقيا والسلفادور واسرائيل تجاه فلسطين ولبنان». كما وجدوا الفرصة مناسبة أيضاً عند مناقشة «أزمة الطاقة في العالم» ففرحان أبو الهيجاء، من وفد المجلس الوطني الفلسطيني، قال في كلمته: «إن الشرق الأوسط يختزن كميات هائلة من النفط الذي يغذي معظم الصناعات في العالم، ولكنه في الوقت نفسه أحد أخطر مناطق الأزمات، فهو من

ثـمّ يهدد الأمن العالمي. وما لم تُستعد حقوق الفلسطينيين وتُرغم اسرائيل على التخلي عن المناطق المحتلة، وتقم دولة فلسطينية مستقلة، فإن هذه المنطقة الحيوية من العالم لن تتمتع بالسلام».

ولعل مناقشة البند السابع من جدول الأعمال، ومـوضوعـه «الاجراءات العـاجلة لتصفية بقـايا الاستعمار في العالم...»، أتاح فرصة أكبر لطرح الاستعمار الصهيوني وعلاقة كيانه بالكيان العنصري في جنوب أفريقيا.

فقد قال السيد زرغار، من الوفد الايراني، : «ان ليبيا واقعة بين مخالب النظام العنصري لجنوب أفريقيا الذي يواصل تنفيذ سياسة التدخل الوحشي في أنغولا ودول أفريقية مستقلة أُخرى. وكذلك احتلت اسرائيل فلسطين وطردت سكانها الشرعيين، وأقامت علاقات وثيقة وتعاوناً مع جنوب أفريقيا في الصناعة النووية مثلاً، وتقدم الولايات المتحدة العون الاقتصادي والسياسي لكلا البلدين».

وشجب علي السلامي، مندوب جمهورية اليمن الديمقراطية، الاستعمار الصهيوني، الذي تدعمـه الولايات المتحدة، في فلسطين ودعا الى اتخاذ اجراءات فعالة ضد العدو الصهيوني، وبيّـن أن إيجاد حل للقضية الفلسطينية هو أمر أساسي للسلام في الشرق الأوسط، ثم أعلن عن تضامن بلاده مع شعب ناميبيا.

وقال فيصل جاسم القضيبي، من الوفد الكويتي، في كلمته: «ان العنصرية غير مقصورة على جنوب أفريقيا، فثمة مثال رئيسي هو تشرد أربعة ملايين فلسطيني عن ديارهم نتيجة عزم اسرائيل على اقامة دولة محض صهيونية». وأضاف: «إن أقنعة الصهيونية بدأت تتمزق، وثمة تطابق بين اسرائيل وجنوب أفريقيا، لأن كلاً منهما يمارس الاستعمار الاستيطاني الذي يعمل على طرد السكان المحليين من ديارهم، وينتهك قرارات هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وقد وضع كل منهما قوانين التمييز العنصري لا في الحقوق السياسية فحسب، بل في أماكن الاقامة ووسائل المواصلات، وشجع الهجرة إليه، ولا سيما في حالة اسرائيل، من كافة أنحاء العالم».

وشجب أومورو، مندوب كينيا أعمال جنوب أفريقيا في أنغولا، وأضاف: ان الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية قد شجبت جميعها الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين.

ايقاف عضوية الكيان الصهيوني

وبعد أن ربط جاسم محمد العون، من الوفد الكويتي، بين جنوب أفريقيا والكيان الصهيوني، قال: **«إن من المتفق عليه عموماً أن اسرائيل دولة عنصرية، فسياساتها قد شجبتها قرارات هيئة الأمم المتحدة التي اعتبرت الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري. وعلى البرلمانيين أن يستخدموا نفوذهم لضمان تنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وعليهم أن يعملوا، بشكل خاص، على إيقاف عضوية اسرائيل في الاتحاد البرلماني الدولي».**

وربط أحمد القصري، من الوفد الجزائري، ربطاً موضوعياً بين الكيانين العنصريين في جنوب أفريقيا وفلسطين، ثم أوضح التطابق التام بين سياساتهما وممارساتهما في ناميبيا وأنغولا وفلسطين ولبنان.

وقال صالح رأفت، من الوفد الفلسطيني، في كلمته: «ان المجلس الوطني الفلسطيني يطلب من الاتحاد البرلماني الدولي أن يقوم بمسؤولياته، ويزيل آخر بقايا الاستعمار والعنصرية. وهو يدعو المؤتمر الى أن يشجب سياسات التسلح للولايات المتحدة وانتاجها القنبلة النيوترونية، ويحث الولايات المتحدة على سحب قواتها من منطقتي الخليج العربي والمحيط الهندي، ويشجب احتلال جنوب أفريقيا لناميبيا ونظام الأبارتايد فيها، ويشدد على ضرورة مقاطعة جنوب أفريقيا من أجل تدمير النظام القائم فيها. وعلى الاتحاد البرلماني الدولي أن يشجب الارهاب الاستعماري في ارلندا الشمالية ويؤيد حقوق الشعب الأرلندي، ويطلب من اسرائيل الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، وإطلاق سراح آلاف المعتقلين

الفلسطينيين، ويوقف سياساتها الارهابية. ان الشعب الفلسطيني يجب أن يعيش، دون أي تأخير، في دولته المستقلة الحرة».

كذلك تحدث مندوبون آخرون من ايران والعراق والمغرب في هذا الاتجاه نفسه، وقال موريس صليبي، من الوفد السوري، في كلمته: «لقد ذكر الرئيس كاسترو حقائق ورأقاماً عن الدعم المقدم الى جنوب أفريقيا من أجل استغلال الموارد الطبيعية في ناميبيا، والمساندة الممنوحة لإسرائيل من أجل مساعدتها في رفضها الانسحاب من الأراضي المحتلة. ولا ريب في أن الرغبة في ابتياع النفط العربي بأسعار رخيصة تكمن وراء الدعم الامبريالي للكيان الصهيوني في فلسطين».

القراران الهامان

أصدر المؤتمر قرارين هامين حول: «الانتهاكات الاسرائيلية» و«العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية». وقد مرت عملية إصدارهما بعدة مراحل بعد المناقشة العامة، بدءاً بلجنة الصياغة، وانتهاء بإقرارهما في المؤتمر العام بعد مناقشة صاخبة في اللجنة السياسية بعد ظهر يوم ٩/٢٢ وفي المؤتمر نفسه مساء اليوم نفسه، والتصويت على كل فقرة بمفردها في قرار «الانتهاكات...».

إن تسجيل هذه الأمور هنا ليس إلّا لتبيان الصعوبات التي يتم تجاوزها قبل اتخاذ أي قرار بإدانة العدو الصهيوني ومناصرة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، إذ أن جبهة الأمبريالية، المساندة للصهيونية وكيانها، لا تزال، على رغم تراجعها وهزائمها، تقاتل بضراوة متناهية تطلعات الشعوب وكفاحاتها من أجل تحقيق هذه التطلعات. وهذا ما يعاني منه الكفاح العربي التحرري عامة والفلسطيني خاصة على رغم الجبهة القوية التي تسانده، والمتمثلة بدول المنظومة الاشتراكية وحركة عدم الانحياز والدول العربية والاسلامية.

تشكلت لجنة الصياغة لكلا القرارين من سوريا والعراق ولبنان ومصر واسرائيل وقبرص والهند والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والسنغال وهولندا. وقد اختير مأمور عثمان با، مندوب السنغال، رئيساً لها، واختير الكسيس غالانوس، مندوب قبرص، مقرراً.

١ ــ بند «**الانتهاكات**...»: اعتمدت لجنة الصياغة مشروع القرار العربي أساساً للنقاش لأنه، كما قال مقرر اللجنة، أقرب إلى الموضوعية والى معالجة المسائل التي قيد البحث. وقد تقدمت بهذا المشروع الشُعَب البرلمانية لكل من: الجزائر واليمن الديمقراطية وجيبوتي والعراق والأردن والكويت ولبنان ومراكش والصومال والسودان وسوريا والامارات العربية المتحدة وجمهورية اليمن. وبالمقابل قدم الوفد الصهيوني مشروع قرار مقابل قصره على ما دعاه بالوجود السوري في لبنان، وعلى طلب سحب القوات السورية من الأراضي اللبنانية.

وحين طُرح في اللجنة السياسية لاقراره، أثار مشروع القرار الذي أعدته لجنة الصياغة، وهو يتفق في خطوطه العامة مع مشروع القرار العربي، عاصفة كبيرة من النقاش. فقد تباكى المندوب الصهيوني لأن مشروع القرار يحمل أكثر من ٥٠ إدانة لاسرائيل، وزعم أنه للمرة الأولى يدان عضو قبل بدء المناقشات، فيتم اعتماد نص قدمته جهة واحدة، وطلب بالطبع رفض المشروع، ثم أضاف بصفاقة متناهية: «وإذا كان هنالك من يريدون زيادة عدد القرارات التي تدين اسرائيل فيستطيعون الموافقة عليه». ثم أثارت الوفود الغربية مسألة اعتماد المشروع العربي أساساً للنقاش، فرد السيد با بالقول: ان لجنة الصياغة هي التي اختارت المشروع العربي ولكن بعد دراسة المشاريع المقدمة، وبعد التصويت على ذلك.

اقترع على فقرات المشروع فقرة فقرة، فكانت الموافقة عليها بأغلبية كبيرة. وقد أضافت اللجنة السياسة فقرتين:

□ تتضمن الأولى الاعتراف الفوري والمتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد عارضتها الدول العربية ودول المنظومة الاشتراكية وحركة عدم الانحياز.

□ وتتضمن الثانية دعوة جميع الأطراف ومنها منظمة التحرير الفلسطينية، إلى الدخول في مفاوضات لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

ثم اقتُرِعَ على المشروع ككل، فأُقر بأكثرية ٤٠ صوتاً مقابل ٩ أصوات وامتناع ٨ عن التصويت.

ثم نقل هذا المشروع ثانية إلى المؤتمر العام لإقراره، فأثار بعض النقاش، وتباكى المندوب الصهيوني من جديد، وتم الاقتراع على بعض فقراته، فأقرّت، ثم اقتُرع على المشروع ككل، فأقرّ بأكثرية ٧٢٥ صوتاً مقابل ١١٥، وامتناع ١٢٤ عن التصويت.

٢ ــ **بند «العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية»**: اعتمدت لجنة الصياغة مشروع قرار بإدانة العدوان الاسرائيلي ثم عرض هذا المشروع على اللجنة السياسية، فردّ المندوب الصهيوني، أثناء المناقشة، الأكاذيب الصهيونية المعروفة، من أن هذا المفاعل مخصص لإنتاج القنابل النووية، وسوف ينتجها، وإنه هو، أي المندوب الصهيوني، من مواليد العراق، وقد عانى فيه، وشهد القوات العراقية وهي تتجه إلى فلسطين لمحاربة اسرائيل، ثم أخذ يحاول استدرار عطف المؤتمر بعبارات عاطفية واختلاقات مزورة. وقد فنّد مندوب العراق هذه الأكاذيب، واستشهد بتصديق العراق على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وبأن هذه المنشآت النووية قد وُضعت طبقاً لذلك تحت إشراف وكالة الطاقة الذرية الدولية ورقابتها، وأضاف: «إن من واجبنا أن نقف إلى جانب الشعب الفلسطيني، وإسرائيل بضربها مفاعل تموز (يوليو) تريد ابقاء العرب متخلفين، لأنها عاشت على هذه الهوة الحضارية».

وتحدث آخرون شاجبين هذا العدوان وهنا انسحب الوفد الصهيوني. ثم اقترع على مشروع القرار فأُقر.

وفي المؤتمر العام أقر مشروع القرار هذا، دون تصويت، مع تحفظ اسرائيل وأميركا وهولندا عليه.

ملاحظات حول المؤتمر

مرة أُخرى، شكل المؤتمر الثامن والستون للاتحاد البرلماني الدولي مَعْلماً جديداً على درب انتصارات القضية الفلسطينية، وإدانات العدو الصهيوني في الساحة الدولية. و«الاتحاد » في حد ذاته إحدى ساحات الكفاح السياسي الهامة من أجل فلسطين، فهو وبحق «هيئة الأمم البرلمانية»، ولكن، وللأسف، لا تحظى نشاطاته ومؤتمراته بالاهتمام أو بالإعلام نفسه الذي تحظى به جلسات هيئة الأمم المتحدة، أو الاعلام عنها، كما لا تحظى التجارب المستخلصة من اجتماعاته بالاهتمام نفسه.

إن العدو الصهيوني، ومنذ مؤتمر لندن البرلماني الثاني في أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٧٥ يعاني من هزائم متكررة متطورة على صعيد الاتحاد البرلماني الدولي. والنضال السياسي من أجل القضية الفلسطينية يتطلب الاستمرار في تحقيق انتصارات جديدة متطورة في مؤتمرات «الاتحاد» ومجالسه. ومع هذه الانتصارات لا بد من إجراء عمليات فرز موضوعي من أجل اقامة حوارات عربية مع أطراف أجنبية بشكل عام، وحوارات برلمانية عربية ــ أجنبية، بشكل خاص.

في مؤتمر هافانا كان موقف الوفود الغربية، ولا سيما وفود: الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وهولندا وبلجيكا وبريطانيا، لا يقل عداءً للقضية العربية والفلسطينية عن عِداء الوفد الصهيوني لها. ومع ذلك، هنالك الرابطة البرلمانية العربية ــ الأوروبية، والحوار البرلماني ــ الأوروبي.

وفي هذا المؤتمر، كانت الوفود الاشتراكية ووفود الدول غير المنحازة لا تقل مناصرة للقضية العربية

والفلسطينية عن الوفود العربية والاسلامية، ومع ذلك ليس هنالك حوار برلماني عربي مع أي من هاتين الجهتين.

إن الاستمرار في الحوار البرلماني العربي ــ الأوروبي قد يكون مقبولاً تكتيكياً، ولكن ليس هو بالحوار الذي يعوّل عليه. والواجب الوطني والقومي يتطلب إجراء حوارات برلمانية مع جهات أخرى: مع مجموعة دول المنظومة الاشتراكية، مع دول أميركا اللاتينية، مع الدول الأفريقية ومع دول حركة عدم الانحياز. إن هذا ما يعمل من أجله حالياً «الاتحاد البرلماني العربي».

□ □ □

نص قراري المؤتمر:

القرار الأول

اتخذ المؤتمر الثامن والستون للاتحاد البرلماني الدولي هذا القرار بأغلبية ساحقة تصل إلى حد الاجماع، وتحفظت عليه كل من اسرائيل وأميركا وهولندا. (النص العربي من ترجمة محمود فلاحة).

العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية.

المؤتمر الثامن والستون للاتحاد البرلماني الدولي، مذكراً بالهجوم العسكري الاسرائيلي الغاشم على المفاعل النووي العراقي «تموز» في ٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٨١، ومعتبراً الطبيعة السلمية للمفاعل النووي العراقي، ومستذكراً تصديق العراق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، واضعاً من ثم منشآته النووية تحت رقابة وكالة الطاقة الذرية الدولية، ومستذكراً تأييده الكلي للجهود الرامية الى ابقاء كافة مناطق التوتر خالية من الأسلحة النووية، وواعياً تماماً حقيقة أن العراق فريق في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية منذ أن غدت نافذة المفعول سنة ١٩٧٠.

وواعياً أيضاً حقيقة أن اسرائيل لم تؤيد أو تلتزم بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وأنها رفضت أي نوع من الرقابة الدولية، وبخاصة من جانب وكالة الطاقة الذرية الدولية، على مفاعلاتها النووية.

وشديد القلق من الخطر على السلام والأمن الدوليين الذي أوجده الهجوم الجوي الاسرائيلي المتعمد على المنشآت النووية العراقية في ٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٨١، والذي كان يمكن أن يؤدي في أي وقت، الى وضع متفجر في المنطقة، بما فيه من عواقب وخيمة على المصالح الحيوية للدول كافة.

١ ــ يدين بشدة الهجوم العسكري الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي، الذي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وبخاصة لميثاق هيئة الأمم المتحدة.

٢ ــ يدعو اسرائيل الى الاحجام مستقبلاً عن أية هجمات مماثلة، أو تهديد بها، على أي بلد..

٣ ــ يؤكد من جديد الحق الراسخ للعراق ولبلدان العالم الثالث الأخرى في امتلاك مفاعلات نووية للأغراض السلمية من أجل اللحاق بالتكنولوجيا المتطورة العالية ولتنمية رفاهية شعوبها.

٤ ــ يعتبر أن العراق جدير بتعويض مناسب على الخسارة والدمار اللذين أصاباه واعترفت اسرائيل بمسؤوليتها عنهما..

٥ ــ يدعو حكومات كافة البلدان المحبة للسلام وبرلماناتها الى شجب هذا العمل والى مساندة تطبيق حكم القانون.

٦ ــ يدعو اسرائيل الى أن تضع سريعاً مرافقها النووية تحت رقابة وكالة الطاقة الذرية النووية.

٧ ــ يؤيد تحويل الشرق الأوسط الى منطقة خالية من الأسلحة النووية.

□ □ □

القرار الثاني

هذا القرار اتخذه المؤتمر الثامن والستون للإتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في العاصمة الكوبية، هافانا، ما بين ١٤ و١٩٨١/٩/٢٣. وقد فاز هذا القرار، في المؤتمر العام للاتحاد البرلماني الدولي، بأكثرية ٧٢٥ صوتاً مقابل ١١٥ صوتاً وامتناع ١٢٤ صوتاً عن التصويت. (النص العربي من ترجمة محمود فلاحة).

انتهاكات اسرائيل لقرارات هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، من خلال سلوكها في الأراضي العربية المحتلة وهجماتها على لبنان.

المؤتمر الثامن والستون للاتحاد البرلماني الدولي.

مذكراً بالقرارات السابقة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن القضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط والاعتداءات الاسرائيلية على لبنان، وبالقرارات المتخذة في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الرابع والستين في صوفيا سنة ١٩٧٧، والخامس والستين في بون سنة ١٩٧٨، والسادس والستين في كراكاس سنة ١٩٧٩، والسابع والستين في برلين سنة ١٩٨٠، وبقرار مجلس الاتحاد البرلماني الدولي المتخذ في لشبونة سنة ١٩٧٨.

مذكراً أيضاً بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة حول مشكلة الشرق الأوسط، وحول ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة، وممارسات اسرائيل في الأراضي المحتلة واعتداءاتها على لبنان، وبخاصة:

ـ قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ المؤرخ في ١١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٨ والذي طلب من إسرائيل تسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين، والقرارات العديدة التالية التي أكدته.

ـ القرارات العديدة التي طلبت من اسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة منذ حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧.

ـ القرارات التي طلبت إنهاء برنامج إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة وإزالة المستوطنات القائمة، وبخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠.

ـ القرارات الخاصة بمدينة القدس، ولا سيما قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٨٠ الذي شجب بشدة القانون الأساسي، الذي أقره البرلمان الاسرائيلي والمتعلق بضم القدس الى اسرائيل واعتبار هذا الضم باطلاً ولاغياً، والقرار رقم ٤٧٨ الذي شجب رفض اسرائيل تنفيذ القرار السابق.

ـ القرارات التي تشجب قمع اسرائيل واضطهادها للعرب الفلسطينيين وتطلب تنفيذ اتفاقيات جنيف في الأراضي المحتلة، والتي بلغت ستة وعشرين قراراً اتخذتها الجمعية العامة، وكان آخرها القرار رقم ٣٥/١٢٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٨٠، وأربعة قرارات أخرى اتخذها مجلس الأمن.

ـ القرارات المتتالية التي اتخذها مجلس الأمن حول الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان، ومنها القرارات ذات الأرقام ٤٢٥ و٤٢٦ و٤٢٧ و٤٣٤ لسنة ١٩٧٨، والقرارات ٤٤٤ و٤٥٠ و٤٥٩ لسنة ١٩٧٩، والقرار رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٨٠.

وملاحظاً بقلق شديد أن هذه القرارات والقرارات المماثلة، التي بلغ مجموعها ١٥٠ قراراً، لم تغيّر شيئاً في سلوك إسرائيل، وأن الحكومة الاسرائيلية قد أعلنت دائماً عن رفضها الالتزام بهذه القرارات.

ومؤكداً من جديد أن إصرار اسرائيل على الاستمرار في احتلال الأراضي العربية والفلسطينية منذ سنة ١٩٦٧ وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني ليشكل انتهاكاً فاضحاً لميثاق هيئة الأمم المتحدة والاعلان

العالمي لحقوق الانسان واتفاقية جنيف الرابعة، ويزيد في تفاقم التوتر في المنطقة ويهدد الأمن والسلام الدوليين.

ومعترفاً بأهمية أي جهد يبذل من أجل إقامة سلام دائم وشامل وعادل في الشرق الأوسط.

ومعتبراً أن المسألة الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط.

ومعتبراً أن اقامة سلام دائم وشامل وعادل في الشرق الأوسط أمر أساسي لشعوب تلك المنطقة ولاحترام سيادة بلدانها، ومنها الدولة الفلسطينية، ولأمن حوض البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، ولصيانة السلام العالمي.

ومؤكداً أن أي سلام دائم وعادل في المنطقة يجب أن يقوم على أساس:

١ ــ الانسحاب الاسرائيلي غير المشروط من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ بما فيها القدس ومرتفعات الجولان.

٢ ــ تمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة الى بيوتهم واستعادة أملاكهم.

٣ ــ تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني.

٤ ــ الاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأنها يجب أن تمارس دورها الكامل في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وبأزمة الشرق الأوسط.

٥ ــ الاعتراف الفوري والمتبادل لدولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية(*).

وشاجباً استمرار اسرائيل، منذ سنة ١٩٦٨، شن غارات جوية وبحرية وبرية على القرى والمدن اللبنانية، ومنها العاصمة بيروت، وعلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، مسببة خسائر في الأرواح وإصابات أخرى، وتدمير الممتلكات، وشل الحياة السلمية وبخاصة في جنوب لبنان.

وملاحظاً بقلق شديد أن تصعيد الغارات، التي شنها سلاح الجو الاسرائيلي على بيروت في شهر تموز (يوليو) الماضي، قد أدى الى وقوع عدد كبير من الاصابات بين المدنيين.

وملاحظاً، بالرضى، اتفاقية وقف اطلاق النار في جنوب لبنان والحاجة الى زيادة امكانات القوات الدولية (يونيفيل) من أجل تمكينها من تنفيذ مهمتها كما حددها قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ والقرارات التالية.

وشاجباً، بشدة، ما خلقه الهجوم الاسرائيلي المتعمد على المنشآت النووية العراقية، يوم ٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٨١، من خطر على الأمن والسلام الدوليين، والذي يمكن، في أي وقت، أن يفجر الوضع في المنطقة بما يجره ذلك من نتائج خطيرة على المصالح الحيوية لكافة الدول.

ورافضاً السياسة الاسرائيلية العدوانية لإقامة أمن اسرائيل على أساس الحرب الوقائية والتوسع الاقليمي.

١ ــ يشجب بشدة إصرار اسرائيل على رفض قرارات هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

(*) هذه العبارة لم تكن واردة في مشروع لجنة صياغة هذا القرار، بل أضيفت في اجتماع اللجنة السياسية ونجحت بأكثرية ٤٥١ صوتاً مقابل ٢٤٥، وامتناع ٣٠٣ عن التصويت. وقد عارضته الدول العربية التقدمية ودول المنظومة الاشتراكية وعدم الانحياز.

واستمرارها في القيام بممارسات تتعارض وميثاق هيئة الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان، **ويدعو** إسرائيل مرة أخرى الى أن تنفذ فوراً قرارات الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بالقضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط.

٢ ــ يشجب استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى منذ سنة ١٩٦٧ **ويطالب بانسحاب** اسرائيل، الفوري التام وغير المشروط منها.

٣ ــ يدين قرار البرلمان الاسرائيلي بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، **ويدعو** إلى إلغاء ذلك القرار معتبراً أن ضم القدس باطل ولاغٍ.

٤ ــ يدين اسرائيل لمنعها عودة اللاجئين العرب الى بيوتهم، **ويطالب** بأن تسهل اسرائيل عودتهم واستعادتهم أملاكهم.

٥ ــ يدين استمرار سياسة اسرائيل في اقامة المستوطنات، **ويطالب** بأن تكف عن هذه السياسة وتخلي المستوطنين من الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة.

٦ ــ يوبّخ اسرائيل على ممارساتها القمعية تجاه سكان الأراضي العربية المحتلة، **ويدعوها** إلى السماح بعودة المبعدين، واطلاق سراح المعتقلين بسبب مقاومتهم الاحتلال، والإحجام عن سياسة الإرهاب التي تمارسها سلطات الاحتلال، ووضع حد لاستغلالها غير الشرعي للموارد الطبيعية، والكف عن تغيير الطبيعة الجغرافية والديموغرافية للبلاد وعن تقييد ممارسة الطقوس الدينية في الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية.

٧ ــ يشجب، بشدة، الغارات التي استخدمت اسرائيل فيها شتى الأسلحة ضد الدول العربية، وبخاصة في الهجمات على لبنان التي أدت إلى مقتل المدنيين الأبرياء، **ويطالب** بأن تتوقف اسرائيل عن هذه الاعتداءات وتحترم سيادة لبنان وسلامته وحدوده الدولية.

٨ ــ يدعو الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الى الإحجام عن استخدام حق الفيتو لدعم اسرائيل والبلدان الأخرى، التي تنتهك قرارات هيئة الأمم المتحدة، أو توفير الغطاء لها.

٩ ــ يطالب بأن تشجب برلمانات العالم وحكوماتها وتدين الممارسات الاسرائيلية العدوانية المشار إليها في هذا القرار وتمارس الضغط لإرغام اسرائيل على الالتزام بقرارات هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

١٠ ــ يدعو كافة برلمانات العالم الى أن تستخدم مالها من نفوذ على حكوماتها من أجل المحافظة على وقف اطلاق النار في جنوبي لبنان ومنح قوات الأمم المتحدة (يونيفيل) المزيد من الصلاحيات الواسعة لمساعدتها على أن تنفذ، تنفيذاً تاماً، أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ وكافة القرارات التالية حول هذا الموضوع.

١١ ــ يدعو كافة حكومات العالم الى أن توقف تقديم أية مساعدة لإسرائيل أو اقامة أي تعاون معها قد تستخدمه للاستمرار في احتلالها غير الشرعي للأراضي العربية وانتهاكاتها لحقوق الانسان.

١٢ ــ يدعو كافة الأطراف المعنية، ومنها منظمة التحرير الفلسطينية، الى الدخول مباشرة في مفاوضات تهدف الى اقامة سلام دائم وشامل وعادل في الشرق الأوسط.

محمود فلاحة

الندوة الاقليمية لدول اميركا اللاتينية حول القضية الفلسطينية

هافانا ــ كوبا ٣١/٨ ــ ٤/٩/ ١٩٨١

تحقيقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة: ٤٣/٦٥، الصادر بتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٩ والقاضي بتنظيم أربع ندوات حول قضية فلسطين، قامت «لجنة تحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني»، المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتنظيم هذه الندوات وعقدها. فعقدت الندوة الأولى في اروشا ــ تانزانيا، في صيف عام ١٩٨٠، وشارك بها لفيف من العلماء الأفارقة. كما عقدت الندوة الثانية، في آب (أغسطس) ١٩٨٠، في ڤيينا ــ النمسا. وعقدت الندوة الثالثة، في كولومبو ــ سري لانكا، في أوائل آب (أغسطس) ١٩٨١. وعقدت الندوة الرابعة، في هافانا ــ كوبا، بين الفترة الممتدة من ٣١/٨/١٩٨١ إلى ٤/٩/١٩٨١.

أهداف الندوات

وقد أصبحت أهداف الندوات معروفة، فالهدف الأول هو القيام باستعراض شامل للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، تاريخياً وسياسياً. أما الهدف الثاني فهو القيام باستعراض شامل لممارسات اسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بمختلف جوانبها، من حيث الاستيلاء على أراضي الشعب الفلسطيني، واضطهاد الشعب الفلسطيني في ظل الحكم العسكري وطرده من وطنه، إضافة إلى استعراض الجهود الأساسية التي تبذلها دول العالم لمساعدة الشعب الفلسطيني في سعيه لتحقيق حقوقه الوطنية واستعراض الجهود التي تبذل من الدول الأخرى لعرقلة تحقيق هذه الحقوق.

ومن المتوقع أن يكون لهذه الندوات الاقليمية أثر في توعية شعوب الاقاليم المختلفة، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ولهذا جاءت فكرة عقد هذه الندوات في مكان استراتيجي بالنسبة لكل قارة من القارات المختلفة. ومن المنتظر أن تعقد ندوة خامسة في الولايات المتحدة لزيادة توعية الشعبين الأميركي والكندي، وسوف يشارك بها علماء اميركا وكندا.

الاهتمام الكوبي بالندوة الرابعة

إذاً، كانت الندوة الاقليمية الرابعة حول قضية فلسطين لمنطقة دول أميركا اللاتينية. وعلى الرغم من أن عدداً لا بأس به من دول اميركا اللاتينية يتعاطف، إلى حد ما، مع الشعب الفلسطيني، إلا أن معظم هذه الدول اعتذرت بشكل غير مباشر لعدم تمكنها من عقد الندوة الرابعة على أراضيها كما يتطلب العرف الدولي؛ إذ أن أية ندوة تعقد بإشراف الأمم المتحدة لابد من أن تحظى بموافقة حكومة الدولة التي ستنعقد الندوة على أرضها. وقد تقدَّمت حكومة كوبا بتحمس لعقد الندوة الرابعة على أرضها.

ومنذ البداية، ظهر التلاحم الكوبي مع الشعب الفلسطيني؛ وذلك عبر استقبال المشاركين في المطار، رسمياً، من وزارة الخارجية الكوبية، وعبر التسهيلات الكبيرة والكثيرة التي قدمتها حكومة كوبا خلال الندوة. ولم يقتصر التعبير عن التلاحم الكوبي ــ الفلسطيني على الاجراءات الرسمية، والشكلية، بل تعداه إلى المشاركة الفعلية في المناقشات الجادة للموضوعات المختلفة التي ناقشتها الندوة. وقد شارك لفيف من علماء كوبا ومتخصصيها بتقديم الدراسات العامية حول أوجه مختلفة للقضية الفلسطينية، كما أن عدداً من سفراء كوبا، في الدول العربية، بمن فيهم سفير كوبا في كل من لبنان وسوريا وسفير كوبا في الأمم المتحدة، شاركوا إيجابياً في أعمال الندوة.

وقد تبين كذلك مدى اهتمام كوبا، حكومة وشعباً، بالقضية الفلسطينية عبر التغطية الاعلامية الكبيرة لسير مناقشات الندوة؛ إذ أن وسائل الاعلام الكوبية، من صحافة وراديو وتلفزيون، قدمت، بشكل منتظم، تلخيصاً أميناً للبحوث التي قدمت للندوة، وتلخيصاً للمداخلات اليومية. وقد علق المراقبون الذين اشتركوا في الندوات الأربع، فقالوا: إن ندوة هافانا كانت أكثر هذه الندوات نجاحاً إعلامياً، ويعود الفضـــل، في ذلك، إلى اهتمام حكومة كوبا. كما أن هذا الاهتمام بالندوة ظهر رسمياً عندما شارك وزير خارجية كوبا وأحد أعضاء اللجنة المركزية للحزب في الجلسة الافتتاحية للندوة بقراءة كلمة حكومة كوبا ورئيسها. كما شارك وزير التعليم العالي والبحث العلمي في الجلسة الختامية؛ حيث قرأ كلمة كوبا الرسمية. كما ظهر التلاحم الكوبي مع منظمة التحرير في الحفل الكبير الذي أقامه ممثل منظمة التحرير في هافانا، الأخ عماد الجدع، على شرف المشاركين في الندوة بمشاركة عدد كبير من الوزراء الكوبيين وسفراء كوبا لدى الدول العربية المتواجدين آنذاك في هافانا وتحدثهم مع المشاركين الفلسطينيين وغيرهم.

المشاركون في الندوة

وقد شارك في الندوة حوالي ١٦ عالماً ومتخصصاً في القضية الفلسطينية، من بينهم أربعة من فلسطين هم: الدكتورة بيان الحوت، المحامي رجا شحادة، الدكتور محمد الحلاج وابراهيم أبو لغد، والبقية توزعوا بين متخصص انكليزي هو داود جلمور، واثنين من الولايات المتحدة هما: الدكتورة جانيت أبو لغد والدكتور جون كويجلي، والبقية من علماء اميركا اللاتينية. أما البحوث التي قُرئت ونوقشت في الندوة، فقد توزعت حول الموضوعات التالية:

١ ــ الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني (٣ بحوث).

٢ ــ القضايا القانونية المتعلقة بالقضية الفلسطينية (بحثان).

٣ ــ الاستيطان الاسرائيلي (بحث واحد).

٤ ــ حقوق الانسان وفلسطين (٣ بحوث).

٥ ــ منظمة التحرير الفلسطينية والهوية الفلسطينية (بحثان).

٦ ــ القضية الفلسطينية والرأي العام في دول اميركا اللاتينية (٤ بحوث).

وشارك في الندوة كذلك ممثلون لعدد من الدول، بمن فيهم ممثل عن العراق وممثل عن الاردن وآخرون من دول المنظومة الاشتراكية، إضافة إلى ممثل منظمة التحرير في كندا، الأخ عبدالله عبدالله، الذي قرأ، في أول جلسة، كلمة القائد العام للثورة الفلسطينية ورئيس اللجنة التنفيذية، الأخ ياسر عرفات، والأخ عماد الجدع، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في كوبا.

ملاحظات حول المناقشات

لا نستطيع، في هذا التقرير، أن نقدم عرضاً كاملاً للمناقشات التي جرت في الندوة، ولكن نستطيع أن نبدي بعض الملاحظات حولها:

أولاً: ان الدراسات التي تقدم بها المتخصصون كانت دراسات أصيلة وعلمية وشاملة للموضوعات المختلفة.

ثانياً: سادت الروح النضالية جو المناقشات؛ مما أثر في نوعية القرارات التي صدرت عن الندوة.

ثالثاً: كانت البحوث المتعلقة بقضايا الرأي العام في دول اميركا اللاتينية مصدر اهتمام العاملين الفلسطينيين الذين يولون الاعلام اهتماماً خاصاً؛ إذ تبين أن الاعلام الصهيوني في اميركا اللاتينية فعال ونشط، ويعمل عبر قنوات متعددة، بما في ذلك الجاليات اليهودية. ويكاد يكون التوغل الاعلامي الصهيوني في دول اميركا اللاتينية في المستوى نفسه من التوغل في اميركا الشمالية، وبالتالي يؤدي، في الكثير من الحالات، إلى تبني سياسات متعاطفة مع اسرائيل.

رابعاً: تبين أن هنالك أصدقاء كثيرين للشعب الفلسطيني يجدر بالمشرفين على العلم والاعلام الفلسطينيين الاستفادة من علمهم في الندوات الدولية، ومن موقعهم المهني في الجامعات والمحافل الدولية.

وممَّا لا شك فيه أن الندوة الرابعة لقضية فلسطين والتي انعقدت في هافانا حالفها النجاح والتوفيق، علماً وإعلاماً. وعلى الرغم من أن نجاح الندوة يعزى إلى نوعية المشاركين بها وإلى نوعية الدراسات التي قدمت، إلا أن تنظيمها وحبكها جاءا نتيجة لجهود لجنة حقوق الشعب الفلسطيني ورئيسها السفير ساري (سفير السنغال في الأمم المتحدة)، وللعمل البناء الذي يقوم به ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة، الأخ زهدي الطرزي.

ابراهيم أبو لغد

ندوة ڤارنا
للدفاع عن حريات الصحافيين

شهدت مدينة ڤارنا البلغارية، في الفترة الممتدة من ١٤ إلى ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، ندوة صحافية كان هدفها تشكيل لجنة دولية للدفاع عن حقوق الصحافيين وحمايتهم، تعمل بالتعاون مع اتحاد الصحافيين العالمي (i. o. j.) ومع الاتحاد الدولي للحقوقيين الديمقراطيين، ومع كل المؤسسات الدولية الأخرى ذات الاهتمام بحرية النشر والصحافة.

وقد تمت الدعوة الى هذه الندوة من قبل لجنة سميت «لجنة المبادرة»، وهي تضم ممثلين عن اتحادات صحافية وقانونية في سبعة بلدان هي: بلغاريا، ألمانيا الديمقراطية، فرنسا، فلسطين، بولندا، الاتحاد السوفياتي واسبانيا.

وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول في صوفيا، في الفترة الواقعة بين ٢٤ و٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، ووضعت في ذلك الاجتماع، مسودة مشروع الميثاق الذي عرض على ندوة ڤارنا.

وقد ضمت ندوة ڤارنا عند انعقادها: أعضاء لجنة المتابعة السبعة، بالاضافة الى ٣٣ وفداً صحافياً وعمالياً وحقوقياً يمثلون:

- خمسة وفود افريقية (أثيوبيا، غانا، موزامبيق، ناميبيا، ونيجيريا).
- ستة وفود آسيوية (الهند، اليابان، كوريا الشمالية، منغوليا، تركيا، وفيتنام).
- أربعة وفود عربية (فلسطين، سوريا، تونس(*)، والصحراء الغربية).
- أربعة وفود من أوروبا الشرقية (بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، هنغاريا، وفنلندا).
- ثلاثة وفود من أوروبا الغربية (فرنسا، اليونان، وقبرص).
- أربعة وفود من أميركا اللاتينية (تشيلي، كوبا، نيكاراغوا والسلفادور).
- سبع منظمات دولية هي (الاتحاد الأفريقي للصحافيين، اتحاد الصحافيين العرب، اتحاد صحافيي أميركا اللاتينية، الرابطة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين، اتحاد العمال العالمي (i. l. o.)، اتحاد الصحافيين العالمي (i. o. j.)، واتحاد صحافيي جنوب افريقيا).

وقد كان الغرض الرئيسي لندوة ڤارنا: إقرار ميثاق اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الصحافيين وحمايتهم، وتشكيل هذه اللجنة الدولية، وإصدار بيان عن الندوة يعلن عن تشكيل اللجنة وأهدافها ومبادئها. ولفهم ما جرى في هذه الندوة، ولتقييم نتائجها بشكل علمي، لا بد أولاً من تلخيص أعمال لقاء صوفيا التحضيري في العام الماضي.

(*) لم تحضر .

لقد كانت الوثيقة (الميثاق) التي ناقشها لقاء صوفيا تستند الى المبادىء التالية:

أولاً: تحديد هوية اللجنة، بأنها لجنة تدافع عن الصحافيين التقدميين والديموقراطيين.

ثانياً: تحديد مضمون سياسي لعمل اللجنة، يوضح أنها لجنة تعمل ضد الاضطهاد الذي يقع على الصحافيين من قبل القوى الامبريالية والعنصرية والفاشية والدكتاتوريات العسكرية، وكافة أشكال القمع الأخرى.

وقد ناقش أعضاء لجنة المبادرة مسودة الوثيقة باتجاهين: الاتجاه الأول مثله مندوب فلسطين (بلال الحسن)، داعياً الى ضرورة تعميق المضمون السياسي لميثاق اللجنة، وذلك بإضافة مقدمة سياسية له، وبتحديد أنواع وانماط الاضطهاد التي يتعرض لها الصحافيون بأكبر قدر ممكن من التفصيل. وهنا أشار مندوب فلسطين الى ضرورة إضافة الصهيونية إلى جملة التيارات والأنظمة التي تضطهد الصحافيين؛ وذلك انسجاماً مع قرار الأمم المتحدة الذي اعتبر الصهيونية حركة عنصرية، ومع قرار مماثل لمنظمة الأونيسكو، وقرار مماثل آخر لمنظمة الصحافيين العالمية، اتخذ منذ العام ١٩٧١. أما الاتجاه الثاني في المناقشة، فقد مثله آنذاك بيار غـابوري، سكرتير الرابطة الدولية للحقوقيين الديموقراطيين، الذي دعا في كلمة مطولة الى إعلان ميثاق للجنة، يكون هدفه كسب أوسع قطاع ممكن من الصحافيين والمؤسسات المهتمة بحرية الفكر الى ميدان عمل اللجنة. وتطبيقاً لذلك اقترح اختصار اسم اللجنة بحيث يصبح «لجنة الدفاع عن حقوق الصحافيين»، لأن إضافة التقدميين والديموقراطيين للتسمية يبعد عنها قطاعاً واسعاً من الصحافيين العاملين في المؤسسات الغربية، والذين من المفيد أن نكسبهم. كذلك اقترح غابوري اختصار المواصفات السياسية الواردة في الميثاق الى أقل قدر ممكن من المفاهيم الأساسية، باعتبار أن هذه المفاهيم العامة تضم كل المفاهيم التفصيلية الأخرى، وباعتبار أن العمومية تخدم أيضاً في كسب القطاعات الأوسع من الصحافيين، بينما يؤدي كل تفصيل الى افقاد اللجنة تأييد قطاع من القطاعات.

وقد بقيت هذه الملاحظات في ختام لقاء صوفيا مُجرد ملاحظات، وجرى بحثها من جديد في ندوة قارنا، من خلال اجتماع خاص عقدته لجنة المبادرة. للبت النهائي بمشروع الميثاق. وقد سيطر على هذا الاجتماع توجه لإقرار الميثاق بالصيغة التي يقترحها غابوري، ومن ضمنها توجه لعدم ادراج كلمة الصهيونية على اعتبار أنها تندرج في اطار كلمة العنصرية. وقد ناقش المندوب الفلسطيني ضد هذه الصيغة مطولاً، وإزاء اصرار الطرف الآخر على موقفه، لم يكن هناك من حل سوى الاستماع الى رأي أعضاء الندوة ومعرفة توجهاتهم.

أثناء ذلك، كانت ندوة قارنا قد عقدت أكثر من جلسة عامة، القى فيها رؤساء الوفود كلمات شرحت أوضاع الصحافيين في بلادهم. ثم توزعت اللجنة على لجنتين، ناقشت الأولى وقائع اضطهاد الصحافيين في العالم، وناقشت الثانية نمط العلاقات الاعلامية السائدة بين الدول الغربية ودول العالم الثالث، ووسائل مواجهة الاعلام المضاد لمصالح هذه الدول. وقد تقدم وفد فلسطين الى الندوة بمذكرة شاملة عن أوضاع الصحافيين في المناطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وألقيت في الندوة كلمة باسم فلسطين أثنت على فكرة تشكيل اللجنة، وذكرت أنواع الاضطهاد الذي يتعرض له الصحافيون الفلسطينيون، وآخرها اغتيال ماجد ابو شرار في روما قبل انعقاد الندوة بأيام. وقد سجلت كافة التوصيات التي تقدم بها وفد فلسطين في تقريري اللجنتين، مع تركيز خاص على ادانة ورفض الايديولوجية الصهيونية وممارساتها الارهابية ضد الصحافيين الفلسطينيين. كذلك تضمن التقريران اشارات مركزة حول اضطهاد الصحافيين الذي تمارسه أنظمة التمييز العنصري، في افريقيا، وأنظمة الديكتاتوريات العسكرية في أميركا اللاتينية.

وكنتيجة للمناقشات العامة التي دارت في الندوة، وكذلك نتيجة للمناقشات التي دارت في اللجان، بدا واضحاً أن توجه الندوة يختلف عن التوجه الذي يسيطر على مناقشات لجنة المبادرة، وأن عرض الميثاق بالتالي للمناقشة العامة سيؤدي الى اثارة نقاط كثيرة، والى طلب ادخال تعديلات متنوعة تعبر عن جو المناقشات.

وادراكاً لهذه الحقيقة، بادر «فاسيلي يوسيفوف»، رئيس اتحاد الصحافيين البلغاريين، الى تقديم اقتراح من ثلاثة بنود:

البند الأول: أن يؤجل البحث بميثاق اللجنة الى حين إرسال المسودة الى جميع الاتحادات والهيئات المشاركة في الندوة، لتقوم بدراسته وتسجيل ملاحظاتها عليه، وإرسالها الى «لجنة المبادرة».

البند الثاني: أن يؤجل اعلان «اللجنة الدولية» الى أن يتم تحضير مشروع الميثاق الجديد.

البند الثالث: اعتبار «لجنة المبادرة» لجنة دائمة تتولى استقبال الملاحظات على مشروع الميثاق، ووضع مسودة مشروع جديد، والدعوة لندوة جديدة تتولى إقرار الميثاق وانتخاب «اللجنة الدولية». .

وقد وافق أعضاء الندوة بالاجماع على هذه الاقتراحات، وبدأ البحث بعد ذلك بمشروع «النداء» الذي سيصدر عن اجتماع الندوة؛ وهو مشروع نداء أُعد على ضوء التوجهات المسيطرة في لجنة المبادرة، فجاء لذلك خالياً من الاشارة الى قضايا الصهيونية والتمييز العنصري. فأثار طرحه بصيغته هذه نقاشاً صاخباً في الندوة، شاركت فيه وفود: سوريا، اتحاد الصحافيين العرب، موزامبيق، فيتنام وكوبا، وكلها تدعو الى أن يعبر البيان عن روح المناقشات التي سادت في الاجتماعات العامة وفي اجتماعات اللجان، وترجمة ذلك ضرورة التركيز الواضح على إدانة الصهيونية والتمييز العنصري، وتوضيح أن الدفاع سيكون عن الصحافيين التقدميين والديموقراطيين وليس عن الصحافيين الذين يقومون بأدوار معادية لبلادهم أو في خدمة تيارات وأنظمة معادية للتقدم. ونتيجة لذلك بادر رئيس اتحاد الصحافيين البلغاريين مرة ثانية لإنقاذ الموقف باقتراح يقضي باضافة فقرة تقول: ان الندوة ناقشت قضايا مهمة وملحة للغاية، من بينها الدفاع عن مصالح الصحافيين المهنية، والدفاع عن الصحافيين الذين أصبحوا ضحايا للتمييز العنصري والصهيونية والاستعمار والأنظمة الدكتاتورية. وقوبل هذا الاقتراح بتصفيق حاد من أعضاء جميع الوفود. ولم يسجل على النداء بصيغته الجديدة سوى اعتراضين:

الاعتراض الأول: جاء من بيار غابوري، سكرتير الرابطة الدولية للحقوقيين الديموقراطيين، الذي أبلغ الندوة أنه لن يستطيع الموافقة على الصيغة الجديدة للبيان إلّا بعد مراجعة الهيئة القيادية للرابطة التي يمثلها.

والاعتراض الثاني: جاء من اندريه بودين (فرنسا) الذي طلب تأجيل اعلان موافقته على البيان الى حين عرضه على المنظمة التي يمثلها، مع أمل منه بأن توافق منظمته عليه.

وبذلك، لم يخرج وفد فلسطين من الندوة منتصراً فحسب، بل كان النصر للفكر التقدمي الواضح، وللتكتيك السليم الذي يقود فعلاً الى تقديم دفاع ناجح عن الصحافيين التقدميين والديموقراطيين.

تبقى في النهاية ضرورة الاشارة الى أن النقاش في الندوة كان نقاشاً ديموقراطياً الى حد كبير، ويرجع الفضل فيه الى اتحاد الصحافيين البلغاريين الذي استضاف الندوة، وهيأ لها أسباب النجاح، كما يرجع الفضل فيه الى فاسيلي يوسيفوف، رئيس اتحاد الصحافيين البلغاريين، هذه الشخصية الحيوية والذكية والمتفتحة، وذات الصفات القيادية المتميزة.

ب. ح.

مؤتمر المرأة العالمي
براغ ٨ــ ١٣/ ١٠/ ١٩٨١

في الفترة الممتدة من ١٩٨١/١٠/٨ إلى ١٩٨١/١٠/١٣، عقد في براغ، عاصمة تشيكوسلوفاكيا، مؤتمر المرأة العالمي بدعوة من الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، تحت شعار: المساواة، الاستقلال الوطني والسلام.

وقد كان المؤتمر مفتوحاً أمام ممثلي المنظمات الوطنية والاقليمية والعالمية والأفراد، وبلغ عدد الحضور حوالي ١١٥٠ مندوبة ومندوباً، من ١٣٢ بلداً، مثلوا ٢٣٤ منظمة وطنية و٩٦ منظمة عالمية و١٨ ممثلاً لهيئات الأمم المتحدة.

افتتح المؤتمر الرفيق هوساك، رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا، بكلمة حيّا فيها المؤتمر وتمنى لأعماله النجاح، وجاء في كلمته: «إن شعارات المؤتمر تعبر عن طموحات ملايين النساء، نصف البشرية؛ ولتحقيقها يتحد أناس من معتقدات وفئات مختلفة، هذا النضال يضم الآن أوسع فئات الرأي العام العالمي». لقد رحب بلدنا بخطوة الأمم المتحدة بعقد المرأة، ولكننا لا نلمس تحسناً ملموساً في وضع المرأة بل ان وضعها يزداد سوءاً في بعض البلدان، بسبب الأزمة الاقتصادية وانتشار البطالة واستقلال الانسان». «لقد استطاع النظام الاشتراكي حل المشاكل الأساسية للمرأة، وأمّن لها حق العمل في المكان المناسب، وهي تسهم اليوم في تطور البلاد وتقدمها».

كما نقلت السيدة شاهافي، رئيسة لجنة التنمية التابعة للأمم المتحدة للمؤتمر، برقية من الدكتور كورت فالدهايم، الأمين العام للأمم المتحدة، فيها تحية للمؤتمر وتأكيد على أن للمرأة دوراً خاصاً في القضاء على التوتر وخطر الحرب، ولذا فإن هذا المؤتمر سيساهم في تعزيز السلام.

وقد شارك في جلسة الافتتاح بالقاء الكلمات كل من، رئيسة الاتحاد النسائي التشيكوسلوفاكي، والسيد روميش شاندرا، والسيدة فالنتينا تريشكوفا، رئيسة لجنة نساء السوفيات، والسيدة سوركي، احدى منظمات مسيرة السلام التي قطعت مسافة ١١٠٠ كلم من كوبنهاغن إلى باريس سيراً على الأقدام، والتي شارك فيها حوالي ٣٠٠ ألف شخص يطالبون بنزع السلاح ووقف الأخطار التي تهدد السلام العالمي.

أما السيدة فريدا براون، رئيسة الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، فقد قدمت، في كلمتها، شرحاً دقيقاً لتركيبة المؤتمر وأعمال التحضير التي جرت قبل انعقاده، وحيّت الاتحاد النسائي التشيكوسلوفاكي الذي ساهم بشكل رائع في التحضير لإنجاح المؤتمر.

كما قدمت عرضاً شاملاً تناول أوضاع المرأة والطفل في العالم والقضايا التي يجب معالجتها والأهداف التي تناضل من أجلها معظم النساء في العالم.

وفي اليوم التالي، توزعت المندوبات على ست لجان هي:

١ ــ المرأة والعمل، وعمل المرأة في الريف.

٢ ــ مساواة المرأة في المجتمع.

٣ ــ المرأة والعائلة.

٤ ــ المرأة في سبيل السلام ونزع السلاح.

٥ ــ نضال المرأة من أجل الاستقلال الوطني والتنمية.

٦ ــ التنسيق بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة.

وقد عقدت اللجان الست اجتماعاتها لمدة ثلاثة أيام، قدمت فيها مندوبات الوفود شرحاً لأوضاع النساء في بلدانهن ومستوى مساهمتهن في المجالات المختلفة. هذا، إضافة إلى الأوراق التحضيرية التي أعدها الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي إلى اللجان الست.

كما انعقدت لجنة خاصة بالمرأة والطفل، تعالج أوضاع النساء والأطفال في مناطق التوتر والبؤر الساخنة في الشرق الأوسط وافريقيا وآسيا واميركا اللاتينية.

فلسطين في المؤتمر

لقد عبرت كلمات الوفود وتقارير اللجان وقراراتها الصادرة عنها في نهاية اجتماعاتها عن التضامن الواسع، والدعم العالمي للشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل تحقيق حقوقه الوطنية المشروعة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

كما أكدت كافة اللجان على ادانة الحركة الصهيونية واعتبار النضال ضدها شرطاً أساسياً لإحلال السلام في العالم.

ففي لجنة الاستقلال الوطني والتنمية، أدانت المندوبات حرب الابادة المستمرة من قبل اسرائيل ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني التي تصاعدت حدتها في تموز (يوليو) من هذا العام، بالاعتداءات البربرية على جنوب لبنان وبيروت وراح ضحيتها ما يقرب من ٢٥٠٠ شخص، من بينهم النساء والأطفال.

كما أدين بشدة العدوان التوسعي والممارسات العنصرية الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وإقامة المستوطنات التي تغير الطبيعة الجغرافية والديموغرافية للأرض المحتلة، وطالبت المندوبات بإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية.

وحيّت المندوبات نضال الشعب الفلسطيني والمساهمة الفعّالة للمرأة الفلسطينية في النضال ضد الاحتلال الصهيوني وما يسمى بمخططات الحكم الذاتي ومن أجل حقوقهم الوطنية المشروعة، وأكدن أن الحل العادل للمسألة الفلسطينية يعتمد على إحلال السلام في الشرق الأوسط الذي ينبغي أن يرتكز على انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وتحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف بها من قبل الغير، للشعب الفلسطيني، وكما اعترفت بها قرارات الأمم المتحدة، بما فيها حق عودتهم إلى ديارهم وحق تقرير مصيرهم، وإقامة دولتهم المستقلة على أرضهم، بقيادة منظمة التحرير الفلسطنية الممثل الشرعي والوحيد لهم.

كما أدانت بعض المندوبات بشدة التحالف القائم بين اسرائيل وجنوب افريقيا والذي تدعمه الامبريالية الاميركية والذي يشكل خطراً جسيماً على حركات التحرر في الشرق الأوسط وافريقيا.

أما اللجنة الخاصة بالمرأة والطفل، فقد أصدرت قراراً خاصاً بفلسطين هذا نصه:

نحن أعضاء اللجنة الخاصة المنبثقة عن مؤتمر المرأة العالمي، تحت شعار: من أجل المساواة والاستقلال الوطني والسلام، المنعقد في براغ ما بين ٨ و١٣ تشرين الأول (اكتوبر)، نعبر عن قلقنا العميق من الهجمة الامبريالية الصهيونية الرجعية في منطقة الشرق الأوسط والتي تهدف لاحكام السيطرة الاميركية على المنطقة وتصفية المقاومة الفلسطينية، كما نعبر عن قلقنا لإصرار اسرائيل، مدعومة من الامبريالية الاميركية، على التمادي في حرب الابادة ضد الشعب الفلسطيني وقياداته داخل الأرض المحتلة وخارجها، ونستنكر الاعتداءات العسكرية المتكررة، براً وجواً، على الأراضي اللبنانية والتي سقط فيها عشرات الألوف من الأطفال والنساء من الشعبين اللبناني والفلسطيني.

كما اننا ندين وبشدة سياسة الاستيطان وصهينة الاراضي وسياسة القهر والتصفية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة الذي يناضل ضد الاحتلال الصهيوني وما يسمى بالحكم الذاتي.

إننا نناشد الرأي العام العالمي وكافة قوى التحرر والسلام في العالم أن تناضل من أجل:

١ ــ دعم النضالات البطولية لشعب ونساء فلسطين من أجل تأمين حقوقه الوطنية الثابتة، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه بقيادة م.ت.ف.، الممثل الشرعي والوحيد.

٢ ــ المطالبة بإطلاق سراح المعتقلات والمعتقلين الفلسطينيين من السجون الاسرائيلية وتبنّي الثالث عشر من [تشرين الأول] اكتوبر يوماً عالمياً للتضامن مع النساء المعتقلات المناضلات في سبيل الحرية وحقوق شعبهن الفلسطيني.

٣ ــ إدانة سياسة الصهينة التي تمارسها اسرائيل داخل الأراضي المحتلة ببنائها للمستعمرات الاستيطانية وتغييرها للمعالم الجغرافية والديموغرافية، وإدانة ضم القدس واعتبارها «عاصمة أبدية لاسرائيل»، ونطالب بانهاء سياسة الصهينة وإزالة كافة المستعمرات القائمة.

٤ ــ دعوة كافة منظمات الأمم المتحدة والهيئات الدولية والمنظمات النسائية بتطبيق قرار المؤتمر النسائي العالمي في كوبنهاغن والداعي إلى تقديم كافة أشكال الدعم المعنوي والمادي: سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، لنساء وأطفال فلسطين، دعماً لنضالهم الوطني والاجتماعي.

٥ ــ مطالبة الأمم المتحدة بفرض العقوبات على اسرائيل لانتهاكها الدائم لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وللأعراف الدولية والانسانية ومطالبة حكومات العالم بوقف كافة أشكال الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي لاسرائيل.

هذا، وقد تمثلت فلسطين برئاسة المؤتمر وبرئاسة اللجنة الخاصة بالمرأة والطفل وبرئاسة لجنة الاستقلال الوطني والتنمية وبعضوية لجنة الصياغة للبيان العام الذي صدر عن المؤتمر. وقد كان لنشاط الوفد الفلسطيني دور كبير وهام داخل المؤتمر؛ حيث ضم الوفد ٩ أعضاء من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية برئاسة جيهان حلو، مسؤولة العلاقات الخارجية في الأمانة العامة لاتحاد المرأة؛ إذ ساهمن بفعالية ونشاط داخل اللجان وفي الالتقاء بالوفود؛ مما ساعد على الخروج بهذه المقررات وكسب مزيد من التأييد والدعم لقضية النضال الفلسطيني.

وقد أثارت الجريمة التي نفذتها الدوائر الصهيونية باغتيال المناضل ماجد أبو شرار في روما، أثناء انعقاد المؤتمر، استنكار الوفود المشاركة بالمؤتمر؛ حيث أرسل المؤتمر برقية تعزية للأخ ياسر عرفات تعبر عن إدانة المؤتمر لهذه الجريمة وعن التضامن مع نضال الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف..

كذلك بعث برقية إلى الدكتور كورت فالدهايم، الأمين العام للأمم المتحدة، يستنكر فيها جريمة اغتيال المناضل أبو شرار ويدين الارهاب الصهيوني.

البيانات الختامية للمؤتمر

لقد حقق مؤتمر براغ نتائج إيجابية جاءت لتستكمل ما حققته المرأة في مؤتمرات المكسيك وبرلين وكوبنهاغن، فقد أكدت هذه المؤتمرات على قضية أساسية؛ وهي أن قضية المرأة مرتبطة ارتباطاً عضوياً بقضية شعبها ومجتمعها، وإن النضال ضد كافة أشكال الاستغلال من امبريالية واستعمار، واستعمار جديد، وصهيونية وعنصرية، قضية أساسية في النضال من أجل المساواة والتنمية والسلم في العالم.

وقد أنهى المؤتمر أعماله بقرارات اللجان والبيان الختامي وبنداء من أجل السلام. وجاءت هذه الأعمال معبرة عن مستوى الجهد المبذول داخل اللجان ومنسجمة مع الشعار الرئيسي للمؤتمر: المساواة والاستقلال الوطني والسلام، بالتأكيد على حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتأكيد حق الشعوب في نضالها وضرورة دعم وتعزيز السلم في العالم بإيقاف تصعيد التسلح ودرء اندلاع حرب نووية.

مؤتمر الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي (اندع) الثامن

بعد انتهاء أعمال مؤتمر المرأة العالمي، وفي الفترة ما بين ١٤ و١٥ تشرين الأول (اكتوبر)، إنعقد في براغ مؤتمر الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي الثامن، وكان من أبرز نتائجه التنظيمية، فيما يخص قضية النضال الفلسطيني والعربي، قبول عضوية الاتحاد النسائي التقدمي المصري في «الاندع» الذي بلغ عدد أعضائه حوالي مئة وخمس وثلاثين منظمة نسائية، وانتخاب لجنة حقوق المرأة اللبنانية في السكرتاريا الدائمة «للأندع» لتتابع قضايا المنظمات العربية. كما تم انتخاب الاتحاد النسائي اليمني لعضوية مكتب «الاندع» الذي تتمثل فيه ٢٩ منظمة نسائية فقط من بينها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والاتحاد النسائي السوداني والاتحاد النسائي الجزائري. وتعزيزاً لدور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية داخل «الاندع» تم انتخاب عصام عبدالهادي، رئيسة اتحاد المرأة الفلسطينية، نائبة لرئيسة الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي من بين احدى عشرة نائبة من مختلف القارات والمنظمات.

زينب الغنيمي

مهرجان دمشق السينمائي الثاني
جائزتان كبريان للأفلام الفلسطينية

في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ تشرين الأول (اكتوبر)، وتحت شعار: من أجل سينما متقدمة ومتحررة، عقدت دمشق مهرجانها السينمائي الثاني. وبهذا أصبح للعاصمة السورية مهرجان دوري كل عامين يتناوب اجتذاب سينمائيي البلدان النامية مع شقيقه مهرجان قرطاج التونسي الذي يلتئم، هو الآخر، مرة كل عامين.

هل يتناسب وزن الحركة السينمائية وإنتاجها السينمائي في سوريا أو في تونس مع القدرة على إقامة مهرجان دولي؟ سؤال يتردد، والاجابات المتفاوتة عليه تلوّن المسافة الشاسعة الممتدة بين الواقع والطموح. والذين ينطلقون من الواقع الراهن يقولون أن لا ؛ أما الذين يرون في عقد المهرجانات وسيلة لتنشيط الحركة السينمائية وإثارة الاهتمام بها، فإنهم يتمسكون بضرورة عقدها وإيلائها مزيداً من العناية.

وإذا انطلقنا من واقع ما قُدِّم خلال مهرجان دمشق السينمائي الثاني، فسنجد أن المهرجان تضمن القليل فقط مما هو جديد من انتاج البلدان النامية التي اشتركت فيه. غير أن هذه الحقيقة لا تقلل من أهمية اللقاء في حد ذاته، بما أتاحه من فرص الاتصال بين السينمائيين العرب وزملائهم الأجانب، والمناقشات التي جرت سواء في ندوات المهرجان، أم في اللقاءات الخاصة التي شهدتها نهاراته وأماسيه.

كيف جرت وقائع المهرجان؟

تضمن المهرجان عروضاً جرت في إطار مسابقتين: واحدة للأفلام الروائية، وأخرى للأفلام التسجيلية. كما تضمن تظاهرة للأفلام العربية الجادة؛ وانعقدت على هامشه سوق للفيلم عرضت فيه أفلام متعددة بدوافع تجارية. ومن أجل هذا كله أعدت لجنة المهرجان أربع دور للعرض تقدم كل واحدة منها ثلاثة عروض يومياً على الأقل.

وبالإضافة إلى هذا، انعقدت، في إطار المهرجان، ندوة شبه يومية لمناقشة الأفلام المشتركة في المسابقتين. كما انعقدت، في إطاره أيضاً، ندوة عامة تناولت موضوع السينما والجمهور. واستضافت نقابة الفنانين السوريين عدداً من المشتركين، لندوة ناقشت موضوع القطاع العام والسينما.

وصدرت، خلال أيام المهرجان، جريدة يومية باللغتين العربية والانكليزية، غطت وقائعه وأفسحت في صفحاتها الأربع مجالاً لتقديم خلاصات للندوات ولعرض آراء السينمائيين المعنيين وهمومهم. وكانت الجريدة، بين بنود أنشطة المهرجان، أكثرها انتظاماً.

لعل هذا الإيجاز لوقائع المهرجان، يظهر أن أنشطته لم تكن قليلة.

يضاف إلى هذا أن لجنة التحكيم التي تمثلت فيها سوريا بشخص واحد، رأسها المخرج السوفياتي الشهير ازيروف، وضمت، إلى جانبه، الكوبي «الفاريس»، أحد أهم مخرجي الأفلام الوثائقية؛ وذلك إلى جانب سينمائيين من مصر والجزائر وتونس. وقد عملت اللجنة بنشاط في ظل تحضيرات لم تكن كلها ملائمة.

كل هذا النشاط، أضفى على المهرجان هذا اللون من الحيوية الذي يرافق المهرجانات السينمائية في العادة، وأطلق العنان لسلسلة دافقة من المناقشات داخل اجتماعات لجنة التحكيم، وفي الندوات وخارجها. وأسهمت وسائل الإعلام السورية في إشراك الرأي العام بالاهتمام بالمهرجان، فخصصت الصحف والمجلات السورية صفحاتها الثقافية لشؤون المهرجان، وفعلت الإذاعة، وكذلك فعل التلفزيون السوري، شيئاً مماثلاً، بالإضافة إلى الزوايا والبرامج الخاصة التي رافقت أيام المهرجان العشرة.

غير أن هذا كله، على إيجابيته وحيويته، لم يحل دون بروز سلسلة من الملاحظات السلبية، التي جعلت من المشروع طرحَ السؤال الذي بدأنا به.

فالإعداد للمهرجان، بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها لجنته التنظيمية، ورئيستها وزيرة الثقافة السورية، الدكتورة نجاح العطار، حمل كثيراً من أمراض الارتباك والفوضى. حتى ان أيام المهرجان الأولى انقضت دون أن يعرف المشتركون فيه، معرفة يقينية، القائمة النهائية لأفلام المسابقة، وهناك أفلام وصلت إلى دمشق بعد بدء المهرجان، وأخرى كانت منتظرة ولم تصل بالمرة.

والندوات التي كان من المأمول أن تتوج أنشطة المهرجان، وأن تبلور أوضح وأهم اتجاهات الحركات السينمائية في البلدان المشاركة، أديرت على نحو انطلق في الغالب من الرغبة في مجاملة الوفود المستضافة وتجنب إثارة حساسياتها. والأهم من هذا أن الوقت المتاح للندوات لم ينفسح بحيث يكفي للمناقشات الحارة والمستفيضة التي يحتاجها البحث في التجارب والهموم المتعددة موضع العناية المشتركة؛ فما من ندوة استغرقت أكثر من ساعتين. وينطبق هذا أيضاً على الندوة العامة التي كان موضوعها السينما والجمهور، وعلى ندوة نقابة الفنانين. ثم ان جميع الندوات جرت بغير تحضير مسبق، باستثناء ندوة النقابة التي أدارها السينمائي السوري صلاح دهني، مستهلاً إياها بورقة عمل مسبقة ضمنها خبرته الطويلة في الميدان الذي تتناوله الندوة: وهو القطاع العام والسينما. ولولا هذه الورقة، التي أدت إلى صبّ النقاش في أقنية الموضوع، لما زادت الندوة عن كونها لقاء مجاملة تعده نقابة الفنانين السوريين لضيوف المهرجان.

وعلى الرغم من هذه النواقص، كان المهرجان مناسبة تستحق الجهد الذي بذل من أجلها والمال «القليل» الذي صرف عليه. وقد كان كذلك خصوصاً بالنسبة للسينمائيين العرب الشبان (الشيوخ غابوا) الذين يتلمسون طريقهم بجدية كاملة نحو سينما جادة تتجاوز أطر وطروحات السينما العربية التي كرسها الانتاج التجاري المصري، أو المقلد له، على مدى عشرات السنين.

وقد كان من شأن أفلام من نوع: «لحن عن تشيلي» و «الباقون الأحياء» الكوبيَّين، و: «بقايا صور» و «التقرير» و «حادثة النصف متر» السورية، و «عزيزة» التونسي، و «أنباء الريح» الجزائري، أن تفتح العيون بأمثلة عملية على مصداقية السينما التقدمية ومشروعيتها في البلدان النامية، وعلى إمكانية تحقيق إنجازات كبيرة، أو معقولة، في ميدانها، على الرغم من الشكوى من ضعف الامكانيات المتاحة وقصورها، ومن ضيق هوامش حرية التعبير.

كذلك، كان من شأن مناقشات الندوات أن تضع اليد على الهموم المشتركة لسينمائيي البلدان النامية، وأن تظهر العلل التي تعترض سبيل تطور السينما التقدمية وأن تشير إلى وسائل تجاوزها. وعلى الرغم من قصر الوقت المتاح للندوات، ظل من الممكن التعرف على آراء سديدة وعميقة ساهمت في بلورة

نتائج تتضمن قناعات بأن العملية السينمائية، بأهميتها الخاصة، تحقق أهدافها التقدمية فقط من خلال التحامها أكثر فأكثر بالحركة التقدمية الأشمل في بلدانها. وحتى لو ضاق هامش التعبير الحر لهذه الحركة فانه يبقى من المطلوب تشديد النضال للاستفادة من هذا الهامش ولتوسيعه باستمرار.

المشاركة الفلسطينية في المهرجان

الغياب المزمن للفيلم الروائي الفلسطيني كان في مهرجان دمشق، أيضاً، مثار تساؤل عن أسباب القصور في انتاج فيلم كهذا. وقد أوضحت المناقشات التي دارت حول هذه المسألة أن هناك ثلاثة أفلام أُنتجت حتى الآن من قِبَل جهات فلسطينية، أو بمشاركة من هذه الجهات، إلا أن الأفلام الثلاثة لا ترتقي إلى المستوى الذي يمكن أن يعتد به. وهناك أيضاً التجربة التي يخوضها المخرج قاسم حول لتحقيق فيلم روائي عن رواية غسان كنفاني: «عائد إلى حيفا» من انتاج الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهو الفيلم الذي لم يرَ النور بعد. وبالإضافة إلى الإيضاحات والتفسيرات التي قدمت للندوات، أعطيت الفرصة لمصطفى أبو علي ولكاتب هذه السطور كي يشرحا في جريدة المهرجان الأسباب الذاتية والموضوعية التي جعلت هذا القصور يستمر طويلاً.

وعلى الرغم من غياب الفيلم الفلسطيني الروائي، فإن الحضور الفلسطيني في المهرجان لم يكن ضئيلاً، أو قليل الأهمية. وقد شارك فيه وفد عن منظمة التحرير الفلسطينية، وعدد آخر ممن تلقوا دعوات خاصة من اللجنة التنظيمية. وفي مسابقة الأفلام التسجيلية اشتركت ثلاثة أفلام فلسطينية هي: «وطن الأسلاك الشائكة» لقيس الزبيدي من إنتاج «دائرة الاعلام والثقافة»؛ و«أنشودة الأحرار» لجان شمعون؛ و«أطفال ولكن...» لخديجة أبو علي، وكلاهما من انتاج «مؤسسة السينما الفلسطينية» في الاعلام الفلسطيني الموحد.

ومن أجل مناقشة الأفلام الفلسطينية، انعقدت ندوة خاصة، تشعب النقاش خلالها فتناول هموم السينما والسينمائيين الفلسطينيين. وقد تركز الاهتمام خلال هذه الندوة، كما كان خارجها، على فيلمي الزبيدي وشمعون، اللذين فازا في النهاية بأكبر جائزتين من جوائز المهرجان، هما: الجائزة الأولى، التي مُنحت لفيلم وطن الأسلاك الشائكة؛ وجائزة لجنة التحكيم الخاصة، التي منحت لفيلم أنشودة الأحرار.

والحقيقة أن الفيلمين كليهما استحقا الجائزتين الرفيعتين نتيجة تقدير لجنة التحكيم لقيمتهما الفنية، وليس لأن مهرجاناً كهذا يتجه في العادة لتكريم الانتاج الفلسطيني وإبرازه.

وأجمعت الآراء على أن فيلم جان شمعون يقدم وثيقة تنبض بالحياة، وتعكس الوضع العالمي للثورة الفلسطينية وموقعها الريادي بين ثورات التحرر الوطني في القارات الثلاث، وما يتسم به هذا الموقع من فعالية، كما تعكس الترابط الوثيق بين الثورة الفلسطينية وأمجد ما قدمه كفاح الشعوب الطامحة للتحرر والاستقلال.

وفيلم قيس الزبيدي حظي، هو الآخر، بإجماع على تقدير مستواه الفني وبنائه الدرامي المحكم، مما يجعله إضافة هامة ومتميزة في إنتاج هذا المخرج المتمكن في ميدانه والذي ظفرت أفلامه العديدة بكثير من التقدير ومن الجوائز، من قِبَل مهرجانات دولية تقدميه كثيرة.

وإذا كان فيلم جان شمعون استقبل بالاشادة دون ملاحظات سلبية تمس مضمونه، فإن فيلم قيس الزبيدي، الذي حظي، كما قلنا، بتقدير لمستواه الفني الرفيع، أثار عدداً من التساؤلات المتصلة بمضمونه.

ولإيضاح دوافع هذه التساؤلات، يجدر أن نذكر شيئاً يتصل بظروف إعداد مادة الفيلم. ذلك أن هذه المادة صُوِّرَت بكاملها داخل الضفة الغربية المحتلة. وقد قام بالتصوير لأسباب مفهومة، مصورون ألمان غربيون استعان بهم المخرج. وبالرغم من أن المصورين الالمان تقدميون ومناصرون لحقوق الشعب الفلسطيني فإن زوايا نظرهم وجدول اهتماماتهم لا تتطابق بالضرورة مع مثيلاتها الفلسطينية. وهذا أدى

إلى جعل مخرج كقيس الزبيدي، آخر الأمر، أسير المادة التي لم يتحكم، كلياً، بإنتاجها، لأن من المتعذر ذهابه إلى الضفة الغربية.

وهكذا بدت في الفيلم نقاط ومشاهد أثارت قلق البعض، ومنهم كاتب هذه السطور، وهي، في الدرجة الأولى وليدة هذا الوضع الذي رافق إعداد المادة الوثائقية للفيلم بغياب مخرجه.

فعلى سبيل المثال، اهتم المصورون بمقابلة اسرائيليين من جماعة غوش ايمونيم المتطرفة، في وقت كانت فيه بعض الاشكالات مثارة بين هذه الجماعة والسلطات الاسرائيلية حول شرعية بعض اجراءات الجماعة الاستيطانية في الضفة، حتى من وجهة النظر الاسرائيلية، فشغل هذا محوراً من اهتمامات الفيلم ليس له لزوم من جهة، ولا تنطبق القضايا التي أثيرت في إطاره على الحالة العامة لحركة الاستيطان الصهيوني، من جهة اخرى.

وعلى سبيل المثال، أيضاً، أدار ممثل غوش ايمونيم حواراً حاراً مع المصورين الالمان حقق لهذا الصهيوني حضوراً فنياً قوياً في سياق الفيلم؛ في حين تلا أحد القادة العرب أمام الكاميرا ما يشبه البيان المعد دون أن يكون له الحضور الفني ذاته.

وفي كل الأحوال، كانت هذه الملاحظات ومثيلاتها موضع جدل داخل لجنة التحكيم، وبالطبع خارجها، مما كاد يتسبب في حرمان الفيلم من الجائزة الأولى. إلا أن التقدير الكبير لمستواه الفني تغلب في النهاية فمنح الفيلم الجائزة الأولى، وأعطيت لفيلم جان شمعون، الذي نافسه على هذه الجائزة، جائزة لجنة التحكيم الخاصة كما ذكرنا.

فيصل حوراني

الندوة العالمية الأولى للآثار الفلسطينية
(حلب ١٩ ــ ٢٤/ ٩/ ١٩٨١)

طرح مشروع ندوة الآثار الفلسطينية على المؤتمر السابع للآثار في البلاد العربية الذي عقد في مدينة العين بدولة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧٤. وبناء على توصية المنظمة العربية للثقافة والعلوم (الكسو)، أنجزت لجنة فنية قوامها عدد من خبراء الآثار العرب دراسة تفصيلية عن موضوعات الندوة وأهدافها ومصادر تمويلها. وعرضت الدراسة، فيما بعد، على المؤتمر الثامن للآثار الذي عقد في المغرب عام ١٩٧٧. وبعد دراسة المقترحات، تم الاتفاق على معالجة الموضوعات التالية:

١ ــ تاريخ البحث والاستكشاف في الآثار الفلسطينية ودوافعه.
٢ ــ علاقة الحفريات والتنقيبات الأثرية في فلسطين بالجمعيات التوراتية.
٣ ــ دراسة التاريخ الحضاري للأراضي الفلسطينية المقدسة منذ عصور ما قبل التاريخ، مروراً بالعصور: الحجري والبرونزي والفخاري. وذلك من خلال متابعة النشاط العمراني من مساكن ومعابد وأسوار وتحصينات ومدافن، وما رافقها من تشكيلات وتزيينات، وما استخدم فيها من مواد وأجهزة معبرة عن روح تلك العصور، وعن اهتمامات سكانها وعقائدهم، والطقوس المناخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المحركة لهم والمحيطة بهم.

وقد ساهمت كفاءات علمية متخصصة في: لجنة الاشراف العليا واللجنة التحضيرية واللجنة العلمية واللجنة التنفيذية، المنتدبة من قبل: منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكسو) وجامعة حلب، في الاعداد للندوة التي عقدت جلستها على مدرج كلية الطب في جامعة حلب التي ساهمت بنشاط اجرائي تنظيمي دقيق ساعد على حسن سير جدول أعمال الندوة، من خلال لجان الاعلام والنشر والاستقبال والجولات السياحية والمالية والخاصة بسكن العلماء والباحثين والرسميين والاعلاميين ومرافقيهم.

وقد تبدت عالمية الندوة من جنسيات المشاركين في أبحاثها وموضوعاتها والحاضرين لجلساتها العلمية، من العرب والأجانب الذين وفدوا من أستراليا والولايات المتحدة الأميركية واليابان والمانيا الديموقراطية والمانيا الاتحادية وفرنسا وايطاليا والسويد وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة وبولندا. وبدأت الندوة أعمالها يوم ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٨١ واستمرت حتى يوم ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٨١.

البرنامج العلمي للندوة والجولات الأثرية

وقد خصصت الجلسة العلمية الأولى (١٩/٩/١٩٨١) لأبحاث ما قبل التاريخ والطبوغرافيا وعلم الحياة ونشوء المدن، والجلسة العلمية الثانية (٢٠/٩/١٩٨١) للآثار والعهد القديم. أما الجلسة العلمية الثالثة فعقدت في اليوم نفسه، وخصصت للعلاقات الحضارية بين فلسطين وجاراتها. وخصصت الجلسات العلمية، الرابعة والخامسة والسادسة (٢١/٩/١٩٨١)، للآثار الكنعانية القديمة. والجلسة السابعة (٢٢/٩/١٩٨١) خصصت لأبحاث اللغة والنصوص والشواهد. وخصصت الجلسة العلمية الثامنة (٢٣/٩/١٩٨١) والجلستان العلميتان، التاسعة والعاشرة (٢٤/٩/١٩٨١)، للأبحاث العربية الاسلامية.

وصباح يوم ٢١/٩/١٩٨١، قام العلماء والباحثون المشاركون بالندوة بجولتين أثريتين الى مواقع أيبلا التاريخية، وقلعة سمعان وعين دارا. وفي نهايتهما، عرض فيلم سينمائي عن أيبلا على شاشة مدرج كلية الطب بحلب. وفي اليوم نفسه، افتتح طلال ناجي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، يرافقه الدكتور أسعد عربي درقاوي، وزير التعليم العالي السوري والدكتور محمد علي حورية، رئيس جامعة حلب، معرض الفنانين التشكيليين الفلسطينين الذي أقيم في صالة المعارض بكلية الآداب في جامعة حلب. وقد ضم المعرض ستين لوحة فنية وأكثر من مائة كتيب أدبي وسياسي.

وبشأن أبحاث ندوة الآثار، فإن الموضوعات الخاصة بالآثار وصلتها بالعهد القديم، كانت من أدق الدراسات المقدمة، وذلك لما خلفته بعض بعثات الاستكشاف والتنقيب والحفريات التي مارست نشاطها في الأرض الفلسطينية من مرارة تاريخية، نتيجة ربط تلك البعثات لنشاطاتها العلمية بالجمعيات التوراتية المؤيدة للنشاطات الاستيطانية الصهيونية والاستعمارية التي بدأت بالحفر والتنقيب وانتهت بالاحتلال ومحاولة التهويد المستمر للأرض والثقافة. ولكن الأفكار المسبقة والمفاهيم الخاطئة أصابها بعض التغيير والتعديل، نتيجة تقدم الدراسات العلمية الأثرية من جهة، ولموضوعية الباحثين النزيهين وغير المغرضين من جهة أخرى.

ففلسطين، لم تكن مهداً لليهودية ولا مستقراً لغزواتها البدائية. ولكنها، كما أثبت العلم وأدواته، احتوت، بما تضمه من آثار، على سلسلة متتابعة من الحضارات العربية الكنعانية والعراقية والمصرية القديمة، متوجة بالآثار الاسلامية الماثلة للعيان حتى الآن، شهوداً على صلة العرب غير المنقطعة بأرضهم الفلسطينية.

وردّ العالم، باولوماتييه، من جامعة روما بايطاليا ورئيس بعثة التنقيب في تل مرديخ عن آثار الحضارة الايبلاويّة، على مزاعم التوارتيين القائلة بوصولهم الى حيث تكتشف بعض الكلمات أو الكتابات المنسوبة اليهم، مفنداً دعواهم من خلال اثباته زيف ما يدعونه من أنهم أصل الحضارة أو الكتابة. فالمنهج التاريخي لدراسة ثقافة ايبلا والآثار الفلسطينية، يدلنا على أن اكتشاف ثقافة سورية مبكرة في ايبلا، خلال النصف الأول من الألف الثاني قبل الميلاد، يغير بصورة جذرية تفسير تطور الحضارات في الشرق الأدنى منذ بداية الثقافة الحضرية الى نهاية العصر البرونزي الوسيط حوالي عام ١٦٠٠ ق. م. ومن المحتمل أن ثقافة سوريا الشمالية الحضرية تنحدر من ثقافة بلاد ما بين النهرين الجنوبية. ومن المؤكد أنها على صلة بثقافة أوروك التاريخية القديمة الواقعة الى الشمال في وادي الفرات الأعلى. ويجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار مشكلة العلاقات التي قامت بين سومر وفلسطين، خلال العصور التاريخية القديمة ومنذ كان سكان ايبلا من الساميين القدماء. وقد بلغت الثقافة السورية المبكرة ذروتها في ايبلا حوالي سنة ٢٣٠٠ ق. م، وبقيت الى العهد الرابع من العصر البرونزي القديم في مراكز أخرى في سوريا الشمالية، بعد أن دمر ملوك أكاد ايبلا.

وقد طبعت ثقافة سوريا الشمالية القديمة، بشكل كبير، جميع التطورات الثقافية في منطقة سوريا حتى العهد الروماني؛ ودلالة ذلك بالنسبة للعلاقة بين سوريا وفلسطين في ذلك العصر واضحة. فمنطقة

فلسطين المزدهرة كانت تتبع الثقافة السورية المتقدمة في شمالي سوريا خلال السلالات العمورية؛ وهذا دل عليه مؤخراً التشابه بين ما عثر عليه في قبور الأمراء في ايبلا واللقى الأثرية في تل العجول/شاروهين وبمعنى آخر، فان العلّامة باولوماتييه يرفض نهج دراسة الآثار توراتياً؛ وهو النهج الذي يعمل ضمن قيم معروفة سلفاً، لأن الأحكام التي تصدر عنها تلك القيم موجودة في العهد القديم، في الوقت الذي ترفض فيه دراسة الآثار تاريخياً القيم المقررة سلفاً، وتسعى لخلق أحكام تصدر عنها قيم جديدة.

عُنِيت ندوة الآثار الفلسطينية بموضوعات واهتمامات متعددة. واثبات بعض عناوينها يعطي الباحثين الراغبين بالمتابعة مفاتيح الاستزادة من المجلدات المشتملة على نصوص الأبحاث والدراسات التي ستصدر مطبوعة عن جامعة حلب ومنظمة (الكسو) في تونس.

□ **الدكتور يوسف مختار الأمين، من كلية الآداب ــ شعبة الآثار بجامعة الخرطوم، تحدث عن اكتشاف طبقة من العصر الحجري القديم المتاخر في منطقة النوبة السودانية، وعن احتمال وجود صلة مع شرق البحر المتوسط.** وبرأي الباحث، أنه قد يبدو للبعض أن هذا الموضوع لا يدخل ضمن نطاق أعمال الندوة ولكن الاعتقاد بوجود صلة تدلل عليه صناعة النصال التي لم تتطور محلياً في منطقة النوبة، بل ظهرت فجأة نتيجة لتأثير خارجي يجب البحث عنه شمالاً في وادي النيل ومنطقة شرق البحر المتوسط التي وجدت فيها صناعات النصال. وهذا يعتبر حالة من حالات تمثل الحضارات.

□ **ماغنوس أوتوسون، من السويد، عرّف الطوبوغرافيا وتخطيط المدن من خلال اتساع رقعة القدس:** ويبدو أن نظام المدن التي تحيط بها شبكة دفاعية كان لتأثير المناطق الشمالية وعلى الخصوص من سوريا.

□ **ت. أ. هولاند، من انكلترا، استعرض المعلومات عن فخار تل اريحا،** التي تثبت أن أريحا تمثل أولى المستوطنات التي أسستها شعوب فلسطين في عصر عهد المدن.

□ **س. و. هلمز، من انكلترا، تتبع استيطان أريحا، أوتل السلطان، كاقدم مدينة في التاريخ.** وقد فرضت الطبيعة نمطاً معيناً من الحياة استمر ١١,٠٠٠ عـام تبدأ من العصر الحجري الحديث، أي حوالي الألف التاسع قبل الميلاد.

□ **لورنس ستاغر، من الولايات المتحدة الاميركية، دلّل على أشجار الفاكهة الاولى في التاريخ** وعلى أن زراعة أشجار الزيتون والكرمة قد زرعت في الجزء الشرقي المحاذي للبحر المتوسط في المنطقة الضيقة التي كانت تنبت فيها الأشجار. وعلى النقيض من الحبوب والبقول، فإن هذه الأشجار لم تتأقلم بشكل مرض في المناطق الأخرى كالبيئة النهرية في مصر وبلاد ما بين النهرين، حيث لم يلائمها الطقس والتربة. وتدل البقايا المتفرقة على أن أشجار العنب والزيتون والنخيل والتين والرمان كانت موجودة في الألف الثالث قبل الميلاد. وتشهد على وجودها أشكال الأواني الفخارية والمصابيح ومعاصر الزيت والنبيذ والمشاهـد التصويرية والنصوص. وهذا يشير الى الأهمية المتزايدة لمنتجات البستنة، وخصوصاً زيت الزيتون والنبيذ في اقتصاد فلسطين وسوريا الساحلية في العصر البرونزي القديم. وقبل رؤية اليهود لأرض فلسطين، وصف سنوحي، من العهد المصري المتوسط، أرض فلسطين بأنها أرض الخير.

□ **هيشيل ك. آستور، من الولايات المتحدة الأميركية، عقد دراسة نقدية لأصل السامريين من خلال الشواهد المتوافرة،** مبيناً التناقض بين الدراسات التاريخية ومرويات التوراة. فقد عزا المؤلف اليهودي المتعصب كرونست، من القرن الثالث قبل الميلاد ومؤلف سفر عزرا، الى السامريين أنفسهم قولهم ان أسرحدون، ملك آشور، هو الذي جلبهم الى فلسطين، وهذا يناقض رواية سفر الملوك الثاني (١٧) التي تؤكد أن الحادث حصل قبل ذلك بنحو خمسين عاماً، كما تنكره سجلات أسرحدون نفسه. وفي مكان آخر من سفر عزرا، نجد قائمة طويلة بمدن قبائل بابلية وفارسية أسكن أسنفر أهلها في مدن السامرة. ولكن

ذلك الملك، استناداً الى سجلاته العديدة، قام بنقل الأسرى مثل بابل وعيلام الى آشور وليس الى فلسطين وسوريا.

□ **هنريكوس فرانكلين، من هولندا، ناقش تردد الأسماء في العهد القديم وفي علم الآثار**، وفي النهاية يرى أنه عندما تتحرر الدراسات الأثرية للعهد التوراتي في فلسطين مما يطلق عليه الأسماء التاريخية للأقوام والأشخاص ننطلق، من موقف سليم، الى حياة علمية مبدعة.

□ **وليام ج. غوبلنغ، من استراليا، ركز على تاريخ كنعان وأوغاريت والكتاب المقدس لتوضيح الآثار الفلسطينية ورأس شمرا**. ويفترض، بصورة عامة، أن البقايا الأثرية والتقاليد الأدبية للقدس وأوغاريت تعكس استمراراً ثقافياً أساسياً في الشرق منذ العصر البرونزي المتأخر يدل عليه تراث مشترك من اللغة والأدب والدين والمؤسسات الاجتماعية السياسية.

□ **جورجيو يوتشيلاني، من الولايات المتحدة الأميركية، درس علم الآثار وعلم الآثار التوراتي**، ووجد أن علم الآثار التوراتي هو مفهوم قليل الأهمية لأن ما يهم كثيراً هو اعادة بناء الاطار الاجتماعي الذي تشغل التوراة حيزاً منه، وبالتالي فإننا ندرس نظاماً اجتماعياً وسياسياً وثقافياً في محيط جغرافي ونستخلص مزاياه من جميع الأدلة المتوافرة، كالمصنوعات والنقوش وعلم السلالات والجغرافيا والتقاليد المكتوبة المستمرة. وعلى هذا، فإن دراسة الآثار الفلسطينية هي مفهوم فكري متقدم، إذا أردنا معالجة مجموعة اجتماعية متكاملة وليس مجرد جزء منها، مهما كانت أهميته.

وهذه المقتبسات التي لخصنا فيها بعض الأفكار التي طُرحت في الندوة العالمية الأولى للآثار الفلسطينية ليست سوى عينة غير ممثلة لمجمل الأبحاث والدراسات التي أدرجت ونوقش أكثرها في الجلسات العلمية المخصصة لها. فهناك دراسات عن العلاقة القديمة بين تونس وفلسطين وبين فلسطين ومصر في العهد البرونزي القديم، وعن مدافن الدلمن في حوض الفرات وفلسطين.

وفي مجال العمارة، هناك دراسات متعددة شملت الآثار الموجودة في نصوص ماري وتل العمارنة وأوغاريت وايبلا وصقلية وبلاد ما بين النهرين ومجدّو ورأس ابن هاني في عدة عصور متتالية. وميدان الأدب شهد تشابهاً بين الشعر العربي وشعر أوغاريت والنقوش الملكية لـ(حور بعل) في جبيل وجدت أصولها العربية في العصر البرونزي الباكر.

وفي الجانب الاقتصادي ــ الاجتماعي لصناعة الفخار في فلسطين، أجاد الدكتور معاوية ابراهيم من الأردن بتقصي دوره ونتائجه.

ووجد المسجد الأقصى، تاريخاً، وقبة الصخرة، فناً، من يتحدث عنهما باستفاضة. وموضوع النقود والفسيفساء والمدن الفلسطينية وبعض تاريخ الرحلات الى الديار الفلسطينية وجد من يغطيها من خلال تاريخ الأدب الجغرافي العربي للمستشرق السوفياتي يوليا نوفتيش اغناطيوس كراتشكوفسكي الذي تتبّع ٢٦٠ رحلة عربية اسلامية الى الأراضي الفلسطينية المقدسة.

لقد مثلت أعمال الندوة العالمية الأولى للآثار الفلسطينية التي عقدت بجامعة حلب خطوة علمية ريادية، حسنة التنظيم والاعداد والاشراف والمتابعة والتقويم.

وبعض الاشارات والملاحظات، خلال أيام المؤتمر العلمي، تاقت الى الكمال للذين يرومون متابعة بناء هذا الجانب العلمي من ارثنا الحضاري المستشرف لقيمة أعلى.

حسين عمر حمادة

مراجعات

عادل حسين، **الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية**
(١٩٧٠ ــ ١٩٧٩)، جزءان
بيروت: دار الكلمة للنشر ودار الوحدة،
الجزء الأول ٣٨٦ صفحة، والجزء الثاني ٦٤٣ صفحة.

مقدمة

لابد من الاعتراف بصعوبة تقديم كتاب عادل حسين «الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية»، مع ملاحظة انني قد قرأته مخطوطاً، وكان لي مع مؤلفه جلسات حوار حول المفاهيم التي طرحها في الجزء الأول من كتابه، ثم عدت فقرأته ثانية بعد الطبع، وعدت لأقرأه ثالثة بهدف تقديمه، أو بالأحرى التعريف به. وما زلت أقول ان ما أحاوله لن يتجاوز التعريف. وليس السبب في ذلك أن الكتاب عصي على المدارك، كلا، فالمفاهيم الواردة فيه مدار نقاش يومي بين مثقفي الوطن العربي، والهموم التي تشغل مؤلفه، كما عرضها، هموم يتداولها العامة في حياتهم اليومية. ومع ذلك يبقى، كما قلت، تقديم الكتاب صعباً؛ حيث أن الأمر يتطلب واحداً من ثلاثة إمكانات، إن لم يكن دمجها معاً:

١ ــ إما أن تناقش المفاهيم المطروحة في الكتاب.

٢ ــ وإما أن تستعرض التاريخ الاقتصادي في مصر عن الحقبة المذكورة.

٣ ــ وإما أن تعرف بالكتاب دون الخوض في التفاصيل الواردة فيه.

أما مناقشة المفاهيم، فتلزم بمقارعة الحجة بالحجة وإسنادها إلى الوثائق، مقابل الوثائق التي يعرضها الكاتب لإسناد حججه وتثبيت مفاهيمه؛ ومثل هذا العمل يقتضي كتاباً يوازي، من حيث الحجم، الكتاب الذي بين أيدينا (١٠٢٩ صفحة). هذا، إذا اختلفت مع مفاهيمه.

وان تستعرض التاريخ الاقتصادي لتريح القارىء من عناء قراءة ١٠٢٩ صفحة، فليس ذلك سهلاً؛ حيث أن ما يوازي ٧٥٪ من الكتاب عبارة عن وثائق ونصوص مقتبسة ثبتها الكاتب؛ إذ بلغ حجم الهوامش المثبتة في نهايات الفصول ١٧٦ صفحة، لذا ما كان ممكناً تلخيص الكتاب وعرض مادته بشكل موجز.

أمام ذلك، وبعد القراءة الثالثة للكتاب لم أستطع سوى التعريف به، مع الاشارة إلى أنه مرجع وثائقي هام لمن يريد، ليس المعرفة والاطلاع على ما جرى بالنسبة لعلاقات مصر الاقتصادية في تلك الحقبة فقط، بل هو مرجع لمعرفة صياغة نظام الإقراض والاقتراض بين دولة نامية (مصر) والدول الغنية، سواء منها الدول الصناعية المتقدمة، أو الدول المنتجة للنفط (الأشقاء العرب).

لذا كان اختياري للتعريف بالكتاب من باب الممكن أمام مثل هذا الجهد الذي قدمه عادل حسين.

الجزء الأول ــ نحو صياغة مفهوم جديد للاستقلال

عندما كتب كارل ماركس كتابه: رأس المال، بدأ من السلعة وانتهى، عبر البحث في فائض القيمة، إلى التراكم، وهكذا وصولاً إلى النمط، ومن ثم إلى العلاقات التي تنظمه.

وقد اختار عادل حسين القروض الخارجية، أو الديون، مدخلاً ليصل إلى تحديد نمط التبعية القائم بين الدول النامية والدول المتقدمة «فزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي يفتح باب التبعية لمن يملك مفاتيح هذا التمويل... وكلما ارتفع معدل خدمة الدين، قلت قدرة البلد على استيراد احتياجاته بدون الاعتماد على مزيد من الاقتراض» (الجزء الأول، ص ١٦).

أما المنطقة المعنية، مادة البحث، فهي مصر، حيث «ديوننا الخارجية المستخدمة حتى ١٩٧٦/١٢/٣١ كانت ٤٨٠٠ مليون جنيه (١٢ مليار دولار)... وللتذكرة، فإن الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٦ (بالأسعار الجارية) كان ٥٧٨٧ مليون جنيه... أي أن نسبة الدَّين الخارجي المستخدم إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت ٨٣٪. وإذا أضيفت المبالغ المتعاقد عليها، ولم تستخدم، تتجاوز النسبة الناتج المحلي الاجمالي، أي يصبح عبء المواطن المصري من الديون أكثر من نصيبه في الناتج المحلي» (الجزء الأول، ص ١٥). «وفي الثلث الأخير من القرن العشرين، وبعد تراكم التجارب والخبرات، أصبح الاغراق في الديون، خطأ مؤكد المفعول، ومعروفاً أوله وآخره» (الجزء الأول، ص ٣١).

ويستعرض عادل في الفصل الأول من هذا الجزء من باب التذكير والمقارنة، تجربة مصر في القرن التاسع عشر، والتي انتهت إلى «أن أصبحت مصر مستعمرة اوروبية دون إطلاق رصاصة واحدة» (الجزء الأول، ص ٢٤)، حيث «أعلن التقرير النهائي للجنة التحقيق الدولية (نيسان ــ أبريل ١٨٧٩)، وقد قام بناؤه على: أن مصر أصبحت مفلسة، وانها كانت في حالة إفلاس سنة ١٨٧٦... ومن المفارقات المؤلمة ان هذا الاعلان تكرر بعد مائة سنة بالضبط، أي في عام ١٩٧٦» (الجزء الأول، ص ٣٠).

ثم يستعرض الكاتب حركة الإقتراض المصري في الصفحات ٣٨ و٣٩ و٤٠، ليصل إلى أن الكارثة بدأت مع حلول عام ١٩٧٤: «حدثت في ذلك العام قفزة في عجز العمليات الجارية... قبل عام ١٩٧٤ كان هناك عجز في الميزان الجاري، وبعده كان هناك انهيار» (الجزء الأول، ص ٤١).

وينتقل، في الفصلين الثاني والثالث من هذا الجزء، إلى التعريف بأنواع الديون وشروط كل منها وإلى الآلية التي يجري عقدها فيها، رابطاً ذلك بما كان يجري على الصعيد الاجتماعي في مصر.

وفي الفصل الرابع، يتحدث الكاتب عن توجيه القروض؛ «فمبدأ توجيه القروض الخارجية والاستثمار الحكومي إلى تطوير الهياكل الارتكازية ــ كأولوية أولى ــ هو مبدأ عام مطبق بدرجة أو بأخرى في كل الدول التابعة، وكذلك مبدأ دعم القطاع الخاص المحلي كحام وشريك أصغر للقطاع الخاص الأجنبي الوافد، أما المبدأ الذي تختص به استراتيجية المساعدات الاميركية لمصر، فهو تسريع عمليات التعمير والاستثمار في منطقة قناة السويس بالذات، إن شدة الاندفاع الاميركي نحو منطقة القناة يفسرها مفهوم السلام الاميركي في قضية الصراع العربي الاسرائيلي... فإن هذه المبالغ لا يقصد بها المساعدة في إنهاض وتنمية الاقتصاد الوطني، ولعلها تحمل اسم المساعدة بمعنى انها تساعده على إعادة تشكيل الأوضاع الاقتصادية والأجتماعية، على نحو يعيد الاقتصاد المصري إلى التبعية، وهي (تساعد) بالتالي في إحلال السلام الاميركي» (الجزء الأول، ص ٢٥).

أما في الفصل الخامس، فيبدأ الكاتب بمناقشة مفاهيم التنمية المطروحة بالنسبة للعالم الثالث إذ يرى: «أن إغراق مصر في الديون كان أداة اقتصادية أساسية استخدمت في تقويض توجهنا إلى الاستقلال

الاقتصادي، وفي إعادة تشكيل البنية الاجتماعية الاقتصادية على نحو يرسخ التبعية، تماماً كما حدث، منذ حوالي مائة سنة، في عهد الخديوي اسماعيل» (الجزء الأول، ص ٢٧٣).

ويرى عادل حسين أن هناك أزمة حادة في «النظريات العامة» الصادرة عن أهل الشمال، سواء في إطار النظرية الاجتماعية الاقتصادية، كما صاغها ماركس، أم في إطار النظرية الاقتصادية كما سادت في جامعات الغرب الرأسمالي، وتتمثل الأزمة في عجز النظريات العامة المطروحة عن تقديم إجابات (وفق منطقها وبنائها) على الأسئلة المعاصرة... وترتب على ذلك أن سبقت السياسات الاقتصادية (الممارسات العملية) هذه النظريات وخرجت عن إطارها، ولم يستطع البحث النظري (حتى الآن) أن يستوعب هذه الممارسات العملية، ولذا فقدت النظرية دورها المفترض كموجه للسياسات» (الجزء الأول، ص ٢٧٤).

ويرى عادل حسين بالنسبة للماركسية «أن بناء الاشتراكية في بلد متخلف اقتصادياً كان ضد المنطق الداخلي في نظرية ماركس، وضد النتائج المترتبة على هذا المنطق» (الجزء الأول، ص ٢٧٥).

أما بالنسبة للاقتصاد الغربي المعروف «بالاقتصاد الحر»، فيرى الكاتب انه «أصبح من المسلمات أنه لا بد من تدخل قوة من خارج السوق (الدولة) لكي تعيد التوازن، تدخل الدولة بسياستها المالية أصبح ضرورة لإدارة النسق الاقتصادي»، (الجزء الأول، ص ٢٧٩).

وبعد أن ينتهي من تسجيل ملاحظاته على التفاوت البيّن بين الممارسات العملية للاقتصاد، وبين النظريات الاقتصادية التي يفترض أنها موجهة لتلك الممارسات، يبدأ بطرح تصوره النظري لقضية التنمية مستنداً إلى آراء اقتصاديين كثر، من كلا عالمي الشمال والجنوب، ويحدد لذلك ستة مبادىء هي:

(أ) العلاقات الدولية؛ حيث «الدور الذي لعبته وتلعبه الدول الصناعية في إعاقة الدول النامية» (الجزء الأول، ص ٢٧٤).

(ب) العلاقات الداخلية «ويبدو أن مبدأ الاعتماد على النفس أصبح من المبادىء التي لا يختلف عليها» (الجزء الأول، ص ٢٨٤).

(ج) التنمية كعملية مركبة.

(د) القفزة الكبيرة «ومضمون الفكرة كان أيضاً في مرحلتي الاعداد للإقلاع والإقلاع» (الجزء الأول، ص ٢٨٦).

(هـ) دور الدولة والتخطيط.

(و) إعادة توزيع الناتج.

وينتقل بعد ذلك ليتحدث بالتفصيل عن نموذجي التنمية: نموذج الانتشار، أو التبعية كما يراه عادل حسين؛ ثم نموذج الاستقلال. ويعرّف كلا النموذجين، إذ يرى أن «نموذج التنمية بالانتشار يتعامل مع حالة الدولة النامية على انها ــ في الأساس ــ حالة دولة تخلفت عن الركب... والمطلوب والمتوقع وفق هذا النموذج أن ينتشر القطاع الحديث حتى يسود (كما حدث في الغرب)... وتستخدم في ذلك كل المبادىء الستة والمتفق عليها، بحيث توظف لحفز الرأسمالية المحلية على العمل، بالتعاون مع رأس المال الوافد من الدول الصناعية الغربية» (الجزء الأول، ص ٢٩٢).

أما بالنسبة لنموذج التنمية المستقلة، فيرى أن هذا النموذج «يتعامل... مع حالة الدول النامية... باعتبارها حالة مركبة أورثها للدولة النامية الاستعمار الأجنبي» (الجزء الأول، ص ٢٩٢).

وبعد أن يستعرض الكاتب تفاصيل آلية العمل وفق النموذج المستقل يرى بالنسبة للمنطقة العربية «أن المطروح في منطقتنا هو توحيد قومي يتم من خلاله ولدعمه توحيد اقتصادي، وباتجاه الاستقلال الحضاري» (الجزء الأول، ص ٣٢٦).

ويرى عادل حسين «أن المشروع العربي «ببعده الحضاري»، واحتمالاته الاقتصادية، يؤثر في التوازنات الدولية... والعداء الخارجي العنيف، من قوى خارجية كبيرة، تسانده حقيقة أن منطقتنا تحمل مشروعين طموحين وليس مشروعاً واحداً. فالمشروع الصهيوني يزاحم بعناد وتخطيط مشروعنا العربي، والقوى الخارجية استخدمت وتحالفت مع اسرائيل ضد حركة الاستقلال والتوحيد العربي، والواقع أن منطقتنا لا تتسع لغير مشروع واحد، والتطورات الأخيرة جزء من النكسة العامة التي أصابت المنطقة، وأعادت وأكدت السيطرة الاميركية... وسندها الرابض المتربص على أرض فلسطين... ولكن في حالتنا العربية (بأهميتها الاستراتيجية وبالمشروع الصهيوني في قلبها) يكون التهديد أكثر إلحاحاً وسخونة. وهذه المسألة لا ينبغي أن تغفلها الحسابات كي يكون النموذج قابلاً للتشغيل» (الجزء الأول، ص ٣٢٧).

الجزء الثاني ــ يوميات الاستسلام على الجبهتين السياسية والاقتصادية

ينطلق الكاتب، في مقدمة الجزء الثاني من كتاب «الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية»، من واقع «أن مصر كانت قد حققت خطوات هامة باتجاه الاستقلال السياسي والاقتصادي... وقادت أقطار المنطقة في نضال ثوري في الاتجاه نفسه، ولبلورة الانتماء إلى مشروع قومي عظيم... إن كافة النواقص التي تسجل ضد ثورة ٢٣ تموز (يوليو) لا تجعلنا نهدر إنجازات هائلة لشعبنا باتجاه الاستقلال... هذه الانجازات لم تكن بالشمول أو العمق الواجب... مع ذلك، كانت كافية لدعوة القوى الخارجية للتدخل، بالقوة المسلحة، في محاولة لتقويض ما تحقق، وهذا الهدف السياسي من العدوان في عام ١٩٦٧، تأجل تنفيذه إلى ما بعد حرب عربية ناجحة في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، فكافة السياسات التي انتهجت بعد الحرب (وضمنها السياسات الاقتصادية) كانت انحرافاً متزايداً عن الاستقلال، وهذه السياسات المركبة كانت سياسات الخطوة خطوة، من الاستقلال إلى التبعية» (الجزء الثاني، ص ٧).

ويشير الكاتب، منذ الصفحات الأولى، إلى أنه لا يهدف إلى «تقديم تاريخ متكامل لهذه الفترة» (الجزء الثاني، ص ٨)، لكنه، كما يقول: لن يغفل أبداً «أثناء التحليل الاقتصادي عن متابعة متأنية للإطار العام للأحداث، لأن التطورات في النظام الاقتصادي المصري لا يمكن فهم أسبابها الكاملة أو استيعاب نتائجها البعيدة، بغير تذكر دائم لأهمية المنطقة العربية حضارياً، ولخطورتها وحساسيتها استراتيجياً، أو بغير تتبع يقظ لتطور الصراع على أرض المنطقة، منذ حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣... فنظراً لطبيعة المنطقة، ولوزن التحدي الصهيوني في تحديد السياسات المصرية، ونظراً لأهمية الدور المصري في الاستراتيجية العربية، يصبح مضمون ما تحقق، داخل مصر، أكبر جداً من مجرد انتكاس في التطور الاقتصادي لقطر من الأقطار. إن حجم ونوع المصيبة يتحددان بأثر هذه الانتكاسة على الدور المصري في النهضة العربية، وكذلك بأثر هذه التطورات على المستقبل الصهيوني» (الجزء الثاني، ص ١١).

وبعد أن يستعرض تطورات حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، والدور الذي لعبته اميركا خلالها، يرى عادل حسين ان «اتفاقية الفصل الأول للقوات... أضعفت إمكانية اللجوء إلى بديل استخدام القوة، أسهم الاتفاق إسهاماً أساسياً في خلق وقائع ودراسات تجعل اختيار بديل للخطوة خطوة مغامرة صعبة... فالاتحاد السوفياتي فقد دوره أو كاد، والولايات المتحدة أصبحت في موقع السيطرة والمستفيد الأول من نتائج الحرب... فتدعم الموقف الاسرائيلي، وساء الموقف العربي» (الجزء الثاني، ص ٢٢ و٢٣).

على الصعيد الداخلي في مصر، «لم تكن الخطوة خطوة مجرد تعديلات متتابعة في مواقع القوات العسكرية على الخرائط، فعمقها الحقيقي تمثل فيما كان يحدث داخل مصر، في ارتباطاتها الدولية ــ في علاقاتها العربية ــ في وضع مؤسساتها السياسية وقواتها المسلحة ــ في التغييرات الايديولوجية والاقتصادية والاجتماعية؛ ثم في علاقاتها مع اسرائيل» (الجزء الثاني، ص ٢٣).

وهكذا بدأ النشاط على الجبهة الاقتصادية الذي أسهمت فيه كافة مؤسسات الإقراض التابعة للولايات المتحدة، والمؤسسات الأخرى الدائرة في فلكها بما في ذلك أموال النفط العربي. وهكذا «بعد الوقائع

والتغيرات المؤسسية المحققة في اتفاقية فض الاشتباك على الجبهة المصرية (ثم على الجبهة السورية) استخدمت الولايات المتحدة سياسة التسويف قبل أن تبدأ الخطوة التالية المرتقبة بحجة أزمة الرئاسة في الولايات المتحدة» (الجزء الثاني، ص ١٠٠).

أما في القطاع الاقتصادي، فقد «قطعت الولايات المتحدة شوطاً هاماً في إخضاع الاقتصاد المصري... وحققت التالي:

«١ ــ اختراق للقطاع الخارجي أسفر عن الإغراق في الديون، وتقليص العلاقات مع الدول الاشتراكية، وإصدار قانون الاستثمار، وفتح الباب أمام البنوك الأجنبية.

«٢ ــ فرض أولوية التعمير بممارساتها ونتائجها الاقتصادية المدمرة.

«٣ ــ إفشال سياسة الحكومة في السيطرة على الأسعار، وارتفاع معدلات التضخم.

«٤ ــ فتح باب العمل في الخارج بلا حدود.

«٥ ــ حدث مع كل ذلك، ومن خلاله، توسع سريع في الفئات الاجتماعية والمساندة للانفتاح الأميركي، التي تحتل مواقع سياسية واقتصادية فعالة» (الجزء الثاني، ص ١٠٣).

ويبدو، أن ما تحقق على الصعيد الداخلي كان فاتحة ومقدمة لما سيجري، في العام ١٩٧٥، على جبهة الصراع العربي ــ الاسرائيلي. وقد «بدأ العام الجديد بجو سياسي يقوم على: معارضة شعبية متسعة ومتصاعدة تتضمن بوادر رفض لنتائج التدخل الأميركي في الناحية الاقتصادية بالتحديد، وقلقاً لدى الإدارة من هذه النذر للمعارضة، ومن توتر العلاقات مع دول المنطقة العربية، وخاصة مع محور القاهرة ــ الرياض. وقد عبرت الولايات المتحدة عن هذا القلق بمواصلة حملة التهديد... بأن إجراءً عسكرياً سيكون محتملاً إذا هُدِّد العالم الصناعي بالخنق الفعلي من خلال النفط... ومن ناحية أخرى وعدت الحكومة الاميركية بمواصلة قوة الدفع، أو الخطوة خطوة» (الجزء الثاني، ص ١٢٥).

ثم يبدأ الكاتب باستعراض مجريات الأحداث على الجبهة الاقتصادية الداخلية لمصر. واتسم ذلك العام بالتخبط. ولا يرى الكاتب أن ذلك مجرد «تخبط سياسي» «فالمواقف كانت تعكس ــ إلى حد كبير ــ تلاحق الآمال والاحباطات ــ من يوم لآخر ــ أثناء المباحثات السرية» (الجزء الثاني، ص ١٢٧).

فقد بدأت في ذلك العام الجولة التاسعة لكيسنجر في ٧ آذار (مارس) للتوصل إلى اتفاق فصل ثان للقوات على الجبهة المصرية. تلك الجولة «التي أعلن وزير الخارجية الاميركي فشلها... وكان رد الفعل الأول لفشل كيسنجر أن أعلن اسماعيل فهمي (وزير الخارجية آنذاك) أن أسلوب كيسنجر لحل المشكلة، خطوة خطوة، قد مات. وعاد للمطالبة بعقد مؤتمر جنيف» (الجزء الثاني، ص ١٢٨).

ويدلل عادل حسين على توافق الخطى السياسية مع الخطى الاقتصادية بما حدث أثناء جولة كيسنجر العاشرة، التي بدأت في ٢٠ آب (أغسطس) من العام ذاته؛ حيث صادف بدء الجولة «أثناء فترة شهد الاقتصاد المصري فيها أخطر مراحل الاختناق... ولكن حدث أن نجح المكوك بعد ١١ يوماً في التوصل إلى الاتفاق الثاني للفصل بين القوات على الجبهة المصرية (في أول [أيلول] ــ سبتمبر)، واستقبلت على الأثر ودائع من قطر... ومن اتحاد الامارات العربية... وقد صرح السادات، عقب توقيع الاتفاق مباشرة، بأنه يمثل نقطة تحول في تاريخ النزاع العربي ــ الاسرائيلي» (الجزء الثاني، ص ١٤٤).

وقد شهد عام ١٩٧٥، إضافة إلى التطورات السياسية على الجبهة المصرية ــ الاسرائيلية، انفجار الأحداث الدامية في لبنان؛ «حيث صرح كيسنجر بأن محاولات استكشاف إمكانيات تحرك لتسوية شاملة في الشرق الأوسط توقفت تماماً منذ أواخر [آذار] مارس، بسبب الأزمة اللبنانية التي استنزفت كل الطاقات» (الجزء الثاني، ص ١٩٤).

وهكذا استقبلت المنطقة عام ١٩٧٦، وهي ممزقة. فالتوتر في العلاقات المصرية ــ الليبية كان يتصاعد. «لكن أهم التطورات في ساحة العلاقات العربية، تمثل في لعبة لبنان الدامية... وكان واضحاً أن اتفاقية الفصل الثاني للقوات قد حققت هدفها تماماً في شق الصف العربي، وخاصة في الجبهة المصرية ــ السورية... ووضح أن الولايات المتحدة واسرائيل نجحتا في استخدام الأزمة اللبنانية لكي تزيد الصراع المصري ــ السوري اشتعالاً» (الجزء الثاني، ص ١٩٥).

واعتبر عام ١٩٧٦ عام الترقب والانتظار؛ حيث كانت الولايات المتحدة منشغلة في المعركة الانتخابية. وظل الرئيس السادات «يؤكد على رفض المفاوضات المباشرة» (الجزء الثاني، ص ١٩٩). وعام الترقب هذا أعطى الفرصة والوقت للفعاليات الاقتصادية العالمية كي تهيء البيت المصري لاستقبال فترة ما بعد الانتخابات الاميركية. وقد تجلت أهداف تلك القطاعات في كافة التقارير التي أعدت عن وضع الاقتصاد المصري، وفي الوصايا التي كانت تشير بها على الحكومة المصرية. ففي تقرير المستثمرين الاميركيين الذي سمي «نظرة أجنبية إلى الاقتصاد المصري» ورد ان «الامكانيات الطويلة الأجل طيبة، والاستحواذ عليها يتوقف بشكل حاسم على أربعة عوامل أساسية:

«١ ــ استقرار سياسي متواصل داخل مصر.

«٢ ــ سلام في الشرق الأوسط. وبتحديد أكثر، غياب الحرب بين مصر وخصومها المحتملين (مثل اسرائيل) وعلاقات طيبة مستمرة مع دول الخليج...

«٣ ــ تغييرات أساسية في السياسات الاقتصادية، وتحسينات ملحوظة في الهياكل الارتكازية والمؤسسات الاقتصادية.

«٤ ــ تدفق كبير لرأس مال خارجي» (الجزء الثاني، ص ٢٣٥).

وكان التصور المصري يرتكز على الدعم العربي لحل مشكلات مصر الاقتصادية «مشروع مارشال عربي»، لذا «يبدو أن القيادة المصرية تصورت أن دور الرياض ودول الخليج في التمهيد لمرحلة التحرك السياسي مع الولايات المتحدة، والذي انعكس في اتصالات ومؤشرات جمع الشمل بين القاهرة ودمشق، يمكن أن يمتد إلى الدعم الاقتصادي لتحسين الموقف السياسي للمفاوض المصري... وكان الاقتصاد المصري في حالة اعسار شديدة خلال هذه الفترة، والجهات الأجنبية (وعلى رأسها صندوق النقد)، تستخدم هذه الحالة لانتزاع الاستسلام ولا تقبل أي مساومة» (الجزء الثاني، ص ٢٦٥).

«ومع نهاية العام، كان الحصاد: فشلا للقيادة المصرية في تحسين موقفها النسبي في إطار الحل الاميركي المرتقب. ومن الناحية الاقتصادية، كان على القيادة أيضاً أن ترضخ لصندوق النقد الذي تدعم موقفه باستمرار الإدارة الاميركية الجديدة... فعاد غنتر إلى القاهرة، لوضع لمساته الأخيرة على مشروع الميزانية المصرية» (الجزء الثاني، ص ٢٦٩).

وكان متوقعاً أن مصر باتت لقمة سائغة، لكن بداية العام ١٩٧٧ شهدت انتفاضة جماهيرية، في ١٨ و١٩ كانون الثاني (يناير)، مما جعل الجميع يتريثون في ما هم مقدمون عليه، ومنح الفرصة لنظام مصر كي يعيد ترتيب أوضاعه الداخلية.

«لقد أفزعت الغضبة الجماهيرية العارمة كل أصحاب ومؤيدي الخط الاميركي، وطلبت القيادة المصرية، من كل هذه الجهات، التزاماً بدعم سياسي واقتصادي مناسب. وتمثلت الاستجابات الأولى في سماح هيئة الخليج ببدء استخدام قرضها الأول (٢٥٠ مليون دولار)، وبالنسبة للصندوق، أبرق ويتيفين (رئيس مجلس المديرين) بموافقته على تراجع الحكومة عن بعض الاجراءات، وحين وصل جون غنتر للقاهرة، تضمن تقريره إلى القيسوني تأكيداً جديداً بأن الصندوق يكتفي، مؤقتاً، بالقرارت التي لم يشملها الالغاء» (الجزء الثاني، ص ٢٩٣ و٢٩٤).

أما على جبهة الصراع العربي ــ الاسرائيلي، فقد بدأت القيادة المصرية «تستعد للتعامل ــ بتوجس وحذر ــ مع الرئيس الاميركي الجديد جيمي كارتر» (الجزء الثاني، ص ٢٩٥). وعادت مصر إلى تنسيق مواقفها مع سوريا؛ حيث أن الادارة الاميركية الجديدة عادت لطرح فكرة عقد مؤتمر جنيف، كما طرحت مفهومها للسلام؛ حيث ذكر كارتر في خطاب له: ان هناك ثلاثة عناصر رئيسية في حدود البحث عن السلام هي بالترتيب: ١ ــ إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات طبيعية كاملة؛ ٢ ــ مسألة الحدود؛ ٣ ــ المسألة الفلسطينية.

ورد السادات على أفكار كارتر بمواقف متشددة، خاصة في المسألة الفلسطينية، ومسألة تطبيع العلاقات «لكن ظلت التحركات المختلفة للقيادة المصرية من أجل تحسين موقفها التفاوضي في إطار الحل الاميركي» (الجزء الثاني، ص ٢٩٨).

وبعد أن أجرت الادارة الاميركية الجديدة اتصالاتها مع الأطراف العربية المعنية بالأزمة تبين لها «من مواقف القيادات العربية المعنية، في مطلع ١٩٧٧، أن عملية الترويض لم تكتمل بعد، ولذا كان متصوراً ألا تسرع الادارة الاميركية في تدخلها لفرض التسوية... إلى حين الانتهاء من الخطوات الضرورية، لإعادة ترتيب الأوضاع على نحو حاسم يفرض الشروط كاملة... وانعكس ذلك بوضوح في الجانب الاقتصادي داخل مصر» (الجزء الثاني، ص ٣٠١).

وهكذا بدأت خطوة الترويض التالية، وبلغت احتياجات مصر في عام ١٩٧٧، من النقد الأجنبي لتغطية العجز في الموازنة، ٥,٣٥٣ مليار دولار، وأفاد تقرير بعثة موللر بأن «التنمية الاقتصادية لمصر... لا يمكن أن تحقق إلا إذا كان هناك تقسيم للعمل وتعاون مع باقي العالم، وبالتحديد الأقطار العربية وأوروبا الغربية والولايات المتحدة» (الجزء الثاني، ص ٣٣٠).

لذا، فبالرغم من أن السادات أكد، أكثر من مرة في عام ١٩٧٧، ان «مصر ترفض أية اجتماعات ثنائية مع اسرائيل، وترفض التفاوض المباشر» (الجزء الثاني، ص ٣٦٠). وجد نفسه في تشرين الثاني (نوفمبر) يستقل طائرته متوجهاً إلى القدس: «ان السادات لم يبادر ــ من موقع الاختيار ــ إلى رحلة القدس، ولكنه قبل النتيجة التي كان محتماً أن تترتب على مجمل سياساته، ومن واقع المأزق وانعدام البدائل، ذهب إلى اسرائيل». وكما قال كيسنجر فإن: انعدام البدائل يجلي البصيرة بشكل مدهش، وانعدام البدائل أصبح يعني أنه لا بديل لمفاوضات السادات ــ بيغن، فجنيف ــ كساحة تفاوضية ــ مات» (الجزء الثاني، ص ٣٦١).

وهكذا كان عام ١٩٧٧ «عاماً أسود في التاريخ المصري (والعربي). في عام ١٩٧٧ حقق الهجوم الصهيوني ــ الاميركي جوهر أهدافه الاستراتيجية بالنسبة لمصر، وبكل النتائج الخطيرة التي تنشأ عن ذلك في أنحاء الأمة العربية... وفي الجبهة الاقتصادية... حقق المهاجمون انتصارهم الحاسم في أيار (مايو)، واحتفل بالنصر في لقاء المجموعة الاستشارية (في أيار ــ مايو ١٩٧٧)، وبعد ستة أشهر تحقق الانتصار الأكبر في رحلة القدس (تشرين الثاني ــ نوفمبر ١٩٧٧). وكان الانتصار الأخير مرتبطاً بنجاح الهجوم في الجبهة الاقتصادية، وفي غيرها من الجبهات» (الجزء الثاني، ص ٣٦١).

وما استتبع بعد زيارة السادات للقدس، أصبح عملية طبيعية تجري في اتساق متناغم «ولا يملك المرء إلا أن يلحظ أن عام ١٩٨٠، الذي حدده صندوق النقد والبنك الدولي ووكالة التنمية الاميركية (على وجه التقريب) لإنهاء مهمتهم في إصلاح المسار الاقتصادي، انكشف... باعتباره أيضاً العام الذي يبدأ فيه ما سمي بالعلاقات الطبيعية مع اسرائيل... وبدا أن استكمال بعض النتائج، واستقرار مجمل ما أنجز، بالإضافة إلى المهام الجديدة التي يمثلها ربط مصر واسرائيل بعلاقات مباشرة... بدا أن كل هذا يتطلب عامين أو ثلاثة بعد عام ١٩٨٠. ويلاحظ أن اتفاقية كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية بعدها،

نصت على استمرار قوات الاحتلال في سيناء... بعد (تطبيع العلاقات) عام ١٩٨٠، ولفترة تتراوح ما بين عامين إلى ثلاثة أعوام» (الجزء الثاني، ص ٣٦٢).

وهكذا، قدمت إلى مصر المجموعة الاستشارية الثانية التي مهدت الأوضاع الاقتصادية للوصول إلى كامب ديفيد. «ففي آخر المطاف وصل السادات (٥ أيلول ــ سبتمبر) إلى كامب ديفيد محاصراً من كل جانب» (الجزء الثاني، ص ٣٩٣). و«يبدو أن القيادة السياسية كانت قد تلقت وعوداً بمساعدات اقتصادية كبيرة في حالة توقيع الاتفاقية لقاء دورها في استقرار المنطقة داخل الإطار الاميركي، ووفق شروطه» (الجزء الثاني، ص ٣٨٣).

ويعود الكاتب، في الفصل العاشر، إلى تلخيص وتكثيف التطورات الاقتصادية التي حصلت بين الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٩ في محاولة لإعادة طرح مفهومه للتنمية المستقلة في ضوء الوقائع التي عرضها في الفصول السابقة، مؤكداً أن مصر انتهت، عبر تجربة الانفتاح الاقتصادي، إلى التبعية المطلقة، مورداً الآليات التي ولدتها تلك التبعية، والتي يرى أن أكثرها إضراراً بالمجتمع مسألة هجرة العمالة؛ حيث يجري التركيز على أصحاب الكفاءات والمهارات، فقد بلغت «نسبة قوة العمل الحضرية التي تعمل في الأقطار المجاورة، عام ١٩٧٨، ٢٥٪ من إجمالي قوة العمل الحضرية» (الجزء الثاني، ص ٥٦٣).

وفي خلاصة الكتاب يسعى عادل حسين إلى بلورة النتائج والمفاهيم، فقد «استخدمنا 'الاستقلال' 'والتبعية' بدلاً من الرأسمالية والاشتراكية في عنوان الكتاب، وطوال المتابعة والتحليل» (الجزء الثاني، ص ٦٢٦). إذاً فالمشروع الذي قدمه الكاتب يسعى إلى نوع من الصياغة النظرية الجديدة لمفهوم الاستقلال.

ويرى «أن النتائج التي وصلنا إليها جزء لا يتجزأ من مفهوم السلام الاميركي ــ الاسرائيلي، وأغلب الظن أن الاتفاقيات ربطت بين ابتعاد القوات الاسرائيلية عن سيناء وبين استمرار المسار الاقتصادي (والمسارات الأخرى المصاحبة) الذي يضمن بقاء مصر خاضعة وضعيفة، أي يضمن الأمن والتوسع للمشروع الصهيوني. وكسر هذا المسار يتطلب مساندة عربية قومية لأي تحرك مصري» (الجزء الثاني، ص ٦٤٣).

أخيراً، لا يمكن إلا أن نشيد بالجهد الذي بذله عادل حسين في بحثه؛ حيث ألقى ضوءاً ساطعاً على ميكانيزم نشاطات المؤسسات المصرفية العالمية والعربية ونظام عملها التضامني في سبيل إخضاع الدول النامية لسيطرة الدول المتقدمة. وكان بودنا لو حاورنا عادل حسين حول مفاهيمه التي طرحها في التنمية، خاصة أن مثل هذه الحوارات كنا قد عقدناها معاً مباشرة حين كان مقيماً في بيروت. لكن المجال هنا لا يتسع لذلك.

أحمد شاهين

عز الدين المناصرة، **جفرا**، بيروت: الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين ــ الأمانة العامة، ١٩٨١، ١٦٤ صفحة

«جفرا» هي المجموعة الشعرية السادسة للشاعر الفلسطيني عزّ الدين المناصرة، بعد مجموعاته الشعرية: «يا عنب الخليل ــ ١٩٦٨»، «الخروج من البحر الميت ــ ١٩٧٠»، «قمر جرش كان حزيناً ــ ١٩٧٤»، «باجس أبو عطوان ــ ١٩٧٤» و«لن يفهمني أحد غير الزيتون ــ ١٩٧٦».

ومجموعة «جفرا» لا تتضمن قصيدة «جفرا» التي لُحِّنت أغنية سياسية رددتها جموع المقاتلين، وطنيين لبنانيين وثواراً فلسطينيين وعرباً، أملاً بالانتصار، بعد أن نشرت تلك القصيدة التي لحنها وغناها: مارسيل خليفة، خالد الهبر وآخرون، في مجموعة: «لن يفهمني أحد غير الزيتون».

ــ ١ ــ

الخوض في دلالة الرمز ومكوناته لأية قصيدة يؤشر، مقدماً، إلى توجه الشاعر وانتمائه، الجرح والدرع الذي يقيه التوله في هذا الزمن الموبوء بالأعداء المترصدين لأدوات الثورة والتغيير، المترصدين للمناضلين من أجل حقوقهم الوطنية والديموقراطية الحقة. ومقدماً أرى ضرورة التنويه بأن عز الدين المناصرة، ومنذ أول قصيدة في الديوان: «نشيد الكنعانيات»، يؤكد الارتباط القوي بأرض الأجداد. ويؤشر إلى قلق خلق القصيدة التي تبدأ:

كنت تبدأ قصيدتك من الصفر
ثم تنطلق نحو الجبل،
حيث الحراثين والثوار:
.....
سأصطادك أمام الكنعانيات
وأقول لبنات الخليل:
أرقصن، أرقصن، أقمن حوله سواراً
حتى يرى الأرنب البري عذارى حلحول
فينعس،
وهو يتطلع إلى عيونهن الزرقاء كزهرة الحِمْحِمْ
وأكون بهذا قد دفعت المهر مقدماً
عندها ستجيء القصيدة كالولد الصغير
وتركع عند أقدامي ضارعة ومبتهجة.

وإذا كانت «النهايات مفتوحة دائماً والبدايات مغلقة»، كما يقول الشاعر العراقي سعدي يوسف، فهي إذ تباشر الحركة لابد لها من أن تمرّ «قرب صفصاف برك سليمان» وأشجار الكرم وثمار الرمان.. والقصيدة، إذ تبدأ بزمن، فهي تشير إلى «المنفى الرابع» للشاعر في صوفيا المسوّرة بجبال الفيتوشا، حيث يمتزج التواطن المؤقت بعمق الاستفادة من تجربة الشعر والثورة، فيصبح من الطبيعي إذاً:

تلك مسافة تعني:
أن أجمع عبد الرحيم محمود
المضرج بدمه قرب الشجرة
مع نيكولا فابتساروف
المشرئب العنق باتجاه المقصلة.

فالبداية، وهي تؤشر عداداً رقمياً لفعلها، لا تنسلخ عن مسميات الأرض وثمارها، مما يجعل هذا الهم يتخذ تشكيلاً جمالياً في الديوان، ويمر هذا الجمع بتأكيد الرفض للواقع ــ المأساة، المتجسِّدة بسياسة التوسع الصهيوني الاستيطاني.

وفي مسار القصيدة الواحدة، هناك أكثر من تناغم عبر اضطراد حي تنفلت وحدته أحياناً، ليعاد تركيبه ضمن وحدة أكثر تناسقاً ترتقي في نموها انسجاماً مع المسار الموضوعي للفعل التاريخي والقوى المحركة له: «ثورة تفرّ من سجون السافاك، لتغرز السكاكين في وجه من قتلوا صديقي، تحت شجرة الصنوبر، في مدرسة عين سارة الثانوية، عام ١٩٦٣».

وهذا الانفلات، مؤشر بعلامات جغرافية، في مكان محدد بزمن يدخل تاريخ الشاعر الذي يرصف الواقع بموسيقى تتميز بترديد اسم «جفرا» و«أم علي النصراوية» جنباً إلى جنب مع «الخليل» و«بنات الخليل» و«حلحول» و«كنعان» و«باجس أبو عطوان» و«أسامة العريس».. إلخ.

إن الدخول في «أحراش» الديوان لكثافته ليس تيها، إنما هو متعة لا تخلو من تذكير بمأساة «سوف تبكينا»، يتعمّد المناصرة تقطيعها كزرقة درامية في مسرحية تمثل يومياً، حيث يمتزج بكاء الأمهات الناعيات فلذات أكبادهن بمواويل الأعراس، فهناك تقاطع ضمن موسيقى الكلمات المترددة بين الحوارات ونشيجها، حيث أن «آه ــ ويلي ــ آه» في رقص «أم علي النصراوية»، تختلف عن «آه ــ ويلي ــ آه» في «أيلول السبعين». وبرأيي، فالشاعر، في غنائيته الحزينة هذه، يمنح الألم الشعبي عبر عناصره الفولكلورية مقاومة له بعد البلوى. فالعلاقة المتشكلة بين الموضوع والذات المنتفضة لا يمكن إعطاؤها مقياساً رياضياً، وان كانت هي انعكاسا لواقع له أبعاد حسابية خارجة عن إرادة الذات، لكن بتكوينها تصبح أنموذجاً ــ علاقة، صورة تختلف كلياً عما هو مستنسخ بشكل مباشر، أو ما يمكن أن يظهر في المرآة الطبيعية، لأول وهلة، هو انعكاس للمنعكس الذي يبحث عن شكله في ماء الزئبق.

هذا التشكل، يمكن أن تكون له ذاته الخاصة به في حالة تصويره بالكاميرا، ذات تجد لها في ورق الصورة الحاملة جوهراً كلياً، يختلف عما كان ينظر في المرآة، لما له من خاصية حية، تجد تعقيدها الراقي في صراعها الاجتماعي (مع تفرعاته). الذي لا يبقى عند لحظة التصور أمام المرآة، بل يعيد تشكله في الزمن الصاعد من الماضي ـ عبر الحاضر ــ نحو المستقبل.

بهذه العلاقة فقط، يمكن أن تتميز الغنائية الحقة. حقة كونها قادرة أن تفهم مفاتيح الواقع التي لم يسبكها حداد، فيستحوذ عليها الملك ليحفظ ما في خزانته، بل هي الموجود الذي لا يدرك بالفطرة، إنما بالتجربة من استخلاص دروس الماضي، ماضينا نحن ــ وكل ما امتلكته البشرية التي أنجزت ما نحن عليه الآن منذ عقود.. ولئلا تشتبك العلامات، ففي دخولنا في موضوعة تشكل وعي ــ علاقة الشاعر (الانسان) الذي يغري في تعليله تحليل دينامية الانعكاس الراقية عند الذات (الواعية ــ أي عبر علاقتها) لوجودها، للسعي نحو تغييره.

صحيح أن العقيدة لا تعطي «برنامجاً» للنضال، لكنها تمنح التأمل الواعي، بعكسها مرارة الواقع عبر حسية معاشة، وبذلك تنجح في تكوين طعمها الحار كـ«الدم المهراق»، تنجح كونها تصبح غذاء روحياً للذات المغتربة أرضها، للسكينة القلقة، والارتضاء للسكن حتى مع السكينة ــ جريحة تنشر عرسها القادم مع رقص البيادر.

ــ ٢ ــ

«ماذا أقول للكنعانيات في مدن المنافي؟». هكذا تساءل الشاعر في أول قصيدة من مجموعته الشعرية الجديدة: «جفرا». ترى هل تمكن من قول ما أراد، أم اكتفى بالسؤال؟ لقد أسهب عزالدين المناصرة في غنائه للكنعانيات، وتحديداً لـ«جفرا» التي أسطرتها القصائد وطنا بمدنه «الحبيسة»، وبتشابكات رموز أرضه الصارخة، «كصهيل الماء». المترددة صدى يهتف بالشاعر تحذيراً من تلاشي التمايز بين الأشجار وحفيفها، مما يضطر للاجابة:

يا شجر المنفى
انني لا أنوي الاقامة

وجفرا = الوطن + المرأة = القصيدة (الهمّ). هذه المعادلة لها وقعها وتميزها بالنفس الشعبي الحار الذي تملكته، وهنا أؤكد قضية التمايز؛ كونها لا تأتي نسخاً فلسطينياً لإلزا أراغون الفرنسية، فالموضوع المتناول هنا له من علائمه المتشعبة بروزاً يجسم الاجابة التي تدعم رأينا. فجفرا هي: (الأم، الحبيبة، المغنية، الراقصة، بائعة البرتقال، المسافرة، طالبة الجامعة، بنات الخليل.. إلخ) هي التحدي:

ليكن في علمك أيها الجندي
لن تستطيع اختطاف ولدي للتجنيد الاجباري
حتى لو بلغ السن القانونية

هذا التحدي المكرر بقوة، بصور مترادفة في «حجر» تيهاً لعكس الأيديولوجيا، التراجيديا الحية في «نساء لا يبكين، ولا يسترحمن القتلة» ــ ويستمر المناصرة في رسم نموذج المرأة الفلسطينية بكل ما تعانيه ــ ما تعيه وما تمارسه ضمن تكوينها العاطفي والنفسي، فهن:

«يغزلن قمصاناً للأحبة الغائبين»

التواصل هنا يصبح نوعاً من دواء وسلاح للمجابهة والإحساس بالوجود المستقل عبر الذات التي حددت ارتباطها:

لي حبيب وحيد، ألا.. فاتركوني له،
هو الآن يركب مهرته ــ سرجها ذهب
وحوافرها فضة ــ تقرع الآن ليل الجليل
حبيبي مسجى أمامي
صوته صارخ وله طلعة مثل بدر التمام.

ترى، هل استنفدت جفرا حضورها الممتزج بحلم اللقاء:
«أغداً سأرى أمي، هو السؤال المؤجل أبداً»

عزالدين المناصرة يحلم بالثورة في حملها بعد البدر التاسع، ويصر على الحضور الموازي الملازم للرؤية الحسية: «وأقول: أراها، حتماً سأراها، لو في الحلم أراها». والمناصرة لا يغمض عينيه عن تناقضات الزمن الكائن فيه، فهو، إذ يطرح نموذجاً حياً وفاعلاً لامرأة مناضلة توحدت عندها قضية الوفاء للثورة بالوفاء للحبيب لا ينسى ذكر النقيض، ويشير بأسلوب يمنحه موقفاً أخلاقياً ساخراً، كما جاء في مقاطع: «مزاج السيد»، «يحدث دائماً»، «سبحان التدفئة»، «استقبال القائد»، «مبادرات عليه السلام» و«العصفور بن الطائر».. وغيرها.

أما في مقاطع: «قال الجلاد»، «أعذار» و«في مدينة تنطق اللغة العربية»، فالمناصرة يؤسطر ذات السخرية، إلّا أنها هنا موجهة ضد كل أساليب القمع والإرهاب الموجهة ضد الانسان في بلاد النفط والدولار.. إن هموم «جفرا» عديدة، وهي بحجم البلوى التي تبدأ من الشعور بالنفي، باغتراب الأشياء في ذات الشاعر:

لما مرّت سيدة شقراء
فيعلّق من جانبه:
ما أحلى المدن السمراء

هذا الامتزاج في تناول هم المرأة ــ الوطن لخلق القصيدة، برز أكثر وضوحاً في مقطع: «افتراض»، ومقطع: «تيسير سبول»؛ حيث يتشكل كل هم الشاعر الذي اضطره للمنفى والاضطرار للمقاومة.

ــ ٣ ــ

وختاماً، ليست هذه الملاحظات السريعة كل ما يمكن أن يكتب عن ديوان «جفرا». ان جفرا تميزت أيضاً باستخدامها أسلوباً متميزاً في كتابة القصيدة الحديثة، حيث يلجأ المناصرة مرة إلى كتابة **قصيدة ملحمية طويلة** لها هرمونيتها وتمايزها ضمن الوحدة، ومرة يكتب مقاطع ذات موضوعات عدة: [الفلسفي، الأخلاقي، الاجتماعي] ضمن عنوان واحد.

والتميز الآخر هو استخدام المناصرة **للأغنية الشعبية الفولكلورية** في شعره، ليعمل على إسهام المنصت في تلاوتها ليعطي تأثيراً له فاعليته لما بعد الاستماع.. وبرأيي أن هذا المسعى يجب النظر والتوقف لتعميقه ضمن التطور الحاصل، أي المساهمة في إغناء العلاقة بين الشعر والموروث الشعبي وإعطائه روح التفجر والثورة، ضمن أشكال جمالية تقع على كل شاعر مهمة اكتشافها وتنويعها.

ستّار كناوي حسن

المقاومة الفلسطينية ـ عربياً

مبادرة فهد
والحوارات الفلسطينية بشأنها

مرة أخرى تدب الحرارة في الحوارات الدائرة على ساحة الشرق الأوسط، بشأن التسوية السياسية المنشودة للأزمة التي أججها العدوان الاسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٦٧. شيء يذكر بالحوارات الساخنة التي دارت عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ عام ١٩٧٣، ومبادرة روجرز الأميركية عام ١٩٧٠، وبرنامج السادات للسلام إبان حرب ١٩٧٣، وكذلك مبادرته الشهيرة، عام ١٩٧٧، وما تلاها من توقيع لاتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، مع اختلاف الظروف. والفضل في التسخين يعود، هذه المرة، للمملكة العربية السعودية، ولبنود مشروع التسوية الجديد الذي أعلنه ولي عهد المملكة، الأمير فهد، في السابع من شهر آب (اغسطس) المنصرم.

ومع أن أكثر من ثلاثة أشهر انقضت منذ اعلان المشروع الذي اشتهر باسم مبادرة فهد، فإن الاهتمام الفلسطيني والعربي، وكذلك الدولي، بالمبادرة تجدد، على النحو الساخن الذي نشهده الآن، بعد مصرع الرئيس المصري أنور السادات، وبعد أن تأكد أن مؤتمر القمة العربي سينعقد في مدينة فاس في الخامس والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، وستعرض عليه بنود المبادرة السعودية.

ويجدر بنا قبل أن نخوض في المناقشات الدائرة حول المشروع السعودي، أن نذّكر ببنوده كما عرضها، في حينه، صاحب المشروع.

ماذا في المبادرة:

عرض الأمير فهد مبادرته في حديث صحافي أجاب فيه على أسئلة وكالة الأنباء السعودية، وتناقلته الصحف (أنظر، مثلاً، **النهار** ١٩٨١/٨/٨) وفي هذا الحديث، قال الأمير السعودي ان بلاده ليست راضية «عن مجمل السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وخصوصاً فيما يتعلق بقضية فلسطين». كما أسف لأن «الولايات المتحدة لا تزال متمسكة باتفاقيّ كامب ديفيد اللذين ثبت فشلهما»، معلناً «أننا كنا ولا نزال نأمل، من ادارة الرئيس ريغان، في أن تسلم بعدم جدوى اتفاقيّ كامب ديفيد كاطار للسلام العادل والشامل في الشرق الأوسط»، ومؤكداً، في الوقت نفسه، على أن «كل محاولة لا تستهدف اجبار اسرائيل على الانسحاب وقيام الدولة الفلسطينية، ستؤدي إلى مزيد من الاضطراب والقتل والدمار» (**المصدر نفسه**).

وعن منظمة التحرير الفلسطينية، دعا الأمير فهد واشنطن إلى الاعتراف بها «لأنها الحقيقة والواقع»؛ وذلك على قاعدة أن «أي سلام شامل في المنطقة يجب أن يستند إلى الواقع ويقوم على الحقيقة، لا على الأوهام التي تؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها». وفي تحذير لواشنطن مما «حدث

في أنغولا وأثيوبيا وأفغانستان»، يشير الأمير، بصورة غير مباشرة، إلى احتمال حدوث تطورات في بلدان الشرق الأوسط شبيهة بما حدث في البلدان الثلاثة، مما سيؤدي لالحاق الضرر بسياسة الولايات المتحدة ومصالحها إذا استمرت في تجاهل الواقع الذي قد يملي تطورات كهذه (**وكالة الأخبار اللبنانية** ١٩٨١/٨/٧، نقلاً عن اذاعة الرياض).

وبعد هذا التمهيد، يقدم ولي العهد السعودي البنود الثمانية لمشروعه، بصيغة مبادىء أساسية للتسوية الشاملة والعادلة في المنطقة.

هذه البنود التي أثارت أوسع الجدل تنص على «انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية»، وعلى «ازالة المستعمرات التي أقامتها اسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧»، وعلى «ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة». وتتضمن البنود «تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام». وقد ورد تأكيد هذا الحق بهذه الصيغة دون زيادة أو نقصان (وذلك في البند السابع)؛ مما أفسح المجال لشتى التفسيرات والتأويلات، كما سنرى.

وتدعو بنود مبادرة فهد إلى تحديد فترة انتقالية توضع الضفة الغربية وقطاع غزة خلالها «تحت اشراف الأمم المتحدة ولمدة لاتزيد عن أشهر» كما تدعو إلى «قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس»، وإلى «تأكيد حق الشعب الفلسطيني وتعويض من لايرغب في العودة». ووفق البند الأخير من بنود المبادرة «تقوم الأمم المتحدة، أو بعض الدول الأعضاء فيها، بضمان تنفيذ تلك المبادىء» (**المصدر نفسه**).

وبعد عرضه للبنود الثمانية، يضع الأمير فهد ثلاثة شروط يصفها بأنها «واقعية ولا بد من تنفيذها»؛ وذلك لضمان تنفيذ مثل هذه التسوية. وأول هذه الشروط «وقف الدعم الأميركي اللامحدود لاسرائيل»؛ وثانيها «وضع حد للغطرسة الاسرائيلية التي يمثل مناحيم بيغن أبشع صورها»، مع ملاحظة أن «هذا الشرط يمكن تحقيقه تلقائياً إذا تحقق الشرط الأول»؛ وثالثها «التسليم بأن الرقم الفلسطيني، كما يقول الأخ ياسر عرفات، هو الرقم الأساسي في المعادلة الشرق أوسطية» (**المصدر نفسه**).

وإذا كان الكلام عن مسؤولية الولايات المتحدة الأميركية في التسوية يستغرق الجزء الأكبر من حديث الأمير السعودي، فهو يلاحظ أن هذا «لا يعفي دول أوروبا الغربية من مسؤولياتها». بل ان ولّي العهد يؤكد «أن مصالح أوروبا الغربية في المنطقة العربية لاتقل أهمية وحيوية عن مصالح الولايات المتحدة» (**النهار** ١٩٨١/٨/٨). وهذا يعني، كما يبين سياق الاتصالات التي تلت اعلان المبادرة، أن المشروع موجه لدول الغرب بكاملها وليس للولايات المتحدة؛ مما يعني أن المسؤولين السعوديين لايقدمون مشروعهم على أنه البديل لكامب ديفيد، فقط، بل وللمبادرة الأوروبية الغربية التي يجري الحديث عنها منذ بضع سنوات، أيضاً.

ردود الفعل الدولية والعربية

تكفي قراءة هذه البنود والشروط والأفكار التي تضمنها حديث الأمير فهد حتى يتوقع القارىء أنها تثير أنواعاً شتى، متفاوتة ومختلفة ومتعارضة، من ردود الفعل لدى الأطراف العربية والدولية المعنية بها. وهذا ماوقع بالفعل؛ إذ تنوعت ردود الفعل إلى حد كبير، طبقاً لتنوع مصالح الذين يمارسونها ودوافعهم، وتنوع فهمهم لهذا البند أو ذاك ولهذا المغزى أو ذاك من بنود المبادرة ومغازيها.

ومع أن هذا التقرير سيركز على المواقف والمناقشات الفلسطينية المتصلة بالمشروع السعودي، فمن المفيد أن نشير بإيجاز إلى ردود الفعل الدولية والعربية عليه. وسنرى، هنا، أن تصريحات المسؤولين الأميركيين، وفي المقدمة الرئيس ريغان، أعطت الانطباع بأن الولايات المتحدة ترحب بالمشروع السعودي، أو، بعبارة أدق، ترحب بما يتضمنه البند السابع من بنود المبادرة، حين يؤكد حق دول المنطقة في العيش بسلام، وبما ينطوي عليه المشروع بمجمله من استعداد سعودي لمزيد من النشاط لدفع مسيرة السلام التي يؤيدها الغرب إلى الأمام. وقد أفصح

وزير الخارجية الأميركية عن هذا المعنى بجلاء حين قال: ان «واشنطن وجدت استعداداً لدى السعوديين لدخول مسيرة السلام يفوق إلى حد كبير ما هو موجود في مشروع فهد»، ولذلك، يقول هيغ: «نحن متمسكون باتفاقات كامب ديفيد، لكننا سنحاول ضم دول عربية أخرى إلى مسيرة السلام عن طريق المشروع السعودي» (و.إ. إ. العدد ٢٣٧٧، ٢ و١٩٨١/١١/٣).

أما في اسرائيل، فإن أحزاب الائتلاف الحاكم، مثلها في هذا مثل الأحزاب الصهيونية المعارضة، التقت على التنديد بالمشروع السعودي تنديداً شديداً؛ وذلك، خصوصاً، لأنه يدعو إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة التي يرفضها الصهيونيون، ولما ينطوي عليه النشاط السعودي من احتمالات دفع واشنطن إلى ايثار تقديم ترضيات للجانب العربي على حساب التطرف الاسرائيلي في معارضة الانسحاب الكامل والمطالب الوطنية الفلسطينية الأخرى.

ودول السوق الأوروبية المشتركة، على تفاوت واختلاف مواقفها، التقت في المحصلة على الترحيب ببعض بنود المشروع السعودي، مع تأكيد هذه الدول على رؤيتها الخاصة للحل؛ حيث تتمسك، كما أعلن رئيس مجلسها الوزاري، لورد كارنغتون وزير خارجية بريطانيا «بمبدأين أساسيين ينبغي التفاوض بشأنهما هما: ضرورة أن تعترف جميع الدول بحق الدول الأخرى في المنطقة في العيش بسلام، وضرورة أن تعترف اسرائيل بحقوق الفلسطينيين» (**السفير**، ١٩٨١/١٠/٦). وإذا كان هذان المبدآن الأوروبيان يتوازيان مع مضمون المبادرة السعودية ونصوصها فإن هناك الكثير مما هو مختلف عليه، من ذلك، مثلاً، ما أشار إليه كارنغتون حين قال: «إن مبدأ جعل القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المحتلة هو أمر مرفوض من قبل الدول الأوروبية» (**المصدر نفسه**)، ومنه، أيضاً، التباس الموقف الأوروبي، حتى الآن، من مسألة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية التي تعترف بها السعودية، وكذلك من الدور الذي يمكن أن يناط بالمنظمة في مجهودات التسوية السياسية، وفي المسؤولية عن الدولة الفلسطينية.

والواضح أن دول اوروبا الغربية مستعدة للتباحث مع الدول العربية إذا تبنت الدول العربية مشروع فهد؛ وذلك، كما يقول كارنغتون، من أجل الوصول إلى صيغة حل وسط يقع بين المشروع السعودي وبيان البندقية؛ حيث أن المشروع والبيان «يتمشيان مع بعضهما البعض تماماً، ولهما أسس مشتركة» (**المصدر نفسه**).

أما السوفيات، الذين لم يذكرهم الأمير فهد لا في بنود مشروعه ولا في حديثه الصحافي المشار إليه، فإن إشارات قليلة للغاية صدرت عن موسكو تدل على أن السوفيات يتروون قبل اتخاذ موقف بات إزاء المشروع السعودي.

أما عربياً، فقد أعلنت معظم الدول العربية، من غير دول جبهة الصمود والتصدي، تأييدها للمشروع، وذهب مجلس دول الخليج إلى حد تبني طرح المشروع على اجتماع القمة العربية في فاس. أما دول جبهة الصمود والتصدي فقد روجت أنباء سعودية تفيد بأن بعض دولها لا تعارض المشروع، بينما أكدت المواقف المعلنة لكل من سوريا وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية ميلاً عاماً نحو رفض المشروع، مع تفاوت في شدة التعبير عن هذا الرفض.

الجدل الفلسطيني حول المشروع

منذ تجددت الحوارات حول التسوية السياسية بعد رحيل السادات، انخرطت الجهات الفلسطينية فيها بهمة بالغة. وقد تناول الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية القائد العام لقوات الثورة، المشروع السعودي في ايماءات قليلة تكررت عبر أحاديثه في الشهرين الماضيين؛ وفي كل مرة كان عرفات يكتفي في أحاديثه المعلنة، بالاشارة إلى أن المشروع ينطوي على بنود ايجابية تجعله «بمثابة أساس يمكن أن ننطلق منه لحلّ المشكلة الرئيسية في الشرق الأوسط؛ وذلك إذا توافرت النيات والرغبات» (**النهار** ١٩٨١/١٠/١٨). ووصف عرفات المشروع بأن فيه «بعض النقاط من روح البرنامج السياسي [لمنظمة التحرير] ولكنه ليس خطوة متقدمة عليه» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/١٠/٣٠). وفي كل مرة وجه فيها لرئيس اللجنة التنفيذية سؤال حول المشروع السعودي، تمسك بالقول: «اننا سنبحث هذا المشروع مع

الرؤساء العرب في مؤتمر القمة العربي» (**المصدر نفسه**، ١٨/١٠/١٩٨١)، مرجئاً، بهذا، إعلان الموقف الفلسطيني إلى ما بعد القمة، وملمحاً، في الوقت نفسه، إلى احتمال قيام القمة بإدخال تعديلات على المشروع السعودي بعد مناقشته؛ حيث يعتقد رئيس اللجنة التنفيذية أنه إذا اتفق الزعماء العرب على بعض التعديلات فإن الأمير فهد لن يقف ضدها (**المصدر نفسه**، ٣٠/١٠/١٩٨١). وكل ما ورد على لسان عرفات بشأن المشروع السعودي لم يعد الايماءات التي من هذا القبيل، والتي تدل، وخصوصاً إذا أخذت مع ما يتوافر للمصادر المعنية من معلومات، على أن الزعيم الفلسطيني، مع ترحيبه ببعض بنود المشروع، يؤثر أن يجري التداول بشأنه في إطار العمل العربي المشترك.

فيما عدا رئيس اللجنة التنفيذية، فإن معارضي المشروع على الساحة الفلسطينية أفاضوا في الأحاديث التي تبين دوافعهم لمعارضته.

وقد أجمع المعارضون الرافضون للمشروع على اعتباره استطراداً لسياسة كامب ديفيد وليس بديلاً لها، وعلى أنه محاولة لاخراج هذه السياسة من المأزق الذي تتعثر فيه.

وهناك، من بين الفلسطينيين، من أعلنوا رفضهم للمشروع لأنهم في الاساس يرفضون أية تسوية سياسية لا تؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني، دون أن يفوتهم أن يتحدثوا عن مبررات رفضهم لهذا المشروع بالذات، أيضاً (أنظر، مثلاً، تصريح أحمد اليماني في **الهدف**، العدد ٥٥٩، ٢٤/١٠/١٩٨١؛ وافتتاحية **المصدر نفسه**، العدد ٥٦٠، ٣١/١٠/١٩٨١)؛ حيث يمكن معرفة وجهة نظر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وممثلها في اللجنة التنفيذية.

وفي الجبهة الديموقراطية، تركزت الاعتراضات على تجاهل بنود المشروع السعودي لدور منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك، لدور الاتحاد السوفياتي والدول الصديقة الأخرى. وقد رد الأمين العام للجبهة، نايف حواتمة، أصول المشروع إلى الأجواء التي رافقت انعقاد القمة العربية في عمان قبل سنة، حين «ارتفعت صيحات الرياض وعمان والرباط والخرطوم وغيرها... داعية إلى تقديم البديل عن اتفاقات كامب ديفيد». ويرى حواتمة أن «الحلقة المركزية، في دعوات المشروع البديل، هي عملية القفز عن منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني». كما يرى أن المبادرة السعودية «تقوم على التنصل من قرارات القمم العربية بدءاً من قمة الجزائر ١٩٧٣ حتى يومنا». يضاف لهذا، طبقاً لرأي حواتمة، أن المبادرة «تتجاهل عن سبق إصرار الاطار الدولي لبحث القضية الفلسطينية ومعضلات الصراع العربي الاسرائيلي»، وأنها بهذا «تستجيب للهيمنة الأميركية وعزل القوة الصديقة لنضال شعبنا في موازاة الامبريالية الأميركية الحليفة الاستراتيجية المعلنة للعدو الصهيوني» (**الحرية**، العدد ١٠٣٨، ٩/١١/١٩٨١).

وعصام القاضي، الأمين العام لمنظمة الصاعقة، وهو، في الوقت نفسه، عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا، ركز من جانبه، إضافة لما تقدم، على القول بأن المشروع السعودي يتناقض «تناقضاً حاداً مع الميثاق الوطني الفلسطيني»، معتبراً المشروع «خروجاً صارخاً على ما تم الاجماع عليه في مؤتمرات القمة العربية من حيث عدم جواز أن تنفرد دولة عربية بطرح أو تبني أية حلول لا تتم مناقشتها وتبينها خلال اجتماع عربي» (**المصدر نفسه**).

بين رافضي المشروع، يرى نمر صالح (أبو صالح)، عضو اللجنة المركزية «فتح»، أن هذا المشروع لا ينبغي أن يبحث وفقاً لنصوص بنوده «وإنما بأهدافه وغاياته»، ولذا فهو يعتقد أن اقرار المشروع من قِبل القمة العربية «يعني ضرب التضامن العربي المستند إلى البرنامج الوطني المناهض لكامب ديفيد والتخلي عن الحقوق الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني والأمة العربية» (**السفير**، ٩/١١/١٩٨١).

أما صلاح خلف (أبو أياد)، فقد انصب انتقاده على البند السابع من المشروع لأنه يتعارض مع الميثاق الوطني الفلسطيني. ويخشى خلف «أن أي كلام حول هذا البند السابع من

شأنه أن يقسم الساحة الفلسطينية» في حين «أننا، في هذه المرحلة، في غنى عن كل هذا وبحاجة إلى تعميق وحدة الموقف الفلسطيني». ويلاحظ خلف «أن توقيت المشروع والنقاط التي تضمنها كان المفروض أن تطرح على بساط البحث مع القيادة الفلسطينية، أولاً، ثم مع العرب بعد تنقية المشروع وجعله مقبولاً» (**الحرية**، ١٠٣٨، ١٩٨١/١١/٩، نقلاً عن **المستقبل**).

من هذه الأمثلة التي أوردناها عن حجج المعترضين على المشروع، يتضح أن مواقف الأوساط الفلسطينية في مواجهته تتراوح بين الرفض الكامل له والاعتراض على بعض بنوده والدعوة إلى تعديله، أو «تنقيته» على حد تعبير صلاح خلف.

ويبدو أن ياسر عرفات، الذي لم يدل بغير إشارات علنية قليلة بشأن المشروع، قد أفاض، في اتصالاته ومناقشاته مع المسؤولين السعوديين، إفاضة مطولة، مفصلاً رأيه وملاحظاته على هذا المشروع. وتفيد المصادر العليمة أن مناقشات عرفات مع الأمير فهد اتسمت بالصراحة التامة في بسط ملاحظات رئيس اللجنة التنفيذية أمام صاحب المبادرة. وقد تركزت ملاحظات الزعيم الفلسطيني حول غياب ذكر الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني عن المشروع، وكذلك غياب الاشارة لقرارات الأمم المتحدة التي صدرت قبل عام ١٩٦٧، كما تركزت حول تجاهل بنود المشروع لدور منظمة التحرير وللاتحاد السوفياتي ودوره.

ايضاحات سعودية

ومهما يكن من أمر فإن المسؤولين السعوديين، مع تمسكهم بمشروعهم واعتزامهم عرضه على قمة فاس، أبدوا، بصور مباشرة وغير مباشرة، استجابة لتأثير عدد من الانتقادات والاعتراضات التي قامت في وجه المشروع عربياً وفلسطينياً. وتعاقبت تصريحات المسؤولين السعوديين بهذا الصدد؛ فقال د. محمد عبده اليماني، وزير الأعلام: أن المشروع السعودي «يتميز باحاطة الحقائق الجوهرية لأزمة الشرق الأوسط، وطرحه المباشر للحلول الجوهرية المبنية على أساس القرارات الصدارة عن الهيئات الدولية والقرارات التي انعقد عليها الاجماع العربي من خلال مؤتمرات القمة العربية. وهو بهذا ليس مبادرة بالمفهوم الذي أشير إليه في بعض التحليلات والتقارير الصحافية» (**النهار**، ١٩٨١/١٠/٢٢). ولأن هذا القول لا ينفي تهمة التفرد، فإن الوزير السعودي يرى «أن كل منصف ومدرك للحقائق من الأخوة العرب، وفي مقدمتهم الأخوة الفلسطينيون، يعلمون أن مشروع السلام السعودي يأتي في إطار المبادىء التي أجمع عليها قادة الدول العربية وزعماؤها، والتزموها في قرارات مؤتمرات القمة السابقة» (**المصدر نفسه**).

ويرى الأمير فهد، صاحب المشروع، في معرض رده غير المباشر على الاعتراضات المنارة، أن العرب رفضوا كامب ديفيد «إلا أن الرؤية السياسية العربية بقيت مقتصرة على تطويق كامب ديفيد بدون الخروج بحل بديل متوازن ومعقول». ويصف الأمير مشروعه على أنه «إطار للسلام يختلف جذرياً عن كامب ديفيد، ويستحق العناية والتأمل والدراسة»، أما مبادىء مبادرته فإنها، قرارات صادرة عن الأمم المتحدة «وبالامكان ضمها جميعاً في قرار واحد يصدر عن مجلس الأمن الدولي ويشغل إطاراً للتسوية الشاملة والعادلة». وذلك فضلاً عن أن بعض بنود المبادرة مستوحى من قرارات القمم العربية وبخاصة قمة بغداد. أما غياب منظمة التحرير عن بنود مبادرته، فإن ولي العهد السعودي يذكّر، بشأنه، بتصريحه الذي تضمن بنود المبادرة، حيث أكد في التصريح على أهمية الرقم الفلسطيني وطالب حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالمنظمة (**السفير**، ١٩٨١/١١/٣).

وأما بشأن عدم التشاور مع الأشقاء العرب قبل اعلان المبادرة، فيتذرع الأمير فهد بأن مشروعه لا يعدو كونه «مجموعة مبادىء، والمبادىء تعتبر مشروع إطار للسلام لم تتحدد بعض تفاصيله النهائية، ولذلك لم تتشاور مع أحد». لكنه يؤكد «أن التشاور مع الأخوة العرب أمر طبيعي وحتمي، ولا جدوى من المشروع إذا لم يتحول بالتشاور إلى خطة عربية باجماع عربي» (**المصدر نفسه**).

ولم يتطرق الأمير فهد، في ايضاحاته هذه، إلى غياب الدور السوفياتي. والذي فعل هذا هو وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل الذي مضى للقول بأن «الاتحاد السوفياتي، بسبب موقعه المهم على المستوى الدولي، وفي ما يتعلق بالشرق الأوسط، يجب أن يشترك بالطبع، بعد فترة، في جهود السلام في المنطقة» (**المصدر نفسه**، ٦/١١/١٩٨١).

وهذه الايضاحات السعودية، وخصوصاً ما يتصل منها بالاعتراضات الجوهرية التي تمس صلب المشروع، لم تقدم إجابات شافية على النقاط المثارة مما يترك باب الجدل حول المشروع مفتوحاً. إذ يبقى صحيحاً أن السعوديين تفردوا باعلان مشروعهم، كاسرين بهذا مبدأ من مبادىء العمل العربي المشترك جرى تأكيده في أكثر من قمة عربية وخصوصاً بعد سابقة تفرد الرئيس أنور السادات. أما الاتصالات والمشاورات اللاحقة التي استهدفت عرض المشروع على قمة فاس، فإنها لا تلغي مشروعية أي اعتراض ضد التفرد.

ثم أن القول بأن ذكر منظمة التحرير ورد في حديث الأمير فهد الصحافي لا يلغي أنه غاب عن بنود المبادرة الثمانية. كما أن ما ورد بشأنها في هذا التصريح، بقي غامضاً؛ إذ أن دعوة الأمير للولايات المتحدة كي تعترف بالمنظمة كأمر واقع لا تطابق الدعوة إلى الاعتراف الرسمي، كما لا تطابق الدعوة إلى قيام المنظمة بدور كامل ومتساو مع الأطراف الأخرى في صياغة مستقبل المنطقة، أو في تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة المنشودة وقيادتها.

أما الايضاح الذي قدمه حديث الأمير سعود الفيصل بشأن دور الاتحاد السوفياتي، فقد جاء هو الأخر غامضاً، وفي كل الأحوال لم يُقدم كإضافة على صلب البنود الثمانية. ان وزير الخارجية السعودي لا يتحدث عن دور محدد للاتحاد السوفياتي في إطار محدد لكنه يشير إلى دور ما للسوفيات ولا يفوته أن يذكر أن هذا الدور سيأتي بعد فترة، وليس منذ البداية.

إلى ما بعد القمة العربية

ولا يستطيع المحاورون الفلسطينيون بشأن مبادرة فهد أن يتجاهلوا هذا، أو أن يقللوا من أهميته. ولذا فإن الجدل بشأن المبادرة لا يتوقف.

الشيء الأكيد الآن هو أن هذا الجدل الذي بدأ حاداً وأوجد خشية من حدوث انقسام في الموقف الفلسطيني، قد عاد لينصب في أقنية منظمة التحرير مع ابتعاد شبح الانقسام. وذلك، خصوصاً، بعد أن بلورت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الحوارات عبر سلسلة من الاجتماعات انتهت إلى اعلان اللجنة أن المشروع، بما هو موجه لغير الفلسطينيين، لا يقتضي بالضرورة اعلان موقف فلسطيني فوري وبات منه. وما دامت الاتصالات، وكذلك الحوارات، مفتوحة، وبانتظار أن تتبلور المواقف العربية والدولية من المشروع على نحو أجلى، وبانتظار النتائج التي ستتمخض عنها، حتى فيما يتصل بصياغة المشروع نفسه، فإن في الوقت متسعاً كافياً لحوارات فلسطينية هادئة.

ف. ح.

المقاومة الفلسطينية ــ دولياً

خطوة نوعية على طريق
الصداقة الفلسطينية ــ السوفياتية

تركز النشاط المحيط بالقضية الفلسطينية، دولياً، هذا الشهر، على الزيارات التي قام بها رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، الى عدد من عواصم الشرق و«الغرب»، ولا سيما موسكو وطوكيو.

ولعل اهم حدث فلسطيني شهدته هذه الفترة، كان زيارة عرفات الى الاتحاد السوفياتي (١٨/١٠/١٩٨١) والنتائج التي تمخضت عنها تلك الزيارة. وعلى الرغم من ان العلاقات الفلسطينية ــ السوفياتية اتسمت، على مرّ الحقبة الحديثة من النضال الفلسطيني، بأهمية كبيرة وعناية خاصة من كلا الطرفين، الا انها اكتسبت هذه المرة طابعاً خاصاً وشديد التأثير في مجرى النضال الفلسطيني ككل.

ففي خطوة وصفت بأنها ذات ابعاد استراتيجية دقيقة ومهمة على صعيد الشرق الاوسط، اعلن الاتحاد السوفياتي، خلال زيارة عرفات لموسكو، رفع مستوى البعثة التمثيلية لمنظمة التحرير ومنحها الصفة الديبلوماسية الرسمية الكاملة. ومما اعطى هذا القرار اهميته القصوى، ان الرئيس السوفياتي ليونيد بريجنيف أبلغه شخصياً لعرفات، خلال استقباله له في الكرملين.

وكان مكتب منظمة التحرير، قبل الاعلان السوفياتي، يرتبط بلجنة التضامن الافرو ــ اسيوي، وليس بوزارة الخارجية. وصل عرفات الى موسكو في العشرين من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، وكان في استقباله العضو المرشح للمكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي بوريس بوناماريوف. وقد ضم الوفد الفلسطيني ممثلي ٦ تنظيمات فدائية: قيادة عامة (طلال ناجي)، ديمقراطية (ياسر عبد ربه)، شعبية (أحمد اليماني)، صاعقة (محمد خليفة)، جبهة التحرير العربية (عبد الرحيم أحمد)، جبهة التحرير الفلسطينية (أبو العباس)، كما ضم رئيس الدائرة السياسية، فاروق القدومي، والناطق الرسمي، عبد المحسن أبو ميزر، والعميد سعد صايل (فتح) وصخر (فتح). واستقبل بريجنيف عرفات في اليوم نفسه. وقالت وكالة تاس السوفياتية ان المحادثات استمرت ساعة كاملة واشترك فيها، من الجانب السوفياتي، وزير الخارجية اندريه غروميكو وبوناماريوف، وعن الجانب الفلسطيني رئيس الدائرة السياسية للمنظمة، فاروق القدومي وأبو ميزر.

واشارت الى انه تم تبادل راء، في جو ودي خالص، بصدد دائرة واسعة من القضايا، وبالدرجة الأولى تلك المتعلقة بالوضع في الشرق الأوسط.

وقالت: ان بريجنيف وعرفات اعربا عن «قلقهما الجدي حيال التأزم المتوقع في المنطقة والناجم عن النزعة العسكرية الاميركية واشتداد النزعة العدوانية الاسرائيلية». ومضت تقول:

«وباعلان الاتفاق الاستراتيجي بين واشنطن وتل ــ ابيب على نحو سافر، حولت الولايات المتحدة اسرائيل الى اداة رئيسية لتحقيق مشروعاتها المتمثلة في فرض سيطرتها العسكرية والسياسية والاقتصادية على شعوب الشرق الاوسط». وتابعت: ان «الجانبين ادانا اعمال الولايات المتحدة الرامية الى خلق بؤرة خطيرة للتوتر في حوض البحر الابيض المتوسط ووضع الاسطول الاميركي وقوات الانتشار السريع في هذه المنطقة في حالة تأهب قصوى».

وقد اعتبر الجانبان «هذا التأهب محاولة اميركية للتدخل في الشؤون الداخلية لمصر والشعوب العربية الأخرى وممارسة الضغط عليها».

وذكرت تاس ان بريجنيف وعرفات «رفضا بحزم المحاولات التي تبذلها اطراف كامب ديفيد لاحلال مناقشات الحكم الذاتي المزعوم محل التسوية الحقيقية لمشكلة الشرق الاوسط التي تستند الى منح الشعب الفلسطيني حقوقه الشرعية في تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة». وقالت: ان بريجنيف «ركز على ضرورة ان يقيم الفلسطينيون دولتهم حتى يحققوا استقلالهم الوطني، واكد ان الاتحاد السوفياتي يؤيد بثبات القضية العادلة للشعب العربي الفلسطيني، وانه في هذا الاطار، ابلغ عرفات قرار بلاده بمنح البعثة التمثيلية لمنظمة التحرير في موسكو الوضع الدبلوماسي الكامل».

وأوضحت ان «الرئيس السوفياتي تمنى للشعب الفلسطيني النجاح في نضاله من اجل السلام العادل في الشرق الاوسط وبلوغ الاستقلال الوطني واقامة دولته المستقلة. واشار الى ان الشعب الفلسطيني احرز نجاحات غير قليلة؛ حيث تقدم الى المواقع الطليعية في الحركة التحررية الوطنية العربية، اما طليعته السياسية منظمة التحرير، فقد اكتسبت اعترافاً دولياً واسعاً بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني».

واشارت الوكالة السوفياتية الى ان «المشاركين في المحادثات أكدوا على اهمية تلاحم وتعزيز الوحدة بين الدول العربية وبين القوى الوطنية في العالم العربي كافة؛ وذلك كعامل من العوامل الحاسمة في النضال ضد مكائد الامبريالية والصهيونية ومن اجل احلال السلام الحقيقي في الشرق الاوسط».

واستطردت قائلة: «وتم التأكيد على عزم الاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير الفلسطينية على العمل. بجهود مشتركة لمواصلة تحقيق التسوية الشاملة في الشرق الاوسط. ويرى الطرفان ان الطريق الواقعي البناء نحو مثل هذه التسوية يفتحه الاقتراح الذي قدمه المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي حول عقد مؤتمر دولي بصدد الشرق الاوسط، وبمشاركة الاطراف ذات الشأن كافة وبضمنها منظمة التحرير الفلسطينية».

وفي مؤتمر صحافي عقده بعد اللقاء، وصف عرفات الخطوة السوفياتية بأنها تعتبر تطوراً مهماً جداً تجاه الحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني. واضاف: «ان الاعتراف الدبلوماسي الكامل، وخصوصاً من قبل احدى القوى العالمية العظمى، سوف يساعدنا في انتزاع حقوقنا الوطنية باتجاه بناء دولتنا المستقلة».

ومضى يقول: «اني اعتبر زيارتي الراهنة اهم زيارة قمت بها الى الاتحاد السوفياتي... انها مهمة وبناءة ومفيدة وستدفع نضالنا خطوات كبيرة».

تعليقات غربية

اعتبرت وكالة فرانس برس ان «منح مكتب المنظمة في موسكو وضع السفارة قد حقق لعرفات نجاحاً دبلوماسياً، وان القرار يعد موقفاً سياسياً له ابعاد مهمة؛ اذ يعزز موقف عرفات شخصياً كما يدعم المنظمة بصورة ملحوظة».

وقالت: «وباختيار الكرملين لهذا القرار يبدو وكأنه اختار الخط الوسط الذي يمثله عرفات ضد المتطرفين من الجهات كافة».

واضافت: «ويبدو ان الكرملين اراد اعطاء منظمة التحرير دفعة صغيرة غداة رحيل الرئيس المصري انور السادات يكون من شأنها تهيئة

الاجواء من اجل ايجاد تسوية في الشرق الاوسط».

ومضت تقول: «غير ان المستقبل سيكشف عما اذا كانت هذه التصريحات تنطوي على وعد بتبني منظمة التحرير لافكار موسكو... وبانتظار ذلك يتساءل المراقبون عن كيفية حل المعضلة القانونية التي يثيرها تحويل مكتب المنظمة الى سفارة».

وتابعت القول: «وفي بلد مثل الاتحاد السوفياتي يتمسك بالشكليات حول هذه المسائل، يمكن التساؤل عما اذا كان اعلان قيام حكومة فلسطين في المنفى، ستكون مقدمته تحويل مكتب المنظمة الى سفارة».

اما صحيفة الفاينشل تايمز البريطانية، فقالت، بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨١، اي قبل الزيارة بيوم واحد، ان «عرفات سيطلب من المسؤولين السوفيات تزويد الفلسطينيين باسلحة متطورة وخصوصاً الصواريخ المضادة للطائرات».

واضافت: «ان عرفات لم يستطع الحصول على مثل هذه الصواريخ من الصين، لان المسؤولين في بكين ابلغوه ان انتاجهم لمثل هذه الاسلحة محدود».

وقالت صحيفة هيرالد تريبيون البريطانية في عددها الصادر بتاريخ ٢١/١٠/١٩٨١ ان «الاعلان السوفياتي عن منح المنظمة صفة ديبلوماسية كاملة، يعكس مصلحة موسكو في لعب دور أكبر في الشرق الاوسط منذ اغتيال السادات».

ومن جهتها قالت صحيفة لوموند الفرنسية، الصادرة بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨١، ان «الخطوة تعني ان الاتحاد السوفياتي قدم لعرفات هدية فاجأت الاوساط الديبلوماسية الغربية بتوقيتها اكثر منها بطبيعتها». واضافت: «واذا علمنا ان هذه الخطوة لم تكن مستبعدة، يمكننا الاستنتاج أن السوفيات كانوا ينتظرون الفرصة التي تسمح لهم بتحويل منظمة التحرير الى شريك جدي».

ومضت تقول: ان «البيان المشترك الذي صدر بعد المحادثات [تقصد نص وكالة تاس] اظهر تأييد الفلسطينيين للمبادرة السوفياتية حول الشرق الاوسط، وهو امر ليس بجديد برغم انه هنا، اكثر ضجة».

جولة آسيوية

وكان عرفات قد استبق زيارته الى الاتحاد السوفياتي بجولة آسيوية لاتقل اهمية، سيما وانها شملت طوكيو.

الصين: ففي السابع من تشرين الاول (اكتوبر)، وصل عرفات الى بكين في زيارته الثالثة للصين بعد زيارتي العامين: ١٩٦٤ و١٩٧٠. وكان في استقباله نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية هوانغ هوا وعدد كبير من السفراء العرب.

وانتقل عرفات، على الفور، الى قصر الضيافة عبر شوارع مزدانة بالاعلام الصينية والفلسطينية. وخلال مأدبة عشاء اقيمت تكريماً له، القى عرفات كلمة قال فيها: «اننا نشهد اليوم سقوط اتفاقيات كامب ديفيد بسقوط احد رموزها [السادات]».

واضاف: «كنا ندرك ان ليل مصر لن يطول، وكنا ندرك جيداً ان شعب مصر الشجاع ملتزم بقضيته القومية، التي تشكل فلسطين قلبها. ان جيش مصر العظيم وشعب مصر البطل لن يتسامحا مع من يفرط بالقدس وقضية شعب فلسطين وثورته، بل والقضية العربية كلها».

اما رئيس الوزراء الصيني، فشدد في كلمته على ان منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وان الصين ستواصل تقديم الدعم لها.

واشار الى اتفاق التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة الذي قال انه سيؤدي الى مزيد من الغطرسة الاسرائيلية والى تعقيد الموقف في الشرق الاوسط.

واجرى عرفات، في الصين، مباحثات مع امين عام الحزب الشيوعي الصيني، هوا كوفنغ، ورئيس الحزب، هوياوبانغ، ومع رجل الصين

القوي، نائب رئيس الحزب، تنغ هسياو بنغ. كما شهد مناورة بالذخيرة الحية اجرتها وحدة من فرقة الحرس الشعبي الثالثة ويبلغ تعدادها ١٢ الف جندي، في منطقة مجاورة لبكين.

وذكر ان المباحثات تركزت، في جانب منها، على الوضع العسكري لجهة تقديم مساعدات عسكرية للمقاومة الفلسطينية، خصوصاً ان عرفات عقد اجتماعاً مغلقاً مع عدد من القيادات العسكرية الصينية وفي مقدمتهم وزير الانتاج الحربي ومساعد رئيس الاركان ومدير دائرة العلاقات الخارجية. وتناولت المحادثات مسألتين: الاولى عسكرية، والثانية سياسية تركزت حول الموقف الصيني من قضية الشرق الاوسط وخصوصاً في ما يتعلق باتفاقيات كامب ديفيد. وابلغ تنغ هسياو بنغ عرفات بانه يجب ان لا يتوقع كميات كبيرة من المساعدات المادية من الصين. ونقلت وكالة الانباء الصينية «شينخوا» عنه قوله: ان «مساعدتنا محدودة وعليكم ان تعتمدوا بشكل رئيسي على جهودكم الخاصة وعلى وحدة الدول والشعوب العربية». وهو تعبير صيني مألوف، لا يلغي ان الصين تقدم للثورة الفلسطينية مساعدات عسكرية ذات قيمة، وبكميات كبيرة.

واظهرت المباحثات تغيراً، وان كان محدوداً، في الموقف الصيني تجاه كامب ديفيد، وهو تحول لوحظ من خلال اعتراف الصينيين بان هناك سلبيات في اتفاقيات كامب ديفيد على صعيد القضية الفلسطينية. لكن الصين لم تشر إلى ما يظهر انها قد تتخلى عن موقفها السابق المؤيد لكامب ديفيد ولسياسة النظام المصري في هذا المجال.

وخلال لقائه بالقيادات العسكرية، عرض عرفات ظروف الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية وطبيعة التكتيكات التي اتبعت فيها ونوعية الاسلحة التي استخدمت خلالها. واوضح عرفات ان اسرائيل استخدمت في حربها ضد القوات المشتركة اللبنانية ــ الفلسطينية اسلحة اميركية متطورة مثل طائرات «اف ــ ١٦» والقنابل العنقودية والاسلحة المحرمة دولياً. وكان موقف الجنرالات الصينيين على هذا الصعيد ايجابياً. ووعدوا بما يمكن تقديمه للثورة الفلسطينية.

وعقد عرفات، قبل مغادرته بكين، مؤتمراً صحافياً للمراسلين الاجانب اشار فيه الى ان المباحثات كانت مفيدة وناجحة. وقال: ان «الظرف الذي تمر به القضية الفلسطينية عصيب وان الشعب الفلسطيني وثورته يتطلعان الى شعب الصين وقيادته وحزبه لتقديم كافة اشكال الدعم العسكري والسياسي».

وفي تعليق لها على زيارة عرفات للصين، لاحظت صحيفة لوموند الفرنسية، في عددها الصادر بتاريخ ١٩٨١/١٠/٩، ان القيادة الصينية ارجأت اذاعة رسالة التعزية باغتيال السادات التي بعثت بها الى مصر حوالي ٢٤ ساعة او الى قبل اربع ساعات من وصول عرفات. وقالت: ان بكين حاولت، من خلال ذلك، ايصال رسالة الى عرفات تفيد بان موقفها الايجابي ازاء السادات مرتبط بمواقف السادات من الاتحاد السوفياتي وليس من القضية الفلسطينية. وذكرت الصحيفة نفسها، في عددها الصادر بتاريخ ١٩٨١/١٠/١٢، ان قول عرفات ان زيارته كانت ناجحة على كل الأصعدة يعني ان بكين قبلت طلب تزويده بالاسلحة. واضافت: ان عرفات وصل الى بكين وفي جيبه قائمة تسليح قدمها الى محادثيه منذ اليوم الاول. ونقلت عن بعض المصادر قولها ان القائمة لم تحتو سلاحاً يحتاجه الفلسطينيون كثيراً؛ وهو الصواريخ المضادة للطائرات. واشارت الصحيفة الى الخلاف في وجهات النظر بين عرفات والقادة الصينيين حول السادات واغتياله.

كوريا الديمقراطية: وبعد الصين، انتقل عرفات الى كوريا الديمقراطية (١٩٨١/١٠/١١)؛ حيث كان في استقباله اكثر من ربع مليون كوري غصت بهم باحة المطار وطرقات العاصمة: بيونغ يانغ. وكان على رأس مستقبليه الرئيس الكوري، كيم ايل سونغ، ورئيس الوزراء، فونغ اوك.

وعقد عرفات، بعد ساعات من وصوله، جولتين من المحادثات مع كيم ايل سونغ احداهما كانت مغلقة، وقال فيما بعد انه جاء الى كوريا الديمقراطية لمساعدة المقاومة الفلسطينية ولدعم موقفها «امام مدافع العدو الصهيوني». وخلال حفل عشاء اقيم على شرف عرفات والوفد

الفلسطيني، قلد الرئيس كيم ايل سونغ عرفات وسام الجمهورية؛ وهو اعلى وسام في كوريا الديمقراطية. والقى عرفات كلمة قال فيها: «لقد كانت هزيمة المخطط الامبريالي الصهيوني في الحرب الفلسطينية ــ الاسرائيلية السادسة في تموز (يوليو) الماضي نقطة مهمة في تاريخ نضالنا الثوري». واضاف: «علينا ان نضع في الحسبان ان العدو الصهيوني يعد لمؤامرة عسكرية موسعة ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني وضد الامة العربية بأسرها، اضافة الى مخطط الاغتيالات المستمر».

ومضى يقول: ان «السياسة الاميركية المساندة بلا حدود لاسرائيل هي السياسة نفسها التي تمارسها الامبريالية ضد شعب كوريا ووحدته عبر دعمها للشطر الجنوبي المتحالف مع اسرائيل». وخاطب عرفات كيم ايل سونغ بقوله: «اننا نتطلع الى بلدكم الصديق بقيادتكم الحكيمة ونحن متأكدون بأنكم ستقفون الى جانبنا وفي الخندق نفسه لمواجهة عدونا الامبريالي الصهيوني المشترك». وقبل اختتام زيارته، شهد عرفات مناورات عسكرية اجرتها وحدات المدفعية في الجيش الكوري، كما اجرى جولة من المباحثات مع وزير الدفاع الكوري.

اليابان: كانت زيارة عرفات الى اليابان (١٢/١٠/١٩٨١)، اول زيارة يقوم بها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى احدى الدول الصناعية العشر الكبرى في الغرب، والثالثة بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من حيث القوة الاقتصادية.

وقد اثارت هذه الزيارة ردود فعل مختلفة في انحاء العالم تراوحت بين الترحيب بكون منظمة التحرير قد حققت من خلالها نصراً سياسياً كبيراً، وبين الاحتجاج على «تقديم اليابان تنازلاً للفلسطينيين».

وسبقت الزيارة شائعات ترددت حول عدم استعداد السلطات اليابانية لتأمين الحماية لعرفات وعدم استعداد المسؤولين الحكوميين لاستقباله. وكان الهدف من هذه الشائعات التقليل من اهمية الزيارة السياسية.

لكن ما حدث فعلاً اوحى بأن الحكومة اليابانية هي التي تستضيف عرفات، عملياً ورسمياً، وليس اللجنة البرلمانية للصداقة اليابانية ــ الفلسطينية التي وجهت الدعوة اليه.

فقد هبطت طائرة عرفات في مطار هاندا في طوكيو الذي لا يستقبل من الخارج سوى الطائرات الخاصة لضيوف الدولة. واوقفت حركة الطيران فوق طوكيو خلال عملية الهبوط حتى بالنسبة الى المطار الجديد الذي يبعد حوالي ٣٠ كيلومتراً عن العاصمة.

وبدا ان طوكيو تشهد اجراءات امنية لم تر مثلها من قبل، وشارك ١٧ الف رجل امن في حماية عرفات والوفد المرافق، منهم ٥٠٠ رجل كلفوا بحراسة الفندق الذي ينزل فيه. وقالت الصحف اليابانية: ان حكومة زنكو سوزوكي ساهمت في الزيارة بسرية وهدوء، منذ فترة طويلة، واوفدت مسؤولين من وزارة الخارجية الى بيروت لوضع ترتيباتها. وذكرت مصادر يابانية مسؤولة ان الولايات المتحدة مارست ضغوطاً كبيرة على الحكومة اليابانية لمنع زيارة عرفات او على الاقل لتحجيمها عن طريق الحؤول دون اجراء لقاءات رسمية علنية معه، او عبر التعتيم الاعلامي عليها. وقد لعبت دولة الامارات العربية المتحدة، دوراً رئيسياً في التحضير لزيارة عرفات الى اليابان، عبر وزير نفطها، مانع سعيد العتيبة، الذي كان موجوداً في طوكيو خلال فترة وجود عرفات والتقاه مطولاً مرتين.

وعقد عرفات مجموعة كبيرة من اللقاءات كان اهمها لقاءه بكل من رئيس الوزراء زنكو سوزوكي ووزير الخارجية سوناو سونودا.

واعلن رئيس الوزراء الياباني، خلال اللقاء، ان اليابان تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية «ممثلاً رئيسياً» للشعب الفلسطيني وانها مستعدة للمشاركة في اي جهود لحل ازمة الشرق الأوسط.

وقال سوزوكي لعرفات: ان «السلام في الشرق الاوسط يعني السلام في العالم، واي حل في هذه المنطقة يجب ان يبنى على اساس العدل». واشار الى ان «المشكلة الفلسطينية هي لب الصراع في الشرق الاوسط». واضاف: ان «اليابان جزء من العالم الحر، واياديها غير ملوثة بأي مشاكل في

الشرق الاوسط، وعلاقاتها بالولايات المتحدة الاميركية ستبقى في تطور مستمر وستبقى دائمة وثابتة». ومضى يقول: ان «طوكيو على اتصال مستمر بواشنطن في ما يتعلق بالقضايا الدولية كافة. ونتمنى ان تحل ازمة الشرق الاوسط بالحوار، ونحن على اتصال مع عدد من الدول العربية بهذا الخصوص. لذلك فإننا نتفهم وجهة نظر هذه الدول كما نتفهم وجهة نظركم، لذلك وافقنا على القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية». وقال: «اننا نرى ان الحل في الشرق الاوسط يقوم على الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بما في ذلك اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة عن طريق الحوار السلمي». واوضح سوزوكي ان وجهة نظر بلاده في هذا الخصوص، «تقوم على ضرورة ان يتم الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير في الوقت ذاته». واشار الى ان «اليابان مستعدة لان تلعب دور الوسيط في هذا المجال».

وكرر سونودا، في مباحثاته مع عرفات، ما قاله سوزوكي من ان اليابان تعترف بالمنظمة ممثلاً رئيسياً، للشعب الفلسطيني، وانها تعترف بانه من دون المنظمة لا يمكن ايجاد حل لازمة الشرق الاوسط.

ووصف سونودا زيارة عرفات لليابان بانها ناجحة وحققت اغراضها، كما ازالت الكثير من الغموض الذي كان يحيط بمواقف المنظمة في ما يتعلق بمسألة الارهاب الدولي.

وذكر انه التقى، خلال مشاركته في تشييع السادات في القاهرة رئيس وزراء اسرائيل مناحيم بيغن ووزير خارجيته اسحق شامير، وانه قال لهما ان «ليس لازمة الشرق الاوسط سوى حلين: اما القوة واما الحوار، واليابان تقف الى جانب الحوار».

وبالنسبة الى اعطاء مكتب منظمة التحرير في طوكيو السمة الديبلوماسية، قال سونودا: ان بلاده «لا تعترف بالمنظمات»، لكنه اشار الى انها ستلحظ علاقات الصداقة بين اليابان ومنظمة التحرير الفلسطينية في المستقبل.

واوضح عرفات لسونودا ان منظمة التحرير ليست ضد السلام في الشرق الاوسط، وهي بالرغم من كونها الضحية، كانت قد تقدمت بمشروع لاقامة دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها اليهود، كل اليهود، الى جانب العرب المسلمين والمسيحيين. وقال: ان «اسرائيل هي التي رفضت هذا المشروع، كما انها هي التي رفضت البيان السوفياتي ــ الاميركي والقرارات الدولية المتعلقة بحل القضية الفلسطينية». واشار عرفات الى ان «اليابان اول دولة آسيوية اعترفت باسرائيل». وقال: «ان الذي يقاتل من اجل تحرير وطنه وارضه لا يمكن ان تطلق عليه صفة الارهاب والا اعتبرتم انتم [اليابانيين] في الماضي ارهابيين لانكم دافعتم عن بلادكم ضد الغزو الروسي في العام ١٩٠٥ وضد الغزو الاميركي في الحرب العالمية الثانية، والا اعتبر ايضاً ديغول وجورج واشنطن ارهابيين».

ورداً على سؤال من سونودا عما اذا كان لمنظمة التحرير علاقة بالجيش الاحمر الياباني، قال عرفات: «اني ارفض هذا الكلام رفضاً قاطعاً لاني رئيس منظمة سياسية معترف بها من قبل معظم دول العالم بالاضافة الى انها ممثلة في الامم المتحدة وفي الجامعة العربية وفي مجموعة دول عدم الانحياز وفي منظمة المؤتمر الاسلامي». والتقى عرفات، خلال زيارته أيضاً، برئيس الجمعية البرلمانية للصداقة اليابانية ــ الفلسطينية، نوشيو كيمورا، وهو وزير خارجية سابق، ومعه نائبه ماتشيوكي اسيروكي، بالاضافة الى عدد كبير من البرلمانيين وسفراء الدول العربية. واجتمع عرفات كذلك بقادة الاحزاب اليابانية العشرة، ومن بينها الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي وحزب كوميتو والحزب الديمقراطي الاشتراكي وممثلين عن الحزب الديمقراطي الحاكم.

واضافة الى الجانب السياسي، كان هناك الشق الاقتصادي للزيارة. وعلم ان الحكومة اليابانية وافقت على تقديم مساعدات فنية عينية لمنظمة التحرير لكن عن طريق بعض الدول العربية، على رغم ان عرفات ركز خلال محادثاته على اهمية وضرورة ان تمنح هذه المساعدات الى المنظمة

مباشرة، او على الاقل عن طريق الجامعة العربية.

ويذكر ان وفداً اقتصادياً فلسطينياً برئاسة مدير مؤسسة «صامد» قد انضم الى عرفات في طوكيو، واجرى محادثات مع هيئات اقتصادية تناولت تدريب عدد من الكادرات الفنية الفلسطينية خصوصاً في مجال الصناعات الخفيفة والتحويلية. كما ان عرفات نفسه التقى وفداً من الاقتصاديين اليابانيين من بينهم رئيس غرفة الصناعة والتجارة في اليابان سوهي ناكاياما ومستشار الدولة الصناعي. وقبل مغادرته اليابان الى فييتنام، عقد عرفات مؤتمراً صحافياً اشاد فيه بنتائج زيارته، واكد انها كانت في صالح تطوير النضال الفلسطيني.

ردود الفعل: اثارت زيارة عرفات لليابان اصداء دولية واسعة، وتعليقات مختلفة، وان كان الجزء الرسمي منها قد بقي اسير القنوات الدبلوماسية المتكتمة.

وقالت صحيفة نيويورك تايمز، في عددها الصادر بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨١، ان عرفات حقق من خلال جولته الآسيوية كسباً دبلوماسياً لمنظمة التحرير. واشارت الى ان الحكومة اليابانية هي التي حضرت للزيارة ونظمتها بشكل سري متخفية وراء رابطة الصداقة اليابانية ــ الفلسطينية.

ومضت تقول: ان السبعة عشر الف رجل شرطة الذين تولوا اجراءات الامن خلال الزيارة، عكسوا بشكل واضح اعتماد اليابان على النفط العربي بنسبة ٧٠٪.

ونقلت الصحيفة عن احد المسؤولين اليابانيين الذين لعبوا دوراً رئيسياً في التحضير للزيارة قوله: «ان على اليابان ان تكون صديقة للعرب، ولا يمكن بالطبع تجاهل الملايين الاربعة الاكثر ثقافة في العالم العربي».

وتابع: «قد لا يمتلك الفلسطينيون نفطهم الخاص بهم، لكنهم يشغلون مواقع مهمة على امتداد الشرق الاوسط كتقنيين وتنفيذيين ومصرفيين ورجال اعمال».

واضافت الصحيفة في تعليقها: ان «المصالح اليابانية الجدية في السياسة الشرق أوسطية حديثة العهد نسبياً، وتعود الى الازمة النفطية في العام ١٩٧٣ والمقاطعة العربية».

وختمت بالقول: ان «عرفات حقق نصراً ديبلوماسياً بدون تقديم اية تنازلات».

فييتنام: بين فلسطين وفييتنام تاريخ طويل من الروابط الحميمة والمشتركة، وليست الزيارات المتبادلة سوى اعادة تأكيد لهذا التاريخ وتجديد له.

ولقد بدا ذلك واضحاً من خلال الاستقبال الذي قدمته هانوي، والذي قالت صحيفة الهيرالد تريبيون (١٦/١٠/١٩٨١) عنه ان عرفات استقبل كالأبطال (١٥/١٠/١٩٨١).

وبالفعل، اصطف المواطنون الفيتناميون على طول الطريق من المطار الى قصر الضيافة والتي تمتد الى اكثر من ٢٥ كيلومتراً، وحملوا بايديهم اعلاماً فلسطينية وفييتنامية ولافتات ترحب بالزائر الفلسطيني.

وكان في استقبال عرفات، في قصر الضيافة، رئيس الوزراء الفييتنامي، فام فان دونغ، ووزير الخارجية نغوين كوتاه وقياديون آخرون.

وعقد عرفات، فور وصوله، لقاء برئيس مجلس الدولة شنغ شن وامين عام الحزب الشيوعي لي ذوان. وشارك في اللقاء عضوا اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، «ابو مازن»، و«عبد الرحيم احمد». كما عقد عرفات جلسة مباحثات مع رئيس الوزراء الفييتنامي.

وذكرت وكالة وفا ان المحادثات بين الطرفين «اتسمت بالاخوة النضالية».

وفي ختام الزيارة، اكد بيان مشترك، الادانة الشديدة لكامب ديفيد وشدد على حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني.

وجدد البيان «مساندة فييتنام التامة للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير في نضاله ضد الصهيونية وعملاء الامبريالية». وقال: ان فييتنام

«ترى ان اية تسوية عادلة ودائمة لازمة الشرق الاوسط يجب ان تتم باشتراك منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني».

وذكرت جريدة السفير البيروتية في عددها، الصادر بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨١، ان عرفات ابدى استعداداً لقيام منظمة التحرير بدور الوساطة بين فييتنام والصين لانهاء النزاع الحدودي بينهما وان القيادة الفييتنامية رحبت بذلك وابدت حرصاً متزايداً على حل خلافاتها مع جارتها الكبرى بالطرق السلمية.

وفي كوالالامبور، اقر البرلمان الماليزي بالاجماع، في ٢٠/١٠/١٩٨١، مشروع منح مكتب منظمة التحرير في ماليزيا، الصفة الديبلوماسية الكاملة.

حسان حيدر

الاحتلال «المدني» بعد الاحتلال العسكري

انتقلت الى حيز التنفيذ السياسة التي كان قد أعلنها وزير الدفاع الاسرائيلي، اريئيل شارون، كاشفة عن حقيقة ما ترمي اليه وموضحة زيف الادعاءات «اللبيرالية» التي حملتها، وكانت أبرز الترجمات العملية لسياسة شارون متمثلة في جانبين مترابطين، الأول: مصادقة الحكومة الاسرائيلية على مشروع شارون، وقرارها الرامي الى تعيين العميد (احتياط)، البروفيسور مناحيم ميلسون، رئيسا للادارة المدنية في الضفة الغربية، وما خلفه هذا القرار من ردات فعل متباينة سواء على صعيد المناطق المحتلة أم على الصعيد الاسرائيلي نفسه، والجانب الثاني: الزخم الاستيطاني الذي يلازم المشروع ويتطور على خلفيته، متمثلاً بالمشاريع الاستيطانية الراهنة والمستقبلية.

حكم مدني برعاية جنود الاحتلال

صادقت الحكومة الاسرائيلية بالاجماع، بتاريخ ٤/١٠/١٩٨١، على مشروع وزير الدفاع اريئيل شارون بشأن اعادة تنظيم الحكم العسكري في الضفة الغربية، حيث تضمن المشروع فصل الادارة المدنية عن الادارة العسكرية. وقد جاء في بيان رئاسة الحكومة: «ان الحكومة تعتبر البدء في تنفيذ هذا المشروع بمثابة مرحلة تمهيدية لاقامة الحكم الذاتي الاداري في الضفة الغربية، خلال السنوات الأربع القادمة» (**هارتس**، ٥/١٠/١٩٨١).

وكان شارون قد قدم قبل ذلك الى مجلس الوزراء برنامجا لفصل السلطات المدنية عن السلطات العسكرية، وعقب شارون على برنامجه هذا بأنه يشبه، الى حد ما، برنامج وزير الخارجية السابق، موشي دايان، بشأن فرض الحكم الذاتي من طرف واحد وقال: «لا أساس من الصحة للادعاءات القائلة بأن الحكم العسكري سيلغى، بل سيبقى متواجداً داخل المناطق المحتلة. ولكن هذا لا يعني بالضرورة بقاء استمرار رجال الجيش بالقيام بأعباء الادارة المدنية، وانما الادارة المدنية الجديدة هي التي ستدير الشؤون المدنية، بحيث تستمد صلاحياتها من الحكم العسكري» (**المصدر نفسه**).

وعلى صعيد تنفيذ المشروع نشطت وزارة الدفاع لتحويل الحكم العسكري في الضفة الغربية الى حكم مدني. وطرحت عدة أسماء لرئاسة الجهاز المدني، أبرزها رجل جامعة تل ــ أبيب تسفي البيليد والبروفيسور مناحيم ميلسون (ر. أ. أ. العدد ٢٤٦٤، ١٥ و١٦/١٠/١٩٨١، ص ١٠).

أما بالنسبة لتعيين موظفين عرب في مناصب مهمة في هذا الجهاز فقد بدأت في الضفة الغربية مساع حثيثة للبحث عن بعض الشخصيات المناسبة، حيث ذكرت بعض المصادر المطلعة أنه

بات بحكم المؤكد اسناد بعض المناصب الى أربعة موظفين وقع الاختيار عليهم لتسلم مديريات التربية والتعليم والصحة والزراعة والشؤون الاجتماعية (**القدس**، ١٢/١٠/١٩٨١).

وكاجراء مضاد بدأت حملة واسعة لممارسة الضغوط على كبار الموظفين لرفض مثل هذه المناصب (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٦٤، ١٥ و١٦/١٠/١٩٨١، ص ١٠).

أما فيما يتعلق برئاسة الادارة المدنية، فقد تمخضت المساعي الاسرائيلية عن اختيار العميد (احتياط) البروفيسور مناحيم ميلسون لشغل هذا المنصب.

من هو ميلسون؟: البروفيسور مناحيم ميلسون الذي بدأ مهام منصبه في مطلع شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من هذا العام كرئيس للسلطة المدنية في الضفة الغربية، هو عميد (احتياط) في الجيش الاسرائيلي، ورئيس معهد الدراسات الأفرو ـ اسيوية في الجامعة العبرية وأستاذ الأدب العربي المعاصر في هذه الجامعة. وقد عمل مستشارا للشؤون العربية في قيادة منطقة الضفة الغربية ومستشاراً للجنرال داني ماط، منسق شؤون الاحتلال في قيادة الحكم العسكري للضفة الغربية، وأثناء عمله هذا قدم عدداً من الاقتراحات الرامية الى تمهيد الجو لتنفيذ المخطط الاسرائيلي للادارة الذاتية. ومن بين هذه المقترحات: انشاء روابط القرى في مختلف محافظات الضفة الغربية. وقد أقامت سلطات الاحتلال حتى الآن ثلاثاً من هذه الروابط هي: رابطة قرى محافظة الخليل ورابطة قرى لواء رام الله ورابطة قرى بيت لحم. وخلال العام ١٩٧٨ فشلت سلطات الاحتلال في تشكيل رابطة قرى في محافظة نابلس (**هارتس**، ٢١/١٠/١٩٨١).

لقد كان ميلسون، خلال فترة عمله في الحكم العسكري في الضفة الغربية، مسؤولاً عن التغييرات التدريجية حتى الجوهرية لسياسة اسرائيل في المناطق المحتلة. وبسبب تأثيره الكبير أقر تشجيع من اسماهم القادة «المعتدلين» الذين اتصفوا باعتدالهم عن طريق تعاونهم الواضح مع سلطات الاحتلال.

كما أن ميلسون ومساعده يغئال كرمون ـ الذي يشغل اليوم منصب مستشار للشؤون العربية في الضفة الغربية ـ أوجدا مصطفى دودين وانتشلاه من عالم النسيان، كما شجعا عدداً آخر من «المعتدلين» أمثال عبد النور جنحو والشيخ الخازاندار اللذين قتلا برصاص منظمة التحرير الفلسطينية (**هارتس**، ٢٣/١٠/١٩٨١).

التغييرات البدئية، والممارسات الفعلية

أجمعت تعليقات محرري شؤون المناطق المحتلة في معظم الصحف الاسرائيلية ان اقامة ادارة مدنية في الضفة الغربية، هي في جوهرها صور جديدة للاحتلال القديم، واشكال متعددة لجوهر واحد، هو استمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة.

الصحافي يهودا ليكاني، محرر شؤون المناطق المحتلة في صحيفة هآرتس، علق على تعيين مناحيم ميلسون رئيساً للادارة المدنية في الضفة الغربية، بقوله: «من المهم جداً معرفة ما اذا كان وزير الدفاع اريئيل شارون قد قرأ مقال البروفيسور مناحيم ميلسون: كيف نصنع السلام مع الفلسطينيين، في المجلة الشهرية كومنتري، لشهر أيار (مايو) ١٩٨١، قبل قراره بتعيينه رئيساً للادارة المدنية. أما اذا كان قد قرأه ثم عيّن كاتبه في هذا المنصب المهم، فهذا التعيين يكشف أسئلة صعبة تجاه معاني تصريحات شارون الأخيرة بشأن «الخط الجديد» في المناطق المحتلة (**هارتس**، ٢٣/١٠/١٩٨١).

وبعد استعراض لسياسة ميلسون التي أطلق عليها ليكاني، سياسة «العصا والجزرة» أو «الحنفيات الباردة والساخنة»، قال: «المشكلة هي أن طريقة ميلسون جربت في الماضي واثبتت فشلها وافلاسها، وذلك على أثر المد المؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي شهدته المناطق المحتلة، خاصة بعد العام ١٩٧٤، والاعتراف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني» وأضاف: «... لقد وصلت منظمة التحرير الفلسطينية الى المناطق المحتلة بالرغم من جميع المحاولات لتقوية معارضيها. وهذه المسيرة لا يمكن وقفها». وأردف قائلاً: «... لا نستطيع خلق شيء من العدم، وما

يحاول مناحيم ميلسون عمله، أي خلق قيادة بديلة هو خلق شيء من لا شيء.

«يوجد في الضفة الغربية قادة معتدلون وأقل اعتدالاً لكنهم لا يستطيعون الوقوف منفردين عن باقي الفلسطينيين في الداخل والخارج. ان كل من يفكر انه قادر على خلق قيادة جديدة معتدلة تستطيع القيام باجراء المفاوضات مع اسرائيل لا بد أنه في نهاية المطاف سيلاقي الفشل».

واختتم تعليقه قائلاً: «... ان تعيين ميلسون لا يعتبر تغييراً جذريا في سياسة الحكم العسكري، بل تغييرا شكليا. فميلسون الذي وصل الى عمله في الحكم العسكري في بيت أيل حتى قبل عدة سنوات في سيارة عسكرية وزي عسكري، يصل اليوم الى المكان نفسه بسيارة مدنية وملابس مدنية، يحمل النظريات القديمة نفسها، غير القابلة للتطبيق» (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه نفسه قال داني روبنشتاين، محرر شؤون المناطق المحتلة في صحيفة دافار: «... في الوقت الذي يحاول فيه وزير الدفاع اريئيل شارون انتهاج سياسة أكثر مرونة تجاه العرب... استمرت هذا الأسبوع كما هي العادة، أوامر الاقامة الجبرية، وعدم السماح بممارسة أي نشاط سياسي، مفروضة على زعماء الضفة الغربية، حتى ولو كانت هذه النشاطات لا تحمل الطابع السياسي الصريح. فقد منعت سلطات الاحتلال وفوداً من الضفة الغربية من الوصول الى بني نعيم للمشاركة في تقديم التعازي لأسرة الطرايرة، التي توفي أحد أبنائها في سجن اسرائيلي بعد مدة اعتقال دامت خمسة أشهر... كما منعت السلطات بعض الصحافيين من مغادرة البلاد، ومنعت رؤساء البلديات من المشاركة في صلح عشائري في قرية دورا...».

وأضاف: «يمكننا أن نضيف لأحداث الضفة هذا الأسبوع هدم خمسة بيوت تم تشييدها في مدينة الخليل والقرى المحيطة بها بدون ترخيص. ويعتبر ذلك عملاً شاذا لأن سلطات الحكم العسكري لا تدقق على البيوت المشيدة بدون ترخيص في القرى العربية، كما أن هذه البيوت لم تقم بالقرب من المستوطنات الاسرائيلية» (**دافار**، ٣٠ /١٠/١٩٨١).

أما امنون كابليوك، محرر شؤون المناطق المحتلة في صحيفة عل همشمار، فقد قال: «نحن متهمون بالتعاطف مع منظمة التحرير الفلسطينية... انهم يتهمون مراسل صحيفة دافار داني روبنشتاين ومراسل صحيفة هآرتس يهودا ليكاني، وكذلك مراسل الجيروزاليم بوست دافيد ريتشاردسون، وأنا كمراسل عل همشمار، يتهموننا بأننا نتعاطف مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبأننا حولنا صفحات الجرائد الاسرائيلية التي نعمل على تحريرها الى صفحات دعاوية لصالح المنظمة. وقد باعدوا في الوصف والاتهام، فقالوا اننا حوّلنا كلاً من وسائل الاعلام هذه الى ناطق بلسان منظمة التحرير الفلسطينية داخل اسرائيل من حين لآخر، ولماذا كل هذا...؟ لأننا نكتب عن الضفة الغربية... عن الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة.. عن مصادرة الأراضي العربية والانتهاكات المستمرة التي يقوم بها جنود الاحتلال، ويقوم بها المستوطنون اليهود وأبناؤهم.. ولأننا نكتب عن هذه الاعتداءات المستمرة التي يتعرض لها المواطنون العرب وكذلك عن الاستفزازات وأعمال القمع وعن العقوبات الجماعية، والاعتقالات الجماعية، ولأننا نكتب عن الممارسات الارهابية البشعة للجنود المستوطنين ولأننا نكتب عن كل ذلك، كل ما نراه بأم أعيننا من مخالفات ومضايقات بربرية همجية ضد السكان العرب، ولأننا نكتب بكل صدق وأمانة ودون تزييف للحقائق أو تلاعب، لهذا فنحن متهمون. وبنظر العديد من الاسرائيليين نحن نتعاطف مع منظمة التحرير الفلسطينية، نحن عملاء منظمة التحرير، وهذا ما يتهمنا به الاسرائيليون»(**عل همشمار**، ٢٥/١٠/١٩٨١).

وتعليقاً على سياسة شارون الجديدة وتعيين ميلسون رئيساً للادارة المدنية قال كابليوك: «ينوي شارون، في الخطة التي أقرها مجلس الوزراء الاسرائيلي، اجراء تغييرات في الهيكل الحالي للحكم العسكري في المناطق المحتلة. فمن المعروف ان الحاكم العسكري العام للضفة الغربية (حالياً بنيامين بن ــ اليعيزر) يتمتع بصلاحيات الادارة العسكرية للضفة الغربية. أما ادارة الشؤون المدنية فقد كانت منوطة بوزير الدفاع. وتقضي التغييرات الجديدة بتقسيم الادارة العسكرية الى سلطتين: الأولى مدنية يرئسها البروفسور مناحيم

ميلسون وهو عقيد في قوات الاحتياط، والثانية عسكرية يرئسها الجنرال دافيد ليفي قائد القطاع الأوسط في الحكم العسكري.

ومن الواضح أن هذه التغييرات هي مجرد محاولة لتجميل الصورة الخارجية للحكم العسكري (دون تجميل في الجوهر أو المضمون) فمن الواضح أن الجندي الذي ستوكل اليه مهمة قمع المظاهرات أو اطلاق النار لتنفيذ قرار منع التجول يتلقى أوامره الآن من الحاكم العسكري العام في بيت أيل، وبموجب التقسيم الجديد سيتلقاها من قائد القطاع الأوسط في بيت لحم.

أما على صعيد الادارة المدنية الذي تم، فهو تجنيد البروفيسور مناحيم ميلسون ليتسلم منصب الادارة المدنية في السلطة العسكرية، وسيقلدونه رتبة جنرال، ويتحول الرجل من أكاديمي الى جنرال السلطة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية. أكاديمي ترفرف فوق كتفيه الرتبة العسكرية. وما الفرق بينه وبين حاكم عسكري يمارس سلطته في الضفة الغربية منذ الاحتلال، طالما أن كليهما يتلقى الأوامر نفسها، التي تصدر عن وزير الدفاع، وكليهما ينفذ التعليمات نفسها لتحقيق هدف واحد.

ولهذا فان الجديد في الأمر، أن شارون الذي أوكل بيغن اليه مهمة حكم المناطق المحتلة وأطلق له العنان لفعل ما يشاء سيحاول فعلاً اقامة ادارة مدنية لا تعدو في جوهرها أن تكون صورة جديدة للاحتلال القديم وأشكالاً متعددة لجوهر واحد، وهو استمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة (**عل همشمار**، ٢٨/٩/١٩٨١).

الادارة المدنية ومجال التعليم

علق داني روبنشتاين على موقف النظام المدني الجديد تجاه مجال التعليم قائلاً: «من الأمثلة الكثيرة للنظام الجديد الذي تقرر للضفة الغربية اخترت البدء بمجال التعليم. فالبرغم من أنه لم ينشر أي شيء بعد عن مخططات الادارة المدنية الجديدة، فاننا نستطيع أن نتنبأ بأن البروفيسور مناحيم ميلسون ومدنيين اسرائيليين آخرين سينشغلون بالتعليم العربي فقط، أما التعليم اليهودي فسيبقى مرتبطاً بوزارة المعارف الاسرائيلية. وبالرغم من أن العرب قادرون على ادارة أمور التعليم بأنفسهم، فان وجود الادارة المدنية الاسرائيلية ضروري في المواضيع التالية: نقل معلمين وطلاب من مكان لآخر؛ اغلاق مدارس بعد مظاهرات؛ تعيين مدراء واقالتهم لأسباب أمنية؛ مراقبة الكتب وحظر تناول بعضها كالتي تتضمن تحريضاً سياسيا ضد اسرائيل؛ منح، أو منع تأشيرات للمحاضرين من جامعات أجنبية للتدريس في الجامعات العربية؛ مراقبة المؤتمرات الطلابية وأشياء اخرى..» (**دافار**، ٣٠/١٠/١٩٨١).

ومن جهة اخرى، فند أساتذة من الجامعة العبرية ادعاءات سلطات الحكم العسكري بشأن أوضاع الجامعات في الأراضي العربية المحتلة، حيث قاموا بتقديم تقرير عن أوضاع الجامعات العربية يتناول أوضاع جامعات: النجاح وبيرزيت وبيت لحم وكلية الشريعة في الخليل والجامعة الاسلامية في غزة.

جاء في هذا التقرير رداً على ادعاء مسؤول في الحكم العسكري أمام اللجنة، بأن النشاطات العلمية في هذه المؤسسات، وخاصة في جامعة بيرزيت، ما هي الا غطاء للأعمال السياسية في أحسن الحالات ولأعمال تخريبية في أسوئها. وقد نفى التقرير هذا الادعاء بالقول: «ان النشاطات الجامعية تجري عبر أساليب علمية مقبولة وان ادارة المؤسسات تقوم جاهدة بتطوير هذه النشاطات» (**هآرتس**: ١٨/١٠/١٩٨١).

كما دحض التقرير ادعاءآخر للحكم العسكري مفاده، أن التعليم في هذه الجامعات يجري من خلال تزييف الواقع وبدون التدقيق في الحقائق العلمية وخاصة في بيرزيت. وبعد البحث تبين للجنة عدم صحة هذا الادعاء الصادر عن الحكم العسكري.

وأعربت اللجنة عن موقفها المعارض لاغلاق الجامعات من حيث المبدأ، لأن ذلك يمثل «عقوبة جماعية» مرفوضة تماماً. والجدير بالذكر أنه قد تم اغلاق الجامعات خمس مرات حتى الآن. وقد أكدت اللجنة أنها لم تسمع أي جواب مقنع من قبل السلطات العسكرية على ذلك.

وكذلك نددت اللجنة بشدة بقرار الحكم العسكري الذي بموجبه منع تعيين شخص معين في سلك التعليم بحجج وذرائع أمنية. واعتبرت ذلك تدخلاً مرفوضاً في سياسة التأهيل والتعليم للمؤسسات الأكاديمية.

كذلك انتقدت اللجنة سياسة السلطات العسكرية بتأجيل البحث في طلبات الجامعات بشأن تعيين أساتذة فيها من الخارج. وكذلك عدم السماح بنشر كتب معينة (قائمة تتضمن ٦٤٨ كتاباً) قائلة ان كل كتاب صغير يعتبر بحد ذاته مصدراً للمعلومات يعتبر كتاباً مشروعاً حتى ولو كان عنصريا.

وانتقدت اللجنة بصورة خاصة الأمر العسكري رقم ٨٥٤ المتعلق بتنظيم أمور المؤسسات تلك واعتبرته أبعد ما يكون عن الحرية (**المصدر نفسه**).

وفي نهاية المذكرة قررت اللجنة تدعيم مبدأ الحرية الأكاديمية في جامعات المناطق المحتلة وأوصت بما يلي:

١ ــ الغاء الأمر العسكري رقم ٨٥٤ بجميع بنوده.

٢ ــ العمل من أجل اقامة علاقات طيبة بين الجامعات وسلطات الحكم العسكري ومن أجل خلق ظروف تتيح الأمن والنظام والهدوء في التعليم بالجامعات.

٣ ــ بحث مشكلة التنظيم القانوني للجامعات في الضفة الغربية من جديد، وذلك باستشارة أكاديميين من اسرائيل والضفة.

٤ ــ يجب على الحكم العسكري الغاء قائمة الكتب الممنوعة وان يتيح للجامعات الحصول على كافة المصادر العلمية (**المصدر نفسه**).

ردود الفعل الوطنية

أكدت الهيئات والشخصيات الوطنية في الأراضي المحتلة، رفضها الحازم لمشروع وزير الدفاع الاسرائيلي اريئيل شارون الذي أقرته الحكومة الاسرائيلية يوم ٤/ ١٠/١٩٨١.

فقد اتهم بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس في تصريح له لمجلة البيادر السياسية، سلطات الاحتلال بالعمل على فرض مؤامرة الحكم الذاتي على الشعب الفلسطيني. ووجه نداء ملحا الى جماهير الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، دعاهم فيه الى المحافظة على وحدتهم تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (**الرأي** (عمان)، ١٦/١٠/١٩٨١).

ومن جهته أعلن كريم خلف، رئيس بلدية رام الله، في تصريح له للمجلة نفسها، أن مشروع شارون سوف يلاقي الفشل لأن الشعب الفلسطيني بأسره يرفضه برمته.

وتناول خلف القرار الخاص بفصل الادارة المدنية عن الادارة العسكرية فقال: «ليس هناك فارق بين حاكم يرتدي الزي العسكري وآخر يرتدي الملابس المدنية».

أما حيدر عبد الشافي، رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في قطاع غزة، فقد أكد بدوره أن محاولات الاحتلال لخلق بدائل فلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد فشلت تماماً (**المصدر نفسه**).

هذا وكان، رشاد الشوا، رئيس بلدية غزة، قد أكد رفضه لمشروع شارون قائلاً: «مهما كان الهدف من سياسة شارون فعلى المسؤولين الاسرائيليين أن يفهموا أن الفلسطينيين في الداخل وفي الخارج موحدين حول هدف واحد هو حق تقرير المصير وحقهم في اقامة دولتهم المستقلة على أرضهم (**المصدر نفسه**).

أما ردود الفعل الشعبية على مشروع شارون وتعيين البروفيسور مناحيم ميلسون رئيساً للادارة المدنية فقد جاءت مع اخراج هذا التعيين الى حيز التنفيذ في بداية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.

الاستيطان في ظل مشروع شارون

يعتبر الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة، أحد أبرز الوجوه العملية التي ينطوي عليها مشروع شارون، فالادارة المدنية المطروحة،

تستلزم نشاطا استيطانياً واسعاً، يكفل تحقيق مراميها المخططة، ويضمن استمرار السيطرة الاسرائيلية على الأراضي المحتلة، ويرسم آفاق تطورها السياسي. من هنا أوجد مشروع شارون مناخاً ملائماً، لطرح المزيد من البرامج الاستيطانية ولاقامة المستوطنات الجديدة، ولتعزيز المستوطنات القائمة، من حيث دفع المزيد من المستوطنين للاقامة في المستوطنات، وتوسيع رقعة الأرض التي تسيطر عليها، وتحويل بعضها الى مدن فعلية تساهم في احداث خلل ديموغرافي، وتعمل على تكريس تقطيع أوصال المناطق المحتلة، بما يحول دون استقلال تلك المناطق، سياسياً واقتصادياً، وبما يكفل الغاء تواصلها الجغرافي والسكاني.

وفي هذا المجال، ذكر يسرائيل شاحاك بأن الخطط الاستيطانية التي يقف وراءها شارون منذ العام ١٩٧٧، تهدف الى «تقسيم الضفة الغربية الى مجموعة من الغيتوهات العربية، التي يدعوها شارون بالقطاعات، ويجب أن لا يعيش في هذه القطاعات أكثر من مائة ألف من السكان. كما يجب أن تحاط.. بمستوطنات يهودية، الهدف منها: العمل كشرطي لمراقبة تحركات العرب داخل الغيتوهات. كما ترمي خطة شارون الى نقل أكبر عدد من اليهود للعيش في منطقة غور الأردن. وهذا يعني وضع هذه الغيتوهات بمن فيها بين فكي كماشة، أي تواجد اليهود شرقاً وغرباً» (**الفجر**، ٢٠/٨/١٩٨١). وقد كشفت المصادر الاسرائيلية المطلعة النقاب عن بعض الخطط والبرامج الاستيطانية الراهنة والمستقبلية، ومن ضمن ما اقترح في هذا المجال، الخطة التي تنوي السلطات الاسرائيلية تحقيقها خلال السنوات الأربع القادمة. فقد ذكرت بعض المصادر أن هدف هذه الخطة اسكان ١٥٠ الف مستوطن في الضفة الغربية، على أن يتولى تنفيذها كل من اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، ووزارتي الزراعة والاسكان. وقد كلف نائب وزير الزراعة ميخائيل مايكل، بتنفيذ الخطوات العملية للخطة (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٣٧، ٧ و٨/٩/١٩٨١، ص ٦).

بينما ذكرت بعض المصادر الأخرى أن الخطة نفسها ترمي الى اسكان ١٠٠ ألف مستوطن، وهذا ما صرح به متتياهو دروبلس، رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، حيث ذكر في مؤتمر صحافي عقده بتاريخ ٤/١٠/١٩٨١، في مستوطنة كدوميم بمنطقة نابلس أنه «في السنوات الأربع القادمة سيوطن في الضفة الغربية ١٠٠ ألف اسرائيلي..، وان التركيز سيكون موجهاً الى توسيع المستوطنات القائمة.. وستقام خلال هذه الفترة، ما بين ١٢ و١٨ مستوطنة جديدة في الضفة الغربية» (**هارتس**، ٥/١٠/١٩٨١). وحسب أقوال دروبلس، سيبلغ عدد اليهود المقيمين في الضفة الغربية، في العام ٢٠١٠، نحو مليون ونصف مليون اسرائيلي (**المصدر نفسه**). ومن جهة ثانية، أعلنت حركة الكبيوتسات الموحدة عن نيتها اقامة ١٦ مستوطنة جديدة في المناطق المحتلة، وجاء في بيان لها «ان المستوطنات ستقام وفقاً لمشروع آلون» (**القدس**)، ٢٠/١٠/١٩٨١). وفيما يتعلق بمخطط استكمال تطويق مدينة القدس العربية بمزيد من المستوطنات اليهودية، نشرت الصحف الاسرائيلية تفاصيل جديدة عن اقامة عدد من الأحياء السكنية حول مدينة القدس العربية بناء على قرار لجنة التخطيط، للحيلولة دون تقسيمها مستقبلاً، وبناء على ما جاء في الخطة... سيتم بناء مبان سكنية على مساحة ٥١٠ دونمات تمتد من باب العمود حتى حيّ رامات أشكول... واقامة شبكة طرق، ومحطات الباصات، وشق طرق بعرض ٣٠ متراً، وستة ممرات تصل شمالي المدينة بمركزها، وشق طريق رئيسية للدخول الى المدينة من الشمال، واقامة طرق اخرى باتجاه الغرب والشرق (**هارتس**، ١٩/٩/١٩٨١). وأكدت الصحف الاسرائيلية أن هناك أربعة أهداف لهذه الخطة هي: «توحيد مدينة القدس عن طريق ربطها بالأحياء السكنية، وبشبكات الطرق؛ تسهيل الانتقال بين جزئي المدينة؛ تحديد عملية تخصيص الأرض؛ وتحديد أسس البناء وشكله في المنطقة» (**المصدر نفسه**). من جهة اخرى، نشطت سلطات الاحتلال على صعيد مصادرة المزيد من الأراضي، واقامة المستوطنات الجديدة عليها. فقد باشرت السلطات باقامة مستوطنة جديدة في منطقة نابلس، تتبع حركة غوش أيمونيم (**معاريف**، ٢٦/٩/١٩٨١)، وفي منطقة غور الأردن، بدأت مديرية عقارات ــ اسرائيل باستصلاح ١٥٠٠ دونم من الأراضي المتاخمة لنهر الأردن، في المنطقة الواقعة بين مستوطنتي محولا وأرغمان. كما ستقام على الأراضي المستصلحة ثلاث مستوطنات جديدة،

وكانت الجهات المختصة قد بدأت باستصلاح الأراضي من أجل المستوطنات الجديدة في المنطقة منذ خمسة أشهر، وذلك بتمويل من الوكالة اليهودية، ووزارة الدفاع (**الأنباء**، ١٢/١٠/١٩٨١).

وفي منطقة القدس، قامت مجموعة من المستوطنين يوم ٢٢/٩/١٩٨١، بالاستيلاء على قطعة أرض واسعة تقع بالقرب من قرية قطنة، شمالي القدس، وذلك لاقامة مستوطنة جديدة عليها **وفا**، ٢٤/٩/١٩٨١). كما باشرت الجرافات الاسرائيلية بتسوية مساحات واسعة من الأراضي الواقعة الى الجنوب من قرية بيت عور، شمالي القدس من أجل اقامة مستوطنة أخرى. ومن المقرر أن تقام فيها ٤٠ وحدة سكنية كمرحلة أولى (**الرأي** (عمان)، ١٤/١٠/١٩٨١).

وفي منطقة شرفات في القدس، استولت السلطات الاسرائيلية يوم ٢٦/١٠/١٩٨١، على أراض اضافية، وبدأت بتمهيد الأرض المجاورة لمستوطنة غيلو (**القدس**، ٢٧/١٠/١٩٨١). أما في منطقة نابلس، فقد استدعى الحاكم العسكري للمنطقة، رئيس المجلس القروي لقرية طلوزة، وأطلعه على قرار السلطات بوضع اليد على ١٣١ دونماً من اراضي القرية، الأمر الذي دفع بأصحاب الأراضي الى الاجتماع مع رئيس المجلس القروي ليعلنوا رفضهم للقرار وامتناعهم عن تسلم اية تعويضات عن أراضيهم. وكانت سلطات الحكم العسكري قد وجهت كتباً مماثلة الى عدد من سكان نابلس، ورفيديا، أطلعتهم فيها على قيامها بمصادرة مساحات واسعة من أراضيهم بغرض الاستيطان وتوسيعه (**القدس**، ٢٠/١٠/١٩٨١).

ومن ناحية اخرى، أقدمت السلطات الاسرائيلية في الآونة الأخيرة على تحديد البناء داخل المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية، فبعد أن منعت سلطات الحكم العسكري سكان القرى الفلسطينية من البناء الا باذن مسبق من دائرة التنظيم، تدخلت السلطات يوم ١٠/١٠/١٩٨١ في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، وأبلغت المخاتير بوجوب ابلاغ سكان المخيم بعدم البناء على أية رقعة من المخيم الا بعد الحصول على اذن مسبق. ويشكل هذا التدخل سابقة من قبل الحكم العسكري؛ اذ يعود الاشراف الاداري والتمويلي على المخيمات الفلسطينية الى وكالة الغوث الدولية فقط (**القدس**، ١٢/١٠/١٩٨١).

أما في قطاع غزة، فقد واصلت السلطات الاسرائيلية مساعيها الرامية الى تصفية أوضاع المخيمات الفلسطينية متسترة وراء شعار «تطوير مخيمات اللاجئين». فقد اقترحت سلطات الحكم العسكري في الآونة الأخيرة مشروعاً يرمي الى اعطاء قطعة أرض مساحتها ١٢٥ متراً لكل عائلة تتنازل عن بيتها في المخيم (**الرأي** (عمان)، ١٥/١٠/١٩٨١).

صلاح عبد الله

ردود الفعل الاسرائيلية على مصرع السادات وصفقة الأواكس السعودية

تمحورت الاهتمامات الاسرائيلية، خلال شهر تشرين الأول (اكتوبر) الماضي، حول ثلاثة مواضيع سياسية رئيسية، شهدت أحداثها منطقة الشرق الأوسط؛ وهي تتعلق بحادثة مصرع الرئيس المصري السابق محمد أنور السادات، ومصادقة الكونغرس الاميركي على صفقة طائرات «الاواكس» للسعودية، واستئناف مباحثات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل، والتوقيع على الاتفاق السياحي بين البلدين تطبيقاً لاتفاقيات كامب ديفيد. وتجدر الاشارة، هنا، الى ان جميع هذه المواضيع لها انعكاسات على تطورات الأحداث المقبلة في المنطقة، وحتى فترات زمنية قادمة. فعلى الرغم من ان حادثة مقتل السادات اصبحت من فعل الماضي، الا ان انعكاساتها ستبقى الى فترة قادمة ليس اقلها موعد الاعلان النهائي عن مصير اتفاقيات كامب ديفيد. كما ان المصادقة على صفقة «الاواكس» للسعودية، أفرزت مباشرة ردود فعل اسرائيلية واسعة على المبادرة السعودية للسلام لحل ازمة الشرق الاوسط. وكذلك، سوف تتواصل مباحثات الحكم الذاتي، حتى شهر نيسان (ابريل) القادم، على الأكثر؛ وهو الموعد الذي ينتظر فيه تحديد مواقف شبه نهائية، حول عدة مواضيع تتعلق اساساً بمستقبل اتفاقيات كامب ديفيد.

مقتل السادات

لم تكن حادثة مقتل الرئيس السادات مجرد حادثة قتل لرئيس دولة، كما جرى في كثير من دول العالم. فقد حرص الرئيس السادات، من خلال إمساكه بمعظم الصلاحيات في بلده، ومنذ السنوات الاولى لحكمه وحتى مصرعه في ٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١، أن يربط بشخصيته كل المسائل الداخلية والخارجية لمصر. واتبع، على صعيد السياسة الاقليمية والدولية، اسلوب الصدمات المفاجئة، والخطوات الدراماتيكية التي رسمت ظلالها على شخصيته خلال فترة حكمه الطويلة. وكانت زيارته للقدس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، من اكثر الاحداث الدراماتيكية اثارة في حياته. حيث اتبع، منذ ذلك الوقت، نهجاً مميزاً في حل مسألة النزاع العربي ــ الاسرائيلي. وقد قاده هذا النهج، مع اسرائيل والولايات المتحدة، الى التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد كأساس «للسلام» بين مصر واسرائيل. وهكذا أصبح نهجه، وبالتالي حياته الشخصية، فرس الرهان بالنسبة للاسرائيليين، للوصول الى تسوية شاملة مع مصر، ومع مزيد من العرب الآخرين، استناداً الى تلك الاتفاقيات، بكل ما تمثله من مخرج «ملائم» لاسرائيل لحل المشكلة الفلسطينية، بعيداً عن الحق والعدل، وارادة المجتمع الدولي.

من هنا، كانت ردود الفعل الاسرائيلية على مقتل السادات واسعة وكثيرة. وهي، في الوقت الذي كانت تعبر فيه عن «الاسف» و«الصدمة»،

لمصرع «اجرأ» زعيم عربي و«صديق اسرائيل»، كانت تحمل في طياتها، بالمقدار نفسه، الكثير من «القلق» على مستقبل اتفاقية «السلام»، ومستقبل العلاقات مع مصر في ظل الزعامة المصرية الجديدة.

الرد الأولي: تشاؤم: صحيح انه سيكون لغياب السادات عن مسرح الشرق الاوسط تأثيرات واسعة على جميع الاطراف الاقليمية والدولية، الا ان تأثيراته على اسرائيل هي الابرز؛ نظراً لانعكاساتها على العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية مباشرة؛ هذا من جهة، ولكونها سابقة «لردع» أي زعيم عربي آخر يفكر باتباع النهج الذي سار عليه السادات منذ زيارته لاسرائيل، وتوقيعه على اتفاقية «السلام» معها، من جهة اخرى.

ومنذ اللحظات الاولى لاعلان نبأ مقتل السادات، برزت، في دائرة الاهتمام الاسرائيلي، محاولات البحث عن جواب للسؤالين التاليين، وهما: ما هو حجم «المؤامرة» التي دبرت ضد السادات؟ وهل هي ثمرة عمل ضباط وجنود منفردين، أم أن قاعدتها أوسع؟ وما هو مدى التزام الوريث، حسني مبارك، بمسيرة السلام؟ وان كان الجواب على السؤال الثاني يحتاج لبعض الوقت لمعرفته، الا ان تقدير مدى العمل الذي وقع وحجمه كان من الضرورات الملحة، التي لا تحتمل التأجيل. وكان هذا محور الاتصالات «الفورية» التي جرت مع الكسندر هيغ وزير الخارجية الأميركي، وريتشارد آلن، مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي، عبر افرايم عفرون، السفير الاسرائيلي في واشنطن. والتي شملت تبادل التقديرات حول «تأثير وفاة السادات على الوضع في الشرق الاوسط». وبحث الموضوع نفسه في اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلي يوم ١٩٨١/١٠/٧؛ حيث برزت في الجلسة آراء «متشائمة» عبّر عنها بعض الوزراء؛ وملخصها ان اسرائيل سوف تقع في «الفخ» ان واصلت الزعامة المصرية الجديدة تطبيق سياسة السادات، لأنه لن يكون امام اسرائيل مناص من اعادة بقية سيناء. ويكمن «الفخ»، حسب هذا الرأي، في ان مبارك ليس السادات «لا في قوته ولا في التزاماته . وان اي زعيم في مصر لن يستطيع بعد الان اغفال رصاص المعتدين» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٦٠، ٦ و١٩٨١/١٠/٧، ص ٥). وعلى الرغم من الآراء الكثيرة الاخرى التي طرحت في هذا السياق، والتي توقعت «بطء» عملية «مسار السلام» بعد مقتل السادات، بسبب «خوف» الزعامة المصرية الجديدة من المعارضة المتطرفة، الا ان التقدير الذي التزم به معظم الوزراء في الحكومة الاسرائيلية، هو التوجه للولايات المتحدة وخلق الإحساس لديها، بأن الالتزام باتفاقيات كامب ديفيد لا يعني سياسة «محافظة»، بل سيكون ذلك هو الطريق «الوحيد للمحافظة على ما تبقى بين القدس والقاهرة» (**المصدر نفسه**). ومن اجل بلورة المعلومات الاسرائيلية حول حقيقة ما جرى في مصر، وسبر غور اتجاهات الرئيس الجديد، اتخذ قرار بمشاركة وفد اسرائيلي كبير في جنازة الرئيس السادات، برئاسة مناحيم بيغن شخصياً؛ وذلك على الرغم من انتهاك قدسية يوم السبت الذي صادف موعد الجنازة، وعلى الرغم من «عدم» الحماس المصري لحضور مثل هذا الوفد، لاسباب أمنية تتعلق «بسلامة الشخصيات الاسرائيلية في القاهرة» (**هآرتس**، ١٩٨١/١٠/٩).

وإلى جانب هذا الموقف الأولي للحكومة الاسرائيلية، الذي يمكن تلخيصه بما قاله اسحق شامير، وزير الخارجية، بأن كل شيء مرتبط «بالتطورات في مصر»؛ فاذا استمر مسار السلام «سوف يستمر الانسحاب من سيناء ايضاً» (**المصدر نفسه**). فقد برزت آراء واتجاهات اولية اخرى، من قبل بعض السياسيين الاسرائيليين، او في اوساط المعارضة العمالية، واليمينية المتطرفة. فقد عبر اسحق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق، عن رأي مميز حين اعرب عن اعتقاده بان مقتل السادات سيترك آثاره على «المسيرة السلمية». واضاف: لأسفي الشديد، عندما يتعلق الامر باتفاق بين دولة عربية واسرائيل، فان الامر يرتبط بدرجة كبيرة «بمدى بقاء الرئيس الذي وقعنا معه الاتفاق في سدة الحكم، ولا نعلم ان كان خلفه سوف يسير على نهجه» (**معاريف**، ١٩٨١/١٠/٧). واتهم رابين ادارة كارتر باسقاط شاه ايران، وقال ان ادارة ريغان «ساهمت» في سقوط السادات. فحكومة

كارتر، «بتمسكها» بمبدأ حقوق الانسان، مارست ضغطاً على الشاه، حتى يقوم باصلاحات معينة؛ الامر الذي مهد لسقوطه. واظهرت حكومة ريغان دلائل واضحة «للابتعاد» عن اتفاقيات كامب ديفيد، وعدم اهتمام بتحقيق المراحل اللاحقة التي تتضمنها تلك الاتفاقيات وهي المراحل المتعلقة بحل المسألة الفلسطينية ومحادثات الحكم الذاتي. فقد «انحرف» مركز الثقل في السياسة الخارجية الاميركية ازاء الشرق الاوسط من مصر الى السعودية «وليس ادل على ذلك من سياسة ريغان تجاه صفقة طائرات [الاواكس] للسعودية» (**المصدر نفسه**). أما فيكتور شمطوف، سكرتير حزب مبام، الشريك الثاني في المعراخ، فقد عبر عن رأي مشابه، حين اعتبر ان الطلقات التي قتلت السادات اطلقت «لاغتيال السلام». واكد ان مقتل السادات يضع على المحك «استقرار» السلام بين اسرائيل ومصر. ودعا الى القيام «بدراسة الوضع الناشىء في المنطقة من جديد، واستخلاص النتائج» (**عل همشمار**، ١٩٨١/١٠/٧).

وبرزت من جديد، آراء ودعوات، تطالب حكومة اسرائيل بإعادة النظر في اكمال الانسحاب من سيناء، باعتبار ان مقتل السادات يعطي «فرصة» جيدة لاسرائيل «للتنصل» من التزاماتها بحجة عدم التزام الجانب الآخر بالاتفاقيات. وفي هذا الاطار، اعتبرت غيئولاه كوهين، من زعماء حركة هتحياه اليمينية، ان احتمالات «انقاذ» منطقة يميت قد ازدادت كثيراً، ودعت الحكومة الى الاستجابة لارادة «السماء» ووقف الانسحاب من سيناء. وأيدها، في هذا الموقف، يهودا حزائي باسم سكرتارية غوش ايمونيم، الذي دعا حكومة اسرائيل لاستغلال «الفرصة» النادرة لتصحيح اخطائها التي «ارتكبتها في كامب ديفيد، والامتناع عن ازالة المستوطنات اليهودية» (**معاريف**، ١٩٨١/١٠/٧).

ماذا بعد السادات؟ انه السؤال الكبير الذي طرحته مختلف الاوساط الاسرائيلية مباشرة بعد مصرع السادات. فالسلام مع مصر، بالنسبة لمعظم الاسرائيليين، مرتبط بشخصية السادات؛ وهذا ما اكده شمعون بيرس زعيم المعارضة العمالية حين قال: انه من الصعب علينا تصور ان يحل السلام في الشرق الاوسط لولا «حزم وشجاعة» الرئيس السادات الذي «غيرَّ مجرى السياسة العربية بعد ثلاثين عاماً من العداء» (**المصدر نفسه**). من هذا المنطلق، تركز اهتمام الوفد الاسرائيلي الذي شارك في جنازة السادات على تفحص مدى التزامات الزعامة المصرية الجديدة في «مسيرة السلام» ضمن اطار اتفاقيات كامب ديفيد. وبالفعل فقد سمعوا، من حسني مبارك شخصياً، تأكيدات بالسير على «خطى» الرئيس السابق، وتعهداً بتنفيذ كل الالتزامات والمواثيق الموقعة. وقد اكد بيغن، امام وزراء حكومته بعد عودته الى اسرائيل، انه كوّن انطباعات «ايجابية» عن شخصية مبارك، ومدى «التزامه» بمسار السلام. وباعتقاد بيغن، أن مبارك يستطيع التغلب على الصعوبات التي تواجهه، ويتمكن من انشاء نظام «ثابت» في مصر، وسوف «يستمر في الطريق نفسها التي خطها السادات» (**هآرتس**، ١٩٨١/١٠/١٢). وعلى الرغم من ذلك، لم يتجاهل بيغن في، تقييماته، انه لا يزال من السابق لأوانه حتى الآن، وضع تقدير قاطع للتطورات القادمة في مصر. فالوضع هناك، حسب تعبيره، يحتمل ان يتطور «لاتجاهات غير مقبولة، تفرض على اسرائيل متابعتها ومراقبتها بدقة» (**المصدر نفسه**). وتسمح هذه التقديرات، بطبيعة الحال، بإعادة طرح التساؤلات التي مالبث الاسرائيليون يرددونها بين الحين والآخر، حول مستقبل السلام، واتفاقيات كامب ديفيد بعد السادات، منذ أن وقعت تلك الاتفاقيات؛ وازدادت الآن بعد مصرع السادات. أي بمعنى آخر، كيف سيتصرف ورثة السادات، هل يستمرون بالسير في الطريق نفسه أم يبتعدون عنها؟ وما هي التطورات المحتملة بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء في نيسان (ابريل) القادم؟

هنا بالتحديد، تكثر الشكوك وتطرح كل الاحتمالات الممكنة، وذلك على الرغم من تأكيدات القيادة المصرية على التزامها باتفاقيات كامب ديفيد وكل ما يتفرع عنها. وتمتد تلك الشكوك والاحتمالات، ابتداء من دراسة شخصية القائد في دول العالم الثالث ودوره، مروراً بالوضع الداخلي لمصر، وانتهاء بالعلاقات السياسية

الدولية. فشخصية القائد في دولة مثل مصر، تلعب دوراً هاماً في تقرير سياسة البلاد. فالرئيس السادات نفسه، اعلن عن تمسكه بخطى عبد الناصر منذ سنة ١٩٧٠، لكنه، وخلال سنوات قليلة، غير السياسة الداخلية والخارجية لمصر بشكل كبير. واذا كان الرئيس الجديد لا يستطيع أن يذهب بعيداً بسبب علاقاته «الجدية» مع الولايات المتحدة، و«التقييدات» المفروضة عليه، فإن التخوف من «التحول» بعد نيسان (ابريل) ١٩٨٢، هو تخوف «قائم حتى مع بقاء السادات حياً» (يهودا شعاري، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/١٠/٢٨). ومما يعزز هذا الاعتقاد، عند الاسرائيليين، ان مبارك ليس السادات، وهو لا يمتلك قدرته على المناورة، وتنقصه «الصلاحية» العالمية و«الصلاحية» المصرية الكبيرة التي كانت للسادات. وحتى الآن لا يمكن معرفة مدى قدرته على امتلاك «قوة الصلاحيات السياسية والقومية» ميخائيل اساف، **دافار**، ١٩٨١/١٠/٢٢).

والى جانب دور القائد في دول العالم الثالث، هناك طبيعة «عدم» الاستقرار التي تمتاز بها تلك الدول. ففي دولة مثل مصر، يعدّ عدم الاستقرار فيها قضية «جوهرية» وليس ظاهرة «عابرة». وحسب تحليل المصادر الاسرائيلية، فإن الواقع المصري «يخلق» مشكلات اقتصادية وديموغرافية أساسية «تتغذى» عليها المعارضة المتزايدة من اليمين ومن اليسار. وقد تمثلت تلك المشكلات في مصر، خلال السنوات الماضية بما يلي:

١ ــ التزايد الطبيعي الكبير في عدد السكان وهجرة السكان من القرية الى المدينة.

٢ ــ عدم التوافق بين نسبة النمو الاقتصادي وزيادة عدد السكان.

٣ ــ النقص في القوة البشرية المؤهلة والمخلصة، التي تشكل اساس التطور التكنولوجي والاداري، اضافة: الى الفائض في المثقفين الذين يفتقرون الى التأهيل المناسب. ويحمل الانتقال الكثيف من الريف الى المدينة، ازمة اجتماعية حضارية «يؤدي الى ازدهار التعصب الديني» (داني زامير، **عل همشمار**، ١٩٨١/١٠/١٢).

ويولد النمو الاقتصادي السريع استقطابا اجتماعياً عميقاً. وتشكل جميع هذه الامور «القاعدة» للغليان لدى المعارضة. وان التجربة الايرانية تعلم، انه حتى الجيش المنضبط والقوي «لا يكون محصناً امام جرثومة التعصب الديني»؛ وتلقى ظواهر عدم الاستقرار هذه، الدعم والاستغلال من قبل اوساط خارجية، سواء على الصعيد المحلي او الدولي.

لذلك، وعلى ضوء هذا التقييم الاسرائيلي لطبيعة القائد ودوره، وتركيبة الدول في العالم الثالث غير المستقرة، يتوقع الاسرائيليون، ان يظهر مبارك بعض «العناد» بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، حيث يضمن له هذا الموقف «العودة» الى الصف العربي. وقد علمت التجربة الاسرائيليين ان التصريحات حول الاستمرار، شكلت اكثر من مرة «المقدمة للتغيير الجوهري» (**المصدر نفسه**). ومن اجل منع حدوث مثل هذه المحاذير يشدد الاسرائيليون على تحقيق اتفاق كامل مع المصريين في موضوعين هما: الحكم الذاتي والتطبيع. ويرون ان هذه المواضيع يجب الا تبقى بدون حل حتى موعد الانسحاب الكامل، لأنه بعد ان «تفقد» اسرائيل ورقة اخلاء سيناء «ستبقى مع المشكلة بدون وسيلة للمساومة» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/١٠/٢٨). وربما كان هذا هو المضمون الحقيقي، للعبارة التي وردت في قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي، والتي تقول: لقد «خلق وضع جديد». ولم يكن المقصود بذلك، التزام اسرائيل باتفاقية السلام، بل الحاجة لتجسيد تطبيع العلاقات، وتنفيذ الحكم الذاتي بشكل سريع بعد موت السادات.

ضمانات للمستقبل: ولا يكتفي الاسرائيليون بالتزامات مصرية تجاههم تقتضر على اعلان التمسك باتفاقيات كامب ديفيد، وكل الخطوات الاخرى الناتجة عنها، بل انهم يريدون «ضمانات» ابعد بكثير من ذلك؛ تتعلق باستمرار التزام مصر بالسياسة الاميركية اولاً، والدخول سريعاً في «اختبار» للنوايا من خلال التصدي للقوى المناهضة للخط الاميركي على الصعيد الاقليمي ثانياً.

ضمانة الارتباط بواشنطن: وتعدّ «ضمانة» الارتباط مع واشنطن القاعدة الاساسية لاستمرار بقاء مصر موالية للغرب، بكل ما يمثله ذلك من

انعكاسات على السياسة المصرية، اقليمياً ودولياً، وبالتالي على تنفيذ الالتزامات «السلمية» تجاه اسرائيل. فالرئيس السادات، ارتبط سياسياً مع الولايات المتحدة، وابتعد عن الاتحاد السوفياتي قبل توجهه الى اسرائيل، لذلك، فالسلام مع اسرائيل جاء نتيجة وليس سبباً «لتغيير» تحالفات مصر الدولية. والسادات لم يغير انتماءه العالمي من خلال اعتبارات اقليمية ورغبة شخصية في تسوية مع اسرائيل، بل لاقتناعه بأن «حلفاً مع الولايات المتحدة يعطيه الرد المطلوب لمشاكل بلاده» (ا. شفايتسر، **هآرتس**، ١٩٨١/١٠/١١). وبناء عليه، فالعلاقات المصرية ــ الاسرائيلية هي نتيجة العلاقات المصرية ــ الاميركية. وان كان الامر كذلك، فإن بحث القيادة الاسرائيلية عن الضمانات، يكون بمراقبة مدى «ابتعاد» او «اقتراب» مصر من الولايات المتحدة. وكانت حسابات اسرائيل دائماً، حتى اثناء حكم السادات، ان صعوبات ستظهر بعد اكمال الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، «وستزداد» هذه الصعوبات في عهد حسني مبارك، وبخاصة مع «اشتداد» التنافس على زعامة العالم العربي. ويعتقد الاسرائيليون ان حقيقة هذه التوجهات «تفرض» ضرورة متزايدة لايجاد «نظام» من العلاقات المصرية ــ الاميركية، التي تضمن الى اي حد يمكن لمبارك ان «يبتعد عن سياسة السادات تجاه اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

اختبار على الجبهة الليبية: والاختبار السريع الذي يريد الاسرائيليون دخول القيادة المصرية فيه، يرتبط بدور مصر في دائرة علاقاتها الاقليمية، وبخاصة على الجبهة الليبية. ويعتقد بعض الاسرائيليين ان معرفة ماهية تصرف حسني مبارك بعد انسحاب اسرائيل من سيناء، يقرره الى حد كبير، تصرف القيادة المصرية «الآن» تجاه الصراع الجاري في افريقيا، وتحديداً على الجبهة مع ليبيا. فهل يقرر مبارك «الحسم مع القذافي الآن، ويبقي بقية المشاكل على نار هادئة حتى يتم اخضاعه؟... ام انه سيكتفي بالقيام بمناورة 'ردع' ويؤجل الحسم على الجبهة الليبية حتى 'يقوي' موقفه في مصر، وفي العالم العربي والاسلامي، ويشارك في 'معركة' استنزاف اسرائيل وعزلها ويصلب مواقف مصر في مباحثات الحكم الذاتي» (حغاي ايشد، **دافار**، ١٩٨١/١٠/١٦). ويطلب الاسرائيليون من مبارك، ان «ينجح» في امتحان صراعه مع الدول العربية، ويقوي ارتباطه مع المعسكر الغربي. وحتى يضمن مبارك له موقفاً اساسياً في الشرق الاوسط، وفق المنطق الاسرائيلي، عليه ان «يدمج حرب الردع المصرية ــ السودانية ضد ليبيا مع استئناف الحكم الذاتي المصري ــ الاسرائيلي». وربح اسرائيل من هذا الامتحان يضمن لها اتفاق السلام مع مصر في اطار اتفاقيات كامب ديفيد «ويسحب البساط من تحت اقدام منظمة التحرير الفلسطينية خلال السنوات الخمس الحاسمة في تاريخ المنطقة» (**المصدر نفسه**). ويبدو ان الاسرائيليين لا يتركون خيارات كثيرة امام مبارك، فإما «الخضوع» لهذا الابتزاز الواضح، والا فإن نواياه تكون غير «سليمة» تجاه اسرائيل، اي انه يطمح الى «العودة الى الصف العربي وتحمل نصيبه في الاستراتيجية العربية والاسلامية في حرب الاستنزاف وحصار اسرائيل وعزلها» (**المصدر نفسه**). وليس من خيارات اخرى امام مبارك، بالنسبة للاسرائيليين، فالمطلوب منه حسم سريع بين «السلام» مع اسرائيل، او «استمرار» الحرب ضدها. والقرار، برأيهم، يجب ان يتخذه مبارك «سريعاً على الجبهة الليبية، وفي مباحثات الحكم الذاتي. وستفعل اسرائيل كل شيء لمساعدته في الحسم من اجل السلام الآن» (**المصدر نفسه**).

ومهما يكن الامر، فإن الاسرائيليين لا يستطيعون، في هذه الفترة على الاقل، الا اعلان التزامهم باتفاقيات كامب ديفيد، ومعاهدة السلام مع مصر، طالما ان الطرف الآخر يعلن تمسكه بالالتزامات نفسها. ويبقى موعد ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٨٢ هو التوقيت الملائم لمعرفة كثير من النوايا الاسرائيلية. وحتى ذلك التاريخ، فإن منطقة الشرق الاوسط سوف تشهد تطورات كثيرة، يجري فيها خلط كثير من الاوراق، بحيث تساهم في تقرير طبيعة الخطوات القادمة.

ردود الفعل على صفقة «الاواكس»

يمكن القول ان ردود الفعل الاسرائيلية على

اقرار صفقة طائرات «الاواكس» للسعودية، كانت «هادئة»؛ ووجهت معظم الانتقادات وردود الفعل الى العلاقات الاميركية ــ السعودية، ودور السعودية «المعادي» لاسرائيل في المنطقة. وجاء الحسم، في صفقة «الاواكس»، بعد ان استخدم الرئيس ريغان كل الاوراق التي يملكها «للضغط» على الشيوخ المعارضين للصفقة، لأن «كرامة» الرئيس كانت على كفة الميزان مقابل «الرضوخ» لرغبة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة.

واذا تجاوزنا الملابسات التي تحيط بظروف الصراع الاميركي الداخلي، بين التيارات السياسية المتعارضة، والمرتبطة بهذه المصالح الاقتصادية او تلك، وتأثير اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، فإننا نهتم، في هذا السياق، بردود الفعل الإسرائيلية على اقرار الكونغرس لصفقة «الاواكس»، وبالاسباب الحقيقية التي تقف وراء معارضة اسرائيل لهذه الصفقة. وحقيقة الامر ان الاسرائيليين اظهروا «ليونة» كبيرة في تعليقاتهم على اقرار الصفقة، وتحولت كل انتقاداتهم الى ما سمي بالمبادرة السعودية للسلام في الشرق الاوسط، باعتبار ان صفقة «الاواكس» هي تعبير عن مدى «تأثير» السعودية على السياسة الخارجية الاميركية.

اين موقع اسرائيل؟ انه السؤال المطروح دائماً على جدول اعمال الاسرائيليين عندما تواجههم اية معضلة يريدون اجابة لها. والذي جرى في الكونغرس الاميركي، حسب تعبير احدهم ليس سوى تأكيد على ان البترودولار يشكل قوة كبيرة في «رسم» السياسة الخارجية الاميركية. وهي ايضاً، بالمستوى نفسه، مصدر ضعف اساسي، فالسعودية «تستطيع، منذ الآن شراء، كل شيء من أي مكان في العالم، حيث ان النموذج الاميركي سيؤثر على الدول الاخرى» (**معاريف**، ٢٩/١٠/١٩٨١). وكانت كلمات شمعون بيرس أكثر دقة، في فهمه لمعاني صفقة «الاواكس»، حين قال: الواضح ان السعودية خرجت من هذه المعركة، كأنها الدولة التي «تحتل المرتبة الاولى في الشرق الاوسط في سلم اولويات الولايات المتحدة» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٧٤، ٢٩ و ٣٠/١٠/١٩٨١، ص ٧). ومن هذه النقطة بالذات، التي تحدث عنها بيرس، تكمن المعارضة الاسرائيلية؛ فإسرائيل تطالب الولايات المتحدة، بان تعتمد عليها كعامل عسكري مركزي في الشرق الاوسط لانها الدولة «الاقوى والاكثر استقراراً». وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة لا تعارض هذا الاتجاه مبدئياً، الا انها ترى في دول اخرى في المنطقة مراكز يمكن تقويتها والاعتماد عليها في اطار المفهوم الاستراتيجي الشامل للسياسة الاميركية. ويمكن، في هذا الاطار، تمييز موقفين اسرائيليين بارزين. الموقف الاول تعبر عنه حكومة بيغن، وهو يرى ضرورة التماثل الكامل مع الاستراتيجية الاميركية العالمية، لأن وقوف اسرائيل في دائرة الخط الاول في الاستراتيجية الاميركية، يفرض على الولايات المتحدة ان تبقي اسرائيل في المرتبة الاولى من حيث «القيمة» اميركياً. اما البقاء في دائرة الصفين: الثاني والثالث فإنه «يبقي اسرائيل في المرتبة الثانية او الثالثة من حيث القيمة بالنسبة للاميركيين» (ايهود اولمرت، ر. إ. إ.، العدد ٢٤٦٥، ١٦ و ١٧/١٠/١٩٨١، ص ٤).

ويعبر موقف حزب العمل عن الاتجاه الثاني في فهم العلاقة الاسرائيلية ــ الاميركية. ويدعو اصحاب هذا التوجه الى ان تأخذ اسرائيل دورا في الخط الثاني او الثالث في الاستراتيجية الاميركية، والى التركيز على مشاكل اسرائيل «ومصالحها» في المنطقة اولاً. وبرأي شمعون بيرس، انه اذا ما طرحت شبكة علاقات اسرائيل مع الولايات المتحدة، حسب المفهوم الاول، فإن الاميركيين «يحتاجون الى العرب من اجل مواجهة السوفيات، وليس لاسرائيل فقط» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٧٧، ٢ و ٣/١١/١٩٨١، ص ١٥). ويضيف بيرس قائلاً، انه لا يوجد وضع «مقلق» اكثر من وضع توافق فيه الولايات المتحدة على «السير مع اسرائيل ضد الاتحاد السوفياتي، والسير مع العرب ضد اسرائيل». اي ان خطر «الاواكس» على اسرائيل، هو خطر سياسي وليس عسكرياً، وان «مكانة» اسرائيل «وقيمتها» من وجهة النظر الاميركية، هما موضع «القلق» من جانب الاسرائيليين، وليس اي شيء آخر. وميل الادارة الاميركية «لتحويل» السعودية الى حجر الزاوية للسياسات الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة، هو «مصدر الخطر على اسرائيل» (**دافار**،

٣٠/١٠/١٩٨١).

ويعتبر الاسرائيليون ان المصادقة على صفقة «الاواكس» مهدت الطريق امام الادارة الاميركية لتنمية «أفق» سياسي جديد في الشرق الاوسط، على اساس المشروع السعودي ذي النقاط الثماني. فالادارة الاميركية، كما قال بيرس، لم تعط السعودية «بضاعة» عسكرية فقط، بل «بضاعة» سياسية كذلك؛ فهي لم تزودها بالسلاح فقط «بل اشترت منها المشروع السعودي ذا النقاط الثماني» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٧٧، ٢ و٣/١١/١٩٨١، ص ٥). والدلائل التي يسوقها الاسرائيليون، اثباتاً لصحة ادعاءاتهم، تبرز في «عدم» الحماس الاميركي للمشاركة بمفاوضات الحكم الذاتي على مستوى رفيع. وهذا بحد ذاته، توظيف اميركي لصالح المشروع السعودي بعد نيسان (ابريل) ١٩٨٢؛ حيث سيحاول الاميركيون ادخال «اطراف» اخرى في «التسوية» بناء على ذلك المشروع. فالاميركيون، حسب المنطق الاسرائيلي، غيروا تحت «ضغط» تطورات الاحداث في المنطقة و«الضغط» السعودي، سلّم اولوياتهم في المنطقة، وتعمل ادارة ريغان، كل ما بوسعها «لارضاء السعودية طالما ان الامر يطرح بالمستوى نفسه مع المصالح الاميركية» (يهوشواع تدمور، **دافار**، ٢/١١/١٩٨١).

و«الخطر» السياسي الذي يتحدث عنه الاسرائيليون لا يكمن في «التخلي» عن اتفاقيات كامب ديفيد، وانما في الربط، في اطار معين جديد للاتفاقيات، بحيث تكون مبادىء هذه الاتفاقيات «بضعة بنود من مشروع فهد، بصياغة جديدة» (**المصدر نفسه**). وهذا ما أكده اسحق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق عندما قال انه فهم من حديث ريتشارد النْ معه، ان هناك «ميلاً» متزايداً في الولايات المتحدة لاعتبار اتفاقيات كامب ديفيد من جهة، ومشروع الامير فهد من جهة اخرى «اساس السياسة الاميركية في حل النزاع العربي ــ الاسرائيلي» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٧٤، ٢٩ و٣٠/١٠/١٩٨١، ص ١٠).

كيف سترد اسرائيل؟ اذا وضعنا جانباً جملة الردود العسكرية التي يتحدث عنها الاسرائيليون لحماية «امنهم» من اخطار طائرات «الاواكس». فقد تمحور الرد الاسرائيلي على صفقة «الاواكس» وبالتالي على المشروع السعودي للسلام، في عدة اتجاهات، يلتقي بعضها في نقاط مشتركة، ويتمايز البعض الآخر الى درجة التعارض. فقد اتفقت كتل الائتلاف والمعارضة في الكنيست الاسرائيلي، على تشكيل وفد اعلامي مشترك يسافر الى الولايات المتحدة لتوضيح حقيقة «مشروع الابادة» السعودي، حسب تعبير مناحيم بيغن. ويتلخص الرد على المشروع السعودي، من جانب التكتل الليكودي الحاكم، في الرفض «المطلق» وعدم قبول اي من بنوده، وفي: «نعم فقط لاتفاقيات كامب ديفيد». وربما كان رد شارون هو الابلغ عندما اعلن، وهو يشارك في حفل بناء مستوطنة جديدة جنوبي الخليل: ان رد اسرائيل على البنود الثمانية الواردة في المشروع السعودي هو «بناء ثماني مستوطنات اسرائيلية» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٨٠، ٥ و٦/١١/١٩٨١، ص ١٦.). واضاف شارون، موجهاً انتقاداً مباشراً للولايات المتحدة، ان «باستطاعة» اسرائيل، على ضوء المتغيرات في المنطقة، ان تختار طريقاً مغايراً للسلام، «لكننا سنواصل مسيرة السلام بالرغم من التفات الولايات المتحدة نحو مشاريع اخرى تهدد وجود اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

واذا كانت ردود فعل المعارضة العمالية تتطابق مع موقف التكتل الليكودي الحاكم في رفض المشروع السعودي، الا انهما يختلفان في الرد، من حيث «التكتيك» واساليب المواجهة. فالمعارضة ترى ان التفاهم مع الولايات المتحدة، حول موضوع الشرق الاوسط، هو حجر الزاوية في تبديد الشكوك والاخطار المحتملة. وقد طرح اسحق رابين فكرة عقد لقاء قمة ثلاثي، اميركي ــ اسرائيلي ــ مصري، يجري خلاله الالتزام من جديد باتفاقيات كامب ديفيد، وبمعاهدة «السلام» مع مصر، كأساس «وحيد لحل النزاع العربي ــ الاسرائيلي». وان يتم التوصل الى اتفاق «مبدئي» حول الحكم الذاتي. والتوصل الى موقف اميركي ــ اسرائيلي «مشترك» حول حل المشكلة اللبنانية. وان توظف اسرائيل جهودها في الولايات المتحدة، لتحصل على «تأكيدات» من السعودية، بأنها «لن تعارض بشكل فعال او عملي اتفاقيات كامب ديفيد؛ او على

الأقل، ان لا تقف على رأس معارضي هذه الاتفاقيات، والامتناع عن تسليح الاردن، ومنظمة التحرير الفلسطينية» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٧٤، ٢٩ و ٣٠/١٠/١٩٨١، ص ٩).

وبرزت، في الصحافة الاسرائيلية وبخاصة الناطقة بلسان المعارضة العمالية، دعوات لاتباع تكتيك «مرن»؛ وذلك بعدم الاكتفاء «برفض» المشروع السعودي، بل بـ«اظهار» الاستعداد لاجراء مفاوضات مع الدول العربية بدون شروط مسبقة. وعلى طاولة المفاوضات، يستطيع كل طرف ان «يفرض مواقفه. ومن حقيقة المفاوضات يمكن تقليل المواقف المتطرفة» (**عل همشمار**، ١/١١/١٩٨١). وفي اطار هذا التكتيك، يطرح اصحاب هذا الاتجاه بعض التساؤلات لاثبات صحة موقفهم. فماذا «يزعج» اسرائيل لو اعلنت ان البندين ٣ و٧ من الخطة السعودية، تطبقهما اسرائيل منذ زمن؟ وهما البندان اللذان يتحدثان عن حرية العبادة لكل الاديان و«حق» كل دول المنطقة في العيش بسلام. وماذا يمنع الحكومة ان تطالب السعودية بالاعتراف باسرائيل، ومن خلال ذلك تسلط كل الاضواء على الموقف «الحقيقي للسعودية ازاء النزاع العربي ــ الاسرائيلي؟» (**دافار**، ١/١١/١٩٨١). وفي هذه الحالة، يكون «الصراع» الديبلوماسي الاسرائيلي ضد اسس مشروع فهد، ناجحاً بصورة اكثر اذا استخدمت «الحيل البسيطة، بدل القول: لا قاطعة» (**المصدر نفسه**).

خطوات عملية؟ والى جانب هذا وذاك، تتحدث الاوساط الحكومية الاسرائيلية عن اتخاذ خطوات عملية لمواجهة الموقف. فقد ابلغ افرايم عفرون، السفير الاسرائيلي، في واشنطن، الكسندر هيغ، ان التأييد الاميركي للخطة السعودية، يزيد «المخاوف» الاسرائيلية بان الولايات المتحدة «تميل» اكثر واكثر باتجاه الطرف العربي في نزاع الشرق الاوسط. واذا لم تهدأ هذه المخاوف، فإن بيغن سيجد نفسه تحت «ضغط داخلي لوقف مباحثات الحكم الذاتي مع مصر» (**معاريف**، ١/١١/١٩٨١). وهذه اشارة واضحة ايضاً، الى وقف اكمال انسحاب الجيش الاسرائيلي من سيناء، باعتباره ورقة الضغط الاخيرة الباقية لدى اسرائيل. وقد اكثر الاسرائيليون، مؤخراً، في لقاءاتهم المختلفة مع المسؤولين الاميركيين، من توجيه مثل هذه التهديدات المبطنة، والتي تحمل كثيراً من الإشارات والدلائل. واثار الاسرائيليون مجدداً موضوع ما يسمى بازمة الصواريخ السورية في لبنان. ويرددون كثيراً أن الفدائيين الفلسطينيين يخرقون مراراً اتفاق وقف اطلاق النار في جنوب لبنان. وهذه كلها ليست الا رسائل تود اسرائيل ايصالها الى الولايات المتحدة ومضمونها العملي، انه على ضوء الامر الواقع «ستكون اسرائيل مضطرة لاعادة النظر في مواقفها» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٧٧، ٢ و٣/١١/١٩٨١، ص ٢٥). واذا كانت هناك حاجة لاثبات «مصداقية» اسرائيل في تهديداتها، فتكفي الإشارة الى الجولة التي قام بها اريئيل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي، برفقة كبار ضباط الجيش، الى جنوب لبنان يوم ٢/١١/١٩٨١، لدراسة ما سمي بالطرق الكفيلة «لمعالجة خرق وقف اطلاق النار من جانب الفدائيين المتواجدين في المنطقة» (**المصدر نفسه**).

استئناف مباحثات الحكم الذاتي

يمكن القول ان الحلقة المفرغة التي تدور فيها مباحثات الحكم الذاتي، منذ اكثر من سنتين، لا تزال قائمة، وان الانجاز الوحيد الذي تتوصل اليه الوفود في اي اجتماع لها هو الاعلان عن تمسكها باستئناف المباحثات، التزاماً باتفاقيات كامب ديفيد. وفي هذا السياق، استؤنفت مباحثات الحكم الذاتي يوم ٢٢/١٠/١٩٨١ في تل ــ ابيب على مستوى الخبراء، وفق قرار قمة الاسكندرية التي عقدت في حينه بين مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الاسرائيلي، والرئيس انور السادات. وحقيقة الامر، انه يمكن وصف هذه الجولة من المفاوضات بأنها بمثابة «امتحان» للنوايا بين الاطراف المشاركة. فالاسرائيليون يريدون معرفة الموقف المصري بعد التطورات الاخيرة اثر مقتل السادات، واستلام حسني مبارك لزمام الامور في مصر، ويريد المصريون اثبات «حسن» نواياهم، واعلان تمسكهم بـ«طريق السلام». اما الولايات المتحدة، فانها تعدّ مباحثات الحكم الذاتي بمثابة امتحان «لاستعدادات» اسرائيل بالوصول الى تقدم حقيقي من اجل «إشراك الفلسطينيين في

المفاوضات والمساعدة في امتصاص الضغط العربي على مصر». وتشهد هذه الموقف لكل الاطراف المشاركة على مدى «الحذر» أو ربما «الشكوك» التي تعتري شركاء كامب ديفيد الثلاثة.

وتأكيداً «لحسن» النوايا المصرية، قام كمال حسن علي، وزير الخارجية، بزيارة لاسرائيل يوم ١٩٨١/١٠/٢٦، للمساهمة في دفع عجلة المباحثات، والتوقيع على الاتفاق السياحي بين البلدين في اطار اتفاقيات كامب ديفيد. ويبدو ان الخلافات بين الطرفين تتركز حول تشكيل المجلس الاداري، وبنيته وصلاحياته التشريعية. وتطالب اسرائيل بأن يعالج المجلس الاداري الشؤون ذات الطابع الاداري فقط، بينما يريد المصريون ان يكون للمجلس سلطات تشريعية واسعة. وانتهت المباحثات والاطراف ما زالت «متمسكة بمواقفها» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٧١، ٢٥ و١٩٨١/١٠/٢٦، ص ٥). والاتفاق الوحيد الذي تم الوصول اليه هو تحديد موعد جديد لاستئناف المفاوضات، على مستوى الوزراء يوم ١٩٨١/١١/١١، في القاهرة. وتظهر تصريحات كل من شارون وكمال حسن علي مدى الهوة العميقة الموجودة بين الطرفين؛ فقد اعلن علي ان موضوع القدس وموضوع المستوطنات هما من أهم «واصعب المسائل التي ما زالت موضع خلاف» (ر. إ. إ.، العدد ٢٧٤٣، ٢٧ و١٩٨١/١٠/٢٨، ص ٣). بينما أكد شارون من جانبه، ان الاستيطان اليهودي سوف يستمر في جميع انحاء «ارض ــ اسرائيل».

وكشفت مناقشات لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست الاسرائيلي، التي عقدت جلسة لها لبحث موضوع مفاوضات الحكم الذاتي، عن وجود «خلافات» بين مصر واسرائيل، ليس من السهل تجاوزها. فقد ذكر يوسف بورغ، رئيس الطاقم الوزاري المفاوض، ان نوعاً من «الغموض» ما زال قائماً بخصوص وتيرة التقدم في المباحثات، وما زالت «نية المصريين غير واضحة». وتحدث بورغ عن التباين في وجهات النظر؛ حيث يطالب المصريون باقامة حكم ذاتي «يشكل مدخلاً لدولة فلسطينية»، في حين ان اسرائيل تنظر الى هذا الحكم على انه سيكون بمثابة بديل لمثل هذه الدولة (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٧٧، ٢ و١٩٨١/١١/٣، ص ٢٦). وازاء هذه الشكوك، يريد الاسرائيليون، حسب ما فهم، الوصول الى اية صيغة للحكم الذاتي قبل نيسان (ابريل) ١٩٨٢. لانه اذا لم ينجز مثل هذا الاتفاق قبل الموعد المذكور، فانه «لن ينجز ابداً». اذ ليس هناك اي منطق، حسب المصادر الاسرائيلية، ان يوافق المصريون بعد الجلاء، على امر «لم يوافقوا عليه قبله» (**المصدر نفسه**). وفي هذا الاطار، حذر عضو الكنيست، مردخاي غور، اسرائيل من احتمال عدم التوصل الى اتفاق، لان «سباقاً» سيبدأ بعد نيسان (ابريل) القادم «وراء المشروع السعودي»؛ لذلك يجب استخلاص «كل ما يمكن استخلاصه قبل نيسان (ابريل)» (**المصدر نفسه**، ص ٢٧). وعارض عضو الكنيست، روني ميلو (ليكود)، فكرة الوصول الى وثيقة مبادىء حول الحكم الذاتي، لان مثل هذه الوثيقة، ستكون بمثابة «ميثاق» لدولة فلسطينية، تجعل اسرائيل ملتزمة بها دون أي حل عملي. فالمصريون «سيهملون المفاوضات بعد نيسان (ابريل)». والسؤال ازاء هذا التشاؤم بصدد مستقبل مباحثات الحكم الذاتي، ما هي الخطوة القادمة؟ هل يعقد مؤتمر قمة ثلاثي، اميركي ــ اسرائيلي ــ مصري لإنقاذ مسار كامب ديفيد؟ أم هل تستغل اسرائيل فشل المباحثات لتأخير انسحابها من سيناء؟

اتفاق على تطبيع العلاقات: ورغم هذا التباين في مواقف كل من مصر واسرائيل في مباحثات الحكم الذاتي، فان شعوراً من الثقة تعزز لدى الطرفين، بتوقيع اتفاقية تطبيع العلاقات بينهما في المجال السياحي، واتفاقية الحدود المفتوحة بعد اخلاء سيناء. وفي هذا السياق، اتفق الطرفان على تسيير رحلات جوية بين مصر واسرائيل من سانت ــ كاترين وشرم الشيخ، الى ايلات وتل ــ ابيب وبالعكس، كما اتفق على تسيير خط نقل بواسطة السفن بين ايلات والمناطق السياحية على شواطىء سيناء. وستفتح الحدود امام كافة وسائط النقل البري، بين بئر السبع وايلات من جهة، والمراكز السياحية في جنوب سيناء من جهة اخرى. وجرى تحديد اربع نقاط لعبور الحدود بين مصر واسرائيل، والسماح للسياح والبضائع

بالمرور عبر هذه النقاط (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٧٣، ٢٧ و٢٨/١٠/١٩٨١، ص ٥).

وعلى أي حال؛ فإن زيارة علي لاسرائيل، تأخذ أبعاداً أكثر من مجرد التوقيع على اتفاقية التطبيع، بل هي تعبير عن رغبة القيادة المصرية الجديدة في اظهار الالتزام باستمرار سياسات السادات في السلام مع اسرائيل وتطبيع العلاقات تحقيقاً لاتفاقيات كامب ديفيد. وأهمية الاتفاق السياحي بين البلدين «اقل من قيمة الزيارة نفسها» (**هآرتس**، ٢٩/١٠/١٩٨١).

محمد عبد الرحمن

الاتفاق السياحي بين مصر واسرائيل

اجتمعت وفود مصر واسرائيل في اللجنة العليا، في ٢٥ ــ ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١، برئاسة نائب رئيس الوزراء المصري للشؤون الخارجية، كمال حسن علي، ووزير الدفاع اريئيل شارون، واتفقا بينهما على ما يلي:

الانتقال من مطار رأس النقب (عتسيون) إلى ايلات

١ ــ من أجل تشجيع السياحة بين الدولتين والمصلحة المتبادلة، تقرر تقديم كل الخدمات الضرورية للمسافرين الذين يهبطون في مطار رأس النقب في طريقهم الى ايلات، لضمان انتقالهم السريع، مثل تأشيرات المرور، أو بطاقات المرور. وبالمستوى نفسه تقدم الخدمات التي تهدف الى ضمان الانتقال السريع في طريق العودة. وتقدم لهؤلاء السياح خدمات مناسبة في مطار ايلات ايضاً. وسوف توضع التفاصيل التقنية في لجنة لشؤون المواصلات، تجتمع في القاهرة يوم ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.

الرحلات الجوية إلى سانت ــ كاترين ومنها

٢ ــ بدون الخضوع لمعاهدات الطيران الدولية، تكون الرحلات الجوية لشركات الطيران المصرية والاسرائيلية من مطاري سانت ــ كاترين و/أو رأس ــ نصراني (اوفيرا ــ شرم الشيخ) الى ايلات، و/أو الى تل ــ أبيب وبالعكس، على أساس ثنائي لمصلحة البلدين، وتستكمل التفاصيل التقنية من قبل لجنة الطيران المدني، التي ستجتمع في القاهرة يوم ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.

الرحلات الجوية جنوباً

٣ ــ اتفق ان تقوم خدمات الطيران المصرية، بكل الرحلات الجوية من اسرائيل باتجاه رأس ــ نصراني وجنوباً. وكذلك الأمر بالنسبة للرحلات الجوية إلى اسرائيل. وتستخدم ممرات خطوط الطيران الدولية المصرية.

قنصليات

٤ ــ تعلن وفود مصر واسرائيل عن نواياها لفتح قنصليات في ايلات وشرم الشيخ، للتخفيف على السياح، وعلى العلاقات في مجالات أخرى بين الدولتين. وقد اتخذ هذا القرار بمباركة كلا الوفدين. ويجري التنسيق لفتح هذه القنصليات وفق القنوات الديبلوماسية.

نقاط الزيارة

٥ ــ (أ) اتفق على اقامة أربع نقاط للزيارة على الحدود الدولية بين الدولتين كما يلي:

١ ــ نقطة الزيارة رقم ١. على طريق القنطرة ــ رفح ــ أشدود.

٢ ــ نقطة الزيارة رقم ٢. على طريق بئر السبع ــ الاسماعيلية.

٣ ــ نقطة الزيارة رقم ٣. على طريق رأس النقب ــ ايلات.

٤ ــ نقطة الزيارة رقم ٤. على طريق ايلات ــ شرم الشيخ.

(ب) سوف تبدأ نقاط الزيارة بالعمل فور تخطيط الحدود الدولية، حسب اتفاقية السلام.

(ج) يحصل السائقون، في نقطة الزيارة رقم ٢، على معلومات عن ظروف الطريق.

(د) سيكون الانتقال في نقاط الزيارة على اساس قوانين واجراءات كل دولة، للاشخاص والبضائع، استناداً على اتفاق السلام والاتفاقيات والمذكرات التي وقعتها الدولتان.

(هـ) اتفق ان تقوم اسرائيل ببناء مراكز نقاط المراقبة، سواء على الجانب المصري، أو الاسرائيلي. وذلك حسب اقتراح الوفد المصري، وتوضع التفاصيل المتعلقة بهذه المراكز بواسطة المفوضية المشتركة، والسلطات المختصة بالموضوع. وتتكفل كل دولة بنفقات البناء في جانبها.

تنظيم النقل المتبادل

٦ ــ (أ) من أجل تشجيع السياحة بين البلدين، ومن أجل مصلحة الطرفين، تم الاتفاق على أساس ثنائي، على منح ممر حر لتنقل الباصات والشاحنات ووسائل النقل الخاصة ــ دراجات بخارية وعادية ــ المصرية والاسرائيلية، بين بئر السبع وايلات، وبين مراكز السياحة المختلفة في جنوب سيناء، بما فيها نويبا (نبيعوت)، دهاب (دي ــ زهاب)، شرم الشيخ وسانت ــ كاترين (بواسطة الطرق الواصلة من نويبا ومن دهاب، بالنسبة للمكان الاخير).

(ب) تطبق أنظمة الحركة الحرّة على خطوط الطيران المصرية والاسرائيلية بين مطارات رأس ــ نصراني، سانت ــ كاترين، رأس النقب، ايلات، وبن ــ غوريون وبالعكس.

(ج) تطبق أنظمة الحركة الحرة على تنقل السفن بين ايلات، نويبا، دهاب، رأس محمد. وتعطى تأشيرات الدخول من القنصليات المناسبة.

(د) تستكمل التفاصيل التقنية والوثائق بواسطة لجان مناسبة.

سياحة محلية

٧ ــ يتم دخول السياح الى مناطق ايلات، شرم الشيخ، سانت ــ كاترين، والمناطق الاخرى على طول شاطىء خليج العقبة (خليج ايلات)، وفق مصالح الدولتين. وعلى أساس القاعدة المتبادلة، بواسطة أذونات دخول، مثل تأشيرات عبور أو موافقة عبور أو بطاقات، تكون سارية المفعول على مناطق ولأوقات زمنية محددة، التي تعطى بسرعة في نقطة الزيارة رقم ٤ (بين شرم الشيخ وايلات)، وفي مطارات رأس النقب، رأس نصراني، وسانت ــ كاترين. ويستطيع المسافرون طلب تأشيرات دخول لعدة سفرات للمناطق المذكورة.

زيارات لأجزاء من جنوب سيناء التي تحتفظ اسرائيل بها

٨ ــ سوف يقوم خبراء مصريون بزيارة المناطق في جنوب سيناء، التي تحتفظ اسرائيل بها الآن، قبل تخطيط الحدود الدولية، لكي يتعرفوا على المباني والمنشآت في المنطقة. وتبدأ هذه الزيارات قبل نهاية ١٩٨١. ويجري تنسيق تفاصيل هذه الزيارات من قبل المفوضية المشتركة.

الممرات الجوية إلى رأس النقب وايلات

٩ ــ الى حين تبلور اتفاقيات اخرى، تتم الرحلات الجوية الى مطارات رأس النقب وايلات من اتجاه البحر وبالعكس، عن طريق ممرات جوية تحدد بالتنسيق بين مصر واسرائيل.

شراء المنشآت والمعدات

١٠ ــ تنسق الترتيبات المتعلقة بشراء المنشآت والمعدات ونقلها من جنوب سيناء، بواسطة

المفوضية المشتركة واشتراك سلطات أخرى مختصة بالموضوع (وزارتا المالية للدولتين)، وفق الحاجة.

تنسيق الاجراءات على الحدود

١١ ــ تبحث المفوضية المشتركة بمشاركة السلطات المختصة بالموضوع بالتنسيق مع الدولتين، وتوافق على الترتيبات المتعلقة بالعلاقات في منطقة الحدود. وتشمل هذه الترتيبات على علاقات الشرطة في مجالات منع تهريب السلاح، الحشيش والبضائع، اضافة الى مسائل اخرى، مثل العلاقات في مجالات الصحةالعامة، والخدمات البيطرية.

قواعد اخرى

١٢ ــ يوضع الاتفاق على المبادىء المذكورة اعلاه، موضع التطبيق حسب قوانين واجراءات الدولتين، عند رسم الحدود الدولية، الا إذا أشير الى اجراءات اخرى.

١٣ ــ يعقد الاجتماع القادم للجنة العليا في مصر في ١١ ــ ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢.

وقع في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١.

السفير طاهر الشاش، ممثل مصر لمباحثات الحكم الذاتي، ونائب المدير العام لوزارة الخارجية المصرية، باسم الوفد المصري.

حنان بار ــ اون، القائم بأعمال المدير العام لوزارة الخارجية، باسم الوفد الاسرائيلي.

معاريف، ٢٨/١٠/١٩٨١.

ترجمة: م. ع.

اتصالات الأعمال

على متن الخطوط الجوية الكويتية

دقّة في المواعيد خدمات ممتازة مأكولات شهيّة

اتصالات سريعة ومباشرة الى الخليج والشرق الأقصى

الخطوط الجويّة الكويتيّة
KUWAIT AIRWAYS

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال
بوكيل سفركم المعتمد أو:

الكويت مكاتب المبيعات الرئيسية والحجز ت ٤١٢٠٠٠ ـ ٤٣١٨٢١ «عشرة خطوط» أبو ظبي ت ٢٢٣٥٣ ـ ٤١٥٦٩ • عدن ت ٥٣٧٢٨ ـ ٢٤٣٦٦ ـ ٢٢٥٨٩ ـ • الاسكندرية ت ٨٠٠٥٨٤ ـ ٨٠٥١٠٢ ـ
• عمان ت ٣٠١٤٤/٥/٦ ـ • بغداد ت ٨٨٨٠١٨ ـ ٨٨٨٦٣٣٧ • البحرين ت ٢٣٠٣٩٠ • البصرة ت ٢١٧٦٠٧ ـ ٢١٥٦٥٢ ـ • بيروت ت ٢٥٥٠١٢ ـ ٢٥٩٠٧٠١ ـ ٢٤٤١٥٨ ـ • القاهرة ت ٥٩٨٦٦ ـ
٧٤٩٩٢٥ ـ ٧٥٩٨٧٤ ـ • دمشق ت ٢٢١٠٨٨ ـ ١١٩٩٥٠ ـ • الظهران ت ٨٦٤٢١٠٢ ـ ٨٦٤٢١٠٤ • الدوحة ت ٢٣١٦٧ ـ • دبي ت ٢٨١١٠٦ ـ ٢٨١١٠٩ ـ • الخرطوم ت ٧٧١٧١ ـ ٧٥٧٢٦ ـ
٨١٨٢٦ ـ • مسقط ت ٧٣٤٦٤١ ـ ٧٣٤٧٢٠ ـ • رأس الخيمة ت ٢٩٥٢٤ ـ • صنعاء ت ٥٢٦٦ ـ • طرابلس ت ٦٢/ ٤٧٠٦١ ـ ٤٦٣٨٨ ـ • تونس ت ٢٥٠ ٢٥٤ ـ ٢٥٣ ٢٥٤ ـ ٧٣٩ ٣٥٢

صدر حديثاً عن مركز الأبحاث

اليوميّات الفلسطينية
المجلد الثالث والعشرون
من ١/١/١٩٧٦ إلى ٣٠/٦/١٩٧٦

تضم عرضاً موجزاً ودقيقاً لما يحدث في العالم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أو ما يقال أو يكتب عنها، و"الصراع العربي ـ الصهيوني

٨٠٠ صفحة

٧٥ ل.ل.

هاغاناه، إتسل، ليحي

العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة
١٩٣٧ ـ ١٩٤٨

تأليف

عبد الحفيظ محارب

٤٤٤ صفحة

٢٥ ل.ل.

الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين
١٩١٩ ـ ١٩٤٨

الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للامبريالية والصهيونية

تأليف

د. ماهر الشريف

٢١٦ صفحة

١٥ ل.ل.

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

اليوميَّات الفلسطينية
المجلد الرابع والعشرون
من ١٩٧٦/٧/١ إلى ١٩٧٦/١٢/٣١

تضم عرضاً موجزاً ودقيقاً لما يحدث في العالم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أو ما يقال أو يكتب عنها، والصراع العربي ــ الصهيوني

الفلسطينيون
ماضٍ مجيد ومستقبل باهر
تأليف
د. عزت طنوس

ترسل طلباتكم من هذه الكتب إلى: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ص.ب. ١٦٩١، بيروت ــ لبنان وترسل القيمة إلى حساب مركز الأبحاث لدى البنك العربي ــ فرع رأس بيروت، رقم ١٣٣٧.